

مع الطالب ما طلبه
يا صمد الزمان
7/10

د/ محمد صالح النما
للسب

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شرح عبد الملك العصامي على قطر الندى المسمى
بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام
تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغة العربية وآدابها
تخصص : النحو والصرف

من إعداد الطالب

محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

الفصل الدراسي الأول

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

عني هذا البحث بإخراج نص شرح عبد الملك بن جمال الدين العصامي على قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين : أولهما قسم الدراسة ، وقد تناول الباحث فيه أهم ملامح عصر المؤلف ، وترجمة وافية له ، فدراسة مستفيضة لمنهج الكتاب وفوائده وقيمه العلمية ومصادره وشواهد ، وموقف الشارح من آراء ابن هشام المختلفة ، وموازنة بين هذا الشرح وشرح ابن هشام والفاكهي ، وخُتِمت الدراسة بفصل خُصَّصَ لآراء الشارح واختياراته رمذه النحوي من خلال كتابه هذا ، عُرِضت من خلال هذا القسم نماذج ونصوص كثيرة متنوعة تبين من جهة عن آرائه في قضايا العامل والعلة والاستشهاد النحوي وقضايا الإعراب والتركيب المختلفة ، كما تُنير من جهة أخرى الطريق إلى فهم الكتاب وتزيل اللبس والغموض عن مسأله ، وكان مسك ختام هذا القسم خاتمة في مذهب الشارح النحوي بخاصة ، ونحو المتأخرين من النحاة بعامة .

أما القسم الثاني من البحث فقد كان خاصاً بالتحقيق ، اشتمل على مقدمة عن الكتاب ، وزمن تأليفه ونسخه ومنهج التحقيق ، ونماذج من النسخ ، ثم النص المحقق ، مذيلاً بهوامش علّق فيها على القضايا والمسائل المختلفة بما يوضحها ويزيل اللبس عن غامضها ، كما اشتملت الهوامش أيضاً على تخريج المسائل والنصوص والشواهد ، ثم خُتِمت البحث بخاتمته التي حوت أهم نتائجه ، فمكملات التحقيق من الفهارس الفنية وقائمة المصادر والمراجع .

والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .

عميد كلية اللغة العربية

باجودة

أ.د. حسن محمد باجودة

المشرف

باجودة

أ.د. محمد إبراهيم البنا

الطالب

محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فقد حظيت مصنفات الإمام العلامة ابن هشام الأنصاري بعناية كبيرة من لدن طائفة من العلماء، فتناولها كثيرون بالشرح والتعليق، وعكف على دراستها وتدريسها خلق كثير، وما زالت كتبه مقدمة عند أرباب الصناعة اليوم، حتى إن كثيرا من الكليات الجامعية في عصرنا الحاضر تدرسها لطلابها.

وعبد الملك العصامي ممن اهتم أشد اهتمام بآثار ابن هشام، فقد عكف على دراستها وتدريسها في حلقات المسجد الحرام، كما ألف عددا من الشروح والحواشي عليها، ومن بينها شرحه هذا على القطر.

إن «كتاب قطر الندى وبل الصدى» من الكتب التي نفع الله بها كثيرا، فقد اشتهر وتداول بين طلاب العلم، وتوفر على خدمته العلماء، على الرغم من أنه كتاب وضعه مؤلفه للمبتدئين في النحو. وجاء شرح العصامي هذا إضافة نافعة إلى جهد العلماء الذين اعتنوا بالكتاب قبله، جمع فيه أقوال العلماء، وبسط القول في المسائل، وضمنه نقولا مهمة من كتب مفقودة، وأخرى لم تحقق بعد، فكان في نظري جديرا بأن يخرج للناس، وأن يظهر إلى النور، فاستعنت بالله على إخراج.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون قسمين:

الأول: الدراسة، وكانت في ثلاثة فصول، الأول منها عرّفت فيه بالمؤلف، عصره وترجمته. والثاني بينت فيه منهج الكتاب وفوائده ومصادره وشواهد، ثم بينت موقف الشارح من آراء المصنف، وختمته بموازنة بين هذا الشرح وشرحي المصنف والفاكهي. وجعلت الفصل الثالث خاصاً بآراء الشارح واختياراته ومذهبه النحوي.

أما القسم الثاني فهو قسم التحقيق، بدأت فيه بالتعريف بالكتاب، فالنص المحقق، وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم نتائجه.

ولم آل جهدا في ضبط الكتاب، والتعليق على مسأله للوصول به إلى الصورة التي أرجو أن تكون أقرب شيء إلى أصله الذي وضعه مؤلفه، وكذلك لم أدخر وسعا في الإيجاز والاختصار في التعليق أو الدراسة.

وبعد، فما كان في هذا العمل من صواب فهو من الله، وما كان فيه من خطأ أو خلل فمن نفسي، وحسبي أني تحررت الصواب ما استطعت.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور رياض الخوام الذي قدم لي مصورة نسخة الأصل، كما سأبين بعد، كما أشكر أستاذي الدكتور المختار المهدي والدكتور عبد الفتاح سليم على ما قدماه لي وسهلا لي الحصول عليه من المراجع والمصادر، كما أخص بالشكر الأستاذ صابر عبد العال الباحث بدار الكتب المصرية، وقريبي المؤرخ الأستاذ محمد ربيع الغامدي، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

وإنني لأخص بالشكر والامتنان والعرفان أستاذي العالم المحقق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا الذي شرفني بإشرافه على الرسالة، فوجدت فيه علم العلماء، وخلق الفضلاء، وكرم الأسخياء، لقد فتح لي عقله وقلبه، استضافني في بيته، ووضع تحت تصرفي مكتبته، ووقف عليّ وقته، وشاركني هموم البحث ومتاعبه، عانى معي صعوبات البحث، وذلّل لي العقبات والصعاب، فلا أملك له -جزاء ما فعل- إلا الدعاء له بأن يجزيه الله خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في بيض صحائفه يوم الدين. والحمد لله رب العالمين، وبه نستعين.

القسم الثاني

التحقيق

أولاً: التعريف بالكتاب

التعريف بالكتاب

- اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وزمن تأليفه.
- وصف نسخ الكتاب.
- الرموز الواردة في النسخ.
- عملي في التحقيق.
- نماذج من النسخ.

اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وزمن تأليفه:

لم ترد تسمية الكتاب بـ « بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام » إلا عند الشارح نفسه، في ديباجة الكتاب، وأجمعت المصادر الأخرى على نسبة كتاب إليه في شرح القطر، ولم ينكر أحد أن يكون العصامي قد شرح القطر، بل إن أشهر كتبه التي ذكرتها المصادر هو شرحه على القطر، فلم يخل مصدر من المصادر التي ذكرت مصنفاته أو ترجمت له من ذكر هذا الكتاب، إلا أن بعضهم قد يذكر حاشيته على شرح القطر فقط ظناً منه أن ذكر بعضهم للكتابين الشرح والحاشية قد وقع فيه تكرار لكتاب واحد، كما وقع لبعضهم حين ذكر حاشيته على شرح القواعد، في حين قد ذكر هو شرحه للقواعد. وممن ذكر هذا الكتاب: البغدادي في هدية العارفين، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي - الطبعة الألمانية، وابن مرداد في المختصر، والألوسي في المسك الأذفر، والعصامي في سمط النجوم العوالي، والشوكانى في البدر الطالع، والزركلي في الأعلام، ومحمد أسعد طلس في الكشف، وغيرهم.

هذا ولم ينكر أحد نسبة الكتاب إلى العصامي، ولم يدّع أحد نسبته إلى غيره، عدا ما حصل من لبس في فهرس مركز البحث العلمي بالجامعة لمصورة نسخة برلين المحفوظة في المركز، حيث نسب خطأ في الفهرس إلى عصام الدين جد العصامي، وعلى الصورة غلاف كتب عليه بخط حديث عبارة « شرح القطر لعصام الدين ». ولم أجد لعصام الدين شرحاً على القطر مطلقاً.

وفي الكتاب نفسه ما ينفي كونه لعصام الدين، إذ ينقل العصامي عنه كثيراً من النصوص مشيراً إليه بقوله « مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى » وربما ناقشه في بعض المسائل، كما تقدم.

وفي الكتاب أيضاً من الأدلة ما يؤكد نسبة الكتاب إلى مؤلفه تأكيداً لا يتطرق إليه أدنى شك، ومنها:

- ١ - الدلائل التاريخية فلم يرد ذكر أحد المتأخرين عن عصره فيه.
 - ٢ - الإشارة إلى كتبه الأخرى التي تثبتها المصادر له، ولم يتطرق إلى نسبتها له أدنى شك، فقد ذكر من كتبه الأخرى: شرح الشذور، وشرح القواعد، وشرح الخزرجية، وحاشيته على شرح المصنف.
 - ٣ - نص الناسخون لنسخ الكتاب على اسم المؤلف، واضحاً لا لبس فيه، كما نص على اسم مؤلفه أيضاً عبد الرحمن السويدي في حاشيته عليه^(١).
- لهذا، فإن نسبة الكتاب إلى صاحبه، وأنه للعصامي لا لغيره، ثابتة مؤكدة.
- أما زمن تأليفه فلا يعلم على وجه التحديد، لكنه ألفه بعد شرحه على الشذور وحاشيته على شرح المصنف، كما جاء متأخراً عن تأليف شرح القواعد، وكتابين له في العروض أولهما: شرح الخزرجية والثاني الكافي الوافي في علمي العروض والقوافي. أما الأربعة الأول فقد ذكرها في شرحه هذا، وأما الأخير فذكره في شرح الشذور، كما ذكر في شرح الشذور حاشيته على شرح القواعد.
- ونرجح أيضاً أنه لم يكن آخر ما ألف، إذ يظهر أن آخر مؤلفاته شرح الألفية « لأنه لم يتمه، ولعدم ذكره في هذا الكتاب، والله أعلم بالصواب.
- وصف نسخ الكتاب:

حصلت على ثلاث مصورات لثلاث نسخ:

- ١ - مصورة عن نسخة محفوظة في المكتبة الملكية ببرلين، تفضل بتقديمها إلي مشكوراً أستاذنا الدكتور رياض الخوام، إذ حصل عليها من برلين، وأهدى إلى مركز البحث العلمي بالجامعة نسخة من المايكروفيلم، حفظت في المركز برقم (١٣٤٤ نحو)، واقترح سعادته علي القيام بتحقيق الكتاب، تفضلاً، وحسن ظن منه، فله جزيل الشكر،

(١) منها نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم ٦٥٧٧.

ووافر الامتنان.

وقد جعلت هذه النسخة أصلاً « لأنها أصح النسخ، ولأنها أقدم عهداً من التي تليها من حيث الصحة، فإن ثالثتهما رديئة، كما سنبين بعد. وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: ص.

وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي جميل، لكنها لا تخلو من الأخطاء والتصحييف والتحريف وبها خرم بمقدار ورقة من أواخرها عند نهاية باب الوقف وبداية باب همزة الوصل.

وبها نقص بما يقارب صفحة في باب موانع الصرف. وكتبت بخطين مختلفين، وتكثر الأخطاء في القسم الذي أكمله ناسخ آخر.

والنسخة بها تعليقات على الجوانب، كثيرة متزاحمة في أولها، وتكاد تخلو في أواخرها من التعليقات. بها تصحيحات في الهوامش كثيرة في أولها، وتكاد تخلو من التصحيح مطلقاً في أواخرها، مما يؤكد أنه قد أهمل آخر النسخة.

طمست بعض المواضع من النسخة، وجار التصوير على بعض هوامشها المشتملة على تصحيحات على غلاف النسخة خربشات، وبعض أبيات الشعر، ونص من شرح الفاكهي في حد النحو، وختم تملك غير واضح.

كتبت النسخة سنة ١١٧٢هـ، ولم يذكر اسم ناسخها.

٢ - مصورة لنسخة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض لم يذكر مصدرها، ولكن بها ختم المكتبة العلمية الصالحية، محفوظة في مكتبة الجامعة برقم ٧٩٤ نحو.

وقد عثرت على تلك النسخة هناك بعد أن طبعت النص على النسختين الأخريين، فأعدت بمقابلة النسخ الثلاث طبعه.

خط النسخة نسخي جيد، وبها خرم من أولها بمقدار ورقة، وبها تعليقات على

الهامش معظمها من خاشية السويدي، وبها تصحيحات، ولا تخلو من الأخطاء والتحريف والتصحيف، تشترك مع النسختين الآخرين في بعض مواضع السقط ولكنها عالجت بعض المشكلات التي كانت قائمة بعد مقابلة النسختين.

كتب في جانب اللوحة الأولى عبارة لقارئه سلمان بن الشيخ أحمد بن الشيخ حسين بن الشيخ خضر، وكتب في جانب آخر اسم: محمد العثمان القاضي. وفي آخر ورقة: « فائدة: قال الفضيل بن عياض رضي الله عنه: لا تستوحش طرق الهدى لقله أهلها، ولا تغتر بكثرة الهالكين. حرر في ٣ / ٣ / ١٣٥٧ هـ ».

كتبت النسخة سنة ١٢١٣ هـ، وناسخها: حبيب نجل الشيخ عبد الله العيدروسي. وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: ج.

٣ - مصورة نسخة محفوظة في المتحف البريطاني برقم ٥٧٨٩، ليس بها تعليقات، صحح أوائلها وأهمل أواخرها، كثيرة السقط والأخطاء، والتصحيف والتحريف، كاملة ليس بها خروم، إلا أنها رديئة من حيث إقامة النص. وخطها مقروء.

على الورقة الأولى تملك لمحمد صالح كن، وكتب: « نظرت فيه وأنا نجله الأصغر محمد حسن نجل الحاج محمد صالح كن، جعلني الله فداه سنة ١٢٨٥ هـ ».

وعلى اللوحة الثانية ختم تملك لعبد الرحمن محمود.

ناسخها: ملا عبد الله بن ملا عبدالرزاق أفندي قبور زاده، ولم تذكر سنة النسخ. ورمزت لها بالرمز: ب.

والملاحظ على النسخ الثلاث أنها ربما نقلت عن أصل واحد لا شتراكها في بعض مواضع النقص، ولا شتراكها أيضاً في بعض التحريفات والأخطاء.

الرموز الواردة في النسخ

١ - النسخة ص:

آه: إلى آخره.

ح: حينئذ.

رح: رحمه الله تعالى.

٢ - النسخة ب:

ح: حينئذ.

الخ: إلى آخره.

النسخة ج:

ح: حينئذ.

على أن جميع النسخ لا تلتزم اختصار الألفاظ بالرموز المذكورة دائماً.

عملي في التحقيق

- قابلت نصوص النسخ الثلاث، معتمداً النسخة ص أصلاً، وأثبت ما زاد من النسخ

الأخرى بين قوسين.

- أكملت ما به يستقيم النص، وأضفت عنوانات الأبواب ولافصول، ووضعت

ذلك كله بين معقوفين [].

- خرجت الآيات مبيناً اسم السورة ورقم الآية، وخرجت القراءات المختلفة من

كتب القراءات، وخرجت الأحاديث والآثار وشواهد الشعر والرجز والشواهد النثرية

والأقوال والأمثال، وأشارت إلى ذلك في الهوامش.

- علقت على بعض القضايا والمسائل التي أثارها الشارح، واجتهدت قدر الطاقة

أن ألتزم الإيجاز، ولم أتناول بالتعليق إلا ما رأيته ضرورياً.

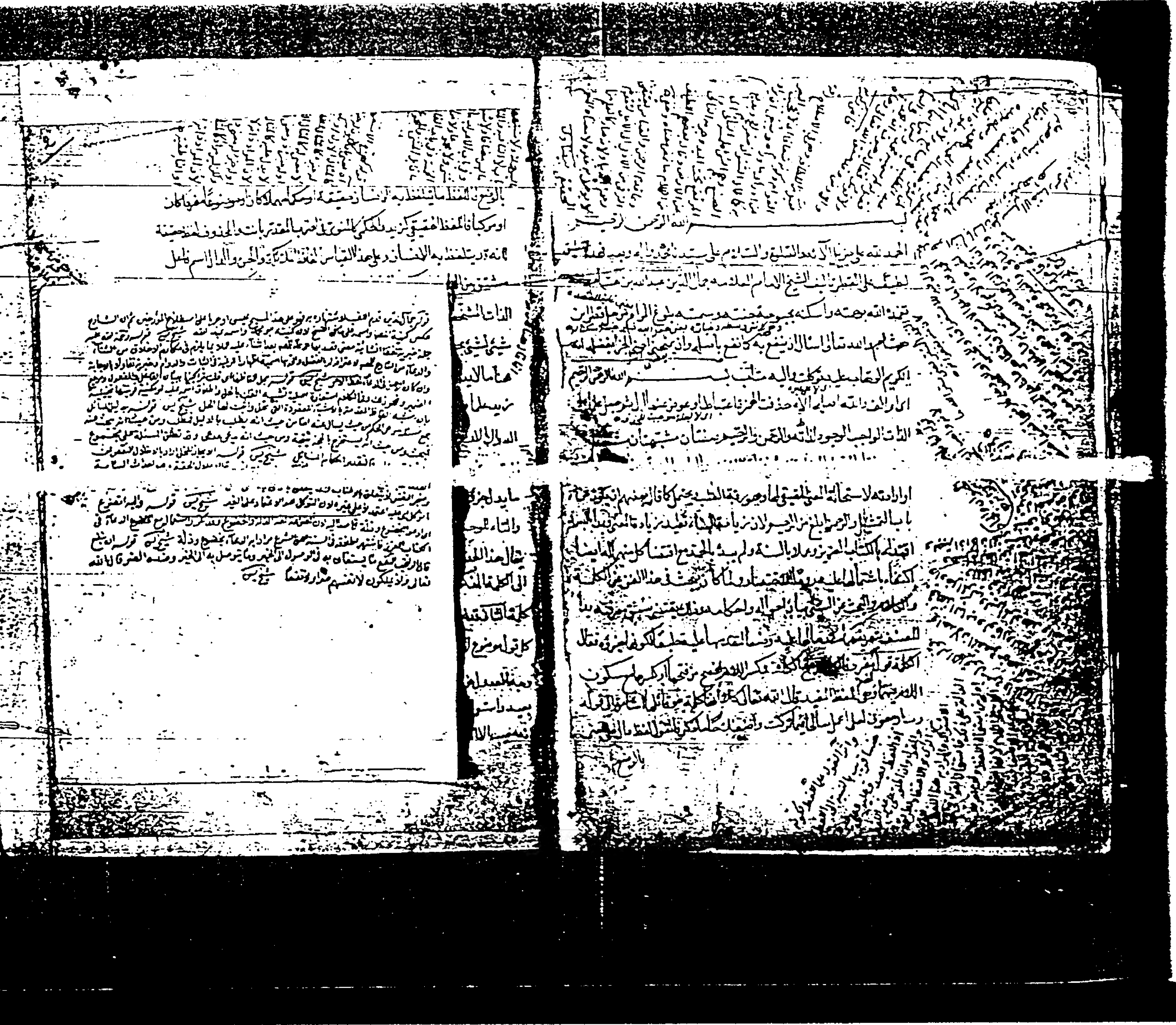
- قدمت بين يدي التحقيق دراسة للكتاب وترجمة لمؤلفه، واقتصرت فيها على ما

أراه يكشف الكتاب وينير الطريق إلى فهمه.

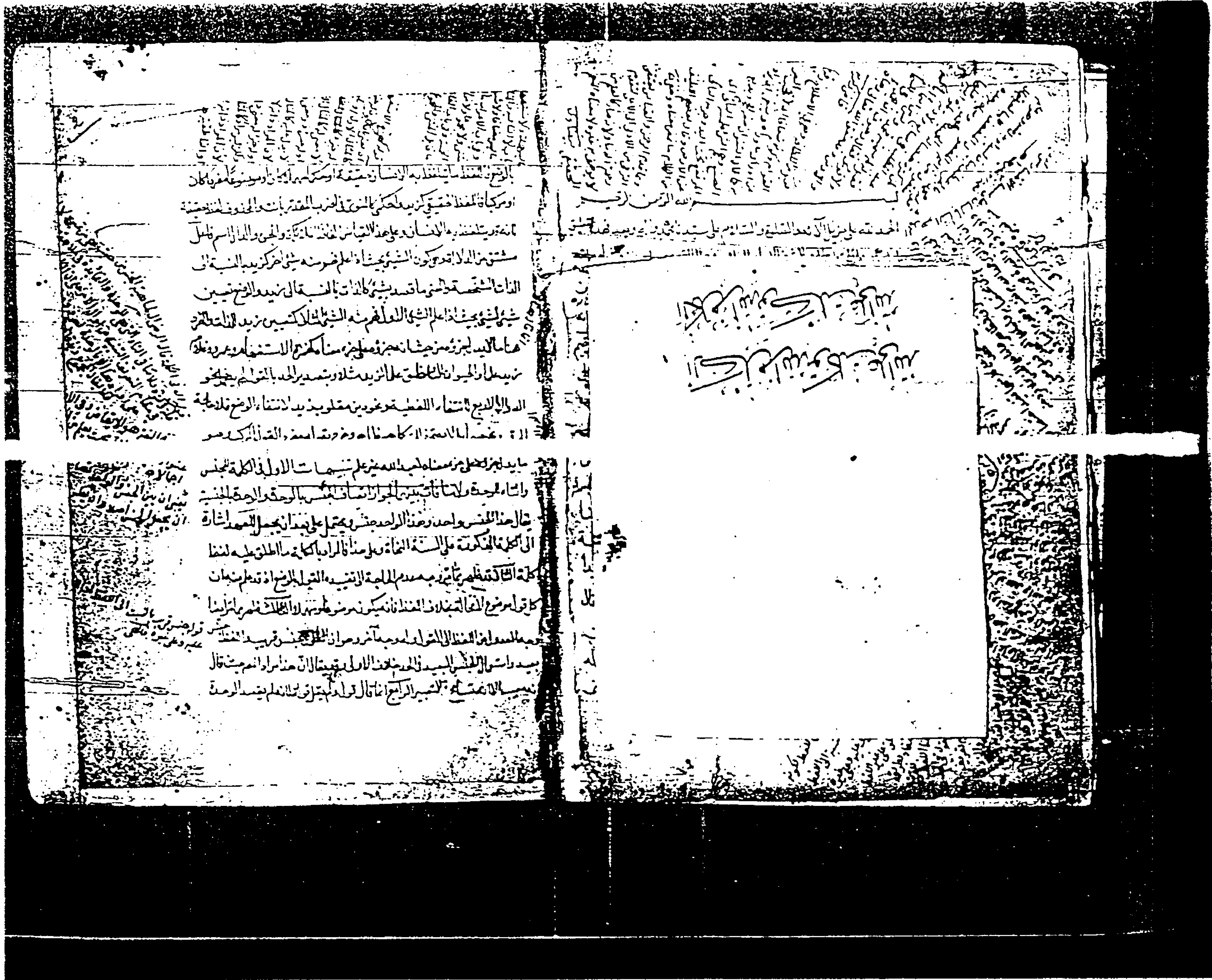
- رمزت إلى أول الورقة في نسخة الأصل بخط مائل هكذا « / » ووضعت مقابله

على الجانب الأيسر للصفحة رقم ورقة الأصل.

- ختمت العمل بمكملات التحقيق من فهارس فنية للكتاب تسهل الكشف عن المعلومات المهمة في الكتاب، وفهرس المصادر والمراجع.



الورقة الأولى من نسخة (ص)



الورقة الأولى من نسخة (ص)

حكم ههنا الكس لا غير وذلك اصل الباب والله اعلم

قد وقع الفراغ من هذا الكتاب في سلخ
رجب الاصح يوم الاثنين
سنة اثنين وسبعين
ومايه والى

بعد الله

النونية

على

افضل

التي

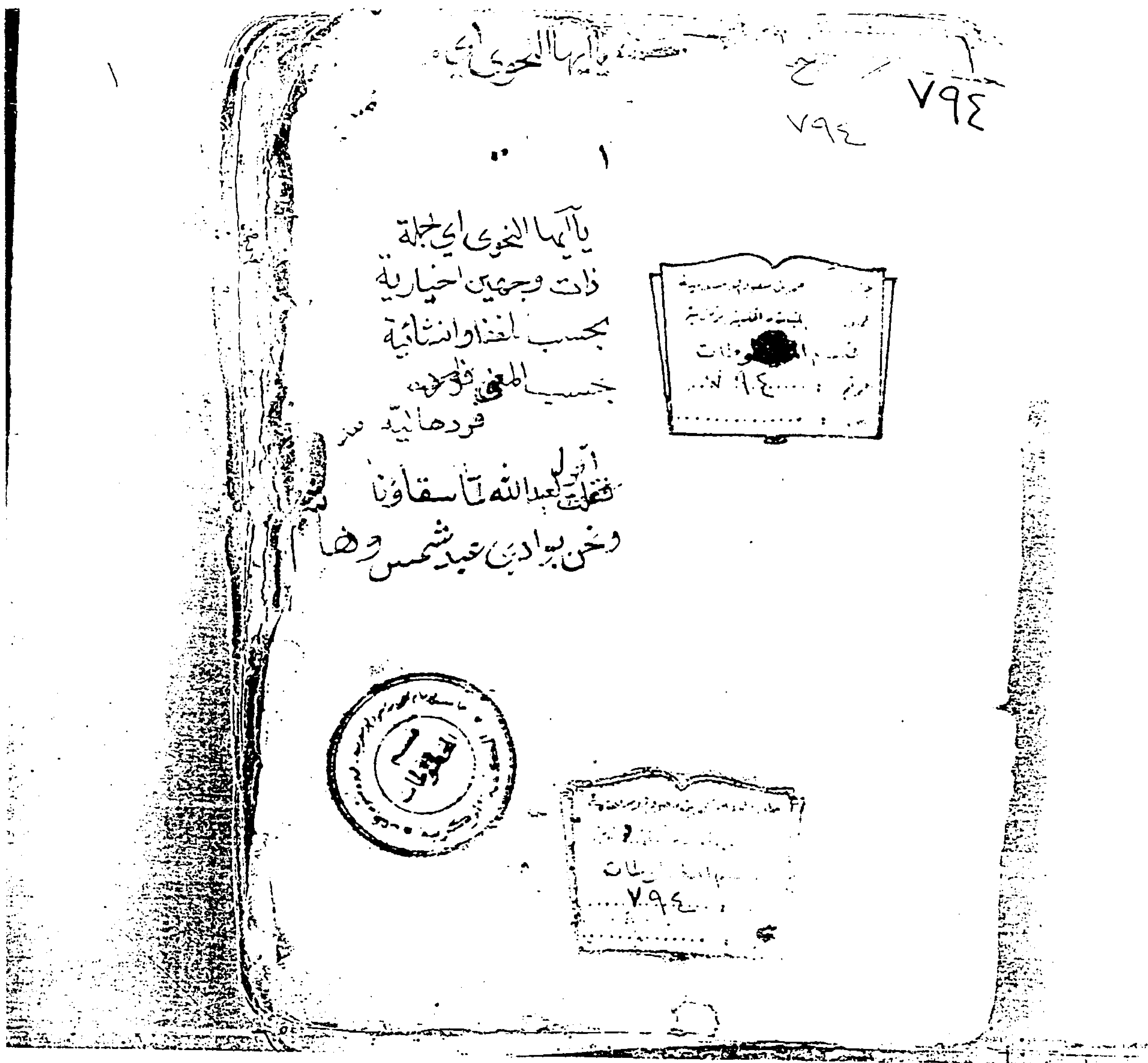
كم

٧٤

British Regia
Genoliam

١٣٩
١٣٩
١٣٩

١٣٩



الورقة الأولى من نسخة (ج)

بيان احواله واحكامه وذلك يقتضى سبق معرفته بالمصنف
بغيره بانقد ما لها غلبه وصفا لنقد ما عليه طبعاً كونه اجزؤه
في الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام انفتح من فتحها
او كرامع سكون الاء فيها وهي لفظة اللفظ المفيد فالله
تعالى انها كلمة هو قائم بالاشارة الى قوله رب ارجعون
لعملى عمل صالحا فيما تركت واصطلاحاً ما ذكره في القول دال
على معنى بالوضع فاللفظ ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكماً مطلقاً كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً فاللفظ
الحقيقي كزيد والحكمى كالمشوى في اضرب المقدس بانث
والحدوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس الناطق الملازمة والجن والدال اسم فاعل شق
في الالة وهي كون الشيء بحيث اذا علم فهم منه شيئاً اخر
كزيد بالنسبة الى الذات المشخصة والمعنى ما قصدت شيئاً
كالذات بالنسبة الى زيد والوضع تعيين شيئاً لشيئاً بحيث
اذا علم الشيء الاول علم ففهم منه الشيء الثاني كتعريف زيد
للتاك والمفرد هنا ما لا يدل جزئاً من حيث انه جزءه على
جزء معناه كهمزة الاستفهام وعمره وعلام زيد علماً

من محمد بن ابراهيم

برای این که

۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹

از جفا منی در میان

ایک

مکتبہ اقبال

5

17

20

100
 101
 102
 103

— 10 —

۱۷۵۱

۲۲۰

فان قضا قلده به خطها طبعه فلان

لا تظنوا اننا قد اقمنا في المدينة

29. 11. 1954

2

عبد

17

6.

15

500

111

•

...

通

720

حكمة الله تعالى في جعل الشريعة الإسلامية معارفها وادبها
ذاتها التي لا يوافق في ذلك غير الله تعالى ولا غيره ولا أصل
الباب فيه ثم هذا الشرع محمد الله وحسب توفيقه رانيف

19

الشيخ الامام العلامة عبد الملك العسामी
 عني يدا فقر الورى وخو جهم ايم تراب
 اقام انسى العالمين وغبار مجالى
 الدما حين الترابي عثورم حبيب
 نجل الشيخ عبد الله العبير ومنع
 غفرا له لم ولو الديق والجميع
 انشروا وصلى الله على

سيدنا محمد المصطفى

المختار والمال

دلت الاسرار

دام القليل

والنهار

الغردم

انما

طبر

5

1

تدقيق في تاريخه المظيف ضحوة يوم الثلاثاء الرابع من شهر
ذي الحجة في ١٢١٢ سنة ١٣٠٠

عيسى
عليه السلام
الذي هو الملقب
بالسيد المرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على جزيل الانه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد هذا تعليق
 لطيف على الفطر باليف الشيخ الامام العذوة جمال الدين عبد الله بن هشام تغد
 الله برحمته واسكنه بحجوة جنته وسيمته بلوغ المرام من حل قطري هشام
 والله تعالى اسأل ان ينفع به كانه باصله وان ينفعني من الخبائر بفضل الله الكريم
 الوهاب عليه توكلت وآليه متاب بسم الله الرحمن الرحيم

والله

2
 وانما صله الله هذه في الحق انشاؤه وموضعه ان لم يحل علما على الذات
 الراجحة الوجود لذاته والحق الرحيم صفان لله شبيهان شتى
 من كرمه بعد نقله الى فعل بالضم او يزيد مغزلة اللازم والملازم بالرحمة
 هنا الاحسان او ارادته لاستنائه المعنى الحقيقي لها وهو في القلب
 ويجعل لانا منهم ان يكون من باب التمثيل والتمثيل المبلغ من الرحيم
 لان زيادة البناء مقيدة بزيادة المعنى ويداء بالسملة افعلا بالكتاب
 وعلا في السنة ولم يداء بالجمع مع مقتضاه كل استعمال ايضا الكتاب
 باشماله عليهم وما للاختصار ولا لانا بحيث في هذا الفن عن الكثرة و
 الكلام والجمع عن الشيء بيان احواله واحكامه وذلك يقتضي سبق
 معرفته في المصنف بغيره من مقتضى ما عليه ومقتضى مقتضى ما لكونها
 جزؤه فقال الكلية قول مودة فالكلية بفتح الكاف وكسر اللام افصح من
 فتحها او كسر جاعل سكني اللام فيها وهي لغة اللفظ المبنى قال
 الله تعالى لا اله الا هو فلهذا اشارة الى قوله رب ارجعون
 لي على امرصا لما فيها بركت واصحها ما ذكر فالعمل لفظ وال
 على معنى بالوضع فاللفظ ما يلفظ به الانسان حقيقة احكاما صريحا
 او قولنا ما يلفظ به حقيقة او قولنا ما يلفظ به حقيقة

فيها وابن بعثها به مثله ومن يفهم غريبين وفتحها وكسرهما
 والاصح في جنة الحرق من ذلك كسرهما ثانياً مرة وصل ولا
 سقطت في الدرج وهو عند سبب من اليمين وهو البركة قال
 قال القسم ايم الله لا فعلين فكأنه قال بركة طهره قسم لا فعلين في
 الكونين الى ان يجمع يمين فانه لم يحل في ذلك من ذنوبه او اجروا الله
 اجمعين وايضا ليس جملتها مفلا الى من جعلها فاعل نعمته
 حمزة قطع وانما سقطت وصلة لكثرة الاستعمال تنبيه قال
 من اتبع عصام الدين رحمه الله في تليقه على ثمانية اشارة باضانه
 ايم الى الله الى المراء ايم انقسم واختر من ايم حج يمين
 انتهى وعلى هذا فمما انقسم هنا في القسم لمراد الايضاح
 بفتحها ايم بفتح حمزة الغلام وحمزة ايم او بفتح حمزة في ايم في ثلثة
 ضميمه حمزة وصل جز المتبداء ايم ثبت ابتداء ايم وقت ابتداءها
 وتخذ وصل ايم وقت وصل جز المتبداء ايم ثبت بعد ايم مثل
 ما من حمزة اسم معاد كحذف في كونه حمزة وصل حمزة الفعل
 الماضي المتبادر او بفتح حمزة وذلك كما انطلق واستخرج وحمزة ايم

اي

اي الماضي المذكور كما انطلق واستخرج وحمزة مقدرة اي مصدر الماضي المذكور
 او مصدر امره كما لا يخلو والاصح في حمزة الماخية النون والواو ايم
 وامر ومصدره في الجمع حمزة قطع كما مر وكرم وامر وكرم والامر والكرم وحمزة
 امر الفعل النون في ذلك كمر ان قبل واغتر واغترى صله اغترى بضم الزاي وكر الواو
 فاسكت الواو لدلالتها ثم حذفت لا لبقاء الساكنين وكبرت الزاي لتناسب
 الى الصميم اي بضم حمزة تنبيه ضابط ضم حمزة امر الفعل النون في ان يضم ثالثه
 ضامنا صلا في الامثلة النون في صغرى لما قرئت الان وخرج حمزة نحو اشترى لما سبقت
 بالانزوك حمزة افترى وسبقوا بكم الشين وضم اليها فاسكت اليها لدلالتها ثم حذفت
 لا لبقاء الساكنين ثم ضمت الشين ليجازي الواو وتسليم من قبلها واذهب بكم من اي
 حمزة تنبيه مثل المصير لما يكسر حمزة مع التثنية لدخول تنبيهها على انها
 من باب واحد واذهب ايضا دفعا للزهر ثم اذا ضرت في مثل كبت واكرم في مثل
 اضرب فيثني ان يفتح في مثل اذهب ليكون قد راعوا بحركة حمزة فيجاءه حركة الثالث
 وانما يفعلوا ذلك للتدليس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حالة الوقف كالواو في فان
 حكمه ههنا الكسر لا غير وذلك اصل الباب والله اعلم

تم الشرح المبارك بحمد الله وحسن توفيقه تاليف الشيخ
 الامام عبد الله العضايمي رحمه الله تعالى على يد الفقير العباد
 والحرير الى رحمة الله تعالى محمد بن عبد الله بن
 عبد الرزاق اندي قنبر زاده غفر الله له

ثانيًا:

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله على جزيل آلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وبعد:
فهذا تعليق لطيف على القطر، تأليف الشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبد الله بن
هشام، تغمده الله برحمته، وأسكنه محبوبه جنته، وسميته (بلوغ المرام من حلّ قطر ابن
هشام)، والله تعالى أسأل أن ينفع به، كما نفع بأصله، وأن يمنحني أحنى^(١) الجزاء
بفضله، إنه الكريم الوهاب، عليه توكلت وإليه متاب.

(١) قال السويدي في حاشيته على هذا الشرح ورقة ٥: «أحنى الجزاء: أي أنفعه، وفي بعض النسخ:
أحسن الجزاء» انتهى، ولم أجد في المعجمات التي بين يديّ هذا المعنى.

[شرح البسملة]

بسم الله الرحمن الرحيم أي: أُولَفُ^(١).

و «الله» أصله «إلاه»^(٢)، حُذِفَتِ الهمزةُ اعتباطاً^(٣)، وَعَوَّضَ عنها «أل»، ثُمَّ جُعِلَ

علماً على الذاتِ الواجبِ الوجود لذاته.

و «الرحمن» و «الرحيم»^(٤) صِفَتَانِ^(٥) مُشَبَّهَتَانِ مُشْتَقَّتَانِ مِنْ «رَحِمَ» بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى

(١) هكذا قَدَّرَهُ الشَّارِحُ فِعْلاً مُتَأَخِّراً مُنَاسِباً لِمَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مُبَدَأً لَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزُّنْخَشَرِيِّ، وَقَدَّرَهُ الْبَصْرِيُّونَ أَسْمَاءً، وَالْكُوفِيُّونَ فِعْلاً مُقَدِّماً، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ لَا يَقْدَرُهُ إِلَّا فِعْلاً مُخْصِصاً هُوَ «أَبْتَدَى». انظر الكشاف ٢٦/١-٣٠، وانظر حاشية السيد الشريف: والإنصاف للمالكي بهامش الكشاف، شرح اللمع لابن برهان ٣٧/١، البحر المحيط ٢٩/١، نتائج التحصيل ١٠٢/١ فما بعدها، الجمع ١٣٦/٥، شرح تحفه الطلاب ١٦٩/١ فما بعدها، المغني ٤٩٥-٤٩٦، ٨٠٠.

(٢) هذا أحد قولين لسيبويه في اشتقاق لفظ الجلالة (انظر الكتاب ١٩٥/٢)، وذكر في موضع آخر من كتابه أن الأصل فيه: «إلاه» (انظر الكتاب ٤٩٨/٣). واختار ابن مالك كونه موضوعاً على هيئته، غير مُشْتَقٍّ مِنْ «أله»، ولا مِنْ «إلاه» (انظر التسهيل ١٧٧/١-١٨٠). وانظر في تفصيل الأقوال في المذاهب: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٦/١-٩٧-٥٤٧، التعليقة لأبي علي ٢٧٨/١، ٢٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٥/٢، ١٦، هامش المقتضب ٢٤٠/٤-٢٤١، شرح الكافية للرضي ١٤٥/١.

(٣) انظر ما يأتي ص ٢٣٩.

(٤) ب: والرحمن الرحيم.

(٥) ب: صفتان لله.

فَعْلٌ، بالضمِّ، أو تنزيلة^(١) مَنْزِلَةً اللّازم.

والمراد بالرحمة هُنَا (الإحسان)^(٢)، أو إرادته؛ لاستحالة المعنى الحقيقي لها، وهو رِقَّةُ القلب، وَيَحْتَمِلُ - كما قال بعضهم - أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ^(٣).

و «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» ؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تُفيدُ زيادةَ المعنى.

وبدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب (العزير)^(٤)، وعَمَلًا بالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَبْدَأْ بِالْحَمْدِ مَعَ اقْتِضَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا لَهُ أَيْضًا؛ اكْتِفَاءً بِاشْتِمَالِهَا^(٥) عَلَيْهِ، رَوْمًا لِلْإِخْتِصَارِ.

(١) ص، ج: وتنزيلة.

(٢) مطموسة في ص.

(٣) تفسيرُ الشارحِ للمرادِ بالرحمةِ بالإحسانِ أو إرادتهِ مبنيٌّ على خلافِ العلماءِ في تفسيرِ الصفاتِ، فتكونُ الرحمةُ بمعنى الإحسانِ من صفاتِ الفعلِ، وبمعنى إرادتهِ - سبحانه - من صفاتِ الذاتِ. أمَّا قولُ بعضهم إنَّها من بابِ التمثيلِ فيعني أنَّها استعارةٌ تمثيليةٌ. انظر: الكشف، وبهامشه حاشية السيد ٤١/١ فما بعدها، والإنصاف ٤٤/١-٤٥، البحر ٣٠/١-٣٢، حاشية السويدي ورقة ٦.

(٤) سقطت من ب.

(٥) قال الدلائي: «لا يتعين النطقُ والكتابةُ بالحمد معاً، فيَحْمَلُ على نطقهم به حالةُ التصنيفِ اكْتِفَاءً بكتابةِ البسملةِ المرتَّبِ عليها أسماءُ الصفاتِ «الرحمن، الرحيم»، ولا يُعْنَى بالحمد إلا ذلك؛ لِأَنَّهُ الوصفُ بالجميل على وجهِ التعظيم». نتائج التحصيل ١١٥/١.

[الكلمة]

ولما كان يَبْحَثُ في هذا الفنّ عن الكلمة والكلام، والبحث عن الشيء بيان أحواله وأحكامه، وذلك يقتضي سبق معرفته، بدأ المصنف بتعريفهما، مقدّماً لها عليه وضْعاً؛ لتقدّمها عليه طبعاً؛ لكونها جزءاً، فقال:

الكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، فالكلمة - بفتح الكاف وكسر اللام - أفصح^(١) من فتحها

وكسرها^(٢) مع سكون اللام فيهما.

وهي - لغة - اللفظ المفيد، قال الله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾^(٣) إشارة إلى

قوله ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾^(٤) واصطلاحاً: مذكر.

[٩]

فالقول لفظ دالٌّ على معنى / بالوضع.

فاللفظ ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً^(٥)، مُهملاً كان أو موضوعاً، مُفرداً

كان أو مركباً. فاللفظ الحقيقي كـ «زيد»، والحكمي كـ المنوي في «اضرب» المقدّر بـ

(١) «كَلِمَةُ» بفتح الكاف وكسر اللام حجازية، وهي أكثرها، وبكسر الكاف وسكون اللام تميمية، والثالثة بفتح فسكون أقلها، وهي تميمية أيضاً. انظر الصحاح «كلم»، شرح الرعيني ٧٥/١.

(٢) ج: أو كسرها.

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة «المؤمنون».

(٤) من الآيتين ٩٩، ١٠٠ من سورة «المؤمنون».

(٥) ص: وحكماً.

«أنت». والمحذوف لفظ حقيقة؛ لأنه قد يتلفظ به الإنسان، وعلى هذا القياس ألفاظ الملائكة والجن.

والدال اسم فاعل مشتق من الدلالة، وهي كون الشيء بحيث إذا علم فهم منه شيء آخر، كـ «زيد» بالنسبة إلى الذات المشخصة^(١).

والمعنى ما قصد بشيء كالذات بالنسبة إلى «زيد». والوضع تعيين شيء لشيء، بحيث إذا علم الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، كتعيين «زيد» للذات.

والمفرد هنا ما لا يدل جزؤه، من حيث إنه جزؤه، على جزء معناه، كهمزة الاستفهام، وعمرو، و غلام زيد -علماً-، والحيوان الناطق -علماً- لزيد مثلاً. وبتصدير الحد بالقول لم يدخل نحو الدوال الأربع^(٢)؛ لانتفاء اللفظية، ونحو «ديز»، مقلوب زيد؛ لانتفاء الوضع، فلا حاجة إلى قيد يخرجها، بل لا يصح ذلك، كما هو ظاهر.

(١) هذا الحد الذي حد به الشارح الدلالة، هو حد الدلالة الوضعية، وقد جرى في هذه التسمية على عادة المناطق، وهي إما لفظية كدلالة زيد على مسماه، وإما غير لفظية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها؛ ولهذا أخرجها الشارح من حد الكلمة، كما سيأتي. انظر: شرح الغرة في المنطق ٢٨ فما بعدها، تسهيل المنطق ٩، ٨.

(٢) الدوال الأربع هي: الخطوط والعقود والنصب والإشارات. والخطوط هي النقوش، والمراد بالعقود: عقد الأنامل لبيان قدر العدد، وبالنصب ما ينصب بين حدود الأملاك ومسافة الطريق، وبالإشارات دلالة الإشارة على المشار إليه. انظر شرح الغرة ٢٨ فما بعدها، شرح الكافية ٤/١، شرح الأنموذج للأردبيلي ٣٠.

وخرج بقوله «مفرد» القول المركب، وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه ك «عبد الله» غير علم.

تنبيهات: الأول: «أل» في «الكلمة» للجنس، والتاء للوحدة، ولامنافاة بينهما^(١)؛ لجواز اتصاف الجنس بالوحدة، والوحدة بالجنسية، يقال: هذا الجنس واحد، وهذا الواحد جنس.

ويحتمل - على بُعد - أن يجعل للعهد؛ إشارة إلى الكلمة المذكورة على السنة النحاة، وعلى هذا فالمراد ب «الكلمة»: ما أطلق عليه لفظ كلمة.

الثاني: قد ظهر مما مر وجه عدم الحاجة إلى تقييده القول بالوضع، إذ قد علم منه أن كل قول موضوع لا محالة، بخلاف اللفظ، فإنه يكون موضوعاً ومهملاً.

الثالث: ظهر مما مر أيضاً وجه العدول عن اللفظ إلى القول، وله وجه آخر، وهو أن القول جنس قريب، واللفظ جنس بعيد، واستعمال الجنس البعيد في الحد خلاف الأولى^(٢). وقد يقال إن هذا مراد المصنف، حيث قال^(٣) إنه معيب، إلا أنه تسامح في

(١) قال الرضي: «الجنس على ضربين، أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذي يحسن فيه لفظة «كل»... وهذا الاستغراق مفيد للكثرة، فيناقض الوحدة. والثاني: ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى ﴿لَنْ أَكَلَهُ الدَّبُّ﴾، ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يرد استغراق الجنس أيضاً، ومثله قولك: ادخل السوق، واشتر اللحم، وكل الخبز، فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة؛ إذ لا دلالة فيه على الكثرة». شرح الكافية ٤/١، وينظر حاشية يس على الفاكهي ١٦/١.

(٢) انظر: الألفاظ المستعملة في المنطق ص ٦٦، ٦٧، ضوابط المعرفة ٤٢، ٤٣.

(٣) شرح المصنف ١٤.

التعبير.

الرابع: إنما قال: «قول»، ولم يقل «قولة»؛ لأنه لم يقصد الوحدة، والمطابقة غير واجبة؛ لعدم شروطها، مع أن القول أخصر^(١).

الخامس: زاد ابن مالك في التسهيل^(٢) قيد الاستقلال؛ احترازاً عن نحو حروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف المفاعلة، فإنها أقوال مفردة، وليست بكلمات؛ لعدم استقلالها.

قل^(٣): ولعل من أسقط هذا القيد - كالمصنف - جنح إلى ما قاله الرضي^(٤) من أن كلاً من المذكورات كلمة، عدت مع ماهي فيه - لشدة الامتزاج - كلمة (واحدة).
السادس: للمفرد معانٍ غير ما ذكر، تأتي في محالها^(٥)، ولا إشكال^(٦) في استعماله في الحدّ لوضوح المراد في المقام.

(١) ب: أخص.

(٢) التسهيل ص ٣.

(٣) القائل هو الفاكهي. انظر مجيب الندا ١٥/١.

(٤) شرح الكافية ٥/١.

(٥) ج: محلها.

(٦) مطموس في ص من قوله: (واحدة) إلى هنا.

[أقسام الكلمة]

وهي، أي: الكلمة، اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، أي: منقسمةٌ إلى هذه الأنواع الثلاثة، منحصرةٌ فيها، كما يفيدُه السكوتُ في مَعْرِضِ البيانِ، والدليلُ على ذلك الاستقراءُ. وَسُمِّيَ الْأَوَّلُ اسْمًا^(١) لِسَمَّوهِ، أي: عَلُوِّهِ على أخويه، بوقوعه مُسْنَدًا ومُسْنَدًا^(٢) إليه، والثاني فِعْلًا لِذِلَالَتِهِ على الفعلِ اللغويِّ، وهو الحدثُ، والثالثُ حرفًا لوقوعِهِ في حَرْفٍ وَطَرَفٍ مقابلٍ لهما، من حيثُ إِنَّ الاسمَ يكونُ مُسْنَدًا ومُسْنَدًا إليه، كما عرفتُ، والفعلُ يكونُ مُسْنَدًا، وَإِنْ كَانَ لا يقعُ مُسْنَدًا إليه، والحرفُ لا يكونُ مُسْنَدًا ولا مُسْنَدًا إليه. فائدةٌ: في الاسمِ إحدى عشرة^(٣) لغةً، نَظَمَهَا الوالدُ^(٤) «رحمه الله تعالى» فقال^(٥):

(١) انظر ما يأتي ص ٤٤٤.

(٢) ج: أو مُسْنَدًا إليه.

(٣) المشهورُ في اسمِ أربعِ لغاتٍ، وهي: اسمٌ بكسرِ الهمزة، واسمٌ بضمِّها، وِسْمٌ بكسرِ السين، وِسْمٌ بضمِّها، وزادَ بعضهم لغةً خامسةً هي «سُمِّي» على زِنَةِ هُدًى، واستشهد له بقولِ الشاعر:

والله أسماك سُمِّي مباركاً

وَرَدَّ بِأَنْ لَا دَلِيلَ فِيهِ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ «سُم» بضم السين، وقد وقعتْ منصوبةً منونةً. (الإنصاف ١/١٦، شرح المفصل ١/٢٣-٢٤، اللسان «سما»). هذا وقال الشارحُ في شرحه على الشذور ورقة ٥: وفي الاسم ثمانية عشرة لغة، نظمتها فقلت:

ثَلَاثُ الْعَرَبِ سُمَّا وَأُسْمَا سُمَّا
وَسُمَاءٌ وَسُمَاةٌ وَسُـمَّةٌ

(٤) انظر ترجمته في الدراسة ص ١٢-١٣.

(٥) البيتان من البسيط، والضرب مزيلٌ، وهو خارجٌ عن المؤلف عند العروضيين.

في الاسمِ جاءتْ لغاتُ كُلِّها جُمِعَتْ في ضَمْنِ نَظْمٍ حَكَى دُرّاً مِنْ الكَلِمَاتِ
إِسْمٌ سَمٌ وَسِمًا وَالْـكُلُّ أَوَّلُهَا مُثَلَّثٌ وَسَمَاءٌ^(١) جَاءَ ثُمَّ سَمَاتٌ^(١)

(١) لم أجد وجهاً أولى من غيره في ضبط السين في الكلمتين، على أنهما في بيت الشارح السابق مثلثتان.

[علامات الاسم]

فَأَمَّا ^(١) الاسمُ فَيُعْرَفُ بِقَبُولِ «أَل»، مُعَرِّفَةً كَانَتْ، أَوْ مَوْصُولَةً، أَوْ زَائِدَةً، كـ
«الرجل»، و «الغلام»، و «الضارب»، و «المضروب»، و «الكعبة»، و «اليزيد».
تنبيهات: الأول: اقتصر المصنف على مثال واحد، للاختصار، وجعله لِـ «أَل»
المعرفة؛ لأنها الأصل.

الثاني لا يرد على كلام المصنف نحو:

..... الترضى ^(٢)
.....

و:

..... المعه ^(٣)

(١) ص: وأما.

(٢) من بيت من البسيط للفرزدق، والبيت بتمامه:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

انظر الإنصاف ٥١٢/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٦٧/١، المقرب ٦٠/١.

(٣) من بيت من الرجز لا يُعْرَفُ قَائِلُهُ: والبيت والذي بَعْدَهُ

من لا يزال شاكراً على المعه

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

انظر الجنى الداني ٢٠٣، شرح ابن عقيل ١٦٠/١، الخزانة ٣٢/١.

و:

.....الرسولُ اللهُ مِنْهُمْ^(١)

و «الها هو ذا»^(٢) ؛ لأنَّ ذلك شاذٌّ لا يُقاسُ^(٣) عليه.

وبقبولِ التنوينِ، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ، تلحقُ الآخرَ لغيرِ توكيدٍ.

وهو خمسةٌ^(٤) أنواعٌ: تنوينٌ تمكينٌ^(٥) كرجلٍ، وتنوينٌ تنكيرٌ كسيبويهٍ، وصيهٍ،

وتنوينٌ مقابلةٌ كمسلماتٍ، وعرفاتٍ، وتنوينٌ عوضٍ كجوارٍ، وحيثُذٍ، وتنوينٌ ترنمٍ^(٦)

ك:

(١)

من بيت من الوافر، مجهولُ القائل، وهو بتمامه:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيٍّ

ويروى عجزه:

انظر اللامات ٣٦، شرح الجمل ١/١٧٩، الخزانة ١/٣٣.

(٢)

شاهدٌ من أقوالِ العربِ على دخولها على الجملةِ الاسميةِ في غير الشعر، حكاه الفراءُ. قيل إنَّ رجلاً

أقبل، فقال آخرُ: ها هو ذا، فقال السامعُ: نِعَمْ أها هو ذا. انظر شرح الكافية ٢/٣٩.

(٣)

ج: شاذ القياس.

(٤)

وَصَلَتْ عند بعضهم إلى عشرةِ أنواعٍ، جمعها أحدهم في قوله:

أقسامُ تنوينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حُرِّزَا

مَكْنٌ وَعَوَضٌ وَقَابِلٌ وَالْمَنْكَرُزْدُ رَنَّمٍ وَأَحْلَكٍ اضْطَرَّرَ غَالٍ وَمَا هُمَزَا

انظر: فتح الرب المالك للغزي ص ٥٤.

(٥)

ص: تمكن.

(٦)

قيل إنَّ الأوَّلَى أَنْ يُسَمَّى تنوينَ تركِ الترَنَمِ. انظر الكتاب ٤/٢٠٤ وما بعدها، شرح الكافية ١/١٤،

شرح الرعيبي ١/١٠٧، ١٠٨، تخليص الشواهد ٤٧، المغني ٤٤٧.

.....الْعَتَابِنْ.....

و ،

.....أَصَابِنْ^(١).....

و ،

.....كَأَنَّ قَدِنْ^(٢).....

تنبيهان: /الأول: اقتصر المصنف على مثال واحد، وجعله لتتوين التمكين^(٣)؛ لما مرّ. [٣] الثاني: جعل المصنف مطلق التتوين علامةً يُعرَفُ بها الاسم، مع لحاق تنوين الترنم منه لغير الاسم أيضًا - كما رأيت -؛ لأنه شاذٌّ، بل ضرورةً.

وبقبول الحديث، أي الإخبار عنه^(٤)، أي عن الاسم، مرادًا به الكلمة مجازًا.

تنبيه: هذه العلامة أنفع علامات الاسم المذكورة؛ لأنها أعم موقعا.

ك «تاء» «ضربت»، بضم التاء، ولك فتحها وكسرهما.

تنبيهات: الأول: لم يقل المصنف ك «ضربت»، على وزان قوله ك «الرجل» و

(١) من بيت من الوافر لجريز، والبيت بتمامه:

أَقْلِي اللّوَمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِنْ وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنْ

والبيت في ديوانه، والكتاب ٢٠٥/٤، شرح ابن جمعة ٢٠٦/١.

(٢) من بيت من الكامل للناطقة الديباني:

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنْ

انظر ديوانه، أمالي ابن الحاجب ١٥٥/٢، سر الصناعة ٧٧٥/٢، الأغاني ٨/١١.

(٣) ص: التمكن.

(٤) ص: وبقبول الحديث عنه أي الإخبار عنه.

«رجل» ؛ لِأَنَّ الاسْمَ هُنَا بَسِيطٌ، وَكَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ، بِخِلَافِهِ فِيهِمَا، فَنَاسَبَ إِظْهَارُهُ.

الثاني: لَا يَنَافِي إِضَافَةُ التَّاءِ إِلَى جُمْلَةٍ^(١) «ضَرَبْتُ» حَصَرَ الْقَوْمِ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ فِي الْكَلِمَاتِ الْمَعْرُوفَةِ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى، وَكُلُّ جُمْلَةٍ، بَلْ كُلُّ لَفْظٍ غَيْرِ اسْمٍ، يَصِيرُ بِهَذِهِ الْإِرَادَةِ اسْمًا، بَلْ عَلَمًا، فَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى جُمْلَةٍ^(٣).

(١) ج: الجملة.

(٢) يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ مَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ «إِذْ» أَوْ «إِذَا» مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ، وَآيَةٌ، وَرِيث -عَلَى خِلَافِ فِيهَا، وَذُو مِضَافَةٍ إِلَى تَسْلَمَ، وَحَيْثُ، وَأَوَانُ، وَزَادَ ابْنُ هِشَامٍ: وَقَوْلُ، وَقَائِلُ.

انظر المغني ٥٤٧-٥١١، وانظر التعليقة ١٧١/٢، ٢٢٨-٢٢٣٠، النكت ٧٦٢/٢-٧٦٤، شرح الكافية الشافية ٩٤٦/٢-٩٤٨، الإيضاح في شرح المفصل ٤١٩/١-٤٢١، البسيط ١٦٥/١-١٦٦، ١٧٤ الارتشاف ٥٢٠/٢-٥٢٨، شرح الكافية ١٠٤/٢ وما بعدها.

(٣) ج: الجملة.

[المعرب والمبني من الأسماء]

وَهُوَ أي الاسم، ضربان، أي نوعان. أحدهما: اسمٌ **معربٌ**، من الإعراب، وهو تغيير آخر الكلمة بسبب العامل، وقيل^(١): مابه التغيير. وقدمه لأنه الأصل.

وهو ما، أي اسمٌ، **تَغَيَّرَ آخِرُهُ** حقيقةً أو حكماً، ذاتاً أو صفةً، بسبب **العوامل** - جمع عاملٍ - وله معنيان^(٢): أعم: وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ، وأخص: وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. ويصحُّ إرادةُ كلٍّ منهما، غير أنَّ الأنسبَ إرادةُ الثاني، و «أل» للجنس. **الداخلةُ عليه**، أي على ذلك الاسم، **ك «مررتُ بزيدٍ، وأحمدَ وأبيه»**.

تنبيه: المتبادرُ من الدخولِ الاتصالُ بالأوَّلِ، وظاهرٌ أنَّه غيرُ لازمٍ، فقد يكونُ العاملُ

(١) أشار الشارح هنا إلى قولين في حد الإعراب: الأول، وعليه أكثر النحويين، أنه معنوي، وهو التغيير، وهو قول أبي علي والجرجاني، ونسب إلى متأخري المغاربة، والثاني أنه لفظي، وهو ما عبر عنه الشارح بقوله: ما به التغيير، وهو اختيار ابن مالك وابن الحاجب وابن خروف والشلوبين.

انظر: المقتصد للجرجاني ٩٨/١، والجمل في النحو له أيضاً ٤١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٢/١، أسرار العربية ٢١-٢٢، مسائل خلافية في النحو للعكبري ١٠٢-١٠٥، المرتجل ٣٤، شرح الرعي ١٤٨/١، شرح الكافية ١٨/١-١٩، ٢٤، التوطئة ١١٦، الارتشاف ٤١٣/١، شرح التسهيل ٣٣/١، البسيط ١٩/١، الهمع ٤٠/١-٤٢، النكت الحسان ٣٤، الأشباه والنظائر ١٥٨/١-١٦٣.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/١، شرح الكافية ٢٧٢/١، ٢٥، شرح الرعي ١٥٠/١.

لاحقاً، وقد لا يُوصف بدخول ولا لحاق^(١)، فليُوجَّه التعبيرُ به بأنه من بابِ الجري على الغالب، فلا مفهوم له، لكن لا يخفى عدمُ لياقةِ ذلك بمنصب التعريف/ ولو قال: بسبب العامل لسلم من ذلك، مع الاختصار.

وثانيهما: اسم **مبني**، من البناء، وهو ما لزم آخرَ الكلمة من نحو حركة أو سكون، لا لعامل أو إعلال، وقيل: نفسُ اللزوم^(٢). وأخره لأنه الفرعُ.

وهو متلبس بخلافه، أي بخلافِ العرب، فهو -إذا- ما لا يتغيَّرُ آخره بسبب العوامل الداخلة عليه.

ك «هؤلاء» فيه مسامحةٌ ما، والمراد: كـ «أولاء»، لكن لما غلب استعماله بهاءِ التنبيه لم يستحسن حذفها، **في لزوم الكسر عند جميع العرب**، كما أشعر به كلامه على ما ترى، وصرَّح به (في)^(٣) الشرح^(٤).

وبُني - كغيره من أسماء الإشارة - لدلالته على معنى الحرف، وهو الإشارة. وكان البناء على حركةٍ فراراً من التقاء الساكنين، وكانت كسرةً؛ لأنها الأصلُ في التخليص منه.

تنبيه: لا ينافي ما تقرَّر في «هؤلاء» بناؤه على الضم في لغةٍ، كما ذكره المصنف

(١) ج: ولا إلحاق.

(٢) اختلف في حد البناء كما اختلف في حد الإعراب. انظر مجيب الندا ١/٣٩، ٤٠.

(٣) سقطت من ب.

(٤) شرح المصنف ١٧.

(١) (نفسه) في الشذور^(٢)، كغيره؛ لأنه شاذ.

وكذلك، أي ومثل^(٣) «هؤلاء» في لزوم الكسر، **حَذَام**، بمهملة فمعجمة، علمُ لامرأة، أي نحو حذام، والمراد بنحوها (كلُّ) ما كان على وزنِ (فَعَالٍ) علماً لمؤنثٍ من الأعيان مطلقاً، فَإِنْ كَانَ علماً لمؤنثٍ من المعاني^(٤) كـ «حماد» -علم للمحمدة- بُنِيَ علَّمُهُ على الكسر في لغة جميع العرب.

وكذلك «أَمَس» مراداً به معيّن، وهو اليوم الذي قَبْلَ يَوْمِكَ بليلة، غيرَ مثني، ولا مجموع، ولا مضاف، ولا مُعرّفٍ بـ «أَلْ»، ولا ظرفٍ، فَإِنْ كانها أُعرب منصرفاً بإجماع العرب، إلا ظرفاً فيبنى على الكسر كذلك، ولم يتعرض المصنف لهذه القيود؛ اكتفاءً بالإشارة إليها بنطقه به مشتملاً عليه، رَوْماً للاختصار.

في لغة الحجاز. اللغة: أصوات^(٥) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، والحجاز^(٦): مكة والمدينة والطائف، ومخاليقها، فظاهر أن المراد أهلها.

أما بناء نحو «حذام» فلمشابهته «فَعَالٍ»^(٧) للأمر، وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً، وأمّا

(١) سقطت من ص، وفي ج: بنفسه.

(٢) انظر شرح شذور الذهب ١١٥.

(٣) ص، ب: أي مثل هؤلاء.

(٤) ب: الأعيان.

(٥) هذا تعريف ابن جني للغة. انظر الخصائص ٣٤/١.

(٦) انظر معجم البلدان ٢/٢٥٢-٢٥٥ «الحجاز».

(٧) انظر: الكتاب ٣/٢٧٤، ٢٧٨، شرح المفصل ٤/٦٤، المغني ٨٩٢.

كونه على حركة، وكونها كسرة، فلما مرَّ.

وأما بناء أَمَسٍ فِلْتَضْمَنِهِ معنى^(١) الحرف، وهو «أل» العهدية، وأما كونه على حركة، وكونها كسرة، فلما مرَّ أيضاً.

وإنما قيدهما باللغة المذكورة لأنَّ بعض بني تميم على إعرابهما إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل عن فاعلة، أو^(٢) لها وللتأنيث المعنوي في الأول، ولها وللعدل عن الأَمَس في الثاني. وبعضهم - وهو الأكثر - على تخصيص هذا الإعراب بما ختم بغير راء، وبأَمَس / مرفوعاً، وتخصيص البناء بما ختم بها كـ «وبار» علم لقبيلة، وبأَمَس منصوباً ومجروراً^(٣).

وكـ «أحد عشر» وأخواته، أي مشابهاً إلى تسعة عشر، ومثله - كما هو

ظاهر مؤنث ذلك، في لزوم الفتح.

أما بناء الصدر فلافتقاره للثاني، وأما بناء العَجَز فِلْتَضْمَنِهِ معنى حرف العطف، وهو الواو، إذ أَصْلُ «أحد عشر» مثلاً: أحد وعشر، فحذفت الواو؛ قصد المزج للاسمين، وكان البناء على حركة؛ إشعاراً بالأصالة في الإعراب، وكانت فتحة، وهي أخف الحركات؛ جبراً لثقل التركيب.

(١) انظر: الخصائص ٣٩٥/١-٣٩٦.

(٢) أشار الشارح هنا إلى رأيين، اشتهر الأول بنسبته إلى سيويه، وهو أنَّ المانع من صرف فعال في لغة تميم العلمية والعدل، واشتهر الآخر بنسبته للمبرد، وهو كون المانع العلمية والتأنيث. انظر الكتاب ٢٧٧/٣، المقتضب ٣٧٥/٣، الجمع ٩٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٨/٣، ٢٨٣، المقتضب ٣٧٥/٣، وانظر ما سيأتي ص ٤٢٥-٤٢٦.

وأما «اثنا عشر»، و «اثنتا عشرة» (وثنثا عشرة)^(١) فَإِنَّمَا يُبْنَى عِزْهَنْ، وَأَمَّا صَدْرُهُنَّ فَيُعْرَبُ؛ لِأَنَّ الْعِجْزَ حَالٌ مَحَلُّ النُّونِ، وَمَا قَبْلَ النُّونِ مَحَلُّ إِعْرَابٍ لَا بِنَاءٍ.

وَلَا يَرِدُ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِ الْمَصْنَفِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي بَابِ الْمُثْنَى^(٢) بِأَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَانِ، وَفِي مَعْنَاهُمَا ثَنَتَانِ، كَالْمُثْنَى وَإِنْ رُكِّبَا قَرِينَةً عَلَى اسْتِثْنَائِهِنَّ مِنْ كَلَامِهِ هُنَا.

وك «قبل» و «بعد» من ظروف الزمان المبهمة، وأخواتهما من بقية الظروف

المبهمة مطلقاً كأسماء الجهات الست، وأول، ودون، ومن عل، في لزوم الضم، إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونوي معناه، أي فقط، كما هو المبتادر.

أَمَّا الْبِنَاءُ فَلتَضْمِنُهُ مَعْنَى الْإِضَافَةِ الَّذِي هُوَ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ عَلَى حَرَكَةٍ فَلَمَّا مَرَّ، وَأَمَّا كَوْنُهَا ضَمَّةً، وَهِيَ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ، فَجَبْرًا لِمَا لَحَقَهَا مِنَ الْوَهْنِ بِحُذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٣)، مَعَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَقْصُودٌ.

وَخَرَجَ بِمَا قَالَهُ مَا إِذَا لَمْ يُحْذَفِ الْمُضَافُ (إِلَيْهِ)^(٤)، أَوْ حُذِفَ وَلَمْ يُنَوَّ أَصْلًا، أَوْ حُذِفَ وَنَوِيَ لَفْظُهُ، فَتُعْرَبُ لَا غَيْرَ.

وك «مَنْ» و «كَمْ» في لزوم السكون.

أَمَّا بِنَاؤُهُمَا فَلَمْشَابَهَتُهُمَا الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ، وَلِكَ أَنْ تَقُولَ: بُنِيَ «مَنْ» الْمُوصُولَةُ وَالْمُوصُوفَةُ لَافْتِقَارَهُمَا لِلصِّلَةِ وَالصِّفَةِ، وَالشَّرْطِيَّةُ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ لِدَلَالَتُهُمَا عَلَى مَعْنَى «إِنْ»

(١) سقطت من ب.

(٢) انظر ما سيأتي في باب المثني ص ٤٥-٤٦.

(٣) ص: من أن معناه.

(٤) سقطت من ج.

والهمزة، وَبُنِيَتْ «كَمْ» الاستفهامية لهذا، والخبرية لدلالاتها على معنى «رُبَّ»، أعني التكثر^(١).

ولما كان تأخر السكون قد يؤهم كونه خلاف الأصل دفع ذلك بقوله: وهو أصل البناء، وإنما كان كذلك لأنه أخف من غيره ومن ثمة كان الأصل، بعده الفتح لأنه أخف الحركات، ثم الكسر لأنه يليه، ثم الضم لأنه يليه.

(١) تبع الشارح هنا قول المصنف في الأوضح ٥١/٣: «ورب للتكثر كثيراً وللتقليل قليلاً»، انتهى، وقال مثل ذلك في المغني ص ١٨٠، ونسب ابن أبي الربيع القول بأنها للتكثر إلى الكوفيين، والقول بعكسه إلى البصريين، وأنكر محققه أستاذنا الدكتور عياد الشبتي أن تكون من مسائل الخلاف، بل أكثر نحاة البلدين على أنها للتقليل.

واختار ابن مالك وابن خروف كونها للتكثر كثيراً، وعزوا ذلك إلى ظاهر كلام سيبويه، كما عزا لسيبويه القول بخلافه غيرهم، وقال أناس إنها للتقليل غالباً، وقال قوم: هي للتكثر غالباً، كابن درستويه، ونسب إلى صاحب العين، وقال آخرون إنها لا تدل على تقليل ولا تكثر بالوضع، والتقليل أو التكثر إنما يفهم من سياق الكلام، وعدد المرادى مذاهب النحويين في معنى «رُبَّ» ووصل بها إلى سبعة مذاهب.

انظر: الإيضاح العضدي ٢٦٤/١، المرتجل ٣١٧، التبصرة والتذكرة ٢٨٦/١، أمالي ابن الشجري ٣٠٠/٢، أسرار العربية ٣٠، ٢١٤، ٢١٧، ٢٦١، شرح اللمع ١٦٨/١، ١٧٠-١٧١، التوطئة ٢٢٨، شرح ابن الناظم ٣٥٧، شرح الكافية ٢/٩٥، ٩٧، ٢٣٠، ٣٢٩، الأزهية ٢٥٩، شرح تحفة الطلاب ٢/٤٦٢، المساعد ٢/٢٨٤-٢٨٥، البسيط ٢/٨٥٩، الجنى الداني ٤٣٩-٤٤٠، جواهر الأدب ٤٥٣، ٤٥٤.

[أقسام الفعل]

وأما الفعل فـ هو ثلاثة أقسام -جمع قسم- وقسم^(١) الشيء ما اندرج تحته، وكان أنحص منه. والدليل على ذلك الاستقراء.

أحدها، فعل ماضٍ، قدمه للزومه^(٢) -بالإجماع- ما هو الأصل في الفعلين من

البناء.

ويعرف بـ قبول تاء التانيث الساكنة. وخرج بالساكنة المتحركة، فتختص

بالاسم كـ «قائمة». وأما لحاقها^(٣) الحرف كما في «رَبَّتْ»^(٤) فشاذ.

(١) التعريفات ١٧٥، كشف اصطلاحات الفنون ٣/١٢٢٠-١٢٢٣.

(٢) قال الفاكهي: «وقدمه على فعل الأمر لأنه جاء على الأصل، إذ هو مُتَّفَقٌ على بنائه، ولأن علامته مفردة» بحبيب الندا ٥٩. وقال السيوطي «ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها، والجمهور على أن الثلاثة أصول» الهمع ١/٢٦. وانظر نتائج التحصيل ١/٢١٥.

(٣)

ج: إلحاقها.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٣٢٩: «في رَبَّ ثماني لغات: أشهرها ضمُّ الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة، والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة، والرابعة ضم الراء وإسكان الباء المخففة، والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة، والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة، والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة». وانظر الكتاب ٣/٢٧٧-٢٧٨، الجنى الداني ٥٨، الأزهية ٢٦٢-٢٦٣، جواهر الأدب ١٢٢، المغني ١٨٤، شرح تحفة الطلاب ٢/٤٦١.

تنبيه: لا يَرِدُ (على)^(١) كلام المصنف نحو «رَبَّتْ»، بالسكون، لأنه نادر.
ولما فرغ من تعريفه^(٢)، أخذ في بيان حكمه، فقال: **وبناؤه**، أي الماضي، كائن

على الفتح.

أما بناؤه على حركة، فلمناسبتة للاسم بوقوعه مَوْقَعَهُ. وأما كونها فتحةً، فجبراً لثقله الناشئ عن تركب^(٣) معناه بأخف الحركات.

كضرب، مثال لبنائه على الفتح، وَيُمْكِنُ جعله مثلاً لما قبله أيضاً.

إلا حال كونه كائناً مع **واو الجماعة**، أي الواو الدالة على الجماعة، ضميراً كانت، أو حرفاً. وبهذا ظهر أَنَّ التعبير بما قاله أولى من تعبير غير واحد بضمير الجماعة^(٤).

فِيضَمُّ، أي: يُبنى على الضم وجوباً، أمّا كون البناء على حركة، فلِما مرَّ. وأمّا كونها ضمةً، فلمناسبة الواو.

ك «ضربوا»، و «أكلوني البراغيث».

تنبيه: لا يَرِدُ على كلام المصنّف مثل «حَمَلٌ» في قوله^(٥):

(١) سقطت من ج.

(٢) أي بيان ما يعرف به.

(٣) ب، ج: تركيب.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥/٢.

(٥) رجز لا يعرف قائله، وبعده: «على الجبال الصم لا رفض الحيل»

ويروى: لا نهّد الجبل، استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/٩، وانظر شرح التسهيل

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلُ

بناءً على أَنَّ الأصل «حملوا»، فحذفت الواو للضرورة؛ لأنَّ البناء فيه ليس إِلَّا على الضمِّ، لكنَّ تقديرًا؛ لاشتغال الآخر بسكون الوقف.

أو مع الضمير المرفوع المتحرك، فَيُسَكَّنُ، من التسكين، أو الإسكان، أي

يُنَى على السكون، كما هو الأصل، كـ «ضربتُ»، بضم التاء، ولك فتحها وكسرها.

وخرج بالمرفوع الضمير المنصوب، فَيُنَى معه على الفتح، كـ «ضربك» وبالمتحرك،

الضمير الساكن، فكذا نحو «ضربًا» إلا إذا كان الواو، فَيُنَى على الضمِّ كما مرَّ. / [٥]

تنبيه: مراده بضمير الرفع المتحرك ما يتناول «نا»، وإن كان ساكنًا، على سبيل

التغليب.

ومنه، أي من الماضي، لا من غيره «نعم، وبئس، وعسى، وليس» في

المذهب الأصحَّ، لِقَبُولِهِنَّ التاء المذكورة في كلام العرب، فقد قالوا «نعمت، وبئست،

وعست، وليست». وزعم بعضهم اسمية الأولين، وآخر حرفية الآخرين^(١).

١٢٣/١، نتائج التحصيل ٥٤٢/٢.

(١) (نعم وبئس) فعلان عند البصريين، واسمان عند جمهور الكوفيين. (وليس وعسى) فعلان عند البصريين، الأول حرف بمنزلة ما عند ابن شقير وأبي على في أحد قوليهِ، والآخر حرف ترجع عند الكوفيين بمنزلة لعل، وكذلك عند ابن السراج والزجاج وغيرهما. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة الرابعة عشرة، وأسرار العربية ٩٦-١٠٣، ١٢٦، والمرتل ١٢٦، والبسيط ١٦٣/١، وشرح الكافية ٢٩٦/٢، ٣٠٢، ٣١٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٠٢/٢، والارتشاف ١١٨/٢، وشرح ابن الناظم ٤٦٧، وشرح التصريح ٤٠/١، ٤١. وانظر للمصنف في هذا شرحه على القطر ٣٦، ٣٥ وشرح شذور الذهب ٢١.

و ثانيهما: **أَمْرٌ**، سُمِّيَ بذلك لدلالته على معنى الأمر اللغوي، وهو طلبُ الفعل.
قاله المصنفُ.

وَيُعْرَفُ بدلالته أي الأمر، (مراداً) ^(١) به الكلمة مجازاً، نظير ما مرَّ، **على الطلب** من المتكلم للفعل من المخاطب، **مع قبوله**، أي الأمر بالمعنى المذكور، **ياءَ** الواحدة **المخاطبة**. فلو دلتِ الكلمة ^(٢) على الطلب ولم تقبلْ هذه الياءَ، فهي اسمُ فعل ك «صه» أو مصدر، ك «ضرباً زيداً»، أو قبلتها ولم تدلَّ عليه فهي فعلٌ مضارعٌ ك «تقومين».

تنبيه: ما اقتضاه حَلِّي لياءِ المخاطبة بما ذكر من كون المخاطبة اسمَ مفعول هو الظاهرُ، ولك جعلُ المخاطبة مصدرًا بمعنى الخطاب، والمآلُ واحدٌ، إذ ليسَ لنا ياءٌ تدلُّ على الخطابِ إلا ياءَ الواحدةِ المخاطبةِ.

ولما فرغ من بيانِ فعلِ الأمر، أخذ في بيانِ حُكْمِهِ، فقال: **وبناؤه كائنٌ على السكون**، كما هو الأصلُ، ك «اضرب»، **إلا المعتلُّ** منه وهو ما آخره حرفُ عِلَّةٍ، أي واوٌ (أو) ^(٣) أَلِفٌ أو ياءٌ، **وبناؤه كائن على حذف آخره**، نيابةً عن السكون، ليكونَ (بناؤه) ^(٤) على نحو إعراب أخيه المشابه له في المعنى أعني المضارع المجزوم بلامِ الأمرِ ك «اغز»، و «اخش»، و «ارم». فالأوَّلُ مبنيٌّ على حذفِ الواو، والثاني على

(١) سقطت من ب.

(٢) ب: كلمة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) سقطت من ب.

حذف الألف، والثالثُ على حذف الياء، و (إلا)^(١) نحو «قوما»، و «قوموا»،
وقومي «مما اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء الواحدة المخاطبة، فبناؤه^(٢)
كائنٌ على حذف النون نيابةً عن السكون لما مرَّ.

تنبيه: استدرك بعض المتأخرين ما إذا اتصلت^(٣) به نون الإناث أو نون التوكيد،
فبني على السكون في الأول نحو «اغزُون، واخشِين، وارمِين»، وعلى الفتح في الثاني نحو
«اضْرِبْنَ» و «اغزُون، واخشِين، وارمِين».

ومنه، أي من الأمر، هَلُمَّ الواقعةُ في لغة تميم، قبيلة مشهورة سُمِّيَتْ باسم أبيها
تميم بن مرٍّ بن أد بن طابخة^(٤)، ويحتمل أن يكون على تقدير مضاف، أي في لغة بني تميم.
وذلك لدالتها على الطلب، مع قبولها عندهم للياء المذكورة، بل وأخواتها^(٥) أيضاً،
يقولون «هَلُمَّ يا زيد»، و «هَلُمَّي يا هند»، و «هَلُمَّ يا زيدان»، و «هَلُمَّ يا هندان»، و
«هَلُمُّوا يا زيدون» و «هَلُمَّن يا هندات». وإنما قيّد كونها من الأمر بقوله «في لغة تميم»
لأنها في لغة أهل الحجاز^(٦) اسمُ فعلٍ، لا تقبل عندهم الياء المذكورة كأخواتها، يقولون:

(١) سقطت من ج.

(٢) ب: وبنائه.

(٣) ب، ج: اتصل.

(٤) انظر كتاب النسب لأبي عبيد ٢٣١.

(٥) ج: ولأخواتها.

(٦) قال المصنف في شرحه ص ٤٠: «وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾
أي: اتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ أي: أحضروا شهداءكم».

«هلم يا هند»، و «هلم يازيدان»، و «هلم يا هندان»، و «هلم يا زيدون»، و «هلم يا هندات» كما يقولون «هلم يازيد».

و منه (أيضا) ^(١) **هات** - بكسر التاء-، إِلَّا مَعَ واو الجماعة فَتُضَمُّ، تقول «هات يا زيد»، و «هاتي يا هند» ^(٢)، و «هاتيا يا زيدان»، و «هاتيا يا هندان» ^(٣)، و «هاتوا يا زيدون»، و «هاتين يا هندات».

و منه أيضا **تعال** - بفتح اللام - مطلقا. يُقال «تعال يا زيد»، و «تعال يا هند»، و «تعاليا يا زيدان»، و «تعاليا يا هندان»، و «تعالوا يا زيدون»، و «تعالين يا هندات». وأما قول بعضهم ^(٤):

(أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا) ^(٥) تَعَالِي أَقَاسِمُكَ اهِمُومُ تَعَالِي

فلحن ^(٦).

في المذهب الأصحّ، لدالتهما على الطلب مع قبولهما للياء المذكورة، كما رأيت.

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) قائله أبو فراس الحمداني، وهو في ديوانه، وهو ممن لا يحتج بشعرهم، وأورده الشارح ليحكم عليه باللحن، لا ليستشهد به، وانظر شرح المصنف ٤١.

(٥) سقطت من ب، ج.

(٦) قرأ الحسن البصري فيما رواه عنه قتادة ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ بضم اللام. انظر المحتسب ١/١٩١-١٩٢، ربحانة الألبا ٢/٤٨٨-٤٥٠.

وزعم جماعة من النحويين، منهم الزمخشري^(١)، أنَّهما اسمَا فعلين، الأول اسمٌ لـ «نَؤُل» والثاني اسمٌ لـ «أَقْبِل».

و ثالثها^(٢): **مضارعٌ**، سُمِّيَ بذلك لمضارعته ومشابهته لاسم الفاعل خاصة في الوزن، وللإسم مطلقاً في الإبهام والتخصيص، ولهذه المشابهة^(٣) أُعْرِبَ.

وَيَعْرِفُ بِقَبُولِ دُخُولِ «لَمْ» نَحْوَ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾^(٤) الآية. وآثرها من بين / علاماته لما لها عليه من تمام التسلُّط، مَعَ وجازتها.

وافتحاه، أي: المضارع، كائنٌ **بِحَرْفٍ مِنْ أَحْرَفِ «نَائِتٍ»** بمعنى «بعدت» **وَمَثَلَ ذَلِكَ نَشْرًا**^(٥) على طَبَقِ اللَّفِّ (بقوله)^(٦) **نَحْوَ «نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ،**

(١) انظر: المفصل ١٥١، شرح الأشموني ١٥٦/٣، شرح التصريح ٤١/١، وحاشية يس على الفاكهي ٧١/١، وانظر رد المصنف على من ادعى أنَّهما اسمَا فعلين في الأوضح ٢٤/١.

(٢) في ب، ج: وثالثهما.

(٣) رأيُ الشاح هنا أنه أُعْرِبَ لمشابهته الاسم، كما ترى، أما ارتفاعه فرأيه فيه أنه بالتجرد. انظر ما يأتي ص ٦٣، ٣٨.

(٤) من الآية (٣) من سورة الإخلاص.

(٥) اللف والنشر - ويقال له الطي والنشر - أنْ يُذكر متعدد ثم يُذكر ما لكل من أفرادهِ شائعاً من غير تعيين؛ اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منهما، ورده إلى ما هو له. وهو نوعان: إما أن يكون النشر فيه على ترتيب اللف كما في مثال المصنف، إذ مثل لـ «نَائِتٍ» بأمثلة على ترتيب أحرفها، فقال «نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم» وإما أن يكون النشر على خلاف الترتيب كقوله تعالى ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مَبْصُورَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾. انظر الكليات ٧٩٨، وسر الفصاحة ١٩١، ومعجم البلاغة العربية ٣٩٢.

(٦) سقطت من ب.

(١) «وتقوم»^(١). ويتعين^(٢) في قوله «افتتاحه» الرفع على أنه مبتدأ، وخبره^(٣) الظرف، ولا يصح جرّه عطفاً على «لم»، إذ ليس الافتتاح بحرفٍ من «ذلك» علامةً يُعرف بها المضارع، لوجوده في غيره كما في «نظرتُ»، و «أكرمتُ»، و «يسرتُ»، و «تعلمتُ»؛ وإنما ذكر ذلك توطئةً للحكم في قوله: وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ، أي: المضارع، وهو الحرف المذكور، وجوباً إنْ كَانَ ماضيه، أي: المضارع، رُبَاعِيًّا منسوباً إلى الأربعة على خلاف القياس، أي: مُرَكَّباً من أربعة أحرفٍ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون حروفه كُلُّهَا أصولاً كـ «يدخرج» إذ ماضيه «دخرج» وكل حروفه أصولٌ، و أن يكون بعضها زائداً كـ «يكرم»، إذ ماضيه «أكرم» والهمزة فيه زائدة.

وَيُفْتَحُ، أي أَوَّلُهُ، وجوباً في غيره، أي غير المضارع الذي ماضيه رباعيٌّ. ولا فرق بين أن يكون بلفظ أدنى الأبنية، بأن يكون ثلاثياً كـ «يضرب»، إذ ماضيه «ضرب»، وأن يكون بلفظ أقصاها بأن يكون ماضيه سداسياً كـ «يستخرج»، إذ ماضيه «استخرج»، وَشَمِلَ كَلَامُهُ ما بينهما كـ «ينطلق»، إذ ماضيه «انطلق» خماسي.

تنبيه: لا يَرُدُّ على كلام المصنف ضَمُّ أولِ مضارع^(٤) «أهراق

(١) سقطت من ج.

(٢) سبق الفاكهي في مجيب النداء الشارح إلى هذا فقال: (وافتاحه: بالرفع على الابتداء). أما الشيخ محمد محي الدين فقد ضبطها بالكسرة عطفاً على (لم). وما ذهب إليه الفاكهي والشارح معتمد على ما قاله المصنف في شرحه. انظر شرح قطر الندى للمصنف ص ٣٤، ومجيب النداء ٧٤.

(٣) ج: مبتدأ خبره الظرف.

(٤) ب: المضارع.

وأسطاع^(١) - وجوباً - مع أنَّهَما خماسيان ولا كسرُ أوَّلِ «إِخَالُ» - راجحاً^(٢) (فتحه)^(٣) - مع أنَّ ماضيه «خَالُ» ثلاثيٌّ، لأنَّ كلاً منهما شاذٌّ.

وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ، أي المضارع، تكسينَ بناءٍ، وجوباً حال كونه كائناً مع نونِ النَّسْوَةِ - بكسر النون وضمها^(٤) - أي النونِ الموضوعَةِ لها، سواءً اسْتُعْمِلَتْ فيها نَحْوُ قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(٥)، وقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾^(٦)، أم في غيرها كما في:

..... الأيامُ يذهبن^(٧)

وفي تمثيلِ المصنفِ بالمثلِ الثاني دفعُ تَوْهَمِ كونه فعلِ جماعةٍ الذكورِ، وعلى هذا

(١) خرج سيويوه قطع الهمزة وفتحها في «أسطاع على أن السين زیدت عوضاً عن ذهاب حركة العين من أفعَل التي فقدتها بنقلها إلى الفاء، وإنما هي (أطاع يطيع). وقاس العلماء (أهراق) عليها. وانظر الكتاب ٢٥/١، اللسان «طوع» «هرق»، الجامع ١٠، مجيب النداء، وبهامشه حاشية يس ٧٧/١، منجد الطالبين ١٩-٢٠.

(٢) انظر الصحاح واللسان «خيل».

(٣) سقطت من ج.

(٤) انظر اللسان والقاموس «نسا».

(٥) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٧) من بيت من الطويل لمعن بن أوس، والبيت بتمامه:

وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَذْهَبْنَ بِالْفَتَى نَوَادِبُ لَا يُمْلِنُهُ نَوَائِحُ

ويروى «والأيام تعثر بالفتى» فلا شاهد فيه، كما يروى «والأيام يعثرن بالفتى» انظر ديوانه، الخصائص ٣٤٠/١، والأغاني ٥٥/١٢.

فالواو أصل، ووزنه «يَفْعُلْنَ».

تنبيه: تعبيره بما ذكره أولى من تعبير غيره بضمير النسوة؛ لشموله لنون النسوة التي هي حرفٌ كما في «يذهبن النساء»^(١).

وَيُفْتَحُ، أي آخره فتح بناءً، وجوباً، حال كونه كائناً مع نون التوكيد، خفيفةً كانت أو ثقيلةً. **المباشرة**، أي غير المنفصلة عنه لفظاً أو^(٢) تقديرًا لتركيبه معها تركيب خمسة عشر، وظاهرٌ أنَّ هذا إنما يكون في الفعل المجرد نحو قوله تعالى **﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾**^(٣)، بخلاف نحو قوله تعالى **﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾**^(٤)، و **﴿لَتَبْلُؤَنَّ﴾**^(٥)، **﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾**^(٦)، **﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ﴾**^(٧) من كلِّ مضارعٍ لم تباشره نون التوكيد، فهو في ذلك كله معربٌ، لتعذر التركيب بانفصالها لفظاً بالألف والواو والياء في الثلاثة الأول، وتقديرًا

(١) أي إذا عدت النون حرفاً دالاً على النسوة، والنساء فاعلاً، وهذا الوجه هو أحد الأوجه في تأويل لغة «أكلوني البراغيث»، وهو التوجيه المختار عند سيبويه، وفي المسألة توجيهات أخرى. انظر الكتاب ١/١٩، ٢/١٤٠، والأمالى الشجرية ١/١٣٤، والتبصرة والتذكرة ١/١٠٨، وشرح المفصل ١/٨٧-٨٩، ونتائج الفكر ١٦٦، وشرح الكافية ٢/٤٠٢، والبسيط ١/٢٦٨-٢٧١، والمغني ٤٩٥.

(٢) ص، ب: ولا تقديراً.

(٣) من الآية ٤ من سورة الهمزة.

(٤) من الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٧) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

بالواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما هي والنون المدغمة من نوني التوكيد في الرابع.
 إِنَّ قُلْتَ: ما إعراب قوله^(١): ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾؟
 قلت: الثلاثة معطوفة على قوله ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾، لكن بإضمار الواو في ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾، بناءً على جوازه^(٢) في الاختيار، وَقَدْ يُجْعَلُ كُلُّ مِنْهُمَا بدلاً مما قبله بدل بداء.
 تنبيه: لم يتعرض المصنف في نون النسوة لهذا القيد - أعني المباشرة - لأنها لا تكون إلا كذلك.

ملغزة: يُقَالُ: لنا صورةٌ يُنَى فيها المضارع مع نون التوكيد مع أنها غير مباشرة فما هي؟

والجواب أنها صورة اتصال نون الإناث به مع نون التوكيد نحو «لا تذهبنان يا

(١) يقصد ما سيذكره المصنف بعد قليل، وهو قوله: «ويعرب فيما عدا ذلك نحو: «يقوم زيد»، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾، ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾.

(٢) اختلف في جواز حذف العاطف في الاختيار فذهب قوم إلى إجازته، وقصر قوم من النحاة جواز الحذف على الواو دون سائر حروف العطف ومنهم ابن مالك، ومنهم من خصّ الواو أو بجواز الحذف، ومنهم من أدخل الفاء في هذا الحكم، ومن النحاة من منع إضمار العاطف مطلقاً كالسهيلي.

انظر الكتاب ٨٦/٢، وشرح الجمل للزجاجي ٣٦٠/١، وشرح عمدة الحفاظ ٦٤٠-٦٤١، وشرح التسهيل ٣٢٦/١، وشواهد التوضيح ٦٢، ٦٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣، ١٢٦١، والخصائص ٢٨٢/٢، وشرح ابن الناطم ١٢٦، ونتائج الفكر ٢٦٣-٢٦٥، أمالي السهيلي ١٠٠-١٠٤، وشرح الرعي ٢٦٧/١، وشرح الكافية ٢٤٣/١، ٣٢٦، وشرح الفريد ٣٧٧، والبسيط ٦٨٩-٦٩٠، والمغني ٨٣١ وشرح الأشموني وبهامشه حاشية الضبان ٨٩/٢، وإعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ص ٢٥١، وأبو القاسم السهيلي ٢٣٥، ٣٨٠-٣٨٢، شواهد النحو الثرية ٩٨.

نسوة».

وَيُعَرَّبُ، أي: المضارع، فيما عدا ذلك المذكور من الحالين، حال اقترانه بنون النسوة، وحال اقترانه بنون التوكيد المباشرة^(١)، وذلك إما بتجرده عنها رأساً نحو «يقوم زيد»، أو باقترانه بنون التوكيد غير المباشرة لفظاً نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، ﴿لَتَبْلُونَّ﴾^(٢)، ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾ أو غير المباشرة تقديرًا نحو قوله (تعالى)^(٣): ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾.

إن قلنا: إعراب هذه الكلمات الأربع، هل هو لفظي أو تقديري؟ قلت: بل هو لفظي، إذ هو بحذف النون للجازم كما ترى، إلا الثاني^(٤) منهن فإعرابه تقديري؛ لأنه مرفوعٌ بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال. وأمّا ما وقع للمصنف في التوضيح^(٥) من أن الإعراب في ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ تقديرية فسهو. وإنما قدّم حالة البناء على حالة الإعراب لأن البناء هو الأصل في الفعل مطلقاً كما مرّ.

(١) ب: غير المباشرة، وهو خطأ.

(٢) ج: ولتبلون.

(٣) عن ب.

(٤) أي «لتبلون».

(٥) أوضح المسالك ٣٨/١.

[الحرف]

وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا

[٧]

شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ / الْفِعْلِ كَذَلِكَ، فَعَدَمُ الْعِلَامَةِ لَهُ عِلَامَةٌ.

تنبيه: لَا يَرِدُ عَلَى (كَلَام) ^(١) الْمَصْنَفُ مِثْلُ «مَكْرَمَان» ^(٢) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِسْمٌ وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ الْعِلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنَادًى، لِأَنَّا نَمْنَعُ عَدَمَ قَبُولِهِ لَذَلِكَ، إِذْ مِنْ جَمَلَتِهَا ^(٣)، كَمَا مَرَّ، الْحَدِيثُ عَنْ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ لاسْتِقْلَالِ مَعْنَاهُ بِالْمَفْهُومِيَّةِ قَابِلٌ لِلْحَدِيثِ عَنْهُ.

نَحْوُ «هَلْ» حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ، وَ «بَلْ» حَرْفِ إِضْرَابٍ وَاشْتِرَاكٍ.

تنبيه: (فِي) ^(٤) تَمَثِيلُهُ ^(٥) بِهِذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ ^(٦) عَلَى قَسْمَيْنِ: مَا لَهُ

(١) سَقَطَتْ مِنْ ج.

(٢) قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ ١٠/١ وَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا لَا دَلِيلَ عَلَى اسْمِيَّتِهِ إِلَّا الْإِدَاءُ نَحْوُ «يَا مَكْرَمَان»، وَ «يَا فَل» لِأَنَّهُمَا يَخْتَصَّانِ بِالْإِدَاءِ. هَذَا وَقَدْ أَنْكَرَ ابْنُ السَّيِّدِ أَنَّ تَكُونَ «مَكْرَمَان» مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالْإِدَاءِ، مُدْعِيًا أَنَّهَا تَصْغِيرٌ لـ «مَكْذِبَان»، إِذْ كُلُّ مِثْلَاتِهَا صِفَاتٌ ذَمٌّ. انْظُرْ إِصْلَاحَ الْخُلَلِ ٢٣٧، وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٣٣٠/٣، شَرْحَ ابْنِ النَّازِمِ ٥٨٤، شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٦١/١، الْبَسِيطِ ١٨١/١، تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ٦/٤ نَتَائِجَ التَّحْصِيلِ ١٩٣/١، شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ١٢٢/٣.

(٣) فِي ب: جَمَلَتِهَا الْمَذْكُورَةُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ب.

(٥) ج: فِي تَمَثِيلِهِ مِنْ حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ بِهِذَيْنِ.

(٦) ج: الْحُرُوفُ.

صدرُ الكلام كـ «هَلْ»، وما ليس له (ذلك)^(١) كـ «بَلْ»، وما يكون معناه واحداً كالأوّل، وما يكون معناه متعدّداً كالثاني، وما يكون ناقلاً كالأوّل، وما يكون غير ناقلٍ كالثاني، وذلك أنّ «هَلْ» ينقلُ الكلام من الخبرية إلى الإنشائية بخلاف «بَلْ».

وليس منه أي من الحرف، أي من أفرادهِ، «مهما» بل هي من أفراد الاسم لعودِ

الضمير عليها نحو ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢).

ولا منه «إِذْ مَا»، بل هي من أفرادِ الاسم أيضاً، ظرفُ زمانٍ بمنزلة «متى» فإذا قُلْتُ: «إِذْ مَا تَقُمْ أَقْمُ» فمعناه «متى تقم أقم»، وذلك لأنّها قبلَ لحاقِ ما بها كانت ظرفاً قطعاً، والأصلُ بقاء ذلك.

بل منه «ما» المصدرية نسبةً إلى المصدر، لتأويلها مع صلتها به نحو^(٣) ﴿مَا

رَحِبْتُ﴾^(٤)، ﴿لَمَّا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكِذْبَ﴾^(٥)،

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) مذهبُ الشارح هنا كما ترى جوازُ دخول ما المصدرية على الماضي والمضارع والجملة الاسمية أمّا دخولها على الاسمية فمنعه سيويه والجمهور، وأجازه قومٌ منهم السيرافي والأعلم وابنُ عصفور في أحد قولين له، وارتضى ذلك المحقق الرضوي، وأما المضارعُ المثبتُ فيأتي، ولكنّه قليلٌ. انظر: شرح الكافية ٣٨٦/٢، المساعد ١٧٢/١، ١٧٣، وشرح تحفة الطلاب لابن الهائم ٤٤٧/٢-٤٤٨، والهمع ٢٨١/١.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ١١٦ من السورة النحل.

كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ^(١)

.....

و منه أيضًا «لَمَّا» الرابطة، أي الدالة على ربط مضمون جملة بمضمون جملة أخرى نحو «لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ»، أَلَا تَرَى أَنَّكَ رَبَطْتَ إِكْرَامَكَ زَيْدًا بِمَجِيئِهِ.

في المذهب الأصح راجع إلى الكلمات الأربع^(٢). وزعم بعضهم أَنَّ «مهما» و

(١) عجز بيت من البسيط للكميت بن زيد الأسدي، وصدره:

أَحْلَامُكُمْ لِسُقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ

والشاهد فيه دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية عند من أجازوه وهو عند سيبويه ومتابعيه متأول على أن ما كافة. انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٠٦، تذكرة النحاة ٥١، المساعد ١/١٧٣، نتائج التحصيل ٢/٨٢٢.

(٢) أما (مهما) فأكثرهم على أنها اسم، ومن قال بحرفيتها السهيلي وابن يسعون. انظر شرح المصنف ٤٩، والمغني ٤٣٥. وانظر أيضا الكتاب ٣/٥٩ - ٦٠، ٧١، والمرجل لابن الخشاب ٢٧٥، والتوطئة للشلوين ١٤٥، وشرح الكافية ٢/٢٥٣، ٣٩٧، والارتشاف ٢/٥٤٧، وشرح عمدة الحفاظ ٣٦٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٥، وشرح ابن جمعة ١/٣٢٢، والهمع ١/١٤، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٦.

وأما (إذ ما) فهي عند سيبويه والجمهور حرف كما سيذكره الشارح، واختلفت أقوال المصنف فيها بين ترجيح الاسمية أو الحرفية، ومن قال باسميتها المرد في أحد قوليه، والفارسي وابن السراج انظر الكتاب ٣/٥٦، ٥٧، والمقتضب ٢/٤٥، والأصول ٢/١٥٩ - ١٦٠ وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٢ وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٤٧، وشرح الكافية ٢/٢٥٣، ٢٥٤، والتوطئة ١٤٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٧٢٧، وتوضيح المقاصد ٤/٢٣٩.

وأما (ما) المصدرية فهي عند أكثر النحاة حرف وهي عند الأخفش وابن السراج اسم. انظر الأصول ١/١٦١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٥، والبسيط ١/٢٨٧، وشرح الكافية ٢/٣٨٦، والتوطئة ١٦٨، وشرح تحفة الطلاب ٢/٤٤٥، والمغني ٤٠٢.

وأما (لما) فحرف عند سيبويه، وظرف زمان بمعنى «حين» عند الفارسي وجماعة. انظر الكتاب

«إِذْمَا» حرفان بمنزلة «إِنَّ» الشرطية، وأنَّ «مَا» المصدرية و «لَمَّا» الرابطة اسمان بمنزلة «الذي» و «إِذْ» مضمنة معنى الشرطية.

تنبيه: الذي عليه سيوييه والجمهور أنَّ «إِذْمَا» حرف شرط، وصَحَّحَهُ المصنف في التوضيح، وَجَزَمَ به في الجامع والشذور^(١).

وجميع الحروف مبنية، لأنها لا تَعْتَوِرُهَا المعاني المفتقرة في تمييز بعضها عن بعض إلى الإعراب. وكما أَنَّهَا مسلوبة الإعراب لفظاً وتقديراً، هي أيضاً مسلوبة محللاً، فلا يكون لها إعراب أصلاً.

٢٣٤/٤، شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣، ١٦٤٤، وشرح الكافية للرضي ١٢٧/٢، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤/١، الأزهية ١٩٩، وشرح تحفة الطلاب ٢٣٦/١، المغني ٣٦٩، وشرح المصنف ص ٥٥، وإعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ص ٢٤.

(١) انظر أوضح المسالك ٢٠٥/٤ (وانظر هامش المحقق)، وشرح شذور الذهب ٣٣٤، والجامع ١٧٧.

[الكلام]

والكلام لغة: اللفظ مطلقاً، واصطلاحاً: لفظ مفيد فاللفظ صوتٌ معتمدٌ على مقطع الفم حقيقةً كـ «زيد»، أو حكماً كالمستتر في «اضرب» المقدر بـ «أنت»، موضوعاً كان كما ذكر، أو مهملاً كـ «رفعج» مقلوب «جعفر»، مفيداً كان كـ «قام زيد» أو غير مفيد كـ «غلام عمرو».

والمفيد هو الدالُّ على معنى يحسنُ سكوتُ المتكلمِ عليه. وخرج بالمفيد اللفظ غيرُ المفيد كما ذكر. وأمّا الصوتُ الساذجُ، ونحو الخطِّ فلم يدخلاً في الحدِّ لعدمِ اللفظية، فلا حاجة إلى قيدٍ يخرجُهُما، بل لا يصحُّ ذلك كما مر^(١). تنبيه: شمل الحدُّ نحو «السماء فوقنا» (فهو كلامٌ، وكذا نحو «زيد قائم») الصادر من نحو النائم، كما جرى عليه^(٢) بعضهم^(٣) واقتضاه كلامُه في التوضيح^(٤)، ورجَّحه أبو حيان^(٥).

(١) انظر ما مر ص ٥.

(٢) سقط من ج.

(٣) قصد الشارح بالمثال الأول (السماء فوقنا) الخلاف في اشتراط إفادة السامع شيئاً يجهله ليعد بذلك كلاماً، وبالثاني (زيد قائم) الصادر من نحو النائم الخلاف أيضاً في اشتراط القصد. انظر في الاقوال وتفصيل الخلاف فيها: شرح الكافية الشافية ١/١٥٨، ٣٥٠، ٣٥١، وشرح التسهيل ١/٧، الجمع ١/٣٠ فما بعدها وشرح تحفة الطلاب ١/٥٢ فما بعدها، ونتائج التحصيل ١/١٦٥، ١٧٠-١٧٢.

(٤) أوضح المسالك ١/١١-١٣.

(٥) انظر الارتشاف ١/٤١٢؛ التذيل والتكميل ١/٣٢-٣٥.

وَأَقْلُ اثْتَلَاْفِه - أي الكلام -، والاثْتَلَاْفُ: التركيبُ المشتملُ على الألفَةِ بينِ

الأجزاءِ، كائنٌ من اسمين حقيقةً أو حُكْمًا، كـ «ذا زيدٌ»، و «زيدٌ قائمٌ».

وَإِنَّمَا كَانَ الْاِثْتَلَاْفُ فِي هَذَا مِنْ اِسْمَيْنِ حُكْمًا لِأَنَّ الْاِثْتَلَاْفَ فِيهِ فِي التَّحْقِيقِ مِنْ ثَلَاثَةِ اَسْمَاءٍ، ثَالِثُهَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُ فِي «قَائِمٍ» الْعَائِدُ عَلَى زَيْدٍ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَهْوَرٌ أَصْلًا كَانَ كَالْعَدَمِ.

أَوْ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٍ كـ «قَامَ زَيْدٌ». وَإِنَّمَا قَالَ: «وَأَقْلُ اِثْتَلَاْفِه مِنْ اِسْمَيْنِ..... إِلَى آخِرِهِ» لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ اِثْتَلَاْفُهُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَأْتِلِفُ مِنْ فَعْلٍ وَاسْمَيْنِ نَحْوُ «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَمِنْ فَعْلٍ وَثَلَاثَةِ اَسْمَاءٍ نَحْوُ «عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، (وَمِنْ فَعْلٍ وَأَرْبَعَةِ اَسْمَاءٍ نَحْوُ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا»^(١)، وَمِنْ جُمْلَتِي^(٢) الشَّرْطِ وَالْجُزْأِ نَحْوُ «إِنْ قَمْتُ قَمْتُ»، وَمِنْ جُمْلَتِي^(٣) الْقِسْمِ وَجَوَابِهِ نَحْوُ «أُقْسِمُ لَزَيْدٍ قَائِمًا».

(١) ساقط من ج.

(٢) ج: جملة الشرط.

(٣) ج: جملة القسم.

[أنواع الإعراب وعلاماتها]

هذا فصلٌ في أنواعِ الإعرابِ^(١) وعلاماتها.

والفصلُ لغةً: الحجزُ بين الشيئين، واصطلاحاً: جملةٌ من مسائلِ البابِ غالباً. وإعرابهُ

الرفعُ على أنه خيرٌ لمبتدأ^(٢) محذوفٍ اختصاراً، لفظه: «هذا».

أنواعُ الإعرابِ المعلومِ مما مرَّ^(٣) في كلامه - بأدنى توجهٍ - أربعةٌ.

[٨] الأولُ والثاني رَفْعٌ وَنَصْبٌ، وهما كائنان في اسمٍ / مُتَمَكِّنٍ، وفعلٍ مضارعٍ

سالمٍ من نونِ الإناثِ ومن نونِ التوكيدِ المباشرةِ، بقرينةِ ما مرَّ في كلامه. فالرفعُ فيهما

نحوُ «زَيْدٌ يَقُومُ»، فزيدٌ اسمٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، ويقومُ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالتجرّدِ^(٤).

و النصبُ فيهما نحوُ «إِنَّ زَيْدًا لَّنْ يَقُومَ» فزيداً اسمٌ منصوبٌ بـ «إِنَّ»، ويقومُ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ «لَّنْ».

و الثالثُ جَرٌّ، ويُقالُ خَفَضٌ، وَهُوَ كائنٌ في اسمٍ، كما مرَّ، نحوُ «بَزِيدٍ»، فزيدٌ

اسمٌ مجرورٌ بالباءِ.

(١) ج: إعراب.

(٢) ب: مبتدأ.

(٣) ج: مما تقرر في كلامه.

(٤) انظر ما سبق ص ٢٦، وانظر ما سيأتي ص ٦٣.

و الرابعُ جَزَمٌ. وعن المازنيّ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِعْرَابٍ^(١)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ^(٢). وهو كائن في

فِعْلٍ، كما مرَّ، نَحْوُ «لَمْ يَقُمْ» فَيَقُمُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بـ «لَمْ».

تنبيهٌ: عدَلَ عن تعبيرِ بعضهم بقوله: وألقابُ الإعرابِ، لأنَّ ذلكَ التعبيرَ غيرُ واضحٍ،

بَلْ غيرُ صحيحٍ^(٣) إِلَّا بتأويلٍ.

فَيُرْفَعُ، أَيِ: المعربُ كما يُرْشَدُ إليه سياقُ الكلامِ، بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ

وَيُجْزَمُ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحذفِ حَرَكَةٍ وَيُسَمَّى سَكُونًا، وقد مرَّتْ أمثلُها.

تنبيهٌ: قالَ المراديُّ^(٤): «كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: بِرَفْعَةٍ وَنَصْبَةٍ وَجَرَّةٍ، فَإِنَّ الضَّمَّ وَالْفَتْحَ

وَالْكَسْرَ لِلْبِنَاءِ وَلَكِنَّهُمْ أَطْلَقُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ». انتهى.

وما ذكر هو الأصلُ، لأنَّ الأصلَ هُوَ الحَرَكَةُ وَالسَّكُونُ مع عدمِ الاشتراكِ، وخرجَ

عنه سبعةُ أبوابٍ تُسَمَّى أبوابَ النِّيَابَةِ.

(١) لأنَّ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ وَالْجَرَ عِنْدَهُ ثُبُوتِيَّاتٌ، وَهِيَ أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ، أَمَا الْجَزْمُ فَعَدَمُ تِلْكَ الثُّبُوتِيَّاتِ فَيَكُونُ عَدَمِيًّا، وَمَا يَكُونُ عَدَمِيًّا لَا يَشْتَرِكُ فِي النُّوعِيَّةِ مع الوجوديِّ. وقد شاركه في هذا القولُ الكسائيُّ وبعضُ الكوفية. انظر الإيضاح في علل النحو ٩٤، والارتشاف ٤١٤/١، ونتائج التحصيل ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٢) ص، ج: (قال: وليس بشيء).

(٣) انظر المساعد ٢٢/١، وشرح الرعيي ١٥٢/١-١٥٣، ونتائج التحصيل ٢٧٨/١، تعليق الفرائد ١٣٢/١، شرح المرادي على التسهيل ورقة ٣٨.

(٤) شرح المرادي على التسهيل ورقة ٣٨، ونقله عنه الدماميني في شرح التسهيل ١٣٣/١، وقد نبه الدلائي على أنه ناقلٌ لذلك عن أبي حيان من التذييل والتكميل، ثم قال: «وفيه نظرٌ إذ لا خلافٌ أنَّ الحركاتِ ثلاثٌ: ضَمَّةٌ وَفَتْحَةٌ وَكَسْرَةٌ وَإِنَّمَا أَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ قَصَدُوا الْفَرْقَ فِي أَلْقَابِ الْمَعْرَبَاتِ وَالْمَبْنِيَّاتِ لَا فِي أَلْقَابِ الْحَرَكَاتِ» نتائج التحصيل ٢٨٢/١-٢٨٣، وانظر التذييل والتكميل ١٣٦/١.

[إعراب الأسماء الستة]

الباب الأول منها: بابُ الأسماءِ الستة، وبدأ به لأنَّ الأصلَ في النيابةِ كونُها بالحروفِ الثلاثة، فقال: **إِلَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَةُ وَهِيَ: الْأَبُ، وَالْأَخُ، وَالْحَمُّ، وَالْهَنْ، وَالْفَمُّ بِلَا مِيمٍ، وَ «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ.**

بشرط كونها مفردةً مُكَبَّرَةً مضافَةً إلى غير الياءِ، كما أشارَ إلى ذلك (كُلُّهُ) ^(١) بقوله: **أَبُوهُ**، أي زيدٍ مثلاً، **وَأَخُوهُ**، **وَحَمُوها**، أي هندٌ مثلاً، **إِذِ الْحَمُّ قَرِيبُ الْمَرْأَةِ** من جهة زوجها، كأبيه، **فِيُضَافُ إِلَيْهَا** كما فعَّله المصنف، **وَيُطْلَقُ (أَيْضًا)** ^(٢) على قريب الرجل من جهة زوجته، كأبيها، **لَكِنَّهُ شَاذٌ** ^(٣) حتى أنكره بعضهم، فلذلك لم يلتفت إليه المصنف، فلم يُضِفْهُ ^(٤) إلى ضميرِ المذكَّرِ، مع أنَّ في ذلك حصولَ التناسبِ بينه وبين أخواته.

وَهَنُوهُ هو -على الصحيح^(٥) - اسمٌ يُكْنَى بِهِ عَمًّا لَا يُرَادُ التَّصْرِيحُ بِاسْمِهِ مِنْ

(١) سقطت من ج.

(٢) سقطت من ب.

(٣) انظر شرح الكافية ٢٩/١، ونتائج التحصيل ٢٩٤/١، والجمع ١٢٣/١ اللسان، القاموس «حما»

(٤) ب: يضيف.

(٥) انظر شرح الكافية ٢٩/١، اللسان «هنا».

الأجناسِ (مطلقاً) ^(١).

وفوه، أي فمه.

وذو مال، أي صاحبه. ويجبُ في «ذو» هذه أن تكون مضافةً إلى اسم الجنس

الظاهر، كما أشار إلى ذلك بإضافتها إلى المال.

تنبيه: لا يرد على هذا الحكم قولهم «اذهب بذى تسلم» ^(٢)؛ لأنه شاذ.

فترفع، أي هذه الأسماء، **بالواو** نيابةً عن الضمة، **وتنصب بالألف** نيابةً عن

الفتحة، **وتجر بالياء** نيابةً عن الكسرة.

تنبيه: ^(٣) يستثنى مما ^(٣) تقرر نحو «لا أبالي» ^(٤)، فإن الأب فيه ينصب بالألف مع أنه ليس

مضافاً لغير الياء، بل هو إما مشبه بالمضاف، كما اختاره ابن الحاجب وغيره، أو مضافٌ

إلى الياء واللام زائدة، كما عليه سيويه والجمهور. وهذا مما يحتاج به، فيقال على

(١) سقطت من ج.

(٢) عده سيويه شاهداً على إضافة (ذي) إلى (تسلم) انظر ما سبق ص ١٢، وانظر هذا القول في اللسان (سلم)، والمغني ٥٤٩.

(٣) ص: عما.

(٤) أكثر النحويين لم يمثل إلا بقولهم (لا أبالي)، واستدل من ذكر (لا أبالي) على أن في ذلك دليلاً على أنها جاءت على لغة القصر. انظر في تفصيل المذاهب في القضية: الكتاب: ٢/٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩٠، والمقتضب ٤/٣٧٣، والأصول ٢/١٨١، واللامات ٩٩-١٠٩، والتعليقة ٢/٢٤-٣١، والكافية لابن الحاجب ١١٨، وشرح الكافية ١/٢٦٥، ٢٦٦، شرح المفصل ١/٣٨٨، والأزهية ٢٣٧، والجنى الداني ١٠٧، ١٠٨، والبسيط ١/٤٥٨، ٢/٨٩٠، والتبصرة والتذكرة ١/٣٩١، والإيضاح العضدي ١/٢٥٨، والنكت ١/٥٩٨، ٥٩٩، والمساعد ١/٣٤٣، والهمع ٢/١٩٦-١٩٨، والأشباه والنظائر ١/١٥١، ٢/٦٠١.

الأوّل: في أيّ صورةٍ يُعَرَّبُ الأبُ بالحرفِ مع أنّه غيرُ مضافٍ؟، وعلى الثاني: في أيّ صورةٍ يُعَرَّبُ الأبُ بالحرفِ مع أنّه مضافٌ إلى الياءِ؟.

و الاستعمالُ الأَفْصَحُ^(١) استعمالُ «هن» مضافاً إلى غيرِ الياءِ، كـ «غد» في حذفِ لامِهِ اعتباطاً، وإعرابهِ بالحركاتِ الظاهرةِ على العينِ نحو «هذا هنُ زيدٍ»، و «اشتريتُ هنَ زيدٍ»، و «مررتُ بهنَ زيدٍ». ومقابلُ هذا الأَفْصَحِ ما مرَّ من استعمالِهِ تماماً مُعَرَّباً بالحروفِ، وهو قليلٌ، حتى إنّ بعضَ الأئمةِ^(٢) لم يطلّعْ عليه، فأنكرَهُ وعَدَّ أسماءَ هذا^(٣) البابِ خمسةً.

تنبيه: قوله «كغد» أنسبُ من قول بعضهم^(٤) «كيد»، لأنَّ غداً واوي كـ «هن»، إذْ أصلهما «غَدَوٌ»، وهو «هَنَوٌ»^(٥) كـ «دَلَوٌ» بخلافِ «يَدٍ» فهو يائيٌّ، وأصلُهُ^(٦) «يَدَيٌّ» كـ «ظَيٍّ»، أشارَ إلى ذلكِ الوالدُ «رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى» فيما وجدتهُ بخطِّهِ.

(١) انظر اللسان هنا، أوضح المسالك ٤٤/١.

(٢) منهم الفراء والزجاجي. انظر شرح المصنف ٦٣، شرح الكافية ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٣) في النسختين: هذه.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٣/١.

(٥) وقيل المحذوف نون، والأصل: هن. انظر المصباح «هن».

(٦) ج: إذ أصله.

[إعراب المثني وجمع المذكر السالم]

والباب^(١) الثاني، والباب الثالث من أبواب النيابة، باب المثني، وباب جمع المذكر السالم، وأشار إلى أولهما بقوله: **والمثني**، أي وإلا المثني. وعرفه في التوضيح^(٢) بما وضع لاثني وأغنى عن المتعاطفين. وقضية هذا الحد^(٣) (أن) نحو الأبوين مثني حقيقة، وبذلك صرح في شرح اللوحة^(٤)، بل ظاهر كلامه فيه أنه رأي جميع النحاة.

ك «الزیدان»، أصله زيدٌ وزيدٌ، فعدل عنه كراهية الإطالة والتكرار.

تنبيه: لم يقل / كزیدان، لأن العلم إذا ثني أو جمع اختير أو لزم^(٥) جبر تعريفه [٩] الفائد بتكثيره للتثنية أو الجمع، ب «أل» المعرفة. وأوردته بصورته في حالة الرفع حكاية لأشرف أحواله.

فِرْفَعُ بِالْأَلِفِ المفتوح ما قبلها - بالضرورة - المكسور ما بعدها، كما ترى، نيابة

(١) ج: الباب الثاني.

(٢) أوضح المسالك ٥٠/١.

(٣) سقطت من ج.

(٤) شرح اللوحة ٢٦٨/١-٢٦٩. وبعض النحويين يعدّه محمولاً على المثني وليس بمثنى حقيقي، لأنّه للأب والأم، انظر الهمع ١٣٦/١.

(٥) انظر الكتاب ١٠٣/٢-١٠٥، المقتضب ٣٢٣/٤، الأصول ١٤٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/١-١٠٢، شرح التسهيل ١٨٠/١، التبصرة والتذكرة ٩٧/١، شرح الرعي ٣٢٤/١، شرح الكافية للرضي ١٣٦/٢، ١٣٧، المساعد ١٣٢/١، شرح الفريد ١٣٨، الهمع ١٤١/١، ١٤٢.

عن الضمة نحو «جاء الزيدان».

وأشار إلى ثانيهما بقوله **وجمع المذكر السالم**. أي: وإلا جمع المذكر السالم.
(تنبيه: قول المصنف «السالم») ^(١) منصوب على أنه نعت للجمع، ولا يُعرب بالجرّ
على أنه نعت للمذكر، مع أنه الذي يتّصف بالسلامة حقيقةً، اصطلاحاً منهم على ذلك.
وعرّف بما دلّ على أكثر من اثنين مع سلامة مفردِه كـ «الزيدون»، وأوردَه بالواو لما
مرّ آنفاً.

فيرفع بالواو المضموم ما قبلها المفتوح ما بعدها، كما ترى، نيابةً عن الضمة نحو
«جاء الزيدون».

و «يُجرّان» معطوفٌ على مدخولِ الفاءِ السببيةِ، أي: فيجرّ المثنى وجمع المذكرِ
السالم **وَيُنْصَبَانِ** [فجمع المذكر السالم] ^(٢) **بالياءِ** المكسورِ ما قبلها المفتوح ما بعدها،
كما ترى، نيابةً عن الكسرةِ والفتحةِ نحو «رأيتُ الزيدَيْن»، و «مررتُ بالزيدَيْن»، (والمثنى
ضدّه [أي بالياءِ] ^(٣) المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، كما ترى، نيابةً عن الكسرةِ
والفتحةِ نحو «رأيتُ الزيدَيْن»، و «مررتُ بالزيدَيْن» ^(٤) .
وقوله: «(بالياءِ) تنازع فيه «يُجرّان» و «يُنْصَبَانِ» فأعمل فيه أحدهما، وقُدِّرَ نظيره

(١) سقطت من ج.

(٢) زيادة. يمثلها يلتئم المعنى.

(٣) زيادة. يمثلها يلتئم المعنى.

(٤) ساقط من ب.

(لآخر)^(١).

تنبيه: قَدَّمَ الجرُّ على النصب، لَأَنَّهُ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْيَاءِ، لِأَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَسْرَتَيْنِ، وَالْكَسْرَةُ أَصْلُ عِلَامَاتِ الْجَرِّ.

وكلا في التذكير، «وكلتا» في التأنيث^(٢) حال كونهما مستعملتين مع المضمَر،

بأن يكونا مضافتين إليه، كالْمَثْنَى في إعرابه بما مرَّ. وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ أَنَّ إِعْرَابَهُمَا بِذَلِكَ بِطَرِيقِ^(٣) الْحَمْلِ عَلَيْهِ نَحْوَ «جَاءَ كِلَاهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا» و «رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَكِلْتَيْهِمَا»، (و «مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا، وَكِلْتَيْهِمَا»)^(٤).

وخرج بالقيد المذكور ما إذا استعملتا مع المظهر، فلا يُعْرَبَانِ حِينَئِذٍ كَالْمَثْنَى، بَلِ يُعْرَبَانِ كِ «الْفَتَى» بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ مُقَدَّرَةً عَلَى الْأَلْفِ، نَحْوَ «جَاءَ كِلَا غَلَامِيكَ، وَكِلْتَا أُمْتِيكَ»، و «رَأَيْتُ كِلَا غَلَامِيكَ، وَكِلْتَا أُمْتِيكَ»، و «مَرَرْتُ بِكِلَا غَلَامِيكَ وَكِلْتَا أُمْتِيكَ».

وكذا، أي مثل المثنى في إعرابه المذكور، حملاً عليه أيضاً، «اثنان» في التذكير، و «اثنان» في التأنيث في لغة أهل الحجاز، ومثلها «ثنتان» في لغة تميم، مطلقاً، أي سواء كانا مع المضمَر أم لا، نحو «جَاءَ اثْنَاهُمَا، وَاثْنَتَاهُمَا، وَثْنَتَاهُمَا»، و «رَأَيْتُ اثْنَيْهِمَا، وَاثْنَتَيْهِمَا، وَثْنَتَيْهِمَا»، و «مَرَرْتُ بِاثْنَيْهِمَا، وَاثْنَتَيْهِمَا، وَثْنَتَيْهِمَا».

(١) سقطت من ص.

(٢) ج: وكلا بالتذكير وكلتا بالتأنيث.

(٣) ج: على طريق الحمل.

(٤) سقطت من ج.

تنبيه: لا يلزم من إطلاق المصنف المذكور جواز إضافة «اثنين»، و «اثنتين» إلى كلٍّ مضمّر، فلا ينافي ما جزم به في بعض كتبه^(١) من أنه لا يجوز إضافتهما إلى مضمّر الاثنين، فلا يُقال: «جاءني الرجلان اثناهما» لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

وإن رُكِّبَا، نحو «جاءني اثنا عشر، واثنتا عشرة، (وثنتا عشرة)»، و «رأيت اثني عشر، واثني عشرة، واثني عشرة»، و «مررت باثني عشر، واثني عشرة»، و «اثني عشرة»^(٢).

و «أولو» مبتدأ، وهو اسم جمع، بمعنى: أصحاب، لا واحد له من لفظه. بل من معناه، وهو «ذو» بمعنى: صاحب.

و «عشرون»، وأخواته من ثلاثين فصاعداً إلى التسعين. وكلُّها^(٣) أسماءُ جموعٍ، لا جموعٌ، إذ لو كانت كذلك لكان أقلُّ ما يصدق عليه عشرون ثلاثين، وأقلُّ ما يصدق عليه ثلاثون تسعة، وأقل ما يصدق عليه أربعون اثني عشر، وعلى هذا فقس^(٤).

و «عالمون» بفتح اللام، وهو اسم جمع لـ «عالم»، لأنه اسم لما سوى الله تعالى، فيعمُّ العاقل وغيره. والعالمون خاصُّ بالعقلاء، والجمع لا يكون أخصَّ من مفرده.

و «أهلون»، جمع أهلٍ، بمعنى القرابة، لكنه غير مستوفٍ لشروط الجمع بالواو

(١) انظر شرح اللوحة ٢٧٤/١، وانظر شرح الكافية للرضي ٣٣٠/١، شرح العصام على الكافية ١٧٩.

(٢) ساقط من ب

(٣) ج: و كليهما.

(٤) انظر شرح ابن الناظم ٤٦، وشرح الكافية ٢٩/١، ٣٣، ٢١٨، ١٥٤/٢، والمساعد ٥٢/١، والجمع

١٥٦/١ ونتائج التحصيل ٤٣٧/١.

والنون، فَمِنْ ثَمَّةَ كان من قبيل المحمولات.

و «وابلون»، جمع وابل، وهو المطر الغزير، لكن لم يستوفِ الشروط أيضاً.

و «أَرْضُون»، بفتح الراء، وإسكانها^(١) ضرورة، وهو جمع تكسير لـ «أرض».

و «سِنُون»، بكسر السين، جمع تكسير لـ «سَنَة»، بفتحها. وأصله: «سَنَوٌ»، أو

«سَنَه» بدليل جمعه على «سَنَوَات» و «سَنَهَات» فحذفت اللام وعوّض (عنها)^(٢) هاء

التأنيث. وبابه، أي باب سنين من كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوّض عنها/ (هاء)^(٣) [١٠]

التأنيث ولم يكسّر ولم يلتبس كـ «عِزَة وعِزِين»، و «قُلَة وقِلِين»، و «عِضَة وعِضِين».

و «بَنُون»، وهو جمع تكسير لابن.

و «عِلْيُون»، وهو في الأصل جمع «عِلْيٍ» ثم جعل علماً لأعلى الجنة. وشبهه، أي:

شبه «عِلْيُون» مِنْ كُلِّ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ جُعِلَ عَلَماً.

كالجمع خبر المبتدأ، و «أَلْ» للعهد الذكري، أي كجمع المذكر السالم في إعرابه

بما مرَّ^(٤)؛ حملاً عليه.

تنبيه: كما أَنَّ ما سُمِّيَ بِهِ مِنْ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ (السالم)^(٥) يُعَرَّبُ إعرابه على ما تقرّر،

(١) كقول كعب بن معدان:

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) ص، ج: مما مر.

(٥) سقطت من ج.

كذلك ما سُمِّيَ^(١) به من المثنى كـ «زيدان» علماً لإنسانٍ مثلاً يُعَرَّبُ إعرابه. وكان ينبغي للمصنفِ التنبيهُ على ذلك فيما مرَّ من المثنى.

(١) ما ذكره الشارح في إعراب ما سمي به من جمع المذكر السالم والمثنى هو واحد من مذاهب عدة. انظر في تفصيلها: الكتاب ٢٣٢/٣، المقتضب ٣٦/٤، وشرح الكافية ١٤٠/٢، وشرح الرعي ٣٨٦/٢، ٤٨٨، ٤٨٩، والجمع ١٦٩/١-١٧١.

[إعراب جمع المؤنث السالم]

والبابُ الرابعُ من أبوابِ النِيايةِ جمعُ المؤنثِ السالمِ، وإليه أشار، مُقدِّماً عليه ما حُمِلَ عليه، لقلَّةِ الكلامِ عليه، فقال:

و «أولاتٍ»، أي: وإلا أولاتٍ، وهي ^(١) اسمُ جمعٍ بمعنى: صاحباتٍ، لا واحدَ لها ^(٢) من لفظها، بل من معناها وهو «ذاتٍ» بمعنى: صاحبة.

و إلا ما، أي: الجمعُ الذي، جُمِعَ، أي مفردُهُ على تقديرِ المضافِ من حيثُ إنَّهُ مفردُهُ، بِألفٍ وتاءٍ، (أي) ^(٣): بمصاحبتيهما، مزيدتين.

وخرج بهذا القيدِ ما جُمِعَ بِألفٍ أصليةٍ وتاءٍ زائدةٍ كـ «قضاةٍ»، أو جُمِعَ بِألفٍ زائدةٍ وتاءٍ أصليةٍ كـ «أبياتٍ» فيُنصبُ بالفتحة على ما هو الأصلُ المعروفُ في جمعِ التكسيرِ. وبقيدِ الحيشةِ مثلُ «هنودٍ» إذ لم يُجْمَعْ مفردُهُ هندٌ من حيثُ إنَّهُ مفردُهُ بِالألفِ والتاءِ، فيُنصَبُ بالفتحةِ لما ذُكِرَ، كما هو ظاهرٌ.

تنبيهاتٌ: الأولُ: ما أشرتُ إليه من كونِ الباءِ للمصاحبةِ، وجعلِ خروجِ نحوِ «قضاةٍ» و «أبياتٍ» بقوله (مزيدتين) هو الظاهرُ، ومن ثمةَ جزمَ به المصنفُ في الشرح ^(٤)، وليس بمتعينٍ، لجوازِ كونِ الباءِ للاستعانةِ وجعلِ خروجِ ذلكَ بها، نظراً لكونِ الاستعانةِ

(١) ب، ج: وهو.

(٢) ب: لهما.

(٣) سقطت من ج.

(٤) شرح المصنف ص ٦٩.

بالألف والتاء في جمع لفظٍ تقتضي كونهما خارجين عن (ذلك)^(١) اللفظ، وعلى هذا فيكون قوله (مزيدتين) لمجرد التوكيد.

الثاني: يردُّ على المصنف أنَّ الذي جُمع بالألف والتاء هو المفرد، وهو لا يُنصب بالكسرة.

ويجاب بما قاله ابن الصائغ^(٢) أنَّ الذي جُمع بهما معناه: الذي وقع عليه ما جُمع بهما^(٣)، فهو المفرد^(٤) بوصف ضمَّ غيره إليه. كذا في بعض الشروح^(٥).

ولا يخفى ما^(٦) في هذا الجواب والإيراد المذكور، فيُدفع بما قرَّرتُه في حلِّ قوله: «(ما جُمع)»^(٧)، فعليك به.

الثالث: اشتهر تسمية هذا الجمع بجمع المؤنث السالم نظراً لكون الأصل في مفردِه

(١) سقطت من ج.

(٢) ب: الضائع، والصحيح أنه ابن الصائغ. محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردى، الشيخ شمس الدين بن الصائغ المحدث الحنفى النحوى، ولد قبل سنة ٧١٠. له من التصانيف: شرح على الألفية، وكتاب التذكرة في النحو، وحاشية على المغني. توفي سنة ٧٧٦ هـ انظر البغية ١/١٥٥.

(٣) في ب: بها.

(٤) عن ب، ج، وكذلك هي في شرح الفاكهي وحاشية السويدي، وفي الأصل: المتفرد.

(٥) يقصد الشارح هنا شرح الفاكهي، والنص فيه «ويجاب بما قاله ابن الصائغ أنَّ الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما، وهو المجموع بهما، فهو المفرد بوصف ضمَّ غيره إليه، لا المفرد قبل ضمَّ غيره إليه» مجيب الندا ١/١٢٥، ١٢٦.

(٦) ج: ولا يخفى بما هذا الجواب.

(٧) سقطت من ج.

أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا سَالِمًا، وَالْمَصْنَفُ عَدَلَ عَنِ التَّعْبِيرِ (بِه) ^(١) تَحَرُّزًا عَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ.
وِإِلَّا مَا، أَيِ: الْاسْمَ الَّذِي، سُمِّيَ بِهِ حَالُ كَوْنِهِ كَائِنًا مِنْهُمَا، (فِيَنْصَبُ
بِالْكَسْرِ) ^(٢) نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ ^(٣) وَقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ ^(٤)، وَ «رَأَيْتُ أُولَاتِ الْجَمَالِ»، وَ «سَكَنْتُ أَذْرِعَاتِ»
فِيَنْصَبُ بِالْكَسْرِ.

تَنْبِيْهُ: إِنَّمَا مَثَلَ الْمَصْنَفُ بِالْمَثَالَيْنِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
قِيَاسِيًّا كَمَا فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَأَنْ يَكُونَ سَمَاعِيًّا كَمَا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ. وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ
عَلَى مَا يُعْرَفُ بِهِ الْقِيَاسِيُّ مِنْ غَيْرِهِ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ ^(٥)،

(١) سقطت من ج.

(٢) سقط من ب.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الجاثية.

(٤) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٥) قال العصامي في شرحه على الشذور ورقة ٢٠ «مع التصرف والاختصار»: «اعلم أن الذي يجمع
بالألف والتاء قياساً خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً، سواء كان علماً لمؤنث كـ «فاطمة»، أم لمذكر كـ «طلحة»، أم
اسم جنس كـ «تمرة»، أم صفة كـ «نسابة» و «ضخمة»، أبدلت تاءها في الوقف، أم لا كـ «بنت»
و «أخت».

الثاني: علم المؤنث مطلقاً، سواء كان فيه التاء أم لا كـ «زينب» و «سعدى» و «عفراء»، العاقل أم
غيره.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل كـ «جبال راسيات» و «أيام معدودات»، بخلاف صفة المؤنث كـ
«حائض»، والعاقل كـ «عالم».

وفي التمثيل بالثاني^(١) إشارةً أيضاً إلى أنَّ ما اشتمل مفردُهُ على التاءِ يَجِبُ حذفُها منه في الجمع.

تنبيه: لا يَرِدُ على ما تَقَرَّرَ نَحْوُ «سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ» بالفتح، لِأَنَّهُ لُغِيَّةٌ^(٢)، أو شاذٌّ لا يُقاسُ^(٣) عليه.

الرابع: مصغر المذكر غير العاقل كـ «دريهمات» بخلاف مصغر المؤنث كـ «أزنب».
الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف، اسماً كان كـ «بهمى» و «صحراء»، أو صفة كـ «حبلى»...
بخلاف المؤنث بغير علامة كـ «قدر» و «شمس» و «عناق».
ويستثنى من الأول: شاة وشفة وأمه، ومن الثاني باب قطام في لغة من بناه، ومن الخامس باب سكرى وحمراء إلا إذا سمي بهما.
أما فعلاء التي لا فعل لها من حيث الوضع أو الخلقة كـ «امرأة عجزاء، وعذراء» ففيهما خلاف». وانظر أيضاً شرح الفاكهي ١/١٢٦-١٢٨.

(١) ص، ج: في الثاني.

(٢) ج: لغة.

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ١/٦٧ «وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة، كلغة وثبة، وحكي: سمعت لغاتهم» وانظر الخصائص ٣/٣٠٧ نتائج التحصيل ١/٢٨٩.

[إعراب الاسم الذي لا ينصرف]

الباب الخامس من أبواب النيابة، غير المنصرف، وإليه أشار بقوله: **وما لا ينصرف**، أي: وإلا الاسم الذي لا ينصرف، وهو ما فيه علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو «**بأفضل منه**» فأفضل مجرور بالباء وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف للوصف ووزن الفعل.

تنبيه: (زاد) ^(١) قوله «منه» تحاشياً عن إيهام إخلاله بما هو الواجب في اسم التفضيل [١١] من استعماله بـ «أل» أو من أو الإضافة ^(٢).

إلا حال كونه كائناً مع «أل»، معرفة كانت، أو موصولة، أو زائدة، فيجر بالكسرة على الأصل نحو «**بالأفضل**»، وبالنواصر وبالنعمان ^(٣).

تنبيه: اقتصر على مثال واحد اختصاراً، وجعله للمعرفة لأنها الأصل.

أو مع الإضافة، أي إضافته إلى غيره، فيجر بالكسرة -أيضاً- كذلك نحو «**بأفضلكم**». وهل هو في هاتين الحالتين منصرف مطلقاً، أو غير منصرف كذلك، أي:

(١) سقطت من ج.

(٢) ب: أو بمن أو بالإضافة.

(٣) ج: والنواصر والنعمان.

مطلقاً، أو منصرفٌ إنْ زالتْ إحدى عِلَّتَيْهِ، وإلا فغيرُ منصرفٍ؟ أقوالٌ^(١)، أقربُها الثالثُ،
وبه يُشعرُ كلامُه في الشرح^(٢).

(١) قال ابن قاسم العبادي - شيخ العصامي - في شرحه على القطر ورقة ٣٦: «وظاهر كلامه أن الاسم في هاتين الحالتين غير منصرف، وفيه ثلاثة مذاهب، أحدها: هذا؛ لأن الممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين، وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين، وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر إلا في سقوط التنوين، دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر إلى حاله، وسقط التنوين لمنع الصرف. وثانيها: أنه منصرف لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهة الفعل، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسم، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنه لا يجمع «أل» والإضافة. وثالثها: التفصيل، فإن بقي العلتان، كما في مثالي المصنف فغير منصرف، وإلا كما في «مررت بأحمدكم»، لزوال العلمية بالإضافة، فمنصرف».

(٢) انظر شرح المصنف ٧٢-٧٤.

[إعراب الأفعال الخمسة]

الباب السادس من أبواب النيابة الأفعال الخمسة، وإليها أشار بقوله: **والأمثلة الخمسة**، أي: وإلا الأمثلة الخمسة، وهي «**يفعلان**» بالياء المثناة من تحت للاثنين الغائبين، و «**يفعلون**» كذلك لجماعة الذكور الغائبين^(١). و **تُنطَقُ بالتاء** المثناة الفوقية بدل التحتية **فيهما** أي في «يفعلان» و «يفعلون» فيقال «تفعلان» وهو للاثنين المخاطبين والثنيتين المخاطبتين (والثنيتين الغائبتين)^(٢)، و «تفعلون» وهو لجماعة الذكور المخاطبين، و «**تفعلين**» وهو للواحدة المخاطبة.

تنبيه: حُسِبَتْ هذه الأمثلة خمسةً نظراً لحال اللفظ، كما هو الأنسب بنظر الفن، ولو نُظِرَ فيها إلى المعنى لزادت في العدد على ذلك. وقول المصنف في شرح اللوحة^(٣): «الأحسن أن تُعَدَّ سِتَّةٌ» فيه بحثٌ من وجهين، أحدهما ما أشرتُ إليه، والثاني أن الأحسن بناءً على ما لحظه من النظر إلى المعنى أن تُعَدَّ سَبْعَةٌ، لا سِتَّةٌ، كما عِلِمَ مما مرَّ آنفاً، فتدبر. **فَرُفِعَ**، أي: هذه الأمثلة، **بثبوت النون**، أي: بالنون الثابتة، نيابةً عن الضمة،

(١) ص: والغائبين.

(٢) سقطت من ج.

(٣) قال المصنف في شرح اللوحة ٢٨٥/١-٢٨٦: «وُسِّمَتْ خمسةً على إدراج المخاطبتين، والأحسن أن تُعَدَّ سِتَّةٌ، أسقط الشيخ رحمه الله إدراج الغائبتين تحت الغائبين، مع ذكره لذلك في التمثيل في الضابط الذي ذكره، وعلى هذا فينبغي أن تُعَدَّ سَبْعَةٌ على مقتضى رأيه».

ونحو^(١):

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَدُلُّكِي
(بالزبد الطريِّ والمِسْكِ الذِّكِي)^(٢)

شاذ.

وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، أي النون، نيابةً عن السكون والفتح.
تنبيه: قَدَّمَ الْجَزْمَ هُنَا عَلَى النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ مِنْهُ بِحَذْفِ النُّونِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٣)، ف «تفعلوا» الأَوَّلُ مَجْزُومٌ بِ «لم»، وعلامةُ جزمِهِ
حَذْفُ النُّونِ، وَأَمَّا جَزْمُ «إِنْ» فَفِي مَجْمُوعٍ «لم تفعلوا» و «تفعلوا»، الثَّانِي مَنْصُوبٌ بِ
«لَنْ» وعلامةُ نصبِهِ أَيْضًا حَذْفُ النُّونِ، وَأَمَّا مِثَالُ الرَّفْعِ بِثَبُوتِ النُّونِ فَظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوَّلًا:
«وَهِيَ يَفْعَلَانِ إِلَى آخِرِهِ»، فَلَمْ يَفْتِ الْمَصْنَفُ شَيْءً مِنَ الْأَمْثَلَةِ.

(١) رجز لا يعرف قائله. انظر: الخصائص ٣٨٩/١، شواهد التوضيح ١٧٣، الخزانة ٣٣٩/٨.

(٢) عن ج. ويروى في أكثر المصادر: «وجهك بالعنبر والمسك الذكي».

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

[إعراب الفعل المضارع المعتل]

الباب السابع، وهو خاتمتها، الفعل المضارع المعتل، وإليه أشار بقوله: **والفعل المعتل**، أي: وإلا الفعل المعتل وهو في اصطلاح النحاة: ما لامه حرف علة، فلا يحتاج (حيث^(١)) إلى قوله «الآخر»، بل (لا) ^(٢) يصح ذكره إلا بتكلف.

تنبيه: يجوز في لفظ «الآخر» الرفع على أنه فاعل لـ «المعتل» ^(٣)، والنصب على أنه مشبه بالمفعول به، والجر على أنه مضاف إليه.

فيجزم بحذفه أي: بحذف الآخر نيابة عن السكون. ولا فرق بين أن يكون الآخر واوا نحو «لم يغزو»، و أن يكون ألفا نحو «لم يخش» ^(٤)، و أن يكون ياء نحو «لم يرم»، والأصل «يغزو، ويخشى، ويرمي»، ونحو:

..... لم تهجو ^(٥)

(١) سقطت من ج.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: فاعل بالمعتل.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من بيت من البسيط، غير منسوب في أكثر المصادر. وبعضهم ينسبه لأبي عمرو بن العلاء -واسمه زبان- ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو. والبيت بتمامه:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ

انظر المسائل العضديات ٤٣ أمالي ابن الشجري ٨٥/١ سر الصناعة ٦٣٠/٢ شرح الشافية ١٨٤/٣.

و

..... لا تَرْضَاهَا^(١)

و

..... أَلَمْ يَأْتِكَ^(٢)

ضرورة.

(١) من بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، في ضمن أبيات مفردة منسوبة إليه ملحقة بديوانه ١٧٩ والبيت مع الذي قبله

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَقِ

اللسان (رضى)، الخصائص ٣٠٨/١، الدرر ٢٨/١.

(٢) من بيت من الوافر لقيس بن زهير، والبيت بتمامه:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَا قَتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وهو من شواهد سيبويه، انظر الكتاب ٣١٦/٣، والمقرب ٥٠/١، ٢٠٣، وأسرار العربية ١٠٣، وشرح ابن جمعة ٣٥٩/١، والخزانة ٥٢٤/٩، والأغاني ١٧/١٩٨.

[الإعراب التقديري]

هذا **فصلٌ** في تقدير حركات الإعراب التي هي الأصل:

تُقَدَّرُ وجوباً **جميعُ الحركات** من الضمة والفتحة والكسرة في نحو «غلامي» من كل اسمٍ مُعَرَّبٍ بالحركات أضيف إلى الياء؛ لاشتغال آخره بكسرة المناسبة، و في نحو «الفتى» من كل اسمٍ كذلك آخره أَلِفٌ مفردة؛ لتعذر تحريكها^(١).

وَيُسَمَّى النوع الثاني، وهو نحو الفتى، **مقصوراً**، لأنه^(٢) ضد الممدود، أو لأنه قَصُرَ بالنسبة إليه، أو لأنه محبوسٌ عن الحركة.

وَتُقَدَّرُ **الضمة والكسرة** دون الفتحة في نحو «القاضي» من كل اسمٍ مُعَرَّبٍ بالحركات، آخره ياءٌ خفيفةٌ بعد كسرة، لثقلهما على الياء، ونحو:

..... كَابِيُ الْأَزْنَدِ^(٣)

و:

(١) ب: تحريكهما.

(٢) انظر شرح الرعيني ٢١٥/١، ٢١٦.

(٣) من بيت من المتقارب لجريز، وهو في ديوانه، والبيت بتمامه:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الْأَزْنَدِ

انظر شرح التسهيل ٥٦/١، ونتائج التحصيل ٣٤١/١، والدرر ٢٩/١، والعيني ٢٢٤/١.

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي^(١)
.....
ضرورة.

وَيُسَمَّى، أي نحو القاضي، **منقوصاً**، لأنه نقص هاتين الحركتين، أو لأنه^(٢) نقص اللام؛ لالتقاء الساكنين هي والتنوين^(٣).

وَتُقَدَّرُ الضمة والفتحة دون السكون في نحو «يَخْشَى» من كُلِّ / فعلٍ [١٢]
مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالألفِ لما مرَّ.

وَتُقَدَّرُ الضمة دون الفتحة لما يأتي، والسكون لما مرَّ، في (نحو)^(٤) «يَدْعُو» من
كُلِّ فِعْلٍ مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالواوِ لِثِقَلِهَا عَلَيْهَا، ونحو:
..... عِلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو^(٥)
ضرورة.

(١) من بيت من المنسرح لابن قيس الرقيات، والبيت بتمامه:
لَا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يَصْبِحْنَ إِلَّا وَلَهْنَ مُطَلَّبُ
انظر ديوانه، والكتاب ٣/٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٥
والمرتل ٤١.

(٢) ب: لا أنه.

(٣) زاد بعضهم: أو لأنه نقص منه الياء إذا كان منونا، والضمة والكسرة في الرفع والجر. انظر شرح
المفصل ١/٥٦، وشرح الرعيي ١/٢٢١، ٢٢٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من بيت من الطويل لا يعرف قائله. والبيت بتمامه:
إِذَا قُلْتَ عِلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو قِيضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ
انظر: المساعد ١/٣٦، المقاصد النحوية ١/٢٥٢، نتائج التحصيل ١/٣٤٢.

و في نحو «يقضي» من كلِّ فعلٍ مضارعٍ مُعْتَلٍّ (بالياء) ^(١) لما مرَّ، ونحو:

..... تُسَاوِي عُنْزِي ^(٢)

ضرورة.

وتظهر الفتحة في (نحو) ^(٣) «إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُو» من كلِّ منتوصٍ وَقَعَ منصوبًا، وكلِّ مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالياء كذلك، وكلِّ مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالواو كذلك. والسبب في ظهور الفتحة فيهنَّ خَفَّتْهَا عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ. ونحو ^(٤):

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ (باليَمَامَةِ دَارُهُ) وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا ^(٥)

، و:

(١) سقطت من ج.

(٢) من بيت من الطويل، قيل إنه من أبيات لأعرابي مدح بها عبدا لله بن عباس رضي الله تعالى عنهما. والبيت بتمامه:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تُكُنْ تُسَاوِي عُنْزِي غَيْرَ عَشْرِ دَرَاهِمٍ

ويروى «عندي» بدل «عنزي»، و «خمس» بدل «عشر».

انظر المساعد ٣٦/١، الدرر ٣٠/١، الخزانة ٢٨٢/٨.

(٣) عن ب.

(٤) من الطويل لمجنون ليلي، وهو في ديوانه. انظر شرح المفصل ٥١/٦، شرح الشافية ١٧٧/١، وشرح بانت سعاد ٩٥، وشرح شواهد المغني ٦٩٨/٢.

(٥) عن ج.

[إعراب الفعل المضارع]

هذا **فصل** في إعراب الفعل المضارع وما يتعلّق بذلك. وبدأ بحالة رفعه، لأنّها أوّل أحواله، فقال: **يُرفَعُ** لفظاً أو تقديرًا أو محلاً **المضارعُ** وجوباً حال كونه، **خالياً** من **ناصبٍ** و**جازمٍ** أي: من كلّ ناصبٍ و (كُلِّ) ^(١) جازمٍ **نحو** «**يقومُ زيدٌ**». وفي عاملِ الرفع فيه حيثنذٍ خلافٌ ^(٢). والذي عليه الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين، وارتضاه ابنُ مالكٍ ^(٣) وغيره، وصحّحه المصنّفُ في الشرح ^(٤) وغيره، أنّه تجرّدهُ من الناصبِ والجازمِ.

(١) سقطت من ج.

(٢) أشهرُ الأقوال في عامل الرفع في المضارع أربعة:

الأوّل: وهو الذي ذكره الشارحُ.

الثاني: وقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهبُ جمهور البصريين، وإليه مالَ المصنّفُ في المغني ٨٧٧.

الثالث: أنّه مرفوعٌ بحرفِ المضارعة، ونُسِبَ إلى الكسائي.

الرابع: المضارعة، أي المشابهة للاسم، ونُسِبَ لبعض الكوفية. انظر المقتضب ٨٠/٤، النكت في

تفسير كتاب سيويه ٦٩٦/١، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ - ٧٧، ٣٩٥، شرح اللمع ٢٩/١، شرح

المقدمة المحسبة ٣٤٦/٢ - ٣٤٧، أسرار العربية ٢٥ وما بعدها، شرح الكافية ٣٢١/٢، شرح الفريد

١٧١، ١٧٢، توضيح المقاصد ١٧٢/٧، البسيط ٢٢٧/١ - ٢٣٠، شرح الوافية نظم الكافية ٣٤٣،

وشرح المصنّف ٧٨.

(٣) انظر شرح عمدة الحفاظ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣.

(٤) شرح المصنّف ٧٨.

[نواصب المضارع]

وَيُنْصَبُ بِـ «لَنْ»، وهي حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، نحو قوله تعالى ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾^(١). ولا تفيدُ تأكيدَ النفي ولا تأييده، وتقعُ للدعاءِ على الأصحَّ^(٢) فيها^(٣).
تنبيهٌ: إنما قَدَّمَ الكلامَ على «لَنْ» لأنها أمكنُ النواصبِ، إذ لا تنفكُ عنِ النصبِ، والقولُ بأنها تجزُمُ في لغةٍ^(٤) لا يراهُ المصنّفُ، قالَ في الجامعِ^(٥): «لا تقعُ جازمةٌ خلافاً لزاعمِهِ»، ولو رآه لم تردُّ، لأنها شاذةٌ.
وَيُنْصَبُ أَيْضاً بِـ «كِي» المصدرية، نسبةً إلى المصدرِ لتأويلها مع صِلَتِها بمصدرٍ،

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) حُكِّمُ الشارحُ بأنَّ «لَنْ» لا تفيدُ تأكيدَ النفي ولا تأييدهَ موافقاً لما ذكره المصنّفُ في شرحه ص ٧٩، وفي كتبه الأخرى كالأوضح ١٤٨/٧، ١٤٩. وهو كغيره من النحويين يردُّ بذلك على ما اشتهر عن الزمخشري أنها تفيدُ تأكيدَ النفي وتأييده، أمّا القولُ بأنها تقعُ للدعاء فقد اشتهر بنسبته إلى ابن السراج، وقد وافقه المصنّفُ في المغني، وقال بخلافه في شرح القطر والأوضح والجامع. وقد وجدتُ في الأصول ١٧١/٢ نصّاً يخالف ما اشتهر عنه: «..... وقال قوم يجوز الدعاء بـلن..... والدعاء بـلن غير معروف». وانظر شرح التسهيل ١٤٨/٤-١٥٠، وشرح المفصل ١١١/٨، ١١٢، ونتائج الفكر ١٣١-١٣٣، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والمغني ٣٧٤، والأوضح ١٤/٤، ١٥، وشرح القطر ٨٠، والجامع ١٦٩، والارتشاف ٣٩١/٢، والجنى الداني ٢٧٠، وشرح الوافية نظم الكافية ٣٤٥، وشرح تحفة الطلاب ٤٨٥/٢، ٤٨٦، وانظر إعراب الشواهد ٤٠.

(٣) في جميع النسخ: «فيهن»، تحريف.

(٤) انظر الارتشاف ٣٩٠/٢، المغني ٣٧٥، ٩١٦.

(٥) الجامع ١٦٩، وانظر المغني ٩١٦.

وَيُقَالُ فِيهَا حَرْفُ مَصْدَرٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ. وَإِنَّمَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا لَامُ التَّعْلِيلِ لَفْظًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَكَيْلَا تَأْسَوْا﴾^(١)، أَوْ^(٢) تَقْدِيرًا نَحْوُ «جِئْتُ كَيْ أَقْرَأَ» إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّ الْأَصْلَ «(جِئْتُ)»^(٣) لَكَيْ أَقْرَأَ» فَحَذَفْتَ اللَّامَ «اِخْتِصَارًا» فَإِنْ لَمْ تُقَدِّرِ اللَّامَ كُنْتَ حَرْفَ جَرٍّ لِلتَّعْلِيلِ، وَكَانَ نَصْبُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِ «أَنْ» مُقَدَّرَةً.

وَيُنْصَبُ أَيْضًا بـ «إِذَا»، وَيُقَالُ «ذَنْ»^(٤)، وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، لِأَنَّهَا (إِنَّمَا)^(٥) تَقَعُ فِي كَلَامٍ هُوَ جَوَابٌ لِكَلَامٍ سَابِقٍ إِمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْكَلَامِ الْمَشْتَمِلِ عَلَيْهَا (أَنْ)^(٦) يَكُونُ مَضْمُونُهُ جَزَاءً لِمَضْمُونِ ذَلِكَ الْكَلَامِ السَّابِقِ. تَنْبِيْهُ: إِنَّمَا كُتِبَتْ نُونُ «إِذَا» بِصُورَةِ الْأَلِفِ لِأَنَّهَا تُبَدَّلُ فِي الْوَقْفِ أَلْفًا، وَالْخَطُّ تَابِعُ الْوَقْفِ^(٧).

وَإِنَّمَا تَنْصِبُ الْمَضَارِعَ حَالِ كَوْنِهَا مَصْدَرَةً بِأَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَهُوَ، أَيْ: الْمَضَارِعُ مُسْتَقْبَلٌ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالُ مُتَّصِلٍ بِهَا، أَوْ مُنْفَصِلٌ عَنْهَا بِقِسْمٍ^(٨) حُذِفَ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٢) ب: وتقديرا.

(٣) سقطت من ج.

(٤) قال في اللسان «أذن» وقالوا: ذن لا أفعل، فحذفوا همزة «إذن».

(٥) عن ب، ج.

(٦) سقطت من ب.

(٧) انظر ما يأتي ص ٤٣٧-٤٤٠.

(٨) في جميع النسخ: إما بقسم.

جوابه، كما هو قضية كلامه، وبه صرح غيره^(١).
 تنبيه: كان ينبغي للمصنف أن يضم للقسم «لا» النافية، إذ يغتفر الفصل بها، كما
 جزم به في المغني^(٢) وغيره، بل لا خلاف في ذلك فيما يظهر من كلامهم.
 نحو «إذا أكرمك»، وقوله:

إِذَا - وَاللَّهِ - نَرْمِيهِمْ (بِحَرْبٍ)^(٣) تُشِيبُ الْفُطْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ^(٤)
 و «إذا لا أهينك».

وقد (كنت)^(٥) نظمت هذه الشروط فقلت:
 أَعْمِلْ «إذا»، إِذَا أَتَتْكَ أَوْ لَا وَفِعْلُهَا مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا
 أَوْ كَانَ مَفْصُولًا بِحَلْفٍ أَوْ بِلَا نَافِيَةٌ وَامْنَعُ سِوَى ذَا مُسَجَّلًا
 فخرج بالقيود المذكورة ما إذا كانت غير مصدرة، بأن كانت (متأخرة)^(٦) أو
 حشوا نحو «أكرمك إذا»، و «أنا إذا أكرمك»، وما^(٧) إذا كان الفعل غير مستقبل، بأن

(١) انظر الارتشاف ٣٩٧/٢.

(٢) المغني ص ٣١، وشرح الشذور ص ٢٩١، جواهر الأدب ٤٢٠.

(٣) سقطت من ب.

(٤) البيت من الوافر لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه، وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٢٢ انظر: شرح
 قطر الندى ٨٢، الارتشاف ٣٩٧/٢، الهمع ١٠٥/٤، شرح شواهد المغني ٩٧٠/٢، الدرر ٨/٢.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ج: مؤخرة.

(٧) ص، ج: وأما.

كَانَ حَالًا نَحْوُ «إِذَا أَظُنُّكَ صَادِقًا»، وَمَا ^(١) إِذَا كَانَ مِنْفَصِلًا (عَنْهَا) ^(٢) بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ ^(٣) نَحْوُ
«إِذَا يَا زَيْدُ أَكْرَمُكَ»، فَلَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَنَحْوُ:
إِنِّي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا ^(٤)
ضُرُورَةً، أَوْ مَوْوَلٌ.

تَنْبِيْهُ: لَا يَرِدُ عَلَى قَضِيَّةِ كَلَامِ الْمَصْنَفِ إِهْمَالُ «إِذَا» مَعَ ^(٥) اسْتِيفَاءِ الشَّرْوَطِ، كَمَا
حَكَاهُ ^(٦) عَيْسَى بْنُ عَمْرِوٍ لِأَنَّهُ لُغَةٌ شَاذَةٌ.

(١) ص، ج: وأما.

(٢) سقطت من ج.

(٣) وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وأجاز الكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل. انظر المقرب ٣٤٣/١، وشرح الكافية ٢٣٧/٢، والبسيط ٢٣١/١،
والارتشاف ٣٩٧/٢، وشرح ابن جمعة ٣٤٣/١، وتوضيح المقاصد ١٨٩/٤، وشرح الفريد ٢٢٢،
٢٢٣، والمغني ٣١، ٣٢، الجنى الداني ٣٦٢، ٣٦٣، شرح التصريح ٢٣٥/٢، شرح الأشموني ٣
٢١٦-٢١٧.

(٤) رجز لا يعرف قائله، وقبله:

لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

وقد خرج إِمَّا عَلَى الضَّرُورَةِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ خَبَرِ إِنْ، أَي: إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ مَا
بَعْدَهُ. انظر الإنصاف ١٧٧/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٩/٢، الإيضاح في شرح المفصل
٢٠٨/١، المغني ٣١.

(٥) ص: منع.

(٦) انظر الكتاب ١٦/٣، الجنى الداني ٣٦٣.

و يُنْصَبُ أَيْضًا بـ «أَنْ»، ويقالُ: «عن»^(١)، المصدريّة، نسبةً إلى المصدرِ لتأولّها مع

صلتها بمصدرٍ، ويقالُ فيها (كما مرّ)^(٢): حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبالٍ^(٣)، وهِيَ أُمُّ الباب، وإنّما أُخْرِجَها لطولِ الكلامِ عليها.

تنبيهٌ: خَرَجَ بقوله (المصدريّة) «أَنْ» الزائدة والمفسّرةُ فلا تعملان شيئاً.

فالمفسّرةُ / هي التي بمعنى «أي» وإنّما تكونُ كذلك إذا كانت مُكْتَنَفَةً بجملتين في [١٣]

أولاهما معنى القول دون حروفه، وألا يدخلَ عليها^(٤) حرفُ جرٍّ نحو «كُتِبَ إِلَيْهِ أَنْ يفعلُ كذا».

والزائدةُ هي التي دخولُها في الكلام كخروجِها وفائدتها التوكيدُ، وإنّما تقعُ بعد «لَمَّا»

نحو ﴿لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٥)، وبعد «حتى» نحو «قَدْ كَانَ ذَلِكَ حَتَّى أَنْ كَانَ كَذَا»، وبين القسمِ و «لو» نحو:

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا^(٦)

(١) ب، ج: أَنْ، وأما «عن» التي أراد الشارح، فهي لغة لبني تميم، يقولون «أعجبني عن تفعل» انظر المعنى ١٩٩.

(٢) سقطت من ج.

(٣) انظر ما مضى ص ٦٥.

(٤) ج: عليهما.

(٥) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٦) صدر بيت من الوافر، وهو من الأبيات التي لا يعرف لها قائل، وعجزه:

وما بالحرّ أنت ولا العتيق

انظر: معاني القرآن للفراء ٤٤/٢، ١٩٢/٣، الإنصاف ٢٠٠/١.

(١)
(و)

..... فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا^(٢)

وبعد «إذا» نحو:

..... إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ^(٣)

وبين الكافِ ومجرورها نحو:

..... كَأَنَّ ظَبِيَّةً^(٤)

هذا فتنصبُ «أَنْ» المصدريةُ الفعلُ المضارعُ، إمَّا **ظاهرةً**، وهو الأصلُ، نحو قولهِ

(١) سقطت من ج.

(٢) من بيت من الطويل للمسيب بن علس، والبيت بتمامه:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ أَظْلَمُ

ويروى (مظلم) مكان (أظلم). انظر الكتاب ١٠٧/٣، اللسان (ظلم) الخزانة ١٤٥/٤، ٥٨٠/١٠، ٣١٨/١١.

(٣) من بيت من الطويل لأوس بن حجر، في ديوانه، والبيت بتمامه:

فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطَى يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

ويروى (غارف) مكان (غامر). انظر شرح التصريح ٢٣٣/٢.

(٤) من بيت من الطويل، والبيت كاملاً:

وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

ويروى بجر (ظبية)، وهو الوجه الذي استشهد به الشارح، كما يروى بالرفع والنصب. أما نسبة البيت فقد اختلف فيها فنسب إلى راشد بن شهاب، وإلى باعث بن صريم اليشكري، وإلى أرقم بن علباء اليشكري، وإلى كعب بن أرقم، وإلى زيد بن أرقم. انظر الكتاب ١٣٤/٢، ١٦٥/٣، المسائل البصريات ٦٥٣/١، والمحتسب ٣٠٨/١، والمقرب ١١١/١، ٢٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، والإنصاف ٢٠٢/١.

تعالى ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(١)، أي: في أن يغفر لي، مالم تسبق بعلم، أي: مدة عدم مسبوقيتها بما يدل على اليقين، أي لفظ كان، فيتعين كونها مخففة من الثقيلة ناصبة للاسم رافعة للخبر، كما يشعر به كلامه، نحو قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٢)، أي أنه سيكون.

تنبيه: ينبغي - على ما قيل - تقييد العلم بالخالص، قال سيويه^(٣): «يجوز النصب في نحو «ما علمت إلا أن تقوم»، لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة، فجري مجرى: «أشير عليك أن تقوم».

فَإِنْ سَبَقَتْ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةُ بظنٍّ، أي: بما يدل على الإدراك الراجح، ولو غير لفظ الظن ف هنا حيثذ **وجهان**: كونها الناصبة للفعل إبقاءً له على أصله، وكونها الناصبة للاسم الرافعة للخبر على أنها مخففة من الثقيلة إجراءً له مجرى العلم، والأرجح الأول، لخصوصه من التأويل نحو قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٤) قرئ^(٥) بنصب «تكون» ورفع.

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من آية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٨، ولفظه: وتقول (ما علمت إلا أن يقوم)، و (ما أعلم إلا أن تأتیه)، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول (أرى من الرأي أن تقوم).

(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بنصب «تكون» وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفعها.

تنبيه: لا يرد على كلام المصنف إهمال «أن» في نحو ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١) بالرفع^(٢) لأنه شاذ، و (لا)^(٣) الجزم بها في لغة^(٤) على تسليمه، لأنها أيضاً شاذة^(٥).
و إما مضمرة، أي: مقدرة، جوازاً، فيسوغ الإضمار والإظهار، وذلك واقع بعد حرف عاطف، ولو غير الواو والفاء أو وثم، على ما يقتضيه إطلاقه، لكن قال أبو حيان^(٦): «لا يتعدى الحكم إلى غيرهن، إذ لم يسمع»، وجزم بذلك المصنف في الشذور^(٧).

مسبوق، أي ذلك العاطف، باسم خالص، أي: سالم من التأويل بالفعل نحو

انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٧، والتيسير ١٠٠.

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) قرأ ابن محيصن بالرفع، والوجه الذي خرجها عليه الشارح هو أحد الوجوه في تخريجها. انظر شواذ ابن خالويه ١٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٣، شرح التسهيل ٤/١٠، ١١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٦، ١٥٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٤، المغني ٧١٧.

(٣) سقطت من ج.

(٤) هي لغة لبعض بني صباح بن ضبة. انظر المغني ٤٥، ٨٤٢، شرح تحفة الطلاب ٢/٢٢٣.

(٥) ج: لأنه أيضاً شاذ.

(٦) الارتشاف ٢/٤٢٢، وانظر توضيح المقاصد ٤/٢١٨، ٢٢٢.

(٧) شرح الشذور ٢٩٤، وانظر أيضاً توضيح المقاصد ٤/٢١٨، ٢٢٢، وقارن بما جاء في البسيط ٢٣٤/١.

﴿وَمَا كَانَ لَبِشْرٌ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(١) فيمن

قرأ بنصب^(٢) «يرسل»، وقول ميسون^(٣) بنت بحدل الكلابية من قصيدة:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٤)

، (و)^(٥)

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ^(٦)

.....

،

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٢) قرأ بالنصب من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. انظر السبعة ٥٨٢، والحجة ٣١٩، ٣٢٠.

(٣) ميسون بنت بحدل الكلابية هي إحدى زوجات معاوية بن أبي سفيان، تزوجها وأقدمها من البادية فقالت القصيدة التي منها هذا الشاهد، فسمعها معاوية فسرحتها. ولدت لمعاوية ابنه يزيد الذي تولى الخلافة بعد أبيه. انظر البداية والنهاية ١٤٥/٨.

(٤) انظر الكتاب ٤٥/٣، المقتصد ١٠٥٨/٢، الفصول الخمسون ٢٠٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٦٩/٢.

(٥) عن ب.

(٦) صدر بيت من البسيط، مجهول القائل. عجزه: ما كنت أوتر أترابا على ترب

شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، شرح ابن الناظم ٦٨٦، توضيح المقاصد ٢٢٠/٤، شرح التصريح ٢٤٤/٢.

إني وقتلي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلُهُ^(١) (كالثور يضربُ لما عافتِ البقرُ)^(٢)
 التقدير: إلا وحيا أو أن يرسلَ رسولا، للبس^(٣) عباءة وأن تقرَّ عيني، لولا توقع معتر
 فأن أرضيه^(٤)، إني وقتلي سُلَيْكًا ثُمَّ أن أعقلُهُ.
 وخرج بقوله (خالص): «الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ» فلا تُضمَرُ فيه «أن» بعد
 العاطف، لأن «الطائر» ليس باسم خالص، إذ التقديرُ: الذي يطير.
 تنبيه: قوله «اللبس» هكذا ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب، وقد
 قال المصنف في شرح بانت سعاد^(٥) إن ذلك تحريف وقع لأكثرهم، وإن الصوابُ
 «ولبس» بالواو مكان اللام عطفًا على قولها «لبيت» وما بعده. انتهى. وظاهرُ أن الواوَ في
 قوله: «وما بعده» بمعنى (أو) إشارة إلى الخلاف^(٦) المشهور في مثل «جاء زيد وعمرو
 وخالد» فقليل خالد معطوف على زيد، وقيل على عمرو.

و واقع بعد اللام الجارة في نحو قوله تعالى ﴿لَتَبِينَ لِلنَّاسِ﴾^(٧)

(١) من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، الحيوان ١٨/١، اللسان (ثور، وجع، عيف، وجه).

(٢) عن ج.

(٣) ج: ولبس.

(٤) ج: فأرضيه.

(٥) شرح بانت سعاد ١٠٢، ونصه: «وحرف أكثرهم أوله، فأنشده: لبس، وإنما هو بالواو عطفًا على قولها: «لبيت» وما بعده». وانظر مجيب الندا ١٥٣.

(٦) انظر ما يأتي ص ١٠٠.

(٧) من الآية ٤٤ من سورة النحل.

من كل (ما)^(١) ولي الفعل فيه لام التعليل، وتسمى «لام كي»، إلا في نحو قوله تعالى ﴿لئلا يعلم^(٢)﴾، وقوله ﴿لئلا يكون للناس^(٣)﴾ من كل (ما)^(٤) ولي فيه الفعل «لا»، زائدة كانت، كما في الآية الأولى، أم نافية كما في (الآية)^(٥) الثانية.

فتظهر، بالبناء للمفعول، من الإظهار، كما هو الأنسب بمقابله، وذلك لدفع الثقل بتوالي المثليين. **لا غير،** بالضم بلا تنوين، على / ما هو المشهور، وذلك على حذف [١٤] المضاف إليه ونية معناه دون لفظه، وهي منصوبة المحل على أنها اسم «لا» التبرئة، والخبر محذوف، والتقدير: «لا غير ذلك جائز».

تنبيه: قال المصنف في المغني^(٦) إن التعبير بـ «لا غير» لحنٌ. ولا ينافيه، على تسليمه^(٧)، تعبيره به هنا، إذ لا يجب في المحاورات ونحوها تجنبُ اللحن حيث لم يُفَضَّ إلى الإخلالِ بفهم المقصود، بل قال بعض المحققين إنَّ الخطأ المشهورَ أولى من الصواب المهجور.

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة.

(٤) سقطت من ج.

(٥) عن ج.

(٦) المغني ص ٢٠٩.

(٧) قال المحقق الرضي في شرح الكافية ١٠٣/٢: (ولا يحذف منها - يعني: غير - المضاف إليه إلا مع «لا» التبرئة و «ليس»، نحو: (افعل هذا لا غير)، و (جاءني زيد ليس غير)، لكثرة استعمال «غير» بعد «لا» و «ليس»).

و إلا^(١) في نحو قوله تعالى ﴿وَمَا^(٢) كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٣)، و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٤) مما ولي الفعل فيه لام الجحود، وهي لام الجر الداخلة في اللفظ على المضارع مسبوقه بـ «ما كان» أو «لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أُسْنِدَ إليه المضارع المذكور، فالأول كما في مثاله، والثاني كما في ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٥).

فَتُضْمَرُ، أي المذكورة، **لَا غَيْرُ**، أي: لا غير ذلك جائز، إضمارا كإضمارها بعد «حتى» الجارة **إِنْ كَانَ**، أي المضارع، **مُسْتَقْبَلًا**، بأن أُريد به معنى الاستقبال، لا بالنظر إلى (زمان)^(٦) التكلم، بل بالنظر إلى ما قبلها، سواءً كان^(٧) مُسْتَقْبَلًا بالنظر إلى زمان التكلم أيضا، ويجب نصب الفعل حينئذ نحو قوله تعالى ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٨)، إذ رجوع موسى^(٩) مُسْتَقْبَلٌ بالنظر إلى استمرار عكوفهم على عبادة العجل

(١) في النسخ الثلاث: ولا في نحو.

(٢) ج: ما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ، بإسقاط الواو، وهو جائز. انظر ما يأتي ص ١٣٤.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ب: كانت.

(٨) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٩) في ب بعد كلمة موسى: صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه، وفي ج: صلعم.

وبالنظر إلى التكلم، أم لا^(١) ويجوز الرفع حينئذ نحو ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه﴾^(٢) فإنَّ قول الرسول والمؤمنين، وإن كان مستقبلاً بالنظر إلى زلزالهم، لكنَّه ماضٍ بالنظر إلى قص^(٣) ذلك علينا.

تنبيه: لـ «حتى» هذه معنيان، فتارة (تكون)^(٤) بمعنى «إلى» وذلك حيث يكون ما بعدها غاية لما قبلها كما في هاتين الآيتين، وتارة تكون بمعنى «كي»، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها كما في نحو «أَسْلِمَ حتى تدخل الجنة». ويحتمل المعنيين قوله تعالى ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾^(٥)، أي إلى أن تفيء، (أو كي تفيء)^(٦).

وكإضمارها بعد «أو» حال كونها متلبسة^(٧) بمعنى «إلى» التي لانتهااء الغاية، أو

متلبسة^(٨) بمعنى «إلا» الاستثنائية، فالأول نحو قوله:

-
- (١) السياق: سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمان التكلم أيضاً... أم لا.
- (٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة. وقد قرأ نافع وحده من السبعة بالرفع، وقرأ الباقون (حتى يقول) بالنصب. انظر السبعة ١٨، والنشر ٢٢٧/٢.
- (٣) ب: قصة.
- (٤) سقطت من ج.
- (٥) من الآية ٩ من سورة الحجرات.
- (٦) سقط من ب.
- (٧) ب، ج: متلبسة.
- (٨) ب، ج: متلبسة.

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ^(١) فما انقادت الآمالُ إلا لصابرٍ

أي «إلى أن أدرك المنى». و الثاني نحو قوله:

و كنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا ^(٢)

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح هنا معنى «إلى»، لأن الاستقامة لا

تكون غايةً للكسر ^(٣).

تنبيه: التحقيق أن «أو» في هذين الموضعين حرف عطف كما بينته في الحاشية ^(٤).

فإن قلت: (فما المعطوف عليه؟. قلت) ^(٥): قال المصنف في المغني ^(٦): «العطف على المعنى قول البصريين في نحو «لألزمك أو تقضيني حقي». إذِ النصب عندهم بإضمار «أن»،

(١) من الطويل، مجهول القائل. انظر شرح التسهيل ٢٥/٤، الدرر ٧/٢، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣.

(٢) من الوافر، لزياد الأعجم، انظر ديوانه، الكتاب ٤٨/٣، المقتضب ٩٢/٢، الإيضاح العضدي ٣٢٥/١.

(٣) لم يذكر سيبويه وأكثر المتقدمين من المعنيين إلا الثاني، وهو كونها بمعنى «إلا». انظر الكتاب ٤٧/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٢٠/١، أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢، التبصرة ٣٩٨/١.

(٤) قال في الحاشية، ورقة ٣١: (قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى: «يمكن أن يقال: ليس قولهم: تكون «أو» بمعنى «إلى» أو «إلا» على ظاهره، بل المراد أن «أو» لأحد الأمرين، وما بعدها حال التكلم به غير متحقق، فالحكم بأن أحد الأمرين متحقق لا محالة يستلزم أن ما قبلها متحقق إلى أن يتحقق ما بعدها، أو أن ما بعدها متحقق كل وقت إلا وقت تحقق ما قبلها. وما قيل إن ما بعد «أو» على الأول في محل الجر، وعلى الثاني في محل النصب على إضمار الوقت، من عدم التأمل. وكفى شاهداً على صدق ما قلنا أنهم لم يعدوا «أو» من أدوات الاستثناء، ولا من حروف الجر. انتهى».

(٥) ساقط من ج.

(٦) المغني ص ٦٢٤.

[وَأَنْ] ^(١) والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتَوَهِّمٍ، أي «ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاءٌ منك لحقي». انتهى.

وكإضمارها بعد فاء السببية، أي الفاء الدالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها،
و بعد واو المعية، أي الواو الدالة على المصاحبة، أعنيهما حال كونهما مسبوقتين
إما بنفي محض، أي خالص من ثبائية الإيجاب، أو طلب بالفعل.

فالفاءُ مسبوقَةٌ بالنفي المذكور نحو قوله تعالى ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ^(٢)
و ^(٣) الواوُ مسبوقَةٌ بذلك نحو قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٤). والفاءُ، مسبوقَةٌ بالطلب المذكور، نحو ﴿وَلَا
تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ ^(٥). و الواوُ، مسبوقَةٌ بذلك، نحو «لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبَ
اللبن» بكسر اللام وفتح الباء.

والطلبُ يشمَلُ النهيَ (كما ذُكِرَ، والأمر) ^(٦) نحو «زرني فأكرمك، (أو

(١) تكلمة من المغني.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٣) ص: أو الواو.

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٦) ج: والأمر والدعاء كما ذكر.

وَيُجْزَمُ، أي المضارع، أَيْضًا أي كما يُجْزَم بالطلب بـ «لم». وهو حرفٌ ينفي

المضارعَ ويقبلُه ماضيًا نَحْوُ قوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ﴾^(١) الآية.

تنبيه: لا يَرِدُ على قضية كلامه النصبُ بها في لغةٍ؛ لأنَّه -على تسليمه- شاذٌّ ولا

إهمالها؛ لأنَّه إما لغةٌ شاذَّةٌ، أو ضرورةٌ^(٢).

و بـ «لَمَّا»، وهو^(٣) كـ «لم» فيما ذُكِرَ، نَحْوُ قوله تعالى ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾^(٤).

وتفارق «لم» في أنَّ النفي بها مستمرُّ الانتفاء إلى زمانٍ الحال، بخلافِ النفي بـ «لم»،

فإنَّه قد يكونُ مُسْتَمِرًّا كما في الآية، وقد يكونُ منقطعًا نَحْوُ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ

مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾^(٥)؛ لِأَنَّ المعنى أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا مَذْكُورًا.

وفي أَنَّ «لَمَّا» تُؤْذَنُ كَثِيرًا بِتَوَقُّعِ ثبوتِ ما بعدها نَحْوُ ﴿بَلْ لَمَّا يذُوقُوا عَذَابِ﴾^(٦)، أي:

إِنَّهُمْ إِلَى الْآنَ مَا ذَاقُوا، وَسَوْفَ يَذُوقُونَهُ، و «لم» لا تقتضي ذلك، ذَكَرَ هذا المعنى

(١) من الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٢) انظر شرح الرعي ٥٤٩/٢، شرح تحفة الطلاب ٤٨٠/٢-٤٨١، الارتشاف ٥٤٦/٢، المغني

٩١٦، ٨٤٢، ٣٦٥.

(٣) ب: وهي.

(٤) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

(٥) من الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٦) من الآية ٨ من سورة ص.

الزمخشري^(١)، قَالَ المصنفُ في الشرح^(٢): والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به.

وفي أَنَّ الفعلَ يُحذفُ بعده دونَ «لم»، يُقال: هلْ دخلتَ البلدَ؟ فيقول: قاربْتُها ولمَّا،

أي: ولما أدخلُها، ولا يجوز: قاربْتُها ولمْ، تريدُ: ولم أدخلُها، ونحو:

..... (۳) إِنَّ وَصَلْتَ وَ (إِنَّ) (۴) لَمْ

أي: وإن لم تَصِلْ، ضرورة.

وفي أنها لا تقترن بحرف شرطٍ بخلاف «لم» تقول: إن لم تقم أقم، ولا تقول: إن لمّا
تقم أقم.

و يُجْزَمُ أَيْضًا بِاللَّامِ وَ «لَا» الطَّلِبَتَيْنِ، أَي: الدالَتينِ عَلَى الطَّلَبِ، الْأَوَّلَى: لَطَلَبِ

فِعْلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا، وَالثَّانِيَةُ: لَطَلْبِ تَرْكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَهْيًا. فَالْأُولَى نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى

﴿لَيَنْفِقَنَّ﴾ ^(٥) وقوله تعالى ﴿لَيَقْضِ﴾ ^(٦) ، والثانية نحو قوله ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ ^(٧) / وقوله [١٦]

(١) انظر: الكشف ٣/ ٥٧٠، وشرح المفصل ٨/ ١٠٩.

(٢) شرح المصنف ص ١١٥، وانظر المغني ٣٦٨، والأوضح ٢٠٤/٤.

(۳) سقطت من ج.

(٤) من بيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة، والبيت بتمامه:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعْزَابِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

انظر ديوانه، شرح ابن جمعة ٣١٧/١، توضيح المقاصد ٢٣٤/٤، المغني ٣٦٩.

(٥) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٦) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٧) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

تعالى ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾^(١). وأورد لكلّ مثالين؛ إشارة لما ذكرته من العموم في الموضعين، وتبنيها على تفضيل التعبير بما قاله على تعبير كثير^(٢) بـ «لام» الأمر، وبـ «لا» في النهي.

ويجزم فعلين مضارعين إحدى عشرة كلمة، وهي: «إن» وهي حرف شرطٍ بالإجماع، و «إذما» وهي حرف شرطٍ على المختار^(٣)، كما مرَّ^(٤) نحو: «إذما تزرنني أكرمك»، و «أي» وهي اسم شرطٍ بحسب ما تضاف إليه، فتكون للعاقل وغيره، ولزمانٍ والمكان نحو «أي [رجل] يزرنني أكرمهُ»، و «أي دابة تردّها أعطكها»، و «أي يوم تزرنني أكرمك»، و «أي مكان تنزل تصب خيراً» و «أين»، وهي اسم شرطٍ للمكان نحو «أين تذهب أكن معك». و «أنى» وهي^(٥) اسم شرطٍ كذلك نحو «أنى تكن تمل خيراً»، و «أيان» وهي اسم شرطٍ للزمان نحو «أيان تذهب أنطلق معك»، و «متى» (وهي)^(٦) اسم شرطٍ كذلك نحو «متى تسافر تغنم»، و «مهما» وهي اسم^(٧)

(١) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) انظر مثلاً: الفصل ٣٢٧.

(٣) انظر ما سبق ص: ٣٥.

(٤) ص: كما من نحو.

(٥) زيادة ليست في النسخ، يمثلها يلتئم المعنى.

(٦) ج: وهو.

(٧) سقطت من ب.

(٨) انظر التعليق رقم ٤ ص ٣٤.

شرط لما لا يعقل نحو «مهما تفعل تجده»، و «ما» وهي ^(١) اسم شرط كذلك، و «من» وهي اسم شرط لما يعقل، و «حيثما» وهي اسم شرط للمكان، وكذا للزمان ^(٢) عند المصنف ^(٣) كالأخفش، نحو «حيثما تحلل تظفر».

ثم أخذ المصنف في ذكر الأمثلة، ملتزماً كونها من القرآن المجيد - كما هو دأبه - وإن لزمَ (من) ^(٤) ذلك ترك أمثلة البعض، فقال: نحو ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ ^(٥)، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ^(٦)، ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ ^(٧)، وقد عرفت أمثلة البقية.

ويُسمَّى الفعلُ الأولُ منهما شرطاً؛ لأنَّه علامةٌ على وجود الثاني، و يُسمَّى الفعلُ الثاني منهما جواباً؛ لأنه كجواب السؤال ^(٨)، وجزاءً لأنه كجزاء ^(٩) العمل.

(١) ب: وهو.

(٢) ج: للمكان كذا عند المصنف.

(٣) انظر المغني ١٧٨.

(٤) سقطت من ص.

(٥) من الآية ١٣٣ من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٧) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٨) ج: لأنه جواب السؤال.

(٩) ج: لأنه جزاء العمل.

وأكرمك^(١)»، والاستفهام نحو «هل تزورني فأكرمك، أو أكرمك» والدعاء نحو «ربّ وفقني فأتوب، أو وأتوب»، والعرض نحو «ألا تزورني فأكرمك، أو وأكرمك»، والتمنيّ نحو «ليت لي مالاً فأحجّ منه، أو وأحجّ منه»، والترجيّ نحو ﴿لعلّي أبلغ الأسباب﴾ / * [١٥] أسباب السموات فأطلع^(٢) في قراءة بعض السبعة بنصب «أطلع». كذا في شرح المصنف، والذي عليه البصريون منع النصب في جواب الترجي، وهو قضية كلام المصنف في المغني والتوضيح^(٣).

وخرج بقيد النفي بالمحض النفي التالي تقريراً، والمتلو^(٤) بنفي، والمنتقض بإلا، نحو «ألم تأتني فأحسن إليك» إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي، و «ما تزال تأتينا فتحدثنا»، و «ما

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآيتين ٣٦، ٣٧ من سورة غافر. قرأ عاصم في رواية حفص «فأطلع» نصبا، وقرأ باقي السبعة وأبو بكر عن عاصم رفعا. انظر السبعة ٥٧٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/٢.

(٣) جوز المصنف في شرحه ص ١٠٠ النصب في جواب الترجي، كما ذكر الشارح، ومال إلى منعه، على ما هو اختيار البصريين في المغني ص ٦٢٣، وخرج قراءة النصب على وجهين: الأول عطف التوهم على خبر لعل، فكأنه قيل (لعلّي أن أبلغ)، فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا، والثاني أن يكون العطف على الأسباب، كما في بيت ميسون (لبس عباءة وتقر عيني)، ثم عقب على ذلك بقوله: (ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني). ثم زاد تخريجا ثالثا في ص ٧١٤ وهو كون «فأطلع» منصوبا على أنه جواب للأمر وهو «ابن لي صرحا». وفي الأوضح ١٩١/٤ عزا القول بنصب «فأطلع» إلى الفراء. وانظر معاني القرآن للفراء ٩/٣، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/٢.

(٤) ج: أو المتلو.

تأتينا (إلا) ^(١) فتحدثنا.

و (خرج) ^(٢) بتقييد الطلب بالفعل الطلب باسم الفعل ^(٣) وبما لفظه الخبر، نحو «صه فأحدثك» ^(٤)، أو وأحدثك» و «نزال فأكرمك، أو وأكرمك»، و «حسبك» ^(٥) حديث فينام الناس، أو وينام الناس.

وخرج بتقييد ^(٦) الفاء بالسببية، والواو بالمعية العاطفتان والاستئنافيتان نحو ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ^(٧)، فإنها للعطف، ونحو: ألم تسأل الربيع القواء فينطق ^(٨)

فإنها للاستئناف.

وتقول «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالرفع إذا نهيت عن الأول فقط، فتكون الواو للاستئناف، وإذا قررت النهي عن الجميع نصبت، وكانت الواو للمعية، كما مر، وعن كل منهما جزمت، وكانت الواو للعطف.

(١) سقطت من ج.

(٢) عن ج.

(٣) انظر ما يأتي ص ٣١٣.

(٤) ج: صه فتحدثك.

(٥) ج: فحسبك.

(٦) ج: وخرج بقيد الفاء السببية.

(٧) الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٨) صدر بيت من الطويل لجميل بثينة، في ديوانه، وعجزه: (وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق)

انظر الكتاب ٣٧/٣، معاني القرآن للفراء ٢٧/١، الجنى الداني ٧٦، شرح المفصل ٣٦/٧.

[جوازم المضارع]

فإن سقطت الفاء، أي فاء السببية، من المضارع بعد الطلب ولو ترجياً^(١)،
زاد صاحبُ الجمل: (أو النفي)، **وغلطه المصنف في ذلك^(٢)، وقصد الجزاء، بأن قدر**
مسبباً عن الطلب كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، **جُزِمَ، أي المضارع،**
وجوباً بذلك الطلب^(٣) كما (قد)^(٤) يشعر به كلامه في المتن، وصَرَّحَ به في الشرح،

(١) انظر الارتشاف ٤١١/٢.

(٢) شرح المصنف ص ١٦١، وانظر الجمل ١٨٥.

(٣) للنحاة في جازم المضارع في جواب الطلب ثلاثة أقوال:

الأول: أن الجازم هو الطلب المتقدم نفسه، لتضمنه معنى «إن» الشرطية، وبه قال المصنف في شرحه ص ١٠٩، وهو مذهب الخليل وسيبويه، كما ذكر الشارح.

الثاني: ما ذكر الشارح أنه مذهب الجمهور، وهو أن الجازم «إن» الشرطية مقدرة مع فعل الشرط، وإليه مال المصنف في الأوضح ١٨٧/٤، وأنكر على من يرى الرأي الأول، كما اختاره في المغني ٢٩٩، ٥٥٣، ٨٥٧، وبه قال الفارسي، وتابعه في ذلك الجرجاني في المقتصد ١١٢٣/٢، ١١٢٤.

الثالث: أن الجازم هو الطلب المتقدم، لأنه ناب عن أداة الشرط، لا أنه تضمن معنى الشرط، وينسب هذا الرأي لأبي على الفارسي وأبي سعيد السيرافي.

انظر: الكتاب ٢٨/٣-٤١، والمقتضب ٨٣/٢، ١٣٥. شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، شرح ابن الناطم ٦٨٤، شرح المفصل ٤٧/٧-٤٩، شرح التصريح ٢٤١/٢، وهامش أوضح المسالك ١٨٨/٤، ١٨٩، المغني ٢٩٨-٢٩٩.

(٤) عن ب.

لتضمنه (معنى) ^(١) «إن» الشرطية، كما فيه ^(٢) أيضا.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره ابن مالك وغيره، والذي عليه الجمهور أن الجزم بـ (إن) الشرطية مقدرة مع فعل الشرط، ورجحه في المغني وغيره.

نحو قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾.

وشرط جواز الجزم أي جزم المضارع بعد الطلب، حال كونه واقعا بعد النهي

منه خاصة **صحة حلول «إن لا»**، أي مجموع «إن» الشرطية و «لا» النافية **محلّه**، أي

محل النهي، **نحو «لا تدن من الأسد تسلم»**، إذ يصح أن يقال «إن لا تدن من

الأسد تسلم» **بخلاف «يأكلك»**، بالجزم على الحكاية موضوعا موضع «تسلم»، فلا

يجوز، إذ لا يصح أن يقال «إن لا تدن من الأسد يأكلك».

والجزم في نحو: «لا تشرف يصبك سهم» ^(٣) محمول على الإبدال لا الجواب.

وأجاز ذلك الكسائي على معنى: «إن تدن من الأسد يأكلك»، قال المصنف في

المغني ^(٤): «وهو حسن إذا كان المعنى مفهوما».

(١) سقطت من ج.

(٢) كتبت في ب عبارة (أي الشرح) تحت قوله (كما فيه)، وقال السويدي في الحاشية ورقة ٨١: (قوله: كما فيه، أي في الشرح). وفي شرح المصنف ص ١٠٩: «..... فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط».

(٣) انظر صحيح البخاري ١٢٤/٥، وهو من كلام أبي طلحة.

(٤) المغني ص ٧٨٩، وانظر الكتاب ٩٣/٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٤٨/٢، المقتضب ١٣٥، ٨٣/٢، الأصول ١٦٢/٢، ١٨٠-١٨٤، الإيضاح في شرح المفصل ٣٨، ٣٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، ١٥٥٢، شرح التسهيل ٤٤، ٤٣/٤، أمالي السهيلي ٨٥، الارتشاف ٤٢٠/٢.

تنبيه: في كلام المصنف (رحمه الله) ^(١) مسامحة، إذ ليس الشرط والجزاء والجواب أسماءً للفعلين، بل لجملي الشرط والجزاء، كما حققه ^(٢) مولانا عصام الدين ^(٣) «رحمه الله تعالى».

وإذا لم يصلح، أي: الجواب، مطلقاً لمباشرة الأداة، أي: لوقوعه بعد أداة الشرط، وظاهر أن المراد صلاحية (ذات) ^(٤) الجواب مع قطع النظر عن وصف كونه جواباً، وأن المراد بالأداة إما «إن» خاصة أو إحدى المذكورات مطلقاً.

قرن، أي: الجواب حينئذ وجوباً، إما بالفاء الرابطة له بالشرط، وذلك كأن يكون جملة اسمية، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٥)، أو بـ «إذا» الفجائية، نسبة إلى الفجاءة، بضم الفاء والمد، بمعنى ملاقة الشيء بغتة ^(٦)؛ لدلالاتها عليها، قال المصنف في المغني ^(٧): «إذا الفجائية تختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، وهي حرف عند الأخفش،

(١) عن ج.

(٢) شرح العصام على الكافية ٢٦١، وانظر شرح التسهيل ٧٣/٤، وانظر كذلك ما مضى في الدراسة ص ٤٠-٤١.

(٣) انظر ترجمته في الدراسة ص ١٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(٦) انظر اللسان، والصحاح «فجأ».

(٧) المغني ص ١٢٠، ١٢١.

وَيَرْجَحُهُ قَوْلُهُمْ «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ»، بكسر «إِنَّ» لأنَّ «إِنَّ» لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكان عند المبرد، وظرفُ زمان عند الزجاج، واختار^(١) الأوَّل ابنُ مالك، والثاني ابنُ عصفور، والثالثُ الزمخشريُّ، وزَعَمَ أَنَّ عاملها فعلٌ مُقَدَّرٌ مُشْتَقٌّ من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾^(٢)، التقديرُ: فَإِذَا دَعَاكُمْ فَاجَأْتُمْ الخُروجَ في ذلك الوقت، ولا يُعرف هذا لغيره وإنما ناصبها عندهم الخبرُ المذكورُ في نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ»، أو المُقدَّرُ في نحو «فَإِذَا الْأَسَدُ»، أي حاضِرٌ، وإن قَدَّرْتَ أنها الخبرُ فعاملها «مستقر» أو «استقر» انتهى.

و «إِذَا» هذه، وإن كانت كالفاء في ربط الجواب بالشرط، لكنها إنما تدخلُ عليه إذا كان^(٣) جملةً اسميةً غيرَ طلبيةٍ ولا مقرونة بنفي ولا بـ «إِنَّ»، والأداة «إِنَّ» أو «إِذَا».

نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ

يَقْنَطُونَ﴾^(٤)، ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٥)، ونحو:

(١) انظر المقتضب ٥٨، ٥٧/٢، وبهامشه توجيه الشيخ عزيمة لما ظاهره أنها عند المبرد حرف، الكشف

٥٤٤، ٥٤٣/٢ وشرح التسهيل ٢١٤/٢-٢١٥، وشرح الرعي ٦٠٥/٢، ٦٠٦، وشرح الكافية

١١٢/٢ وشرح تحفة الطلاب ٩٥/١، ١٩٨-١٩٩، والبسيط ٨٢٠/٢، ٨٢١، والارتشاف ٣١/٢،

والأزمية ٢٠٢ ونتائج التحصيل ٩٦٣/٣، ٩٦٤، والجمع ١٧٨/٣.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الروم، وفي ص، ب فقط: ثم إذا دعاكم الآية.

(٣) ج: كانت.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٥) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

[١٧]

..... مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ / يَشْكُرُهَا^(١)

ضرورة.

تنبيه: قد يُجْمَعُ بين الفاءِ و «إذا» المذكورة للتوكيد نحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، ف «أو» في كلام المصنّف على هذا لمنع الخلوّ فقط، (أو لمنع الجمع والخلوّ معًا، ولا يَرِدُ هذا)^(٣)؛ لِقِلَّتِهِ، والفضل للمتقدّم.

(١) صدر بيت من البسيط لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ويُنسب لأبيه، كما يُنسب لكعب بن مالك، وهو في ديوان كعب، وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان

ويروى صدره: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)، فلا شاهد في، ويروى (سيان) بدل (مثلان). انظر الكتاب ٦٥/٣، المقتضب ٧٢/٢، مجالس العلماء ٢٦١، ٢٦١، والمقرب ٢٧٦/١، شرح الكافية ٢٦٣/٢.

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٣) ما بين القوسين أثبتّه من ج، ومثبت في هامش الأصل تصحيحًا، وشُطِبَ ما كان مكانه، وهي عبارة: «وقد يجمع لمنع الجمع والخلوّ معًا»، وهي العبارة التي في ب.

[المعرفة والنكرة]

هذا فصلٌ في بيان المعرفة والنكرة.

الاسمُ من حيث التعريف والتنكير **ضربان**، أي نوعان، أحدهما **نكرةٌ** وهي الأصل ولذا قَدَّمَهَا. وهو، أي النكرة والتذكير باعتبار الخبر، وهو^(١) **ما**، أي اسم، **شاع** في أفراد **جنسٍ**. والمراد بالشيوع ضدَّ الخصوص، وبالجنس المفهوم الكلي، **موجودٌ**، أي ذلك الجنس في الخارج **كـ** «رجل» فإنه شائعٌ في مفهوم آدمي ذكر بالغ^(٢)، وهو جنسٌ بالمعنى المذكور، وموجودٌ في الخارج كما ترى، أو في جنس **مُقَدَّرٍ** وجودًا في الخارج **كـ** «شمسٍ»، فإنه شائعٌ في مفهوم كوكبٍ نهاريٍّ يَنَسَخُ ظهوره وجود^(٣) الليل، وهو جنسٌ بذلك المعنى، ومُقَدَّرُ الوجودِ في الخارج، فظاهرٌ أنَّ وصفَ الجنسِ بالوجودِ وبالتقدير باعتبار^(٤) أفرادهِ.

و ثانيهما: **معرفةٌ** وهي الفرعُ ولذا أُخِّرَهَا. وهي، أي المعرفة أنواعٌ **سِتَّةٌ**، بدليل الاستقراء.

(١) انظر شرح الحدود في النحو للفاكهي ١٣٣، التعريفات للجرجاني ٢٤٦.

(٢) ج: مفهوم الآدمي ذكراً بالغاً.

(٣) ص، ج: وجوده ظهور.

(٤) ج: في اعتبار.

تنبيه: زاد ابن مالك وغيره سابعاً وهو المنادى^(١) في نحو «يا رجل». ولا يَرُدُّ على المصنف لاحتمال ذهابه في هذا الكتاب إلى أنَّ تعريفه بأل مقدرة كما عليه المتقدمون وجزم به في الجامع^(٢).

(١) انظر شرح التسهيل ١١٥/١.

(٢) الجامع ص ١٨، وانظر الكتاب ١٩٧/٢ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٥/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣١/٢.

[الضمير]

أحدها: **الضمير**، ويقال له المضمَرُ أيضا وهو أعرف الستة، ومن ثمة قدمه وعطف عليه بقية المعارف بـ «ثم».

وهو ما، أي اسم، **دَلَّ عَلَى متكلم** كـ «أنا» أو **مخاطب** كـ «أنت» أو **غائب** كـ «هو»، وهو **إِمَّا ضميرٌ مستترٌ**، بأن لم تكن له صورةٌ في اللفظ، ويُسمَّى مستكنا أيضا، كـ **الضمير المَقْدَرِ**، أي المنوي، **إما وجوبًا**، أي تقديرَ وجوبٍ، أي تقديرًا واجبًا، أو **وَجَبَ**، أي تقديره، وجوبًا، وذلك بأن لم يُمكنْ أَنْ يَخْلُفَهُ اسمٌ ظاهر. **في نحو «أقوم، ونقوم»** من كل فعلٍ مضارعٍ بُدِئَ بالهمزة أو النون^(١)، ألا ترى أَنَّهُ لَا يُقَالُ «أقوم زيد»، و (لا)^(٢) «نقوم رجال». **وجوازًا**، أي تقديرَ جوازٍ، أي تقديرًا جائزًا، أو **جَازَ**، أي تقديره، جوازًا، وذلك بأن أمكنَ أَنْ يَخْلُفَهُ اسمٌ ظاهرٌ، **في نحو «زيدٌ يقوم»** من كلِّ فعلٍ مضارعٍ بُدِئَ بالياءِ التحتية، ألا ترى أَنَّهُ يُقَالُ: «زيدٌ يقوم»

(١) في الأصل: والنون.

(٢) سقطت من ج.

أبوه»، لكن يُستثنى من ذلك صورٌ يَجِبُ^(١) فيها الاستتارُ بَيِّنَتْ^(٢) في المطوّلات.
أو ضمير بارزٌ، وهو ما له صورة في اللفظ، إما مُتَّصِلٌ وهو ما لا يَسْتَقِلُّ^٣
بنفسه، وينقسمُ بِحَسَبِ مواقعِهِ من الإعرابِ إلى ثلاثةٍ أقسام.
مرفوعُ المحل كـ «تاءٍ» «قمتُ» بضم التاء، ويجوز فتحها وكسرها، فإنها فاعل.
و منصوبه كـ «كافٍ» «أكرمك» بالفتح، ويجوز الكسر، فإنها مفعول.
و مجروره كـ «هاءٍ» «غلامه» فإنها مضاف إليه.
أو منفصلٌ، وهو ما يَسْتَقِلُّ بنفسه، وينقسم بحسب مواقعِهِ من الإعراب إلى
قسمين:

مرفوعُ المحلّ كـ «أنا» و «أنت» و «هو».
و منصوبه كـ «إيائي» و «إياك» و «إياه»، فهذه لا تقع إلا في محل نصب، كما أن
تلك لا تقع إلا في محل الرفع.
تقول «أنا مؤمنٌ» فـ «أنا» مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع. و «إيائي أكرمتُ» فـ «إيائي»
مفعول مقدم، والمفعول حكمه نصب، ولا يجوز أن تُعَكِّسَ ذلك فتقول «إيائي مؤمنٌ» و
«أنا أكرمتُ»، وعلى ذلك فقس.
ولا يكون الضمير المنفصل مجرور المحل.

(١) من ذلك ما ذكره المصنف في قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، قال «فإذا قدرت الواوان
فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذ أن تقدر في أحدهما ضميرا مستترا راجعا
إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين». المغني ٤٨٠.

(٢) في الأصل: بيته.

تنبيه: في تمثيله بـ «أنت» و «إياي» مسامحةٌ، لأن الضمير هو «أن» و «إيّا»^(١) فقط، والتاء والياء حرفان^(٢)، الأوّل دالٌّ على الخطاب، والثاني على المتكلم^(٣).

ولا فصل بالضمير جائز مع إمكان استعمال الضمير المتصل، فلا يُقال «قام أنا»، ولا «أكرمت إياي»، لأن الغرض من وضع الضمير الاختصارُ.

(١) ج: وإياي.

(٢) ج فقط: والتاء والياء حرفان دالان على الخطاب والتكلم فالأول دال على الخطاب والثاني على التكلم.

(٣) أما (أنت) فمذهب البصريين أن (أن) هو الضمير، والتاء حرف دال على الخطاب، وهو ما اختاره الشارح هنا، وقال الفراء إنه بكماله اسم، وذهب ابن كيسان إلى القول بأن التاء هي الاسم، وكثرت بأن، وقال قوم إن «أنت» مركبة من ألف (أقوم) ونون (نقوم) وتاء (تقوم). وأما (إياك) وأخواته ففيه مذاهب: الأول أن (إيا) ضمير، وما اتصل به حرف يبين أحوال الضمير، ونُسب لسيويه والفارسي، وهو اختيارُ الشارح. الثاني: أن (إيا) اسم ظاهر، وما اتصل به ضمير في موضع خفض بالإضافة، ونسب للزجاج. والثالث أن (إيا) ضمير وما اتصل به اسم مضاف إليه، ونسب للخليل والاختفش والمازني. الرابع: أن مجموع إيا وما يلحق به ضمير، ونسب لبعض الكوفية. الخامس: أن اللواحق ضمائر، وإيا دعامة لها، وهو مذهب الفراء وابن كيسان وقوم من الكوفيين، السادس: أنها بين الظاهر والمضمر، وعزاه السيوطي إلى ابن درستويه. انظر: الكتاب ٢٤٥٦/١. الأصول ١٦٦/٢-١١٧، الإنصاف ٧٠١/٢، أسرار العربية ٣٤٢، التبصرة والتذكرة ٥٠٣/١-٥٠٤، البغداديات ١١١، شرح اللمع ٣٠٠/١، المرتجل ٣٣١-٣٣٥، شرح المقدمة المحسبة ١٥٢/١-١٥٤، البسيط ٣٠٦/١ شرح الفصل ٩٥/٣-٩٩، شرح الكافية ١٠/٢-١٢، المساعد ٩٩/١-١٠١-١٠٢، الجنى الداني ٩٢، ٥٨، المغني ٤١، ٤٥٥، نتائج التحصيل ٥٨٤/٢، ٥٨٩-٥٩٣، حاشية السجاعي ٤٤، همع الهوامع ٢٠٦/١-٢٠٨، ٢١١-١١٢، ابن كيسان النحوي ١٢٢، ١٢١.

وخرج بقيد الإمكان نحو «ما قام إلا أنا»، و «ما أكرمت إلا إيتاي»، فلا يمتنع الفصل هنا، بل يجب لتعذر المتصل، إذ لا يقع بعد «إلا» في الاختيار.

ويستثنى من هذه القاعدة ثلاث صور يجوز فيهنّ / الفصل مع إمكان الوصل، أشار المصنف إلى الأولى منهن بقوله: «إلا في نحو الهاء من سله» من كل ثاني ضميرين أولهما أعرف، وليس مرفوعاً، والعامل فعل تام غير قلبي ك «الهاء» في أعطيتكه»، فيجوز أن يقال «الدرهم سلهني إياه»، و «أعطيتك إياه».

وإنما كان الضمير الأول في ذلك أعرف لأنّ ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

والفصل في هذه الصورة^(١) ثابتٌ بمرجوحية، فيكون الوصل راجحاً، وهو مجمع عليه.

وأشار إلى الصورتين الأخريين بقوله «وظننتكه» و «كنته»، أي وإلا في (نحو)^(٢) الهاء من «ظننتكه» من كل ثاني ضميرين، أولهما أعرف، وليس مرفوعاً، والعامل فعل تام قلبي.

وإلا في نحو «الهاء» من «كنته» من (كل)^(٣) ضمير وقع خبراً لـ «كان» أو^(٤) إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقةً بضمير أولاً.

(١) ج: الصور.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) في الأصل: وإحدى.

فيجوزُ الفصلُ فيهما نحو «زيد كنته»^(١)، و «ظننتك إياه»، و «الصديق كنت إياه»،
و «الصديق كان زيد إياه».

والفصل في هاتين الصورتين ثابتٌ **برجحان**، فيكون الوصلُ مرجوحًا.
وهذا مذهبُ الجمهور، واختار ابنُ مالك في جميع كتبه الوصلُ في باب كان،
واضطرب رأيه في الفعل القلبي فوافق الجمهورَ تارةً وخالفهم أخرى^(٢).

(١) ج: زيد كنت إياه.

(٢) وافق ابن مالك الجمهور في ترجيح الفصل في باب الفعل القلبي في التسهيل وشرجه وخالفهم في الألفية وشرح الكافية الشافية، وما ذهب إليه في الألفية يُنسب أيضا إلى الرماني وابن الطراوة. انظر: شرح التسهيل ١/١٥٤، شرح الكافية الشافية ١/٢٣١-٢٣٢، أوضح المسالك ١/١٠٠. وانظر في تفصيل القضية الكتاب ٢/٣٦٥، النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٦٥٥-٦٦٢، الكافية لابن الحاجب ١٤٥، شرح الألفية لابن الناظم ٦٥، المساعد ١/١٠٥-١٠٨، تخلص الشواهد ٨٩، مع الهوامع ١/٢١٦-٢٢٢، نتائج التحصيل ٢/٦١٢، ابن الطراوة النحوي ١٦٣-١٦٥.

[العلم]

ثُمَّ النوعُ الثاني الْعِلْمُ، عَطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ بـ «ثم» المستعارة لِلتَّرَاخِي الرُّتْبِيِّ، لِأَنَّ
مَرْتَبَتَهُ تَلِي مَرْتَبَةَ الضَّمِيرِ.

وَيُحَدِّثُ^(١) بِأَنَّهُ مَا وُضِعَ لِمَعِينٍ بِلَا قَيْدٍ.

وَهُوَ، أَيُّ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ لَفْظُ الْعِلْمِ، إِمَّا عِلْمٌ شَخْصِيٌّ، وَيُقَالُ: عِلْمُ شَخْصٍ، وَهُوَ
مَا وُضِعَ لِمَعِينٍ فِي الْخَارِجِ كـ «زَيْدٍ» عِلْمٌ لِلذَّاتِ الْمَشْخُصَةِ.
أَوْ عِلْمٌ جَنْسِيٌّ، وَيُقَالُ: عِلْمُ جَنْسٍ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمَعِينٍ فِي الذَّهْنِ كـ «أَسَامَةِ»
عِلْمٌ لَجَنْسِ الْأَسَدِ.

وَإِمَّا اسْمٌ، وَهُوَ عِلْمٌ خَلَا عَمَّا يَأْتِي، كَمَا مَثَّلْنَا مِنْ «زَيْدٍ» وَ «أَسَامَةِ».
أَوْ لِقَبٍّ، وَهُوَ عِلْمٌ أَشْعَرَ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ وَلَمْ يُصَدَّرْ بِمَا يَأْتِي، فَالْأَوَّلُ كـ «زَيْنِ
الْعَابِدِينَ»، وَالثَّانِي كـ «قَفَّةٍ» عِلْمًا لِشَخْصٍ.

أَوْ كُنْيَةً، وَهُوَ عِلْمٌ صُدِّرَ بـ «أَبٍ» أَوْ «أُمٍّ» كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ عَمْرٍو، كَذَا^(٢)
اِقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ^(٣) كَالْجُمْهُورِ، وَزَادَ جَمَاعَةً: أَوْ «ابْنٍ»

(١) انظر كتاب الحدود في النحو ١٣٤، التعريفات ٢٢١، شرح ابن جمعة ٦٣٤/١.

(٢) ج: وكذا اقتصر.

(٣) شرح المصنف ١٣٤.

أو «بنت»^(١) كابن دأية^(٢) للغراب، وبنت الأرض للحصاة^(٣)، وبنت المطر لدويئة صغيرة حمراء^(٤).

ويؤخر اللقب عن الاسم^(٥) إذا اجتمعاً وجوباً.

تنبيه: لا ينافي ما قاله المصنف جواز التقديم، كما دلَّ عليه كلامه في الشرح، لأنَّ بناءً كلام المتن على الأفصح، كما أشار إليه ثمة^(٦).
حال كونه إمَّا تابعاً له، أي للاسم، وذلك بكونه بدلاً منه أو عطف بيان عليه، مطلقاً، سواء أُفرد أم لا.

تنبيه: حيث جاز الإتيان جاز القطع برفعه خيراً لمبتدأ محذوف جوازاً، أو^(٧) نصبه مفعولاً به لفعل محذوف كذلك.

(١) انظر شرح الكافية ١٣٩/٢، والهمع ٢٤٦/١.

(٢) وسمي بذلك لأنه يقع على دأية البعير الدبر فينقرها بمنقاره. انظر الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ٤٩٢/٢، الحيوان ٤١٥/٣-٤١٦، ٤٣٩.

(٣) قال الأصفهاني في الدرة الفاخرة: بنت الأرض بقلعة من الرُّمث، وأحدثها مثل جمعها، وبنت الأرض أيضاً: الموضع الذي خفي. انظر الدرة الفاخرة ٤٩٨/٢، ٤٩٩، وانظر الصحاح واللسان مادة (بسر).

(٤) ويضرب بها المثل في شدة الحمرة، فيقال: (أشد حمرة من بنت المطر). انظر مجمع الأمثال ٣٨٠/١.

(٥) ب: الألف، تحريف.

(٦) شرح المصنف ١٣٥، وانظر شرح الكافية الشافية ٢٤٩/١، ٢٥٠، وشرح التسهيل ١٧٣/١، وشرح ابن الناطم ٧٣، والمساعد ١٢٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٨٥/١.

(٧) ب: ونصبه.

أو مخفوضاً بإضافته^(١)، أي بإضافة الاسم^(٢) إليه، إن أُفردَا، أي اللقبُ
والاسمُ، كسعيدٍ كُرْزٍ، براء فزاي كقفل، فسعيد علم لرجل^(٣) وهو اسم وكرز لقب
له لإشعاره بالذم، إذ هو في الأصل اسمٌ لخرج الراعي^(٤).
تنبيه: إذا أُضيفَ الاسمُ إلى اللقبِ تَعَيَّنَ^(٥) أن يُرادَ به المسمى وباللقبِ الاسمُ، وإلا
لزم إضافة الشيء إلى نفسه، كذا قالوا^(٦)، والإتباعُ أقيسُ، والإضافةُ أكثرُ.
وخرجَ بالاسم الكنيةُ فلا ترتبَ بينها^(٧) وبين اللقبِ، كما لا ترتبَ بينها وبين
الاسمِ^(٨).

(١) ج: بالإضافة.

(٢) ج: بإضافة اسم إليه.

(٣) ج: رجل.

(٤) انظر اشتقاق الأسماء للأصمعي ١٢٦، القاموس المحيط «كرز».

(٥) ج: فتعين.

(٦) انظر الهمع ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٧) ج: بينهما.

(٨) انظر الأوضح ١/١٣٠-١٣١، وانظر حاشية المحقق بهامشه.

[أسماء الإشارة]

ثُمَّ النوعُ الثالثُ من المعارفِ، **الإشارة**، أي: اسمُ الإشارةِ.

تنبيهٌ: يتعيَّنُ هُنا كَوْنُ الإشارةِ معطوفةً على العَلَمِ، ولا يجوزُ كونُها معطوفةً على الضميرِ، وَإِنْ كَانَ القَوْلُ بعطفِ ما عدا الثاني على الاسمِ الأوَّلِ في نحو «جاءَ زيدٌ وعمروُ وبكرُ» هو الراجحُ^(١)، لأنَّ الغرضَ إفادةُ / كونِها بعدَ العلمِ في التعريفِ، وهذا الغرضُ إِنَّمَا يُستفادُ على التقديرِ الأوَّلِ دونَ الثاني. وَقَسْ على هذا ما يَأْتِي من نظائره. ولا يكونُ هذا من محلِّ الخلافِ في شيءٍ.

وهي، أي: اسمُ الإشارةِ، «**ذا**» للمشارِ إليه **للمذكرِ** المفردِ، كما يُشعرُ به لفظُ المذكرِ.

و «**ذي**» بقلبِ الألفِ ياءً فرقاً بينَ المذكرِ والمؤنثِ بالياءِ التي هي علامةُ تأنيثٍ في نحو تفعلين، و «**ذِه**»^(٢) بالإسكانِ والكسرِ باختلاسٍ، (و «**تِي**» بالتاءِ والياءِ مبالغةً في الفرقِ، و «**تِه**» بالإسكانِ والكسرِ باختلاسٍ، و «**تَا**»^(٣) بقلبِ ذالِها تاءً، إذْ بها يُفرَّقُ في العادةِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ، وهُنَّ للمشارِ إليه **للمؤنثِ** المفردِ.

تنبيه: بَقِيَ على المصنِفِ «**ذِهِي**» و «**تِهِي**» بياءٍ متولدةٍ مِنْ إِشْبَاعِ كسرةِ الهاءِ، وَكَذَا

(١) انظر ما مضى ص ٧٣.

(٢) ب: وذه وتا.

(٣) سقط من ب.

«ذات» بالضم، إلا أنه قد يُعْتَذَرُ عن عدم ذكره لهذه بقلة استعمالها^(١).

و «ذان» و «تان» بالألف رفعا، وهما للمثنى، تذكيرا في الأول وتأنيسا في الثاني، وظاهر أن المراد بالمثنى الاثنان.

و يُستعملان بالياء مكان الألف حال كونهما مجرورين جرًّا ومنصوبين نصبا، أو وقت جرهما ووقت نصبهما.

تنبيهان: الأول: قدّم المصنف الجرّ على النصب لما مر^(٢).

الثاني: ربما سبق إلى الذهن من كلام المصنف أن الألف والياء فيهما إعراب، وبه صرح جماعة، وهل ذلك لكونهما مثنيين، أو لكونهما محمولين على المثنى؟ قولان، ذهب ابن مالك وغيره إلى الأول، والمصنف إلى الثاني^(٣).

و «أولاء» بالمد، وهو جمعهما، أي: لجمع المذكر والمؤنث. هذا كله للمشار إليه القريب.

والبعيد، أي: واسم الإشارة الدال على المشار إليه البعيد، بالكاف الدالة على

(١) انظر شرح التسهيل ٢٣٩/١، شرح الدماميني على التسهيل ٣١٢/٢-٣١٣.

(٢) انظر ما سبق ص ٤٥.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢٤٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٦/١-٢٥٧، وشرح القطر ٦٤، وشرح الشذور ٥٢، وأوضح المسالك ٥٠/١.

وانظر أيضا: الأصول ١٢٧/٢، والخصائص ٢٩٩/٢، وشرح اللمع ٣٢١/١، ٣٢٢، وشرح المقدمة المحسبة ١٣١/١، والتوطئة ١٢٧، وشرح الرعيبي ٣٢٢/١، وشرح الكافية ٢٩/١، ٣١/٢، والمساعد ١٨٢/١، ١٨٣، وجمع الهوامع ١٤٠/١، ونتائج التحصيل ٣٦٧/١، ٨٥٦/٣، ٨٩٩، وشرح الدماميني على التسهيل ٣١٢/٢.

الخطاب والبعد، وهي حرف إجماعاً، وإنْ تَصَرَّفَتْ تَصَرَّفَ الكافِ الاسمية غالباً، بفتحها في التذكير، وكسرها في التأنيث، واتصالها بميم وألف في التثنية مطلقاً، وميم في الجمعية والتذكير، وبنون في الجمعية والتأنيث، نحو «ذاك، ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاكُنَّ».

وإنما تُقَرَّنُ بالكافِ حال كونها **مَجْرُودَةً مِنَ اللامِ** الدالة على توكيد البعد **مُطْلَقاً**،

أي سواءً كانت في المثنى، والجمع في لغة من مدّه، وما سبقته هاء التنبيه، أم لا، أو

مَقْرُونَةٌ بِهَا أي: باللام نحو «ذلك»، **إِلَّا فِي المثنى** وهو «ذَانِ، وَتَانِ»، و «ذَيْنِ»، و

«تَيْنِ» **مُطْلَقاً**، أي: من غير تقييد بلغة، فلا يُقال: «ذانلك»، ولا «ذينلك»، ولا «تانلك»،

ولا «تينلك» **و إِلَّا فِي الجمع**، و (هو) ^(١) أولاء، **فِي لغةٍ مِنْ مدّه** من العرب، وهم ^(٢)

أهل الحجاز، ولغتهم هي الفصحى، وبها جاء التنزيل، فلا يُقال: «أولائك»، بخلافه في

لغة ^(٣) من قصر ^(٤) فيقَرَّنُ بِهَا نحو «أولالك».

وَ إِلَّا فِيمَا، أي اسم إشارة ^(٥)، **تَقَدَّمَتْهُ «ها»** التنبيه أي الهاء الدالة على تنبيه

المخاطب على ما بعدها.

ويتعيَّنُ النطق بهذه الكلمة على ما قاله غير واحدٍ بهاءٍ فألفٍ لَيِّنَةٍ، لكنْ تُحْذَفُ

(١) سقطت من ج.

(٢) ص، ب: وهو.

(٣) الذين قصرُوا ويأتون باللام هم قيس وربيعة وأسد، أما بنو تميم، وإنْ كَانَ لغتهم القصر، فلا يأتون باللام. انظر مجيب الندا ٢٠٤/١.

(٤) ب: قصره.

(٥) ج: اسم الإشارة.

الألف في مثل هذا المقام لالتقاء الساكنين.
ولا فرق في امتناع قرْن الكاف باللام فيما تقدّمته «ها» التنبيه بين أن يكون مُثنًى أو جمعاً ممدوداً، وبين أن يكون غيرهما فلا يُقال: «هذا لك»، ولا «هذان لك»، ولا «هؤلك» مدّاً وقصرًا.

تنبيه: قضية كلام المصنف أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قُربى وبعُدَى^(١)، وهو ظاهرُ كلام المتقدمين، وصَرَّح به ابن جماعة^(٢) وعزاه الصفار^(٣) لسيبويه، وقال ابن مالك إنه الصحيح^(٤).

(١) أُجيز «فعلى» دون تعريف -على رأي بعضهم- إذا كان في معنى الوصف الخالي من التفضيل، كما قالوا في بيت أبي نواس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حِصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
انظر ما يأتي: ص ٤١٥ التعليق رقم ٥.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. ولد سنة ٧٥٩، واشتغل بالعلوم على كبر، فبرع في كثير منها. له مؤلفات كثيرة في الحديث والفقه والنحو واللغة، أكثرها شروح وحواش، مات سنة ٨١٩ هـ. انظر: بغية الوعاة ٦٣/١.

(٣) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن، أبو علي، الصفار. صاحب المبرد. كان واسع الرواية تصدر ببغداد مدة لإقراء الأدب. ولد سنة ٢٤٧، وتوفي عام ٣٤١ هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٤٦/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٤٢/١، وانظر: شرح الكافية للرضي ٣٢/٢-٣٤، ونتائج التحصيل ٨٥٩/٣، ٨٦٩، الأشباه والنظائر ٦٣٥/١.

[الموصول]

ثُمَّ النوعُ الرابعُ من المعارفِ **الموصولُ**، أي: **الاسميُّ**^(١)؛ لأنه المتبادرُ عند الإطلاقِ، على أنَّ المقامَ قرينةٌ واضحةٌ في إرادتهِ.
وهو بالحدِّ^(٢): المفتقرُ إلى صلةٍ وعائدٍ.
وبالعَدِّ **الذي** للواحدِ، و «أل» فيه وفي جميع ما بعده زائدةٌ على الصحيح^(٣) و «التي» للواحدةِ، و «اللدان» للاثنتين و «اللتان» للثنتين وَيُسْتَعْمَلَانِ **بالألفِ رفعاً**، كما رأيتَ، **وبالياءِ مكانَ الألفِ** فِيهِمَا **جرّاً ونصباً** والكلامُ فِيهِمَا^(٤) كالكلامِ في نظيرِهِمَا السابقِ.

(١) ص: الاسم.

(٢) انظر كتاب الحدود في النحو ١٥٣-١٥٥، وشرح التسهيل ١/١٨٦.

(٣) ما اختاره الشارحُ هُنَا وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ الصَّحِيحُ هو قولُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ، ومنهم من ذهبَ إلى أَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ أَصْلَ الَّذِي: «ذَا» الَّتِي لِلإِشَارَةِ لِلْحَاضِرِ، ثُمَّ قُلِبَتْ مِنَ الْحُضْرَةِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، وَحُطَّتْ أَلْفُهَا إِلَى الْيَاءِ، لِيُفَرَّقَ بَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْحَاضِرِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى الْغَائِبِ.

انظر: شرح اللمع ١/٢٠٨، وأمالى الشجري ٢/٣٠٤، وشرح ابن الناظم ١٠٠، والأزهية ٢٩١، وشرح ابن جمعة ١/٦٩٠، وشرح الكافية ٢/٣٧، والارتشاف ١/٥٢٥، والبسيط ١/١٧٨، ٣١١، ٥١٦، المغني ٧٤.

(٤) أي في تقديم الجر على النصب. انظر ما سبق ص ٤٥، و ص ١٠١.

[٢٠] وجمع / المذكر أي لجماعته^(١) «الذين» حال كونه مُتَلَبِّسًا^(٢) بالياء مطلقًا،

أي سواءً كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا؛ لأنه مبنيٌ لثبوتِ علةِ البناءِ فيه، كما عُلِمَ مما مر.

تنبيهٌ: لا يَرِدُ على قضيةِ كلامِهِ إعرابهُ بالواو رفعًا وبالياءِ جرًّا ونصبًا^(٣) في لغةٍ^(٤)؛ لأنها شاذةٌ.

والألى^(٥) بالقصرِ أشهرُ من المدِّ.

ولجمع المؤنث «اللاتي» و «اللاتي» وقد تُحذفُ ياؤُهُما.

وبمعنى الجميع، أي جميع المذكورات فتكونُ للواحدِ والواحدةِ والاثنتين

والثنتين^(٦) وجماعةِ الذكور وجماعةِ الإناث «مَنْ» وهي للعالمِ نحو «جاءني مَنْ قامَ، ومَنْ

قاما، ومن قاموا، ومن قامتْ، ومن قامتا، ومن قُمنَ» وقِسْ عليه ما يأتي. و «ما» وهي

(١) ب: جماعته.

(٢) ص: ملتبسًا.

(٣) ب: نصبا وجرا.

(٤) هي لغة هذيل، قيل: وبني عُقيل، وقيل طيئ. انظر الأصول ٢/٢٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨١، وشرح جمل الزجاجي ١/١٧٢، والمقرب ١/٥٧، وشرح التسهيل ١/١٩١، والمقدمة الجزولية ٥٣، والتوطئة ١٦٥، والأزهية ٢٩٨، والبسيط ١/٢٨١، وشرح ابن جمعة ١/٦٩١، والمساعد ١/١٤٢، وتخليص الشواهد ١٣٥.

(٥) الألى بوزن (العلا) تكتب بغير واو. انظر شرح اللوحة البدرية للمصنف ١/١٧٤، حاشية السجاعي ص ٥٠.

(٦) ج: والاثنتين.

لغير العالم نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾^(١) الآية. و «أي» نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢) أي الذي هو أشدُّ، وتلزمه الإضافة إلى المعرفة ولو تقديرًا، ولا يعمل فيها عند المصنف - كالكوفيين^(٣) - إلا مستقبل^(٤). و «أل» حال كونها كائنة في، أي مع، وصف، وهو ما دلَّ على ذاتٍ مبهمَةٍ مأخوذة مع بعض صفاتها. صريح، أي خالص من الاسمية، كائنٍ لغير تفضيل.

فخرج نحو «رجل»، لأنه اسمٌ، ونحو «صاحب» لغلبة الاسمية عليه، ونحو «أحسن»، لأنه موضوعٌ للتفضيل^(٥)، ف «أل» في «الجميع» حرفٌ تعريفٍ إجماعًا. وشمل الوصف المذكور اسمَ الفاعلِ ك «الضارب»، و اسمَ المفعولِ ك «المضروب»، والصفة المشبهة ك «الحسن»، وهي كالفرغ لاسمِ الفاعلِ، فاستغنى بالتمثيل لهُ عن التمثيل لها.

تنبيهان: الأول: محلُّ كونِ «أل» في اسمي^(٦) الفاعلِ والمفعولِ موصولةٌ حيثُ كانا

(١) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٣) ج: إلا المستقبل.

(٤) انظر الأوضح ١/١٥١، ١٥٢، والجامع ص ٢٩، وانظر أيضا: شرح الكافية ٢/٤١، المساعد ١/١٤٨، نتائج التحصيل ٢/٧٣٩، شرح التصريح ١/١٣٥.

(٥) أجمع النحاة على أنَّ «أل» في اسم التفضيل حرفٌ تعريفٍ مع أنَّه وصفٌ؛ لأنه لا يُؤوَّلُ بالفعل. قال المصنف في المغني ٧١: «ولهذا كانتِ الداخلةُ على اسمِ التفضيل ليست موصولةً باتفاق».

(٦) ج: اسم الفاعل.

للحدوث. أمّا لو كانا للثبوت كـ «الكافر» و «المعاهد» فـ «أل» فيهما حرفُ تعريفٍ بلا^(١) خلاف.

الثاني: القول بأنَّ «أل» الداخلة على الصفة المشبهة موصولة، كما هو قضية (كلام)^(٢) المتن، على ما ترى، وصرّح به في الشرح، وذهب إليه جماعة منهم ابن مالك، والجمهور على أنها حرفُ تعريفٍ، ورجّحه المصنف في المغني وغيره^(٣).

و «ذو» حال كونها واقعة في لغة طي، على وزن سيّد، قبيلة من حمير^(٤).

تنبيه: لا يلزم من هذا البيان أن تكون «ذو» بمعنى الجميع في لغة جميع بني طي، فلا يردّ عليه أن ما قاله هنا منافٍ لقوله في الجامع^(٥): «وذو لكلّ مذكرٍ وذاتٍ لكلّ مؤنثٍ،

(١) انظر نتائج التحصيل ٩١٧/٣، شرح التلخيص للتفتازاني، وحاشية الدسوقي على شرح السعد ضمن شروح التلخيص ٣٣٢/١.

(٢) عن ج.

(٣) اختلف في (أل) الداخلة على الصفة المشبهة، أموصولة هي أم معرفة؟، وقد عدّها ابن مالك في شرح التسهيل ٤١/١ معرفة، ثم عاد في الجزء نفسه ص ٢٠١ ليعدّها موصولة، واضطرب ابن هشام فعدها في شرحه للقطر ١٤٢ موصولة، وضغّف هذا القول في المغني ٧١، وتردد بين الأمرين في الجامع ٣٠، ومن عدّها موصولة أيضًا ابن الناظم في شرح الألفية ٨٧، وابن عقيل في المساعد ١٤٩/١، أمّا جمهور النحويين فعلى أنها للتعريف. انظر شرح المفصل ١٤٤/٣، والبسيط ١٧٩/١، ١٨٥، الجنى الداني ٢٠٢، الارتشاف ٥٣١/١، وشرح الكافية ٣٨/٢، ٣٩، التبصرة والتذكرة ٥٢٤/١، الهمع ٢٩٣/١، شرح التصريح ١٣٧/١، شرح الفريد ٣٥٢.

(٤) انظر نهاية الأرب للقلقشندي ٢٩٧-٢٩٨.

(٥) الجامع ص ٢٩، وانظر شرح التسهيل ٩٩/١، شرح الكافية ٢٧٤/١، ٢٧٥، الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢، شرح ابن الناظم ٨٨، والأزهية ٢٩٤، ٢٩٥.

ويختصان بطيئ^(١)، ومنهم من يصرفهُمَا، ومن يُعْرِبُهُمَا، ومن يستعملُ ذو للجميع». انتهى.

وخرجَ بقول المصنف: في لغة طيئ «ذو» في لغة غيرهم، فلا تكونُ موصولةً أصلاً، وإنما تكون بمعنى صاحب، وقد مرّت.

و «ذا» حال كونها واقعةً بعد «ما» باتفاق، أو بعد «من» على الأصح^(٢)، الاستفهاميتين نحو ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾^(٣)،

..... مَنْ ذَا قَالَهَا^(٤)

(١) ب، ج: لطئ.

(٢) أكثرُ النحويين على أنها تأتي موصولة بعد (من)، كسيبويه في الكتاب ٤١٦/٢، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٨٢/١، وابن عصفور في المقرب ٥٦/١، وشرح جمل الزجاجي ١٧٨/١ وابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ٢٩٢، وابن هشام في الأوضح ١٥٨/١-١٦١، والجامع ٢٩، وشرح شذور الذهب ١٤٥، وشرح القطر ١٤٥، وهو ما حكم عليه الشارحُ بأنه الصحيحُ عنده. وبعضُ النحويين لا يذكر موصوليتها إلا بعد ما الاستفهامية.

انظر: الأصول ٢٦٣/٢، ٢٦٤، التعليقة ١١٨/٢، ١١٩، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٠/١، شرح التسهيل ١٩٦/١-١٩٩، شرح ابن الناظم ٨٩-٩٠، البسيط ٢٩٠/١، ٦٥١/٢، ٦٥٢، المغني ٣٠٩، ٧٣٦، الأزهية ٢٠٥-٢٠٧، المساعد ١٤٧/١، شرح الكافية للرضي ٤٢/٢، ٥٨، ٥٩.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٤) من بيت من الكامل للأعشى، والبيت بتمامه:

وقصيدة تأتي الملوك غريبةً قد قُلَّتْهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

انظر ديوانه، وشرح القطر ١٤٥، وشرح الشذور ١٤٦، وتفسير القرطبي ٣٠٥/٨.

وخرج بما قاله ما إذا لم تقع بعدهما فيتعين كونها^(١) إشارة، نحو:

..... وهذا تحملين طليق^(٢)

تنبيه: لا حاجة إلى تقييد «ذا» بألا تكون للإشارة احترازاً عن نحو «ماذا التواني؟»، و «من ذا الذهاب؟» لظهور هذا القيد، ولا بكونها غير ملغاة بأن تكون مركبة مع «ما» أو «من» احترازاً عن: «عماذا^(٣) تسأل؟»، و «عمن^(٤) ذا رويت؟»، لأنها حينئذٍ ليست بعد «ما» أو «من» الاستفهاميتين.

وصلة «أل» الوصف المعهود، أي الصريح الذي لغير تفضيل.

تنبيه: في هذا التعبير مسامحة؛ فإن صلتها الوصف ومرفوعه معاً، لا الوصف فقط.

وصلة غيرها، أي غير «أل» مما مر **إمّا جملةً**، وهي الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وما كان بمنزلة أحدهما، **خبريةً** أي مُحتملةً للتصديق والتكذيب، نحو: «جاء الذي قام أبوه، والذي أبوه قائم» و «جاء الذي كان قائماً، والذي ما راغب أنت عنه». وخرج بهذا القيد الإنشائية، وهي التي لا تحتمل ذلك فلا تقع صلة، لا يقال «جاء الذي اضربه»، ولا «جاء الذي بعثكه» قاصداً إنشاء البيع.

(١) ج: كونهما.

(٢) من بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه، والبيت بتمامه:
عَدَسْ مَا لَعْبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
انظر الإنصاف: ٧١٧/٢، تذكرة النحاة ٢٠، أدب الكاتب ٢٧٢.

(٣) في النسخ الثلاث: احترازاً عن ماذا.

(٤) تَرَكُّبُ «ذا» مع «من» بحيث يصيران كلمةً واحدةً دالةً على الاستفهام مختلفٍ فيه. انظر الارتشاف ٥٢٨/١، وهامش الأوضح ١٥٩/١.

ذاتٌ ضميرٌ، أي صاحبته، باشتماها عليه **طَبَّقِ الموصولِ**، أي موافقٍ له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير، ليربطها به.

وَيُسَمَّى، أي هذا الضميرُ، **عائداً**، لَعَوْدِهِ إليه، نحو «جاء الذي قام، واللذان قاما، والذين قاموا والتي قامت، واللتان قامتا، واللاتي قُمنَ».

تنبيه: لا يَرِدُ على المصنف مجيءُ الصلة ذات اسمٍ ظاهرٍ بمعنى الموصولِ نحو:
..... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

[٢١] لأنه شاذٌّ لا يُقاس عليه، / كما قاله المصنف في المغني^(٢).

والأصلُ في العائد أن يكون مذكوراً كما مرَّ، **وقد يُحذفُ**، أي يُحذفُ بِقِلَّةٍ؛ لأنَّ «قد» إذا دخلت على المضارع في كلام المصنفين فهي للتقليل البتة، كما نبّه عليه المصنف وغيره^(٣). سواءً كان مرفوعاً نحو قوله تعالى ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٤)، أي الذي هو أشد، أو منصوباً نحو قوله تعالى «وما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ»^(٥)، أو مجروراً نحو

(١) عجز بيت من الطويل، لمجنون ليلي، ولم أجده في ديوانه، وصدره:

فيارب ليلي أنت في كل موطنٍ

انظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٨٢، الجامع ٣١، شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢.

(٢) المغني ٢٧٦، ٦٥٥، ٧٠٧.

(٣) مراده أن المصنف قد نبّه على قِلَّةِ حذفِ العائد، كما نبّه عليه غيره. انظر: الأوضح ١/١٦٦-١٧٨.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة يس.

قوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١) أي الذي أنت قاضيه، أو مجروراً بالحرف، نحو قوله تعالى ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٢) أي: مِنْهُ. أو ظرف وهو الاسم المنصوب على معنى «في» باطراد.

تنبيه: في هذا التعبير مسامحة، فإن الصلة بمجموع الظرف ومرفوعه^(٣)، لا مجرد الظرف.

أو مجرور بحرف غير زائد، ولم يفصح المصنف بهذا لظهوره. تنبيه: في هذا التعبير أيضاً مسامحة، لأن الصلة بمجموع الجار والمجرور، لا مجرد المجرور^(٤).

تأنيدي بأن يفهم متعلقهما بمجرّد ذكرهما كـ «جاء الذي عندك، أو في الدار». وخرج به الناقصان فلا يقعان صلة، لا يقال: «جاء الذي أمس» ولا «جاء الذي بك»، وقول بعضهم «نزلنا المنزل الذي البارحة»^(٥) شاذ لا يقاس عليه. متعلقان، أي الظرف والمجرور بـ «استقر» من الاستقرار بمعنى الحصول، والمراد

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٣) ينتقل ضمير المتعلق إلى الظرف والمجرور، وسيشير إلى ذلك. انظر ما يأتي ص ١١٢.

(٤) في المتن من نشرة الشيخ محي الدين: «أو جار ومجرور». انظر ص ١٤٠.

(٥) انظر التذييل والتكميل (النسخة المخطوطة) ورقة ٢٩-٣٠.

به الفعل الذي يكون من الأكوان العامة، وإن لم يكن بهذه الصيغة، حال كونه محذوفاً
منتقلاً ضميره - حيث لم يرفعاً ظاهراً - إليهما.

[ذو الأداة]

ثمَّ النوعُ الخامسُ من المعارفِ **ذو الأداة**، أي صاحبُها، والأداةُ الآلةُ، وظاهرُ أنَّ المرادَ (هنا) ^(١) آلةُ التعريفِ، وهي أي: الأداةُ «أل» بقطعِ الهمزة، لأنَّ المرادَ بِهَا هنا لفظُها، فتكونُ اسماً منقولاً من الحرفِ.

عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، و عند تلميذه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشيرازي «سيبويه»، لكنها عند الخليل همزة قطعٍ وُصِلَتْ لكثرةِ الاستعمالِ، وعند سيبويه همزةٌ وُصِلَ مُعْتَدٌّ بِهَا في الوَضْعِ كَالْهَمْزَةِ فِي «استمع»، وكلامُ المصنِفِ هُنَا مُحْتَمِلٌ، لكنَّهُ أَفْصَحُ فِي التَّوْضِيحِ وَغَيْرِهِ بِاخْتِيَارِ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ ^(٢).

لا اللامُ وَحْدَهَا، خُولِفَ ذَلِكَ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، اللامُ لِلْبَيَانِ ^(٣)، أي: إرادتي كائنةٌ لِلْأَخْفَشِ، والمرادُ بِهِ حَيْثُ أُطْلِقَ كَمَا هُنَا الْأَوْسَطُ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ

(١) سقطت من ج.

(٢) أوضح المسالك ١/١٧٩، والجامع ٣٧، المغني ٨٧٣.

(٣) قال الدلائي: «فإن قلت: توجيهُ النصب في قوله (خِلَافاً) ما هو؟. قلتُ جَوِّزَ فِيهِ ابْنُ هِشَامٍ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْمَصْدَرِيَّةُ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: خَالَفُوا فِي ذَلِكَ خِلَافاً، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهَا وَجُودُ اللَّامِ؛ لِتَعْلُقِهَا بِمَحْذُوفٍ، مِثْلُهَا فِي: سَقِيَا لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِرَادَتِي لَهُ. وَالثَّانِي: الْحَالِيَّةُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقُولُ ذَلِكَ خِلَافاً لِفُلَانٍ، أَيْ مَخَالَفاً لَهُ، وَحَذَفُ الْقَوْلِ مِمَّا لَا يُحْصَى كَثْرَةً، وَدَلٌّ عَلَيْهِ هُنَا أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُونَ سَاكِنِينَ عَنْ رَدِّهِ وَالتَّصْرِيحِ بِمُخَالَفَتِهِ، فَهَمَّ قَائِلُونَ بِهِ، فَكَانَ الْقَوْلُ مُقَدَّرًا قَبْلَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ». نتائج التحصيل ١/٢٣٠.

تلميذ سيبويه. بَلْ للجمهور، كما نَقَلَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمة^(١)، فعندَهُمْ أَنَّ أداة التعريفِ هو اللامُ وحدَها، واجتُلِبَتِ الهمزةُ لِتَعَذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ، وَفُتِحَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

وتكونُ، أي: كلمةُ «أل»، إمَّا للعهدِ وهي التي عُهِدَ مصحوبُها ذكراً نحو قولهِ تعالى ﴿فِي زَجَاجَةٍ الزَّجَاجَةُ﴾^(٢) إشارةً إلى الزجاجةِ المذكورةِ أوَّلاً، أو ذهنًا^(٣) نحو «جاءَ القاضي» إشارةً إلى قاضٍ غائبٍ معهودٍ بينَكَ وبينَ مخاطبك، أو حُضُورًا^(٤) كـ «القاضي» فيما ذَكَرَ إشارةً إلى قاضٍ حاضرٍ عندَكَ، فقولُ المصنفِ «جاءَ القاضي» في قوةِ مثالين.

أو للجنسِ وهو ثلاثةُ أقسامٍ، (كالعهدية)^(٥)؛ لأنها إمَّا أَنْ تكونَ لبيانِ الحقيقةِ من حيثُ هيَ هيَ، وعلامتها أَلَّا يَصِحَّ أَنْ يَخْلُفَهَا «كُلُّ» أصلاً كَقَوْلِهِمْ^(٦): «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدرهمُ»^(٧)، وقولهِ تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ

(١) انظر: الارتشاف ٥١٣/١، الهمع ٢٧٢/١. هذا وصرَّحَ المصنفُ في شرحه بأنَّ هذا مذهبُ سيبويه، مخالفاً ما ذكره في المتن. انظر شرح المصنف ص ١٥٤، وانظر بهامشه تعليق محققه.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٣) ب: وذهنا.

(٤) ب: وحضورا.

(٥) سقطت من ج.

(٦) انظر نتائج التحصيل ٩١٣/٣.

(٧) ج: أهلك الناس الدرهم والدينار.

شيء حي^(١)، أي من حقيقة الماء المعروف، وقيل المني^(٢).
أو لاستغراق أفرادِهِ، أي أفراد الجنس، وهي التي يصحُّ أنْ يَخْلُفَهَا «كُلُّ» حقيقةً
نحو قولهِ تعالى ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٣)، أي: كُلُّ فردٍ من أفرادِ
جنس الإنسانِ ضعيفًا.

أو لاستغراقِ صفاتِهِ، أي: صفاتِ الجنس، أي صفاتِ أفرادِهِ. وهي التي يصحُّ أنْ
يَخْلُفَهَا «كُلُّ» مجازًا، نحو «زَيْدُ الرَّجُلِ»، أي: الجامعُ لصفاتِ^(٤) أفرادِ جنسِ الرجلِ من
زيدٍ وعمرو وبكرٍ وهلمَّ جرًّا، إذ لو قيل: زيدٌ كُلُّ رجلٍ على وجهِ المجازِ للمبالغةِ صَحَّ
ذلك.

تنبيهٌ: كما تُطْلَقُ «أَلِ»^(٥) التي لبيانِ الجنسِ على «أَلِ» التي لبيانِ الحقيقةِ بخصوصِها -
كما في عبارةِ المصنّف - تُطْلَقُ أيضًا على «أَلِ» التي لبيانِ الحقيقةِ والتي لاستغراقِ الأفرادِ
والتي لاستغراقِ / صفاتِ الأفرادِ، وَكَمَا يُشْعَرُ^(٦) به تقسيمي السابق.

[٢٢]

وإبدالُ اللامِ مِنْ «أَلِ» المعرفةِ مِمَّا لَغَةً حميريةً، منسوبةً إلى حمير^(٧)

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٢) انظر البحر المحيط ٤٢٥/٧.

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٤) ص: بصفات.

(٥) ب: أيضا أَل.

(٦) ب، ج: أشعر.

(٧) انظر: كتاب النسب لأبي عبيد ٣٣٩.

- على وزن دَرْهَم - قبيلة.

فائدة: قال المصنف في شرحه^(١): قد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بُلُغَتِهِمْ، إذ قال: «ليس من أميرٍ امصيامٍ في امسفر»^(٢).

(١) شرح المصنف ١٥٨.

(٢) لفظه في مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥: «ليس من البر الصيام في السفر».

[المضاف إلى معرفة]

و النوعُ السادسُ من المعارف، وهو خاتمتُها، الاسمُ **المُضافُ** إلى واحدٍ مما ذُكر من الأنواع الخمسة إضافةً معنويةً، إذا لم يكن متوغلاً في الإبهام، ولا موضِعُهُ مُسْتَحِقًّا^(١) للنكرة.

تنبيهٌ: عطفَ المصنفُ هذا النوعَ على ما قبله بالواو دون ثمَّ، لما تضمَّنَه قوله:-

وهو، أي المضافُ المذكور، من حيثُ الرتبةُ في التعريفِ بِحَسَبِ الاسمِ **المُضافِ** إليه، فالمُضافُ إلى العَلَمِ في رتبةِ العَلَمِ، والمُضافُ إلى اسمِ الإشارةِ في رتبةِ اسمِ الإشارةِ، وهكذا **إلا** الاسمَ **المُضافَ** إلى **الضميرِ** فليسَ كالضميرِ (في الرتبةِ)^(٢)، بل هو **كالعلمِ**^(٣). والدليلُ على ذلك أَنَّكَ تقولُ «مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ» فتَصِفُ العلمَ بالاسمِ المُضافِ إلى الضميرِ، فلو كان في رتبةِ الضميرِ لكانتِ الصفةُ أعرفَ من الموصوفِ، وذلك

(١) ص: موضوعه مستحق.

(٢) سقطت من ج.

(٣) انظر الكتاب ٧/٢، المقتضب ٢٨١/٤-٢٨٤، المقتصد ٣٢١/٢، شرح المقدمة المحسبة ١٦٩/١، ١٧١، اسرار العربية ٣٤٥-٣٤٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٥٩/٢، شرح المفصل ٥٧/٣، التوطئة ١٨٣، شرح الكافية ٣١٢/١-٣١٤، المساعد ٧٨/١، نتائج التحصيل ٥١٨/٢.

لا يجوزُ على الأصحَّ^(١)، قاله^(٢) المصنّف في شرحه^(٣). وفي هذا الدليل بحثُ ذكرته في الحاشية^(٤) التي كتبتها عليه.

(١) وهو مذهبُ البصريين، وذهبُ الفراءُ والشلوبين وابنُ مالك إلى أنه يُنعتُ الأعمُّ بالأخصَّ انظر: الكتاب ٢ / ٦-٧، التعليقة ١ / ٢٢٣، شرح عمدة الحفاظ ٦٠٢-٦٠٥، التبصرة والتذكرة ١ / ١٧١، النكت في تفسير كتاب سيويه ١ / ٦٧٢، شرح الكافية ١ / ٣١٢، الهمع ٥ / ١٧٢، شرح الأشموني ٤٦ / ٣.

(٢) ب: قال.

(٣) انظر شرح المصنف ص ١٦٠.

(٤) ما وجدته من حاشية الشارح على شرح المصنف ليس فيه هذا المبحث، ولا ما بعده من المباحث التي تعددت فيها إحالات الشارح على حاشيته تلك، فلم أعثر إلا على قطعة منها تقف عند اسم الإشارة، وقد أشرت إلى ذلك في قسم الدراسة ص ١٧.

[المبتدأ والخبر]

هذا **باب** في بيان المبتدأ والخبر وبعض أحكامهما، وبدأ بالمبتدأ لأنه أصل^(١) المرفوعات، ضامًّا إليه الخبر لما له به من كمال الاتصال، فقال:

المبتدأ، وهو^(٢) الاسم العاري عن كلِّ عاملٍ لفظيٍّ غير زائد ونحوه.

والخبر، وهو ما أسند إلى المبتدأ.^(٣)

مرفوعان لفظًا أو تقديرًا أو محلاً وجوبًا، الأوَّل بالابتداء، والثاني بالمبتدأ، على الصحيح فيهما^(٣)، **كـ** «اللَّهُ رَبُّنَا»، فـ «اللَّهُ» مثالُ المبتدأ،

(١) اختلف النحويين في أصل المرفوعات، فقليل المبتدأ، كما ذكر الشارح، وقيل بل أصل المرفوعات الفاعل، فبدأ بعضهم في التصنيف بهذا، وابتدأ آخرون بذاك. انظر مجيب الندا ٢٣٣/١.

(٢) حد المصنف المبتدأ في الأوضح ١٨٤/١، فقال: «المبتدأ اسمٌ أو بمنزلة، مجردٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبر عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفى به»، وعرفَ الخبرَ ص ١٩٤ بقوله «الخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور». وانظر شرح كتاب الحدود في النحو ١٩٦، ١٩٨، وشرح التسهيل ٢٦٧/١، التعريفات ٩٦.

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين، وفي عامل الرفع في المبتدأ والخبر أقوال أخرى. انظر: الإنصاف ٤٤/١ فما بعدها، أسرار العربية ٦٧-٦٩، ٧٥-٧٦، الإيضاح العضدي ٧٣/١، النكت على الكتاب ٥٠٨/١، إصلاح الخلل ١٢٠-١٢٣، الارتشاف ٢٨/٢، ٢٩، المساعد ٢٠٥/١، الاشباه والنظائر ٥١٦/١-٥١٨.

و «ربنا» مثال الخبر.

ومما يستملح قول بعضهم^(١) موريا:

والله ما من خير سرني
إلا وذكراك له مبتدا

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، كما مثل، وقد يقع المبتدأ نكرة إذا حصلت به فائدة^(٢)، وإنما يكون ذلك كما قال بعض المتأخرين في صورتين، أشار إليهما بقوله: **إن عم أي شمل المبتدأ أفرادُه أو خصَّ بعضها**. فالأول نحو «مارجل في الدار» على تقدير كون «ما» مَهْمَلَةً كما هو ظاهر.

تنبيه: لو قال: نحو «ما رجل قائم» لكان أخصر^(٣) وأظهر.

وقوله تعالى «**أَلِلْهُ مَعَ اللَّهِ**»^(٤) فالمبتدأ في هاتين^(٥) الصورتين عام، لأنه نكرة في سياق النفي والاستفهام. والثاني نحو قوله تعالى «**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**»^(٦)، وقوله «صلى الله عليه وسلم»: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ**»^(٧) فالمبتدأ

(١) لم أعثر عليه.

(٢) ب: صلحت.

(٣) ب: أخص.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل.

(٥) ب: هاذين.

(٦) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٧) انظر سنن أبي داود ١٣٠/٢ - ١٣١، وفي سنن ابن ماجه ٤٤٨/١ بلفظ: «خمس صلوات افترضهن الله على عباده».

في شاذين خاص، لكونه موصوفاً في الأول ومضافاً في الثاني.

تنبيه: يحتمل أن يكون المسوغ في الآية العموم، لأن المعنى: كُلُّ عَبْدٍ^(١)، وعبرة المصنف، كما ترى، قابلة لحملها على ذلك، وإن جزم في الشرح^(٢) بالأول.

والأصل أن يكون الخبر مفرداً، كما مر، وقد يقع الخبر جملة لها رابط يربطها بالمبتدأ ولو تقديرًا، اسمية كانت أو فعلية، والأصل فيه أن يكون ضميرًا، كما أشار إلى ذلك بتقديم مثاله، حيث قال: نحو «زيد أبوه قائم»، ف«زيد» مبتدأ (أول)^(٣)، و«أبو»^(٤) مبتدأ ثانٍ، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، و«قائم» خبر المبتدأ (الثاني)^(٥)، والجملة خبر المبتدأ الأول، وال رابط الضمير، أعني الهاء المذكورة، وقد يكون غيره كاسم الإشارة نحو قوله تعالى «ولباس التقوى ذلك خير»^(٦)، ف«لباس» مبتدأ، وهو مضاف، و«التقوى» مضاف إليه و«ذلك»^(٧) مبتدأ ثانٍ، و«خير» خبر المبتدأ الثاني،

(١) هذا قول ابن الحاجب، فهو يرى أن المسوغ للابتداء بالنكرة في الآية هو العموم، قال: «وليس الصفة فيها بمصححة للابتداء». الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٤، وانظر حاشية السجاعي ٥٥.

(٢) شرح المصنف ١٦٣، وانظر المغني ٦٠٩.

(٣) عن ج.

(٤) ج: وأبوه.

(٥) سقطت من ج.

(٦) من الآية ٢٦ من سورة الاعراف.

(٧) ب: ذلك.

والجملة خبرُ المبتدأ الأول، والرابط^(١) اسمُ الإشارة.

تنبيه: يحتمل أن يكون اسمُ الإشارة بدلاً أو عطف بيانٍ لـ «التقوى»، فيكون الخبرُ مفردًا، لكن ذلك لا يقدح في صحة التمثيل بالآية لما قصده، إذ لا يجبُ في المثال أن يكون نصًّا في المقصود.

وكإعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٢)، فـ

«القارعة» مبتدأ، و «ما» اسمُ استفهامٍ مبتدأ آخر، والقارعة خبرُ المبتدأ / الثاني، والجملة [٢٣] خبر المبتدأ الأول، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه.

وكالعموم الشامل للمبتدأ نحو «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ»، فـ «زَيْدٌ» مبتدأ، و «نِعَمَ» فعلٌ

مدحٍ و «الرجل» فاعلٌ به، والجملة خبرُ المبتدأ، والرابطُ العمومُ لأنَّ «أَلْ» في «الرجل» للاستغراق. وأما المخصوصُ بالمدح فهو «زَيْدٌ».

إلا في نحو قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) مما الجملة الواقعة فيه خبرًا نفسُ

المبتدأ في المعنى، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ، فـ «هو» مبتدأ، و «الله» مبتدأ ثانٍ، و «أَحَدٌ» خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة خبرُ المبتدأ الأول.

تنبيه: يجوزُ ألا يُجعلَ «هو» ضميرَ الشأن، بل ضميرًا راجعًا إلى المسئول^(٤) عنه،

(١) ب: الرابط.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة القارعة.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٤) ج: إلى مسئول عنه.

فيكون الخبر مفرداً، وهو «الله»، و «أحد»^(١) خبرٌ بعدَ خبرٍ، قيل: أو بَدَلٌ من «الله»، لكن لا يقدح ذلك في صحّة التمثيل، كما مر.

ويقع الخبر أيضاً ظرفاً زمانياً ومكانياً. ولما كان ذلك يؤهم رفعه، لأنه المعهود في الخبر، قال منصوباً على الظرفية بالمحذوف الآتي بيانه نحو قوله تعالى ﴿والركب أسفل منكم﴾^(٢)، و «الخبر غدا».

وحرفاً^(٣) جاراً غير زائدٍ ومجروراً به، أي مجموعهما، كقوله تعالى ﴿الحمد

لله﴾^(٤).

وتعلقهما، أي الظرف والجار والمجرور، إمّا بـ «مستقر»، والمراد به كل ما كان وصفاً من الأكوان العامة، أو بـ «استقر»، والمراد به كل ما كان فعلاً كذلك.

والترديد إشارة إلى الخلاف، ف قيل: التعلق بالوصف؛ لأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، وقيل التعلق بالفعل؛ لأن المحذوف عاملُ النصب في الظرف ومحلّ المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً، والخلاف في الأولوية، لاتفاق القائلين بالتعلق على تجويز كل من الأمرين، كما صرح (به)^(٥) المصنف

(١) ج: وهو الله أحد.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٣) ج: أو حرفاً.

(٤) من الآية ٢ من سورة الفاتحة.

(٥) سقطت من ج.

في شرح اللوحة وغيره^(١).

محذوفاً وجوباً لدلالة القرينة عليه، ونيابتها عنه.

ولا يُخبر ب اسم الزمان عن اسم الذات بمعنى الجوهر^(٢) المعبر به في بعض

النسخ، وهو ما يقوم بنفسه، فلا يُقال: «زيدٌ اليوم»؛ لعدم الفائدة.

وخرج بالزمان المكان فيُخبر به عن الذات نحو «زيدٌ عندك». وبالذات العرض^(٣)،

وهو ما يقوم بغيره، فيُخبر عنه بالزمان والمكان نحو «الجزءُ غداً»، و «النزولُ عندك».

ولما كان في كلامهم ما يوهم الإخبار بالزمان عن الذات أجاب عنه بقوله:

وقولهم، أي العرب، «الليلة بالنصب - الهلال - بالرفع»^(٤) على أنه مبتدأ خبره

«الليلة» **متأولٌ**، وتأويله: أن الأصل «طلوع الهلال» فحذف المضاف^(٥) وأقيم المضاف

(١) اختار المصنف القول بالتعلق ب «مستقر» في الأوضح ٢٠١/١، وسوّى بين الأمرين في المغني، وأن لا

مرجح لأحد التقديرين إلا بحسب المعنى المراد ص ٥٨٤، ٥٨٥. وانظر شرح اللوحة ٣٧٢/١.

راجع في تفصيل القضية: الأصول ٦٨/١، التوطئة ٢٠٤، شرح الكافية للرضي ٩٣/١، شرح ابن

جمعة ٨٣١/٢، شرح المفصل ٩٠/١، شرح تحفة الطلاب ١٥٧/١ فما بعدها، والأشباه والنظائر

٥٠٦/١، ٥٠٧.

(٢) انظر مفاتيح العلوم ١٦٦، ١٦٧، الكليات ٣٤٦، ٣٤٧، ٦٢٤، كشاف اصطلاحات الفنون

٢٠٣/١، ٩٨٦/٣.

(٣) انظر المقتضب ٣٥١/٤، معاني القرآن للأخفش ٣٥١/٢.

(٤) أجاز أبو علي الفارسي في تقدير الحذف وجهين: الأول، أن يكون التقدير: الليلة حدوث الهلال،

فحذف الحدوث وأقيم الهلال مقامه، والثاني: أن يكون تقديره: الليلة ليلة الهلال. أما أبو الحسن بن

إليه مقامه، فالإخبار بالزمان الذي هو «الليلة» إنما وَقَعَ في الحقيقة عن المعنى الذي هو (الطلوع دون الذات) ^(١) الذي هو الهلال.

وَيُغْنِي، في كون اللفظ كلاماً، **عن الخبر**، فلا خبر لفظاً ولا تقديرًا، اسمٌ مرفوعٌ وَصَفٍ حقيقةً، أو حكمًا؛ ليدخل فيه «لا نُولُكَ» ^(٢) «أن تفعل كذا» ^(٣)، سواءً كان ذلك الاسم ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً، مُعْتَمِدٍ، أي الوصف، إمَّا على استفهامٍ بحرفٍ أو اسمٍ، أو نفيٍّ بأحدهما، لأنَّ الوصفَ حينئذٍ في تأويلِ الفعلِ (فَيَسْتَغْنِي في كلاميته بذلك المرفوع عن الخبر كما يستغني الفعل) ^(٤) بمرفوعه.

فإغناء مرفوع الوصف المعتمد على الاستفهام نحو قوله:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَّوَا ظَعَنًا (إِنْ يَظْعَنُوا) ^(٥) فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا ^(٦)

عبد الوارث ابن أخت الفارسيّ فقال: هو على ظاهره، ولا حذف؛ لظهور الهلال ثم استتاره ثم ظهوره، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث.
انظر الإيضاح العضدي ٩٢/١، نتائج التحصيل ١٠٨٦/٣.

- (١) ب: طلوع الذات.
- (٢) في الأصل: لا يؤول لك، تحريف.
- (٣) «لا نولك أن تفعل كذا» معناه: لا ينبغي لك أن تفعل كذا. انظر الكتاب ٢٣٢/٤، الإيضاح العضدي ٢٦٢/١، أساس البلاغة (نول)، اللسان (نأل).
- (٤) ساقط من ب، بسبب انتقال النظر.
- (٥) سقطت من ج.
- (٦) من البسيط مجهول القائل انظر شرح ابن الناظم ١٠٦ تخلص الشواهد ١٨١ شرح التصريح ١٥٧/١.

و «أين قائمُ الزيدان»، و «أقائمُ أنتما»، و «أين قائمُ أنتما».

وإغناء مرفوع الوصفِ المعتمدِ على النفي نحو «ما مضروبُ العمران»، و «غيرُ

مضروبُ الزيدان»^(١)، و «ما مضروبُ أنتما»، و «غيرُ مضروبٍ أنتما».

تنبيهٌ: اقتصر في الاستفهام والنفي على مثالٍ واحدٍ للاختصار، وجعله للهمزة و

«ما»؛ لأنَّهُما أصلُ أدواتِ الاستفهام والنفي، واقتصر في مرفوع الوصفِ على الظاهر؛
لأنَّهُ أصلُ المضمر.

وفي تمثيله بالمثالين إشارةٌ إلى أَنَّهُ لا فرق (في)^(٢) مرفوع الوصفِ بين أن يكونَ فاعلاً

كما في الأولِ^(٣)، وأن يكونَ^(٤) نائبَ فاعلٍ كما في المثالِ الثاني.

وإنما عدلَ عن التمثيلِ بـ «ما مضروبُ عمرو»، مع أَنَّهُ أخصرُ مما مثَّلَ (به)^(٥)؛ لأنَّ

ما مثَّلَ به / نصٌّ في المرادِ بخلافِ هذا؛ لاحتمالِ^(٦) كونِ «عمرو» فيه مبتدأ، «ومضروبُ»
خبراً مقدِّماً، والأصلُ في المثالِ أن يكونَ نصّاً في المرادِ.

وقد يتعدَّدُ الخبرُ لمبتدأ واحدٍ لأنَّهُ كالنعتِ، فيكونُ اثنين فصاعداً نحو قوله تعالى

(١) ج: العمران.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: يكون فاعلاً كالأول.

(٤) ب: وأن كان يكون.

(٥) سقطت من ج.

(٦) في الأصل: الاحتمال.

﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾^(١) الآية.

تنبيه: قال المصنف في شرحه^(٢): «أجمعوا على التعدد في نحو «زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ»^(٣) وفي نحو «الزيدان شاعرٌ وكاتبٌ» وفي نحو «الزَّمانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ». وذلك كُلُّهُ لا تعدُّدٌ فيه في الحقيقة. أمَّا الأولُ فلأنَّ الأولَ خبرٌ والثاني معطوفٌ عليه، وأمَّا الثاني فلأنَّ كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبَرٌ عَنْهُ بخبرٍ واحدٍ، وأمَّا الثالثُ فلأنَّ الخبرين في معنى الخبر الواحد، إذ المعنى: هذا مزٌّ» انتهى.

والأصلُ أنْ يتأخَّرَ الخبرُ عن المبتدأ كما مر، وقد يتقدَّمُ على المبتدأ، إما جوازاً، نحو: «في الدار زيد» إذ يجوزُ أن يُقالَ: «زيدٌ في الدار»، وإمَّا وجوباً نحو «أين زيد؟»، إذ لا يجوزُ أن يُقالَ: «زيد أين؟»؛ لأنَّ «أين» اسمٌ استفهامٍ والاستفهامُ له صدرُ الكلام.

تنبيه: في تمثيله لتقدم الخبرِ بالمثالين^(٤) مسامحة^(٥)، لأنَّ الخبرَ في الحقيقة مُتَعَلِّقٌ الظرفِ،

(١) من الآية ١٤ من سورة البروج.

(٢) في شرح المصنف ص ١٧٠، ١٧١ من نشرة الشيخ محمد محي الدين خلاف ما ذكر الشارح هنا، إذ نصه: «وأجمعوا على عدم التعدد في مثل «زيد شاعر وكاتب»، وفي نحو «الزيدان شاعر وكاتب»، وفي نحو «هذا حلو حامض»، لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة، أمَّا الأول..... إلى آخره». والرضي في شرح الكافية ١/١٠٠، ١٠١ يرى أن الأول والثالث من قبيل تعدد الخبر. وانظر المقتضب ٤/٣٠٨، وشرح المفصل ١/٩٩.

(٣) ج: زيد شاعر كاتب.

(٤) ج: في المثالين.

(٥) المسامحة في تمثيله بالمثال الأول دون الثاني.

والجارّ والمجرور، لاهُما.

والأصل أن يكون المبتدأ والخبر مذكورين، كما مرّ، وقد يُحذف -لقرينة- كلٌّ من المبتدأ والخبر انفراداً نحو قوله تعالى «سلام قوم منكرون»^(١)، ف «سلام» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي عليكم، و «قوم» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي أنتم^(٢)، وحذِفَ كلٌّ منهما اجتماعاً نحو «نعم» جواباً لمن قال: «هل زيد قائم؟»، أي «نعم زيد قائم». ويجب حذف الخبر في أربع صورٍ: الأولى والثانية ما ذكره المصنف بقوله: قبل جوابي «لولا» وهي كما حرّره المصنف وغيره^(٣) حرف امتناع لوجود. وقد أوضحت معنى هذه العبارة في شرح القواعد^(٤). أي قبل جواب «لولا»، وجواب القسم الصريح في القسم بالآ لا يحتمل غيره ك «إيمان الله»، و «لعمرك الله».

وخرج بالصريح غيره، فيجوز إثبات الخبر معه نحو: «عهد الله قسماً لأفعلن كذا». والثالثة: ما ذكره بقوله: وقبل الحال الممتنع كونها خبراً لمبتدأ هذا الخبر المحذوف نظراً^(٥) إلى المعنى. وضابط هذه الصورة أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم مفسّر لضمير هو صاحب الحال، أو مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى المؤول بالمصدر.

(١) من الآية ٢٥ من سورة الذاريات.

(٢) انظر توجيه أستاذنا الدكتور رياض الخوام سبب تقدير المحذوف مبتدأ، لا خبراً، في إعراب الشواهد ص ١٠٨.

(٣) انظر المغني ٣٥٩، الإعراب عن قواعد الإعراب ٧٦، الارتشاف ٥٧٦/٢.

(٤) انظر ما مضى في الدراسة ص ١٨.

(٥) ب: نظر.

وخرج بالقيد المذكور نحو «ضربي زيدا شديدا»^(١) فلا يجب فيه حذف الخبر، بل لا يجوز، ويتعين رفع «شديد» في المثال على الخبرية. و «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا»^(٢) شاذ لا يقاس عليه.

والرابعة: ما ذكره بقوله: **وبعد واو المصاحبة الصريحة** فيها بالأ لا يحتمل غيرها وإنما وجب حذف الخبر في جميع هذه الصور لقيام القرينة الدالة عليه، وسد غيره مسدده، وهو الجواب في الأولين والحال والمعطوف^(٣) في الآخرين. وخرج بالصريحة الواو غير الصريحة في المصاحبة، فلا يجب حذف الخبر معها كما إذا قلت «زيد وعمر» وأردت^(٤) الإخبار باقترانهما وقامت القرينة على ذلك، فيجوز الإثبات والحذف.

ولما بين الصور الأربع أخذ في ذكر أمثلتها نشرًا على طبق اللف، (فقال)^(٥) نحو ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٦)، و «لَعَمْرُكَ - بفتح العين، أي لحياتك - لأفعلن كذا»، و «ضربي زيدا قائما»، ومثله: أكثر شربي السويق ملتوتا، وأخطب ما يكون الأمير قائما»، و «كل رجل وضيعته»، بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي العقار

(١) ب: شديدا.

(٢) مجمع الأمثال ٢١٢/١، والرواية فيه بالرفع، ويروى أيضا: «خُذْ حُكْمَكَ مُسَمَّطًا». وانظر أيضا: شرح عمدة الحفاظ ١٧٨، تهذيب اللغة للأزهري «سمط».

(٣) ج: والحال المعطوف.

(٤) ب: أوردت.

(٥) سقطت من ص.

(٦) من الآية ٣١ من سورة سبأ.

وَكُنِّي بِهَا هُنَا عَنِ الصَّنْعَةِ، قَالَهُ^(١) الرَضِيُّ^(٢). فالتقديرُ في الأوَّلِ: لولا أنتم موجودون، ولا اعتراضُ على المصنف في التمثيل بهذه الآية بأنَّ حذفَ / الخبرِ فيها جائزٌ لا واجبٌ، وإنما [٢٥] يتجهُ لو كان المصنفُ جاريًا في المتن على أنَّ الخبرَ بعدها قد يكونُ جائزَ الحذفِ، كما عليه جماعةٌ، وهو ممنوعٌ، لجوازِ أن يكون رأيه وجوبَ الحذفِ بعدها مطلقًا، كما عليه الجماهير، واقتضاه ظاهرُ المتن كما ترى، فلا يردُّ عليه ذلك^(٣). وفي الثاني: لَعَمْرُكَ قسمي، وفي الثالث: ضربِي زيدًا حاصلٌ إذْ كان قائمًا، إن أردتَ الماضي، وإذا كان قائمًا إذا^(٤) أردتَ الاستقبالَ، وفي الرابع: كلُّ رجلٍ وضيعتهُ مقرونان، كذا قدَّرَ المصنفُ الخبرَ في الشرح^(٥). وفي شرح المفتاح للمحقق التفتازاني: «التقديرُ عند المحققين: كلُّ رجلٍ مقرونٌ

(١) ب: قال.

(٢) شرح الكافية ١٠٧/١.

(٣) مذهب الجمهور وجوب الحذف مطلقا كما ذكر الشارح وقيده الرمانى وابن الشجري وابن مالك بما إذا كان الخبر كونا مطلقا، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه، لم يجز، وإن دل عليه دليل جاز، وقال جماعة إن الخبر بعد «لولا» غيرُ مقدر، وأنه الجواب، وذهب الفراء إلى أن ما بعد لولا ليس مبتدأ، بل مرفوع بها؛ لاستغنائه بها كما يرتفع الفاعل بعد الفعل، ويرى الكسائي أنه مرفوع بفعل بعد «لولا» مقدر، والتقدير: لولا وجد زيد مثلا، وقال آخرون إن لولا نابت مناب فعل، والتقدير: لو لم يوجد، أو نحوه. وقول الشارح «بأن حذف الخبر فيها جائز» هو على تقديره كونا خاصا مدلولاً عليه، تقديره «أغويتمونا»، أو نحوه. انظر الكتاب ١٢٩/٢، وشرح التسهيل ٢٧٥/١، ٢٧٦، شرح المفصل ٩٥/١-٩٦، شرح ابن جمعة ٨٤٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٣/١، ١٠٤، الجنى الداني ٥٩٩-٦٠٢ الارتشاف ٣١/٢، ٥٧٦-٥٧٨، المغني ٣٥٩-٣٦١، والهمع ٤٠/٢-٤٣.

(٤) ب: إن.

(٥) شرح المصنف ١٧٥.

هو وضيعة، عَطْفٌ على الضميرِ في الخبر، لا على المبتدأ، ليكونَ من تتمته، فلا يَقَعُ مَوْقِعَ
الخبرِ»^(١) انتهى.

(١) شرح المفتاح للتفتازاني ٨٢.

[النواسخ]

بابٌ في بيان النواسخ:

النواسخ^(١) هو اسمٌ للعوامل الرافعة لحكم المبتدأ والخبر، فلا حاجة لقوله: **لحكم المبتدأ والخبر**. وظاهرٌ أنَّ حكم^(٢) المبتدأ الرفعُ بالابتداء وحكم الخبر الرفعُ بالمبتدأ. **ثلاثة أنواع** بدليل الاستقراء، **أحدها**، أي أحدُ هذه الأنواع الثلاثة، الأفعالُ الناقصة، وهي ثلاثة عشر فعلاً.

كان، وهي لثبوت خبرها لاسمها ماضياً مع الانقطاع، وقد تكونُ للاستمرار. **وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وهُنَّ**^(٣) لثبوت أخبارهنَّ لأسمائهنَّ مساءً، وصباحاً، وضُحًى، ونهاراً، وليلاً. **وصار** وهي للتحويل والانتقال.

وليس وهي لنفي خبرها عن اسمها حالاً، وقد تكونُ مع القرينة لنفيه ماضياً أو مستقبلاً.

وهذه^(٤) الأفعال الثمانية تَعْمَلُ بلا شرطٍ.

(١) ج: والنواسخ وهو اسم.

(٢) انظر ما سبق ص ١١٩.

(٣) ص: وهذه.

(٤) ج: فهذه الأفعال.

نحو «كان زيدٌ قائماً»، و﴿كان اللهُ غفوراً رحيمًا﴾^(١)، و«أمسى زيدٌ منطلقاً»^(٢)، و«أصبحَ عمروُ مسافراً»، و«أضحى بكرٌ قائماً»، و«ظلَّ بشرٌ صائماً»، و«باتَ عامرٌ ساهراً»، و«صارَ الجاهلُ عالماً»، و«صار الطينُ خزفاً»، و«ليس زيدٌ قائماً، أي الآن، وليس زيدٌ قائماً أمسٍ أو غداً».

وما زال وما انفك وما فتى بكسر التاء مهموزا وقد^(٣) تَضَمُّ و^(٤) تَفْتَحُ. وما

برح.

وهذه الثلاثةُ بمعنى «زال» إجماعاً.

تنبيه: شرطُ عملِ هذه الأربعة أن تكونَ منفيةٌ حقيقةً أو حكماً، كما أشارَ لذلك المصنفُ بإيرادها مع «ما» النافية التي هي أصلُ أدواتِ النفي. وهُنَّ لاستمرارِ ثبوتِ أخبارهنَّ لأسمائهنَّ، نحو: «ما زال زيدٌ عالماً»، و«ما انفكَّ عمروُ جاهلاً»، و«ما فتى بشرٌ غنياً»، و«(ما)^(٥) برحَ بكرٌ مقيماً».

وما دام، ولا^(٦) تعمل هذه إلا بشرطٍ أن تكونَ بعد «ما» المصدريةِ الظرفيةِ، كما أشارَ لذلك المصنفُ بإيرادها معها، وهي لتوقيتِ أمرٍ بمدةِ ثبوتِ خبرها لاسمها نحو «أحسنَ ما دُمْتَ قادراً».

(١) من الآية ٩٦ من سورة النساء.

(٢) ج: وأمسى زيد قائماً.

(٣) انظر القاموس المحيط «فتاً»، والجمع ٦٧/٢.

(٤) ب، ج: أو تفتح.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ج: وما دام لا تعمل.

وسميت «ما» هذه مصدريةً لتأولها مع صلتها بمصدر وهو الدوام، وظرفيةً لنيابتها (معها) ^(١) عن الظرف وهو المدة، والتقدير هنا «مُدَّةٌ دوامِكَ قادرًا».

فيرفعن، أي كان وأخواتها، المبتدأ أي ما كان مبتدأً اسماً لهنَّ، وينصبُن خبره ^(٢) أي ما كان خبراً له خبراً لهن.

ونصبُ «اسما» و «خبرا» على الحالية، وقد يُجعلُ نصبُهُما ^(٣) على المفعولية لـ «يرفعن» و «ينصبُن» على تضمينيهما معنى: يَجْعَلُنَّ.

نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ^(٤)، اقتصر على مثالٍ واحدٍ اختصاراً وجعله لـ «كان» لأنها أمُّ الباب.

تنبيه: يقع في بعض النسخ «كانَ رَبُّكَ قَدِيرًا» بإسقاطِ الواو، وهو جائزٌ، كما قاله غيرُ واحدٍ من الأئمة ^(٥).

تنبيه: لا يردُّ على ما قاله المصنفُ إهمالُ ليس ^(٦) في لغةٍ تميمٍ في مثلِ «ليسَ الطيبُ إلا

(١) سقطت من ج.

(٢) ج: وينصبُن الخبر.

(٣) ج: نصبهن.

(٤) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٥) حقق الأستاذ عبد السلام هارون أن الشافعي قد جرى في الرسالة على استعمال ذلك الحذف، وكذلك فعل الجاحظ في الحيوان، ومقاتل في الأشباه والنظائر في أكثر من اثني عشر موضعاً، بل وقع ذلك أيضاً في صحيح البخاري. انظر تحقيق النصوص ونشرها ٥١-٥٢.

(٦) ص، ب: ما.

المسك^(١)، لأن ذلك شاذ.

والأصل تأخر الخبر عن هذه الأفعال وأسمائها^(٢)، كما مر، وقد يتوسط الخبر، أي يقع بينها وبين أسمائها^(٣) بقلّة، نحو قوله:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوا عالم وجهول^(٤)

وفي التمثيل بهذا - وهو شاهد من كلام العرب - إشارة لرد ما عليه ابن درستويه^(٥)

من منع التوسط / في خبر «ليس»^(٦). [٢٦]

وقد يتقدّم، أي الخبر، على نفس هذه الأفعال إلا خبر «ليس» وخبر «دام»،

فلا يتقدّم عليهما^(٧)، لا يقال «قائماً ليس زيد». ولا «اجلس قائماً ما دام زيد»، ولا «اجلس ما قائماً ما دام زيد».

أما الأوّل فلأن «ليس» فعل جامد، والثاني فلأن «دام» كذلك، أو لأنه يلزم عليه إمّا

(١) انظر الكتاب ١/١٤٧، إعراب القرآن للزجاج ٥٧٥/٢، مجالس العلماء ٣.

(٢) ج: وأسمائهن.

(٣) ج: بينهما وبين

(٤) من الطويل للسموأل. انظر ديوانه، شرح عمدة الحفاظ ٢٠٤، شرح الأشموني ٢٣٢/١، الخزانة ١٠/٣٣١.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوي. قرأ على المبرد، له تفسيره لكتاب الجرمي، وكتاب الإرشاد في النحو، وكتاب تصحيح الفصيح، وكتاب الهجاء. ولد سنة ٢٥٨ هـ وتوفي عام ٣٤٧. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٦، البغية ٣٦/٢.

(٦) انظر تخلص الشواهد ٢٣٦-٢٣٧، الهمع ٨٧/٢-٨٩.

(٧) ج: عليها.

تقدّم معمول الصلة على الموصول أو الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وكلاهما ممتنع.
وتختص الخمسة الأول وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ.
تنبيه: التعبير عن الجميع بلفظ الأول مع أن الأول هو «كان» فقط، كما ترى، مبني على التغليب.

بمرادفة «صار»، أي موافقتها في المعنى نحو ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(١)،
﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(٢)، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾^(٣)،
أَمْسَتْ خَلَاءٌ^(٤)
..... أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌّ^(٥)

تنبيه: قضية كلام المصنف أن «بات» لا تأتي بمعنى «صار»، وهو المشهور، وذهب

(١) الآية ٧ من سورة الواقعة.

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

(٤) من بيت من البسيط، للناطقة الذبياني، والبيت بتمامه:

أَمْسَتْ خَلَاءٌ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

انظر ديوانه، ورواية الديوان: أَضَحَتْ خَلَاءٌ وَأَضْحَى وانظر شرح عيون الإعراب ١٠٢،
الارتشاف ٧٨/٢، شرح بانت سعاد ١٦٨.

(٥) من بيت من الخفيف، لعدي بن زيد، وهو في ديوانه، والبيت كاملاً:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌّ جَدٌّ فَفَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالِدَبُورُ

انظر الإيضاح في شرح المفصل ٨٢/٢، شرح الكافية الشافية ٣٩٥/١.

بعضهم إلى أنها تأتي لذلك، وجرى عليه ابن مالك^(١) في شرح التسهيل، قال: «وأقوى ما يُستدل به عليه قوله:

أُخِي كُلَّمَا ذُكِرْتُ كُليْبُ أَيُّتُ كَأَنِّي أُطَوِي بِجُبُلِ^(٢)

لأن «كلما» لعموم الأوقات، وبات إذا كانت على بابها تختص بالليل). انتهى، وفيه بحث.

ويختص غير ليس وفتى وزال وهو العشرة الباقية بجواز التمام.

ولما اختلفوا في حقيقة التمام، وكان المختار خلاف ما عليه جمهور البصريين من أنه

(١) الذي ذهب إلى هذا هو الزمخشري، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ظاهرها أنه لا يوافقه، إذ نصها: «وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك مع التبع والاستقراء.

وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم «فإن أحدكم لا يدري أين بات يده»، ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل «بات» على المعنى الجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا، كما أن «ظل» غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهارا، كما قال الشاعر:

أَظِلُّ أَرعى وَأَيُّتُ أَطْحَنُ الموتُ من بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ

ومن أصلح ما يتمسك به جاعل «بات» بمعنى صار قول الشاعر:

أَجِنِّي كُلَّمَا ذُكِرْتُ كُليْبُ أَيُّتُ كَأَنِّي أُطَوِي بِجُمُرِ

لأن «كلما» تدل على عموم الأوقات، و «أبيت» إذا كانت على أصلها مختصة بالليل».

شرح التسهيل ٣٤٦/١، ٣٤٧، وقال في شرح الكافية الشافية ٣٩٤/١: وزعم الزمخشري أن «بات» ترد أيضا بمعنى «صار»، ولا حجة له على ذلك، ولا لمن وافقه.

(٢) من الوافر لعمو بن قيس المخزومي، وروايته في أكثر المصادر «أجني» بدل (أخي) و «أكوي» بدل «أطوي»، و «بجمر» بدل «بجبل»، ووافق الشارح في هذه الرواية الدلائي في نتائج التحصيل ١١٧٢/٣ وانظر شرح التسهيل ٣٤٦/١، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٨٠١/٢.

عبارة عن الدلالة على الحدث، لأنَّ الصحيح أنَّ أفعال هذا الباب كلّها دالةٌ^(١) عليه إلا «ليس»، فسَّرهُ المصنّف بذلك فقال **أي الاستغناء**، أي بالمرفوع، **عن الخبر**، وإن وُجِدَ الافتقارُ إلى منصوبٍ، كما في الفعل المتعدي، وبذلك ظهر أولوية ما عبّر به على قول بعضهم: عن المنصوب^(٢)، وإن كان المراد به الخبر.

تنبيه: إذا تَمَّتْ هذه الأفعال **كـانَتْ**: «كان»^(٣): بمعنى ثَبَتَ، وثبوت كلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ»، و «أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى»: بمعنى نَزَلَ»^(٤)، و «صَارَ»: بمعنى رَجَعَ أو ضَمَّ أو قَطَعَ»، و «بَرَحَ»: بمعنى ذَهَبَ أو ظَهَرَ»، و «دَامَ»: بمعنى بَقِيَ أو سَكَنَ» كذا في التسهيل^(٥).

(١) فسر النقص في الأفعال الناقصة بأنه عدم الدلالة على الحدث جماعةٌ منهم الفارسيّ وابنُ جني وابنُ برهان والجرجاني والسهيلي والشلوبين وابن الحاج، ونُسب إلى ظاهر قول سيويه والمبرد، وردَّ عليهم ابنُ مالك في شرح التسهيل، وذكر عشرة أوجهٍ لبطلان دعواهم، وممن يرى أنها دالةٌ على الحدث ابنُ عصفور وابن هشام وابن عقيل والسيوطي وغيرهم. انظر المسائل البصريّات ٩١٣/٢، شرح المقدمة المحسّبة ٢٨٩/٢، ٣٤٩-٣٥٠، المقتصد ٣٩٨/١، شرح التسهيل ٣٣٨/١-٣٤٠، شرح ابن الناظم ١٣٧، شرح ابن جمعة ٨٥٧/٢-٨٥٨، ٨٦٣ التوطئة ٢١٠، نتائج الفكر ١٣١، شرح الكافية ٢١٢/٢، البسيط ٦٦٤/٢-٦٦٨، شرح الجمل ٣٨٥/١ الارتشاف ٧٥/٢، المساعد ٢٥٢/١، شرح تحفة الطلاب ١٤٧/١-١٤٨، الهمع ٢٨/١، ٧٤/٢، المغني ٥٧٠، ٧٤٤.

(٢) عاد المصنّف وعبر بهذا القول أي عن المنصوب في الشرح ١٨٩.

(٣) سقطت من ب.

(٤) تأتي «بات» بمعنى نزل ليلاً، وسقطت «بات»، فيحتمل أن يكون في النص نقصٌ. أما «أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى» فإنها تامةٌ بمعنى الدخول في المساء والصباح والضحى، كما في التسهيل، لا بمعنى نزل.

(٥) شرح التسهيل ٣٤١/١-٣٤٣.

نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) ﴿حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٢)، ﴿مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٣)، أي: وَإِنْ حَضَرَ ذُو عُسْرَةٍ، وحين تدخلون في المساء والصباح، وما بقيت.

تنبيه: قضية كلام المصنف أن «فتى» لا تأتي تامة، وبه صرح غيره، لكن أثبت بعض الأئمة، وهو المختار^(٤)، كما بينته في الحاشية.

و تختص «كَانَ»، بهذه الصيغة، كما هو ظاهر اللفظ، بجواز زيادتها فلا يكون لها حينئذ مرفوع ولا منصوب، بخلاف بقية أخواتها فلا تزداد، و «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَمَا أَحْسَى أَدْفَأَهَا»^(٥) شاذ لا يقاس عليه.

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الروم.

(٣) من الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٤) لم يقل بتمام «فتى» بكسر التاء إلا الصغاني في نواذر الإعراب، واكثرهم ينكره. أما «فتأ» بفتحها فنقل ابن مالك عن الفراء قولهم: فتأته عن الأمر، أي كسرته، والنار: أطفأتها ووهمه أبو حيان، وقال إنه عنى «فتأ» بالثاء، كما في الصحاح والمحكم، فصحف.

انظر: شرح الجمل ٤١٧/١، أسرار العربية ١٣٧، شرح التسهيل ٣٤٣/١، شرح الكافية الشافية ٤٠٨/١، شرح الألفية لابن الناطم ١٣٧، الارتشاف ٨٠/٢، التذيل والتكميل ٩٣٦/٢، الهمع ٨٣، ٨٢/٢، نتائج التحصيل ١١٥٧/٣، ١١٦١، القاموس المحيط «فتأ».

(٥) أجاز الكوفيون زيادة «أصبح»، و «أمسى» في التعجب، وهذا القول المأثور شاهدتهم على هذا، وهو حكاية للأخفش عن العرب. ونقل عن الفراء إجازة زيادة سائر أفعال هذا الباب.

انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١، شرح الجمل ٤١٥/١، المقرب ٩٢/١، شرح الكافية للرضي ٢٩٥/٢، البسيط ٧٥٤/٢، الارتشاف ٩٦/٢، الهمع ١٠٠/٢، نتائج

وبخلاف ما إذا كانت بصيغة الأمر أو^(١) المضارع^(٢)، فلا تُزاد أيضاً، و:
أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ^(٣).....

ضرورة.

حال كونها متوسطة، أي واقعة بين شيئين (نحو)^(٤) «ما كان أحسن زيداً»
فـ «ما» نكرة تامة، سَوَّغَ الابتداء بها إفادة معنى التعجب، و «كان» زائدة، و «أحسن»
فعلٌ ماضٍ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ (فيه)^(٥) وجوباً تقديره هُوَ راجعٌ إلى «ما»، و «زيداً»
مفعولُه^(٦)، والجملة خبرُ «ما»، والربطُ الضميرُ.

تنبيهان: الأول: قد يُطلقُ الزائدُ على الداخلِ بين شيئينِ متطالِبينِ وَإِنْ فاتَ بحذفه
معنى، كما فيما نحن فيه، فَإِنَّ «كان» ها هنا محكومٌ بزيادتها - كما تقرّر - مع فواتِ

=
التحصيل ١٢١٣/٣ - ١٢١٤، وشرح ابن جمعة ٨٧١/٢.

(١) ج: الأمر والمضارع.

(٢) نُقِلَ عن الفراء وابنِ كيسان جوازُ زيادتها بصيغة المضارع. انظر الهمع ٩٩/٢، ابن كيسان النحوي
١٩٩، ٢٠٠.

(٣) من بيت من الرجز، لفاطمة بنتِ أسد، ترقّصُ به ابنُها عقيلُ بن أبي طالب، والبيتُ والذي يليه:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ

إِذَا تَهَبَّ شَمَالُ بَلِيلُ

انظر شرح ابن النازم ١٤٠، تخلص الشواهد ٢٥٢، الخزانة ٢٢٥/٩ - ٢٢٦.

(٤) سقطت من ب.

(٥) عن ج.

(٦) ج: مفعول له.

معنى المضيّ بحذفها، ذكره المصنف في المغني^(١).

الثاني: قضية إطلاق المصنف جواز زيادتها بين الجار والمجرور، والمنقول خلافه، و:

..... على كان المسومة^(٢) (العرب)^(٣)

ضرورة.

[٤٧] و تختصُّ أيضًا بجوازِ حذفِ نُونٍ / مضارعِها، أي كلمة «كان»، المجزوم
وَصَلًّا، أي وقت وصل، أو حال كونك واصلًا بها وَصَلًّا، **إِنْ لَمْ يَلْقَهَا^(٤)**، أي نُونَهَا،
حرف ساكن^(٥)، **وَلَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ نَحْوُ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾^(٦)**.
فلا تُحذفُ النونُ من «كان» و «كُنْ» لعدم المضارعة، ولا من نحو «يكون» و «لَنْ

(١) المغني ٣٢٢، وانظر شرح التصريح ٨/٢، الأشباه والنظائر ٤٥٣/١ وما بعدها.

(٢) عجز بيت من الوافر، لا يعرف له قائل، وصدره:

سراة بني أبي بكرٍ تساموا

ويروى «المطهمة» يدل «المسومة»، و «الصلاب» بدل «العرب»، كما يروى «جباد» مكان
«سراة»، و «تسامى» مكان «تساموا».

انظر: اللمع ٨٩، المقتصد ٤٠٢/١، الفصول الخمسون ١٨٢.

(٣) عن ج.

(٤) ص، ج: يلحقها، وفي ب: يقلها، وما أثبتته في المتن من نشرة الشيخ محي الدين.

(٥) اشتراط عدم ملاقة ساكن هو مذهب سيويه، وعكسه مذهب يونس، واختار الأول المصنف وتابعه
الشارح هنا، واختار ابن مالك الثاني. انظر شرح التسهيل ٣٦٦/١، شرح ابن الناظم ١٤٣، المساعد
١/٢٧٥، ٢٧٦، الجامع ٥٥، تخلص الشواهد ٢٦٧، ٢٦٨، الارتشاف ١٠١/٢، الهمع ١٠٧/٢ -
١٠٨.

(٦) من الآية ٢٠ من سورة مريم.

يكون»، لعدم الجزم، ولا من نحو «لم يكن» من غير شيءٍ بعده؛ لعدم الوصل، ولا من نحو «لم يكن الغلام كذا»؛ لملاقاة الساكن، ونحو:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ^(١)

ضرورةً، ولا في نحو «إن يكن» لملاقاة ضميرِ النصبِ المتصلِ.

تنبيه: لا يردُّ على مفهومِ كلامِ المصنفِ حذفُ النونِ من مضارعِ «كان» التامةِ بالشروطِ المذكورةِ؛ لأنه قليلٌ^(٢).

و تختصُّ أيضًا بجوازِ حذفِها حالَ كونِها وحدها، أي منفردةً عن الاسمِ والخبرِ،

وحالَ كونِها معوضًا عنها «ما» الزائدة، وظاهرٌ أنَّ هذه الحالَ مُقدَّرةٌ، في (مثل)^(٣)

قول العباس بن مرداس^(٤)، رضي الله تعالى عنه:

أبا خراشةَ أمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٥)

(١) من بيت من الطويل، لأبي صخر الأسدي، وقيل للخنجر بن صخر، والبيت بتمامه:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأةُ جبهةً ضيغم.

انظر: شرح التسهيل ٣٦٧، شواهد التوضيح ١٧٦.

(٢) انظر الارتشاف ١٠١/٢، وانظر للمصنف: تخلص الشواهد ٢٦٧.

(٣) سقطت من ب.

(٤) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمى أبو الهيثم، ويقال أبو الفضل، أسلم قبل الفتح وروى عن النبي

صلى الله عليه وسلم، أمّة الخنساء الشاعرة المشهورة، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنهما. انظر

تهذيب التهذيب ١١٤/٥.

(٥) من البسيط، وهو من شواهد سيويه. الكتاب ٢٩٣/١، الإنصاف ٧١/١.

من كلّ ما حُذِفَتْ فيه «كان» (بعد) ^(١) «أن» المصدرية وأريد فيه تعليلُ فِعْلٍ بِفِعْلٍ، والأصلُ فيما ذُكِرَ: فخرتَ لِأَنَّ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، تَقَدَّمتِ اللامُ وما بَعْدَهَا على الفعل، للاهتمام، أو لقصدِ الاختصاص، فصار: لِأَنَّ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فخرتَ، ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ اختصاراً، وحذِفَ حَرْفُ الجرِّ عن «أن» و «أنَّ» ^(٢) و «كَيَّ» قياسُ مُطَرِّدٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ «كان» لذلك أيضاً، فانفصل ^(٣) الضميرُ فصار: أَنْ أَنْتَ، ثُمَّ زِيدَتْ «ما» عِوَضاً، فصار: أَنْ مَا (أَنْتَ) ^(٤)، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النونُ في الميمِ للتقارب، فصار: أَمَّا أَنْتَ.

تنبيه: لا ينافي حكم المصنف بأنَّ حذفَ «كان» ها هنا جائزٌ على ما هو ظاهرُ المتن تصريحه - كغيره - في غير هذا الكتاب ^(٥) بأنه واجبٌ، لأنَّ الجوازَ كما يأتي بمعنى عدم الامتناعِ والوجوب، كما هو المشهور، يأتي أيضاً بمعنى عدم الامتناعِ فَيُجَامِعُ الوجوبُ كما في قولهم: يجوزُ صرفُ غيرِ المنصرفِ للضرورةِ أو التناسبِ ^(٦). والقرينةُ على أَنَّهُ أرادَ باجوازِها هنا هذا المعنى قوله: «مُعَوَّضاً عنها ما»، إذ ^(٧) لا يجوزُ الجمعُ بين العِوَضِ والمعَوَّضِ، كما هو المشهور.

(١) سقطت من ب.

(٢) ص، ب: عن أن كان وكَي، وفي ج: عن أن وكان وكَي.

(٣) ب: فاتصل.

(٤) سقطت من ج.

(٥) انظر: الجامع ٥٥، والشذور ١٨٦، وانظر أيضاً الجمع ١٠١/٢ - ١٠٧.

(٦) ج، ب: للتناسب.

(٧) ص، ب: إذا.

و تختصُّ أيضاً بجوازِ حذفِها مع اسمِها دونَ خبرِها في مثلِ قولهم «الناسُ مجزيون بأعمالهم إنَّ خيراً فخيرٌ وإنَّ شراً فشرٌّ»^(١) من كلِّ ما حُذِفَتْ فيه «كان» مع اسمِها بعد «إن» الشرطية، أي: إن كانَ عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ وإنَّ كانَ، أي عملُهم، شراً فجزاؤهم شرٌّ.

تنبيه^(٢): (كالأفعالِ الناقصةِ في العملِ أفعالُ المقاربةِ نحو «كادَ زيدٌ يقومُ»)^(٣). وقد اعتذرَ بعضهم عن المصنف في عدم ذكره لها في هذا الكتاب بقصدِ الاختصار، ولا يخفأك ما فيه.

و قوله «صلى الله عليه وسلم»: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ»^(٤) من كلِّ ما حُذِفَتْ فيه «كان» مع اسمِها بعد «لو» الشرطية، أي: «ولو كان، أي الملتمس، خاتماً».

(١) انظر: المسائل العضديات ١٤٩-١٥٠، الكافية ١١٣.

(٢) هذا التنبيه مقحم في أثناء الكلام.

(٣) ساقط من ب.

(٤) صحيح البخاري «باب النكاح» ١٠/٧، ونصه: «انظر ولو خاتماً من حديد».

[الحروف المشبهة بليس]

و «ما» النافية عند العرب الحجازيين ك «ليس» في العمل، حملاً عليها بجامع الجُمودِ والنفي والدخولِ على الجُمَلِ^(١) الاسمية، **إِنْ تَقَدَّمَ الْاسْمُ عَلَى الْخَبَرِ**، ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كما اقتضاة إطلاقه وأفصح به في غير هذا الكتاب^(٢) كغيره، ولم يُسَبِّقْ، أي الاسم، بـ «إِنْ» بكسر فسكون، **وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا حَالُ كَوْنِهِ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، وَلَا اقْتِرَانٌ^(٣) الْخَبَرُ بِـ «إِلَّا»** الاستثنائية.

فلا تعملُ في نحو «ما قائمٌ زيدٌ» لتأخّرِ الاسمِ، و «ما سيئاً من أعتب»^(٤) شاذٌّ لا يقاسُ عليه، ولا في نحو «ما إن زيدٌ قائمٌ»، لِأَنَّ الْاسْمَ سَبَقَ بـ «إِنْ»، ولا في نحو: «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، لأن الخبرَ اقترن بـ «إِلَّا»، (وأما)^(٥):

وما الدهرُ إلا منجَنُونًا بِأَهْلِهِ وما طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٦)

(١) ج: الجملة الاسمية.

(٢) انظر المغني ٧٢٤.

(٣) ج: وألا يقترن الخبر.

(٤) روايته في كتاب سيبويه بالرفع، وروى بالنصب في لغة حكاها الجرمي، كما يُروى: «ما أساء من أعتب» فلا شاهد فيه. انظر الكتاب ٥٩/١، المرتجل ١٧٦، المساعد ٢٨٠/١، وانظر أيضاً مجمع الأمثال ٢٨٨/٢، وشواهد النحو الثرية ١٣٧.

(٥) سقطت من ب.

(٦) من الطويل، مجهول القائل: انظر المقرب ١٠٣/١، شرح المفصل ٥٧/٨، شرح شواهد المغني

مُتَأَوَّلٌ^(١).

نحو قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢)، (و)^(٣) ﴿مَا هُنَّ أُمَهَاتِهِمْ﴾^(٤)، ولم يقع في التذييل إعمال «ما» صريحًا إلا في هذين.

تنبيهات: الأول: محل بطلان العمل بـ «إن» إذا كانت زائدة، فلو كانت نافية بقي العمل بحالهِ نحو / «ما إن زيد قائمًا» وإن أوهم كلام المصنف خلافه.

[٢٨]

الثاني: قضية تعبير المصنف بالجرور أن معمول الخبر مجرد بالجرور، وهو ظاهر لا

خفاء فيه، فما وقع لشارحه^(٥) - من زيادة قول «جارًا»^(٦) و «الواو» بين «أو»، و

٢٢٠، ٢١٩/١.

(١) كذا، والصواب: فمتأول، وحذف الفاء في مثل هذا يقع في أسلوب العلماء كثيرًا. أما التأويل الذي أشار إليه الشارح فهو ما ذكره ابن مالك من أن منجنونا منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون أي دولاب، ثم حذف الفعل، على حد: تسير، إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف، وهو «دوران»، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو «منجنون». ثم قال: «وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل «منجنونا»، و «معذبا» خبرين لـ «ما» منصوبين بها، إلحاقا بـ «ليس» في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض». شرح التسهيل ٣٧٤/١. وانظر أيضا: الأوضح ٢٧٨/١.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) عن ج.

(٤) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٥) انظر شرح الفاكهي ٢٢/٢، وما فيه موافق لما في نشرة الشيخ محي الدين ١٩٧.

(٦) في جميع النسخ: جار.

«مَجْرُورًا»^(١) المقتضي ذلك، لكون المعمول بمجموع الجار والمجرور - ليس في محله، فاحذره.
الثالث: قضية كلامه بقاء العمل إذا اقترن الخبر بـ «لَمَّا» نحو «ما زيد لَمَّا هو قائم»،
وليس كذلك، كما جَزَمَ به مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية^(٢)،
وهو متجه ظاهر.

الرابع: قضية إطلاقه عدم اشتراط ألا تتكرر «ما»، فتعمل في نحو «ما ما زيد قائمًا»،
وهو مانص عليه ابن مالك في شرح التسهيل^(٣)، وقال المصنف^(٤) إنه يشهد له السماع
والقياس، وإن كان الجمهور على خلافه^(٥).

الخامس: قضية كلامه عدم اشتراط ألا يُبدل من خبرها موجب، فتعمل في نحو
«ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ»، وبه صرح غير واحد، وإن صرح بعضهم بخلافه^(٦).

(١) ص، ج: أو ومجرور، وفي ب: أو مجرور.

(٢) العصام على الكافية ١٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٣٧١/١.

(٤) شرح المصنف ١١٥، وانظر تخلص الشواهد ٢٧٨-٢٧٩.

(٥) ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام هو مذهب بعض الكوفيين، وجمهور النحويين على خلافه، كما
ذكر الشارح. انظر: المسائل البصريات ٦٥٥/١، الارتشاف ١٠٥/٢، الجنى الداني ٣٢٨، ٣٢٩،
الهمع ١١٢/٢، ١١٣، نتائج التحصيل ١٢٥١/٤، شرح ابن عقيل ٣٠٦/١.

(٦) صرح المصنف باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب في غير هذا الكتاب، وهذا مذهب سيويه
والجمهور، ويوردون هذا القول برواية الرفع، كما أوردها الشارح، ونقل عن يونس والشلوبين
مخالفتهما في هذا الشرط، فجوزا النصب. انظر: الكتاب ٣٧٤/٢، شرح الكافية ٢٣٧/١-٢٣٩،
المغني ٧٣١، الجامع ٥٨، الارتشاف ١٠٥/٢، ١٠٦، الهمع ١١٠/٢، نتائج التحصيل ١٢٥١/٤،
شرح ابن عقيل ٣٠٦/١-٣٠٧.

السادس^(١): قضيةُ تعبيرِ المصنف بقوله «عند الحجازيين»: اختصاصُ عملها عملَ «ليس» بلغة أهل الحجاز، وليس كذلك، إذ أهل نجد وتهامة كالحجازيين^(٢) في هذا الإعمال، وعبارةُ المصنف في المغني^(٣) في الكلام على «ما» النافية: «فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عملَ «ليس» بشروط معروفة». انتهى. فتأمل.

السابع: غير هؤلاء من العرب لا يعملون «ما» المذكورة عملَ «ليس» بل يهملونها، فيقولون «ما زيدٌ قائمٌ»، وهو القياس؛ لأنها لا تختص بالاسم، والأصل فيما لا يختص ألا يعمل.

وكذا، أي مثل «ما» النافية في كونها كـ «ليس» في العمل حملاً عليها لما مر، «لا» النافية، لكن لا مطلقاً، بل في الشعر خاصةً، وهو كلامٌ موزونٌ قصداً بوزنٍ عربيٍّ^(٤)، وقد بسطتُ الكلامَ على هذا الحدِّ في شرح الخزرجية^(٥).

(١) ص، ج: تنبيه.

(٢) يظهر لي والله أعلم أن العرب على اختلاف لغاتهم، حين ينظمون الشعر إنما ينظمونه باللغة الفصحى لغة أهل الحجاز، ولهذا جاء في أشعار غير الحجازيين إعمال ما.

(٣) المغني ٣٩٩.

(٤) انظر: العمدة لابن رشيق ١/ ١١٩.

(٥) قال السويدي في الحاشية ورقة ١٤٩: «نقل عن شرحه على الخزرجية أنه قال فيه: قوله: قصداً يخرج ما كان وزنه اتفاقاً كآيات شريفة اتفق جريان الوزن فيها، كما في قوله تعالى ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾، وكلمات شريفة ثبت الوزن فيها اتفاقاً، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «هل أنت إلا إصبع دमित، وفي سبيل الله قد لقيت» فمثل ذلك لا يسمى شعراً، نعوذ بالله من ذلك».

بشرط تنكير معموليها، أي: اسمها وخبرها، وأن يتقدم الاسم على الخبر وألا
يقترن الخبر بإلا.

فلا تعمل في نحو «لا رجل قائم»، لأنه نثر، ولا في نحو «لا زيد قائم ولا عمرو»
لتعريف أحد معموليها، و:

لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً^(١)

ضرورة نادرة. ولا في نحو «لا قائم زيد» لتأخر الاسم عن الخبر، ولا في نحو «لا رجل إلا
قائم»، لأن الخبر (اقترن)^(٢) بإلا.

تنبيهان: الأول: لم يتعرض المصنف هنا لاشتراط الشرطين الآخرين^(٣)، اكتفاءً
بالعلم به من اشتراطيهما في «ما» لأنها أقوى من «لا»، فكانت «لا» أحق بذلك الاشتراط.
الثاني: لا حاجة هنا لاشتراط ألا يسبق الاسم بـ «إن»؛ لأنه لا يكون.

نحو قوله:

تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً^(٤)

(١) عجز بيت من البسيط، لجرير، وصدره:

أنكرتها بعد أعوام مضيئ لها

وراية البيت في الديوان ص ٤٩٠:

حيّ المنازل إذ لا نبتغي بدلاً بالدار داراً ولا الجيران جيراناً

وانظر جواهر الأدب ٢٤٧، الارتشاف ١١٠/٢.

(٢) سقطت من ص.

(٣) ج: الأخيرين.

(٤) من الطويل، لا يعرف قائله. انظر شرح عمدة الحفاظ ٢١٦، تخلص الشواهد ٢٩٤، الدرر ٩٧/١.

و كذا «لات» بإلحاق التاء المفتوحة بـ «لا» النافية، لتأنيث اللفظ أو المبالغة^(١) في النفي، أو لهما^(٢)، فتعمل أيضاً كـ «ليس» حملاً لها عليها لما مر، لكن لا مطلقاً، بل في «الحين»، أي في هذا اللفظ خاصة.

ولا يجمع بين جزأيهما، أي اسمها وخبرها، ذكرًا ولا حذفًا، فيجب إثبات أحدهما وحذف الآخر.

تنبيه: أضاف المصنف الجزأين إلى كلمة «لا» مع أنَّهما جزآن للجملة بَعْدَهَا وليسا جزأين لها، كما هو ضروريٌّ، لملاستهما لها من حيث إنهما معمولان لها، وآثر التعبير (بذلك على التعبير بلفظ معموليهما^(٣) لِسَبْقِ التعبيرِ بِهِ قَرِيْبًا، والتفنُّنُ في التعبيرِ^(٤) مِنْ مَقاصِدِ البلغاءِ.

و الاستعمالُ الغالبُ حذفُ الاسمِ المرفوعِ، وهو اسمُها، نحو قوله تعالى ﴿فنادوا ولات حين مناصٍ﴾^(٥) أي: لات الحين حين مناصٍ، أي فرارٍ وهربٍ. ومن

(١) ب: والمبالغة.

(٢) هذه الأقوال الثلاثة على رأي من يذهب إلى أن «لات» هي «لا» النافية وزيدت التاء فيها، وينسب هذا الرأي للجمهور، وفيها أقوال أخرى، انظر تفصيلها في الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١، شرح الكافية ٢٧١/١، رصف المباني ٣٣٤، ٣٣٥، المغني ٣٣٤ - ٣٣٥، الجنى الداني ٤٨٥ - ٤٨٨، المسائل البصريات ٦٠٥/١، الارتشاف ١١١/٢، شرح ابن جمعة ٨٩٥/٢، الهمع ١٢٠/٢ - ١٢٢، شرح التصريح ١٩٩/١، ٢٠٠، شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبان ٢٦٧/١.

(٣) ص: معمولها.

(٤) مكرر في ب بسبب انتقال النظر.

(٥) من الآية ٣ من سورة ص.

غير الغالب قراءة بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالرفع^(١)، أي: ولاتَ حينُ مناصٍ حيناً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم / من العذاب. [٢٩]

تنبيه: لم يذكر المصنف «إِنَّ» النافية، مع أنها تعملُ كـ «ليس» نحو «إِنَّ زَيْدٌ قَائِمًا»، لأنَّ إعمالها نادرٌ، على ما قاله في التوضيح^(٢) كابن مالك^(٣)، وإن انتقده أبو حيان^(٤).

(١) قرأ بالرفع أبو السمال. انظر البحر المحيط ٩ / ١٣٦.

(٢) الأوضح ١ / ٢٩١.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٧٤-٣٧٦.

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ١٠٩-١١٠، التذيل والتكميل ٢ / ٤٩٠.

[إن وأخواتها]

النوع الثاني من النواسخ ما ينصبُ المبتدأ اسماً له ويرفعُ خبره خبراً^(١) له وهو الحروفُ المشبهة بالفعل، وهي ستةُ أحرف: «إِنَّ» بكسر الهمزة و «أَنَّ» بفتحها، وهما موضوعتان للتوكيد، أي تحقيق النسبة.

و «لَكِنَّ» وهي موضوعة للاستدراك وهو أن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها نحو «ما هذا ساكناً لكنه متحرك»، و «ما هذا أبيض لكنه أسود»، و «ما زيد قائماً لكنه شارب»^(٢).

و «كَأَنَّ» وهي موضوعة للتشبيه نحو «كأن زيداً أسد» أو لـ «الظن» نحو «كأن زيداً قائماً».

تنبيه: ما جزم (به)^(٣) المصنف من مجيء «كَأَنَّ» للظن رأيٌ ذهب إليه بعضُ النحويين، وقال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح الفريد^(٤) إنه الأظهر، وإن

(١) ج: ويرفع الخبر له وهو.

(٢) قال المصنف في المغني ٣٨٣، «... الاستدراك، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو «ما هذا ساكناً، لكنه متحرك»، أو ضد له، نحو «ما هذا أبيض، لكنه أسود»، أو خلاف، نحو «ما زيد قائماً، لكنه شارب». وقيل، لا يجوز ذلك.

(٣) سقطت من ب.

(٤) شرح الفريد ٢٥٠.

كان الجمهورُ على خلافه^(١).

و «ليت» وهي موضوعةٌ للتمني، وهو طلبٌ ما لا طمعَ فيه كقول الشيخ «ليت الشبابَ عائداً» أو ما فيه عسرٌ كقول المُعَدِّمِ البائسِ «ليت لي قنطاراً من الذهب».

و «لعلَّ» وهي موضوعةٌ للترجي، وهو توقُّعُ المحبوبِ المستقربِ حصوله نحو «لعلَّ اللهُ يَرْحَمُنِي» أو الإشفاقِ، وهو توقُّعُ المكروهِ نحو «لعلَّ زيذاً هالكٌ» أو التعليلِ نحو ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٢).

تنبيه: القولُ بأن «لعلَّ» تأتي للتعليل رأيٌ ذهب إليه الكسائيُّ وجماعة^(٣)، وغيرهم على نفي ذلك. قال المصنف في المغني^(٤): «من لم يُثَبِّتْ ذلكَ يَحْمِلُ الآيةَ على الرجاءِ

(١) مذهب الجمهور أنها للتشبيه، وقال قوم إنها تفيد الظن إذا كان الخبر مشتقاً وتفيد التشبيه إن كان الخبر جامداً، ونسب للكوفيين والزجاجي أنها تأتي للتحقيق، كمانسب لبعض الكوفيين القول بأن من معانيها التقريب، قيل وقد تدخل في التنبيه والإنكار والتعجب. انظر شرح الكافية ٣٤٥/٢، ٣٤٦، والارتشاف ١٢٩/٢، والجامع ٦٢، والمغني ٢٥٣-٢٥٤، والهمع ١٥٠/٢، ١٥١.

(٢) الآية ٤٤ من سورة طه.

(٣) اشتهر هذا القول بنسبته إلى الكسائي والأخفش، ونُسب إلى الكوفيين القول بأنها تأتي للاستفهام، وقال الفراء والطوال: لعلَّ شكٌّ. انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢، شرح المفصل ٨٥/٨، ٨٦، الارتشاف ١٣٠/٢، والأزهية ٢١٨، والمساعد ٣٠٦/١، وشرح تحفة الطلاب ٥٠٨/٢، والهمع ١٥٢/٢، وابن كيسان النحوي ١١٧، ١١٨، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج ٢ ق ١/٥٩٩-٦٠١.

(٤) المغني ٣٧٩.

ويعصرفه للمخاطبين، أي اذهباً على رجائكما». انتهى. قال مولانا عصام الدين^(١) «رحمه الله تعالى»: والحق ما ذكره سيويه^(٢) من حملها في الآية على الرجاء، لأن الأصل في اللفظ ألا يخرج عن معناه بالكلية. انتهى بالمعنى.

فينصبن، أي «إن» وأخواتها المبتدأ، أي ما كان مبتدأ، اسماً هُنَّ، ويرفعن خبره، أي ما كان خبراً^(٣) له، خبراً هُنَّ.

إن لم تقترن بهن، أي بـ «إن» وإخواتها، «ما» الحرفية، أي المنسوبة إلى الحرف نسبة الفرد إلى كليته، (أي)^(٤) التي هي حرف. وإنما قيد المصنف بهذا القيد لأنه لو اقترنت بهن بطل عملهن، لزوال اختصاصهن حينئذ بالأسماء. نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٥) و «إنما زيداً قائمٌ»^(٦) شاذ لا يقاس عليه. ونحو «بلغني أنما زيد قائمٌ، وكأنما زيد قائمٌ، ولكنما زيد قائمٌ، ولعلما زيد قائمٌ».

تنبيهان: الأول: اقتصر المصنف على مثال واحد اختصاراً، وجعله لـ «إن»، لأنها أم

الباب.

الثاني لا يرد على ما تقرر من العمل:

(١) شرح العصام على الكافية ٢٩٨.

(٢) الكتاب ١٤٨/٢، ٢٣٣/٤.

(٣) ص: جزءا.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٦) انظر المقدمة الجزولية ١١١، الارتشاف ١٥٧/٢، ١٥٨.

..... إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا^(١)

و:

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةٌ^(٢)

و:

..... لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا^(٣)

و «لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقًا»؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُؤَوَّلٌ^(٤).

(١) من عجز بيت من الطويل، ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، والبيت بتمامه:

إِذَا التَّفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا

انظر شرح الرعيني ٤٧٥/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/١، الدرر ١١١/١.

(٢) البيتان بتمامهما:

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرِّقًا

وهما من الرجز، لمحمد بن ذؤيب العماني، انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠١/٢، الكامل ١٠٤٦/٢، الموشح ٣٦٥.

(٣) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وروايته:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

انظر الكتاب ١٤٢/٢، الأصول ٢٤٨/١، لمع الأدلة ٨٢.

(٤) اختلف في تأويل جميع ما تقدم ففي البيت الأول قيل إن النصب على الحالية، وحذف الخبر، أي:

تلقاهم أسدا، وفي الثاني قيل مثل ذلك، وقيل: بل أراد الشاعر: قادمتان أو قلمان محرفان، فحذف النون في الكلمات الثلاث، ويروونه بلا تنوين، وفي الثالث خرجه سيبويه على الحال، فكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع، وقال الكسائي: النصب بإضمار: كانت، وقيل: بل ذلك كله لغة

إلا «لَيْتَ» منهنَّ فيجوزُ فيها مع «ما» المذكورةِ الأُمران، أي الإعمالُ والإهمالُ.

أما الأولُ فلبقائها معها على الاختصاصِ بالأسماءِ، وأما الثاني فحملًا لها على آخراتها، وقد رُوي بالوجهين قوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ^(١)

روي بنصب «الحمام» على الإعمالِ ورفعِهِ على الإهمالِ.

تنبيهات: الأولُ: قَيَّدَ «ما» بالحرفية^(٢)، احترازًا عن «ما» الاسمية، لبقائهنَّ معها على الإعمال نحو «إِنَّ (ما) صَنَعْتُهُ حَسَنٌ».

الثاني: ظاهرُ إطلاقِهِ بطلانُ العملِ باقترانِ «ما» الحرفيةِ بهنَّ مُطْلَقًا، وليسَ مُرَادًا، فالمَقولُ بقاءُ العملِ مع «ما» المصدريةِ نحو «إِنْ ما صَنَعْتَ حَسَنٌ» أي: صُنْعَكَ. وقد يُقالُ: ظهورُ بقاءِ العملِ مَعَهَا أغْنَى عن استثنائها.

لبعض العرب، إذ ينصب قوم منهم الجزأين بأن وأخواتها، وبعضهم عد ذلك من لحن الشعراء، فقد روي أن الرشيد أصلح بيت الراجز العماني فقال: «قل: تخال أذنيه إذا تشوفا». أما قوله «لعل أباك منطلقا» فحكاه يونس عن بعض العرب، وقيل في تخريجه إنه على إضمار: يوجد، وقيل على إضمار: يكون. انظر الكتاب ١٤٢/٢، الأصول ٢٤٨/١، والكامل ١٠٤٦/٢، الخصائص ٤٣٢/٢-٤٣٣، الموشح ٣٦٥، المغني ٢٥٥، ٣٧٧، شرح الأشموني ١٧٨/١-١٧٩، الخزانة ٢٣٤/١٠-٢٤٣، زهر الآداب ٣٦٠/٢.

(١) من البسيط، للناطقة الذبياني، في ديوانه، انظر الكتاب ١٣٧/٢، تذكرة النحاة ٣٥٣، الأغاني ٣٥/١١.

(٢) ص: الحرفية.

(٣) سقطت من ب.

الثالثُ: ربما يُتَوَهَّمُ من قولِ المصنّفِ: «فيجوز الأمران»^(١) تساويهما، وليس كذلك، فالمنقولُ رجحانُ الإعمالِ /، كما قاله المصنّفُ في المغني^(٢) وغيره. [٣٠]

ك «إِنْ» المكسورةِ الهمزة.

تنبيه: هذا التقييدُ بمنزلةِ الضبطِ بالقلم، فينبغي أن يُرى ولا يقرأ، قاله مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في نظير هذا المقام، وظاهرٌ أن مراده بذلك أنه ينبغي (ألا يقرأ من حيث الضبط، فلا ينافي أنه ينبغي)^(٣) أن يقرأ لإفادته^(٤) ثبوته في الكتابِ مثلاً.

حال كونها **مخففةً** من الثقيلة بحذف نونها الثانية، فيجوزُ فيها حينئذ الإهمالُ لزوال اختصاصها بالأسماء، والإعمالُ استصحاباً للأصل.

تنبيهات: الأول: هذه الحالُ لازمةٌ مؤكّدةٌ إن نطقَ بـ «إِنْ» بالتخفيف^(٥)، ومؤسسةٌ مقدرةٌ إن نطقَ بها بالتشديد.

الثاني: ليس الإهمالُ والإعمالُ في «ليت» مع «ما» الحرفيةِ و «إِنْ» هذه على نحو واحد، بل الحكمُ في الأولى أن الإعمالَ راجحٌ والإهمالَ مرجوحٌ كما مرَّ، وفي الثانية^(٦)

(١) أي إعمال ليت وإهمالها.

(٢) المغني ٤٠٦. الجامع ٦٣.

(٣) مكرر في ب بسبب انتقال النظر.

(٤) ج: لا فائدة بثبوته.

(٥) في الأصل: للتخفيف.

(٦) ج: وفي الثاني.

بالعكس^(١).

الثالث: محلُّ جوازِ الوجهين في «إِنَّ» حيثُ دَخَلَتْ على جملةٍ اسميةٍ، فَلَوْ دَخَلَتْ على فعليةٍ لم تعملْ أصلاً، كما جزمَ به المصنفُ في المغني^(٢) وغيره.

وأما «لكن» حال كونها مخففةً فتُهْمَلُ وجوباً لزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ نحو «زيدٌ صالحٌ لكنَّ غلامُهُ فاسقٌ».

وأما «أَنَّ» المفتوحةُ الهمزةِ حال كونها مخففةً، فَحُذِفَتِ الصفةُ والحالُ اختصاراً مع فهمها من سباقِ الكلامِ وسياقه^(٣)، ففي كلامِ المصنفِ من محاسنِ البديعِ صنعةُ الاكتفاء^(٤). فتعملُ وجوباً. وَيَجِبُ في غيرِ ضرورةٍ، أي شعرٍ، لأنه محلُّ ضرورةٍ حذَفَ اسمُها حال كونه ضميرَ شأنٍ^(٥)، وَيجبُ أيضاً كونُ خبرها جملةً مفصولةً، إِنْ بَدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ، وهو ما اختلفَ لفظُهُ لاختلافِ^(٦) زمانه،

(١) انظر شرح المصنف ص ٢١٢، والجامع ٦٣، وشرح الشذور ٢٨١-٢٨٢.

(٢) المغني ٣٦، ٣٧.

(٣) قال السويدي ورقة ١٥٦: «سباق الكلام: سوابقه، من السبق، وهو التقدم، وسياقه: لواحقه، من ساقه الجيش، لمؤخره، هذا إذا قوبل الثاني بالأول، وإذا أفرد عنه فيكون أعم منه».

(٤) الاكتفاء هو ما يسمونه مجاز الحذف، قال ابن رشيق: يحذفون بعض الكلام للدلالة الباقي عليه. انظر العمدة ٢٥١/١، وانظر أيضاً الصناعتين ٢٠٠ فما بعدها، المجيد في إعجاز القرآن المجيد ١٢٧-١٢٨.

(٥) ج: ضمير الشأن.

(٦) ج: باختلاف زمانه.

غير ذي دعاءٍ بأن يدلَّ عليه، بـ «قَدْ» نحو ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(١)، أو حرفٍ

تنفيسٍ نحو ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٢)، وقوله:

واعْلَمَ فَعَلِمَ المرءُ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفُ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا^(٣)

أو حرفٍ نفيٍّ^(٤) (نحو)^(٥) ﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٦)، ﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ

أَحَدٌ﴾^(٧)، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٨)، أو «لو» نحو ﴿وَأَنْ لَوْ

اسْتَقَامُوا﴾^(٩).

تنبيهات: الأول: قيل: حيثُ كانَ قولُ المصنّف «ضميرُ شأنٍ» حالاً من اسمها كان

قيداً للحذف، فلا يُفيدُ كلامه حينئذٍ اعتبارَ كونِ اسمها ضميرَ شأنٍ، لا ظاهراً ولا ضميراً

لغيرِ الشأنِ، بَلْ يفيدُ التعميمَ، وهوَ خلافُ (ما)^(١٠) صَرَّحَ بِهِ فِي

(١) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة الزمل.

(٣) من الكامل، مجهول القائل. انظر المغني ٥٢٠، معاهد التنصيص ٣٧٧/١.

(٤) قيده المصنف في الأوضح والشذور بلا ولن ولم. انظر الأوضح ٣٧٢/١، شرح الشذور ٢٨٣.

(٥) سقطت من ب، ج.

(٦) الآية ٧ من سورة البلد.

(٧) الآية ٥ من سورة البلد.

(٨) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٩) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(١٠) سقطت من ب.

الشرح^(١) من وجوب كونه ضمير شأن. انتهى.
ويُدفعُ بأنه حالٌ لازمةٌ، فلا يردُّ ما ذكره، تأمل.

الثاني: تعيُّن كون اسمها^(٢) - في غير الضرورة - ضمير شأن مذهب الجمهور، والذي عليه سيبويه^(٣)، وهو المختار، وإليه مال المصنف في المغني^(٤)، جواز كونه ضميراً لغير الشأن.

الثالث: لا يلزم في الفصل أن يكون بأحد الأربعة، بل يكفي الفصل بالشرط أيضاً كما جزم به في الجامع والشذور^(٥)، نحو ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾^(٦)، ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾^(٧)، ولم يُلح لي في توجيه عدم ذكره ما يعتدُّ به، نعم في التمثيل بالآيتين لذلك نظرٌ ظاهر^(٨)، وإن

(١) شرح المصنف ص ٢١٣.

(٢) ج: كون أن اسمها.

(٣) انظر الكتاب ١٦٣/٣ فما بعدها، الارتشاف ١٥١/٢، المساعد ٣٣٠/١، الهمع ١٨٥/٢.

(٤) المغني ٤٠٤-٤٠٥، ٧٦٣.

(٥) الجامع ٧٤، وشرح الشذور ٢٨٣، وانظر شرح الكافية ٢٣٣/٢، الهمع ١٨٥/٢.

(٦) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(٧) من الآية ١٤٠ من سورة النساء.

(٨) أما التمثيل بالآية الأولى فقد قال يس في الحاشية ٣٢-٣٣: «زاد في التسهيل والشذور: أو أداة شرط، قال المرادي: مثل ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ﴾ قال الدماميني: هذه فعلية، والكلام في الاسمية نحو: أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن عليه، والظاهر أن «أن» في الآية مفسرة، لأن «نزل عليكم» مضمن لمعنى القول». وانظر شرح الدماميني على التسهيل ٧٢/٤-٧٣. وأما الآية الثانية فيستغنى عن التمثيل بها، لذكره الفصل بـ «لو» آنفاً.

أطبق عليه شُراحُ هذا الكتاب، وشرحُ الشذورِ (وشرحُ) ^(١) الألفية، وغيرهم.
الرابع: إنما قيّدَ وجوبَ حذفِ اسمها، وكونه ضميرَ شأنٍ، وكونَ خبرها جملةً
مفصولةً بأحدِ الأربعة، بغيرِ الضرورة، لأنه يجوزُ فيها إثباتُ اسمها، وكونه ضميراً لغيرِ
الشأن، وكونَ خبرها مفرداً، وكونه جملةً غيرَ مفصولةٍ بذلك، كقوله:

بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ ^(٢)

وقوله:

عَلِمُوا أَنَّ يَوْمَلُونَ فَجَادُوا ^(٣)

الخامس: إنما قيّدَ الجملة بما ذكره لأنها لو كانت اسميةً أو فعليةً مبدوءةً بفعلٍ جامدٍ
أو دعائيٍّ لم يُحتجَ إلى الفصلِ نحو ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ^(٤)، و ﴿أَنَّ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ

(١) سقطت من ب.

(٢) صدر بيت من المتقارب، لكعب بن زهير، وقيل لجنوب بنت عجلان، وقيل اسمها عمرة، والبيت
ليس في ديوان كعب، وعجزه:

وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

انظر: الإنصاف ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٧٥/٨، وروايته في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢:

يَأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَغِيثَ لِمَنْ يَعْزِيكَ وَكُنْتَ الثَّمَالَا

(٣) صدر بيت من الخفيف، مجهول القائل، وعجزه:

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

انظر: الجنى الداني ٢١٩، تخلص الشواهد ٣٨٣، الدرر ١٢٠/١.

(٤) من الآية ١٠ من سورة يونس.

أَجْهَمُ^(١) ، ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٢) ، ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٣)
 في قراءة^(٤) من خفف «أن» وكسر الضاد.

وَأَمَّا «كَأَنَّ» مخففة فتعملُ وجوبًا، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، والكثيرُ^(٥) حذفه، وقد
 رُوِيَ بالوجهين^(٦) قوله:

[٣١] كَأَنَّ ظُبِيَّةً تَعْطُو إِلَى / وَارِقٍ^(٧) السَّلَمِ
 وَيُفْصَلُ وَجُوبًا الْفَعْلُ، دُونَ الْاسْمِ وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، فَلَا فَصْلَ نَحْوُ:
 كَأَنَّ ظُبِيَّةً.....

و:

..... كَأَنَّ ثُذْيَاهُ حُقَّانٍ^(٨)

-
- (١) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف.
 (٢) الآية ٣٩ من سورة النجم.
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور.
 (٤) قرأ بتخفيف «أن» وكسر الضاد من «غضب»، ورفع «اللَّهُ»: نافع وحده من بين السبعة. انظر
 إعراب القراءات السبع وعللها ١٠١/٢، النشر ٣٣٠/٢.
 (٥) ص، ج: فالكثير.
 (٦) أي بالرفع، على أنها خبر مفرد، وبالنصب على أنها الاسم. وقد ورد الشاهد فيما مضى برواية الجر.
 انظر ص ٦٩.
 (٧) ب: ناضر، وهي رواية أخرى.
 (٨) عجز بيت من الهزج، لا يعرف قائله، وصدْرُه:
 وَوَجْهٍ مُّشْرِقٍ النَّحْرِ

منها، أي من كلمة ^(١) «كأن»، بـ «لم» نحو ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ ^(٢)، أو بـ «قَدْ»

نحو:

..... كَأَن قَدْ أَلَمَّا ^(٣)

ولا يتوسط خبرهنَّ، أي خبر «إِنَّ» وأخواتها، بأن يقع بينهما وبين اسمهن ^(٤)؛

لضعفهنَّ في العمل إلا حال كونه ظرفاً أو مجروراً، فيتوسط حينئذٍ؛ لأنه يُتوسَّعُ فيهما

ما لا يُتوسَّعُ في غيرهما نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ^(٥)، ﴿إِنَّ لَدِينَا

أَنْكَالًا﴾ ^(٦). في كلامه لَفٌّ ونَشْرٌ معكوسٌ، فهذه الآية مثالٌ لتوسطه (ظرفاً، والأولى

مثالٌ لتوسطه) ^(٧) مجروراً.

انظر الكتاب ١٣٥/٢، معاني القرآن للأخفش ٣٤١/٢، شرح اللوحة ٣٣/٢.

(١) ب: الكلمة.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) من بيت من الخفيف، لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

لا يهولنك اصطلاءً لظي الحر ب فمحذورها كأن قد أَلَمَّا

انظر: شرح التسهيل ٤٥/٤، شرح التصريح ٢٣٥/١.

(٤) ج: أسمائهن.

(٥) من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٧) ساقط من ب ، ج.

وما أحسن قول شرف الدين محمد بن عنين^(١) يشكو تأخره:
 كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ «إِنَّ» وَلَمْ يُجَزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
 عسى حرف جرٍّ من نِدَاك يَجْرُنِي إِلَيْكَ فَأَبْقَى فِي ذِرَاكُم مَّقَدَّمًا^(٢)
 تنبيهان: الأول: في كلامه مسامحة، فإنَّ الخبرَ مجموعُ الظرفِ ومرفوعه، والجارُّ
 والنجورِ ومرفوعه، لا الظرفُ وحده، ولا المجرورُ وحده، بل الخبرُ متعلِّقُ الظرفِ والجارُّ
 والنجورِ، وهو لم يَتَوَسَّطْ، إذ يَجِبُ تقديرُه مؤخَّرًا.
 الثاني: قضيةُ كلامه منعُ تقديم الخبرِ على «إِنَّ» وإخواتها مطلقًا، وهو كذلك لما

مر

وَتُكْسَرُ «إِنَّ» وَجَوْبًا.

تنبيه: يُقَالُ: إِنَّ نَطِقَ بـ «إِنَّ» مكسورةً لم يَصِحَّ قَوْلُهُ «تُكْسَرُ» لما فيه من تحصيل
 الحاصل، وإن نَطِقَ بها مفتوحةً لم يَصِحَّ ذلك أيضًا لما فيه من الجمعِ بين الضدين. ويُجَابُ
 بأن المراد: وَتُكْسَرُ هذه المادة، فَصَحَّ كُلُّ من الوجهين، لانتفاء كُلِّ من المحذورين.
في الابتداء، أي ابتداء الجملة، قيل^(٣): لَأَنَّهَا لو فُتِحَتْ فيه لكانت مبتدأً بلا خبر،
 لأنَّ المفتوحةَ في تأويلِ مُفْرَدٍ والمفردُ لا يَسْتَقِلُّ كلامًا. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٤)،

-
- (١) هو محمد بن نصير الدين بن نصر بن الحسين بن عنين شرف الدين أبو المحاسن، كوفي الأصل دمشقي المولد. تولى الوزارة بدمشق. له ديوان شعر، وله من التصانيف الأخرى: كتاب تاريخ العزيزي، وكتاب في الأحاجي. ولد سنة ٥٤٩ هـ، وتوفي سنة ٦٣٠ هـ انظر كشف الظنون ١١٣/٦.
- (٢) انظر شرح شذور الذهب ٢٠٣، ورواية عجز البيت الثاني فيه «إليك فإنني من وصالك معدما».
- (٣) القائل هو الأزهري في التصريح ٢١٥/١. قال السويدي: «وهو كلام موجه لا غبار عليه».
- (٤) من الآية ٢ من سورة يوسف، ومن الآية ١ من سورة القدر.

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

تنبيه: أصل «إِنَّا» إِنَّا، فَخَفَّفَ^(٢) بحذف النون الثانية^(٣)، وإدغام الأُوْلَى في الثالثة^(٤).
وبعد القسم سواءً دَخَلَتِ اللامُ في خبرها أمْ لا، لأنَّ جوابَ القسم لا يكونُ إلا جملةً نحو قوله تعالى ﴿حَمْدٌ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٥)، و«والله إنَّ زيدًا لقائمٌ».

(و)^(٦):

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
أَنْنِي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ^(٧)

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٢) ب: فخففت.

(٣) اِخْتَلَفَ في النونِ المحذوفة، فقليلُ الأولى، وقيل الثانية -وهو اختيارُ الشارح-، وقال السيوطيُّ في الهمع «ولم يقل أحدٌ بحذف الثالثة، لأنها اسمٌ، وقد حكاه بعضهم، كما ذكره ابنُ قاسم في شرح الألفية». انظر الهمع ٢٢٥/١، الأشباه والنظائر ٧٩/١-٨٠، شرح المرادي على الألفية مخطوط بدار الكتب ورقة ١٤.

(٤) ب: الثانية.

(٥) من الآيات ٣، ٢، ١ من سورة الدخان.

(٦) سقطت من ج.

(٧) البيتان من الرجز، لرؤبة، في ضمن أبيات منسوبة إليه في آخر ديوانه ص ١٨٨، وانظر: اللمع ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١.

بفتح «إن» مؤول^(١).

و بعد القول، أي مادته، في (أي)^(٢) صورة كانت كما يشير إليه التمثيل بما يأتي.

قيل^(٣): (لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها). انتهى، وفيه بحث^(٤).

نحو قوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٥)، و «أعجبني قول زيد إن عمراً قائم».

تنبيه: لا يكفي في وجوب كسر «إن» كونها بعد القول، بل لابد مع ذلك من كونها محكية به، إذ لو كانت بعده غير محكية لوجب فتحها نحو «أتقول أن زيداً قائم؟»، أي: أعتقد؟. وقد يعتذر عن المصنف في الإطلاق بأن المتبادر من كونها بعد القول

(١) والتأويل أن تكون (أن) ومعمولها مصدرا مجرورا بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لذلك الصبي.

(٢) سقطت من ب.

(٣) قاله الأزهرى في التصريح ٢١٥/١ وتابعه الفاكهي في مجيب النداء ٣٧/٢.

(٤) قال السويدي في الحاشية «ورقة ١٦١»: «لعل وجه البحث أن مقول القول حيث صح أن يكون مفردا يؤدي معنى الجملة كالكلام، والشعر، والقصيدة، فينبغي أن يصح الفتح إذا صح تأويل «إن» ومعمولها به، والمنقول عدم صحة الفتح مطلقا.

ويمكن أن يجاب بأن حكاية القول للجملة هو الأكثر، فحيث أمكن لا يعدل عنه إلى غيره، لا سيما والأصل في «إن» الكسر، نعم قوله في التعليل: «أو ما يؤدي معناها» لا دخل له، بل هو مضر، كما رأيت، ولذلك كان ورود هذا على ما علل به الرضي وغيره من أنها كسرت لكونها في ابتداء الجملة المحكية ليس بتلك القوة. وقول الجامي: «لأن مقول القول لا يكون إلا جملة» إن أراد به الحصر الحقيقي فعليه منع ظاهر، كما علمت، وإن أراد الإضافي، أي في الأكثر، فيرد عليه ذلك أيضا، والجواب الجواب.

ويمكن أن يقال: مراده: لا يكون إلا جملة حقيقة أو حكما، وما يؤدي معنى الجملة في حكم الجملة».

(٥) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

كونها بعده (على) ^(١) سبيل الحكاية، وبأن في تمثيله بالآية إشارة لذلك.

وقبل اللام الابتدائية، لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها، ولام الابتداء لها

صدر الكلام، وما له الصدر ^(٢) يمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده، نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ

يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ شَهِدٌ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ^(٣).

تنبيهات: الأول: كان ينبغي للمصنف تقييد اللام بالابتدائية، كما أشرت إليه،

احرازاً عن نحو «علمت أن زيدا لقام» ^(٤)، فيجب الفتح ^(٥).

الثاني: لا يرد على المصنف وجوب الكسر في صور آخر ذكرت في المطولات،

لأنها في التحقيق داخلية في الصورة الأولى من الصور التي ذكرها، تأمل.

الثالث: فهم من كلامه عدم وجوب الكسر فيما بقي، فيجب الفتح في صور ويجوز

الأمران في آخر، / وقد بسطت الكلام عليه في شرح الشذور ^(٦).

[٣٢]

ويجوز دخول اللام الابتدائية للمبالغة ^(٧) في التوكيد على ما، أي

(١) سقطت من ب.

(٢) ج: وما له صدر الكلام يمنع.

(٣) من الآية ١ من سورة المنافقون.

(٤) ج: لقائم.

(٥) قال المصنف في المغني ٣٠٥: «إن زيدا لقام، أو ليقومن» اللام جواب قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا

دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها». وانظر أيضاً ٣٠١، ٣٠٢.

(٦) لم أجده في شرحه على الشذور، فلعله ساقط من النسخة التي اطلعت عليها.

(٧) ج: مبالغة في التوكيد.

قول^(١) أو القول الذي، تَأَخَّرَ، وَيَنَّهُ بِقَوْلِهِ: **مِنْ خَيْرٍ «إِنَّ»** **المكسورةِ** **الهمزةِ**، أو **مِنْ اسْمِهَا**، أي: كلمةِ «إِنَّ»، والمتأخَّرُ في الأوَّلِ عن الاسمِ، وفي الثاني عن الخبرِ، أو معمولِهِ، نحو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾^(٢)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٣)، «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسٌ».

(أو)^(٤) على مَا تَوَسَّطَ، وَيَنَّهُ بِقَوْلِهِ: **مِنْ معمولِ الخبرِ**، أو **مِنْ ضميرِ الفصلِ**، وهو صيغةُ ضميرٍ مرفوعٍ تَقَعُ بين المبتدأ والخبرِ لتفصيلِ بين كونهِ نعتًا وخبرًا، ومن ثَمَّةِ سُمِّيَ فصلًا، نحو ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٥)، و «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلٌ»، و «إِنَّ فِي الدَّارِ لَعِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ».

تنبيهاتٌ: الأوَّلُ: رُبَّمَا أَوْهَمَ قَوْلُ المصنِفِ (وَمَا تَوَسَّطَ... إلى آخره) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ لامِ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ الاسمِ والخبرِ، وليسَ كذلك، فيجوزُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَ بَيْنَ الاسمِ وَغَيْرِهِ أَيضًا، كما رَأَيْتَ^(٦) في المثالِ الأخيرِ.

الثاني: ظاهرُ كلامِهِ جَوَازُ دُخُولِهَا على (كُلِّ) معمولٍ للخبرِ، وليسَ كذلك، قال ابنُ عقيل في شرح الألفية: «نَصَّ النحويون على منعِ دخولِ اللامِ على الحالِ فلا تقولُ

(١) ج: أي قوله.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة فصلت.

(٣) من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٦) ب: مرت.

«إِنْ زَيْدًا لَضَاحِكًا رَاكِبٌ»^(١). انتهى.

الثالث: لا يرد على قضية كلامه نحو:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
أَنَّ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرُ الْمَطِيِّ^(٢)

بفتح «إِنْ»، و:

..... لَكُنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ^(٣)

لأن ذلك شاذ لا يقاس عليه.

وَيَجِبُ، أي: دخول اللام المذكورة^(٤) مع «إِنْ» المكسورة المخففة من الثقيلة، لا مطلقاً خلافاً لابن الحاجب، بَلْ إِنْ أَهْمِلْتُ، أي: جُعِلْتُ غير عاملة^(٥). ولا يكفي هذا القدر في وجوب دخول اللام، خلافاً لسيبويه والجمهور^(٦)، بَلْ لا بُدَّ مع ذلك مما أشار إليه بقوله: وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَعْنَى^(٧) المراد من الإثبات فرقا بهذه اللام بينها وبين «إِنْ» النافية.

(١)

شرح ابن عقيل ٣٧٣/١.

(٢)

البيتان من الرجز لا يعرف قائلهما، انظر: سر الصناعة ٣٧٩/١، ضرائر الشعر ٥٧، الخزانة ٣٢٣/١٠.

(٣)

عجز بيت من الطويل، وأكثرهم على أنه لا يُعرف له سابق، ولا لاحق، ولا قائل. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، اللامات ١٧٧، شرح اللمع ٨٧/١.

(٤)

ص: المذكور.

(٥)

ب: عامل.

(٦)

انظر الكتاب ١٣٩/٢، المقتضب ٥٠/١، الأزهية ٤٦، ٤٧ إصلاح الخلل ٣٧٤، ٣٧٥

(٧)

انظر الكتاب ١٣٤/٢، شرح الكافية ٣٥٨/٢، ٣٥٩، شرح المفصل ٧٢/٨، والهمع ١٨١/٢،

وَمِنْ ثَمَّةٍ سُمِّيَتْ الْفَارَقَةُ.
فَلَا يَجِبُ فِيمَا إِذَا لَمْ تُخَفَّفْ نَحْوُ «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ»، وَلَا فِيمَا إِذَا أُعْمِلَتْ نَحْوُ «إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ». وَلَا فِيمَا (إِذَا)^(١) ظَهَرَ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ:
أَنَا ابْنُ أَبَاةٍ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(٢)

تخليص الشواهد ٣٧٨.

(١) سقطت من ج.

(٢) من الطويل للطرمّاح، في ديوانه، وشرح عمدة الحفاظ ٢٣٧، وتذكرة النحاة ٤٣.

[لا النافية للجنس]

ومثلُ «إنَّ» المشددةِ المكسورةِ في العملِ حملاً لها عليها بجامع التوكيدِ والتصديرِ والدخولِ على الجملِ^(١) الاسميةِ «لا» النافية للجنسِ، أي لنفيِ صفةِ الجنسِ، فإنَّ: «لا رجلَ قائمٌ» مثلاً، لنفيِ القيامِ عن جنسِ الرجلِ، لا لنفيِ جنسِ الرجلِ نفسه، كذا في الفرائدِ الضيائيةِ^(٢). وفي حاشيتها^(٣) لمولانا عصامِ الدينِ «رحمه الله تعالى»: «فيه^(٤) أنَّ «لا رجلٌ» بتقدير: «لا رجلَ موجودٌ» لنفيِ نفسِ جنسِ الرجلِ، لا لنفيِ صفةِ. والوجودُ وإنَّ كان صفةً^(٥)، لكنَّ^(٦) إذا نفى عن الشيءِ يقال: نفى الشيءُ، ولا يقال: نفى صفةُ الشيءِ، إذ نفى الشيءِ ليس إلا نفى وجوده. فنفيُ الصفةِ صار بمعنى نفى غيرِ الوجودِ. فكلمةُ «لا» كما تكونُ لنفيِ صفةِ الجنسِ تكونُ لنفيِ الجنسِ. فلو حُمِلَ قولهم: «لا: لنفيِ الجنسِ» على معنى لنفيِ (صفة) الجنسِ، لم تَتِمَّ (التسميةُ فيما هو لنفيِ الوجودِ، ولو

(١) ج: الجملة الاسمية.

(٢) الفوائد الضيائية ص ٥٧، ونصه: «أي لنفي صفته، إذ «لا رجل قائم» مثلاً لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه».

(٣) حاشية العصام على الفوائد الضيائية ص ١١٩-١٢٠.

(٤) أي يعترض عليه.

(٥) في جميع النسخ: صفته، والتصحيح من حاشية العصام.

(٦) ص، ب: ولكن.

(٧) سقطت من ب.

حُمِلَ عَلَى مَعْنَى: لِنَفْيِ الْجِنْسِ، لَمْ تَتِمَّ^(١) فِيمَا هُوَ لِنَفْيِ صِفَةِ الْجِنْسِ، فَلَا بُدَّ فِي التَّسْمِيَةِ^(٢) مِنْ مَلَا حِظَةٍ حَالٍ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ حَمْلُ الْعِبَارَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى صَرْفِهَا عَنْهُ. انتهى.

وَاحْتَرَزَ بِمَا قَالَهُ عَنْ «لَا» النَّاهِيَةِ، فَتَعْمَلُ الْجَزْمَ، كَمَا مَرَّ^(٣)، نَحْوُ ﴿لَا تُشْرِكْ﴾^(٤).
وَعَنْ الزَّائِدَةِ فَلَا تَعْمَلُ شَيْئًا نَحْوُ ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدُ﴾^(٥).
وَعَنْ النَّافِيَةِ لِلْوَحْدَةِ فَتَعْمَلُ عَمَلُ «لَيْسَ»، كَمَا مَرَّ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ قَائِمًا»^(٦).
لَكِنْ عَمَلُهَا، أَيِ: كَلِمَةِ «لَا»، خَاصٌّ بِالنَّكَرَاتِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي اسْمٍ أَوْ خَبَرٍ

مَعْرِفَةٍ.

تَنْبِيْهَانِ: الْأَوَّلُ: فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ إِدْخَالُ الْبَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ^(٧)
كإدخالها على المقصور، فلا اعتراض عليه^(٨). الثَّانِي: قِيلَ: الْمَقْصُودُ بِمَا قَالَهُ إِلَّا يَكُونَا / [٢٣]

(١) سقطت من ب.

(٢) ص: الصفة.

(٣) ب: كما من نحو.

(٤) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٥) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٦) إذ كان ذلك في الشعر، لا في النثر، كما قرر الشارح. انظر ما سبق ص ١٤٨، ١٤٩.

(٧) ج: جوازها.

(٨) قال السويدي في الحاشية ورقة ١٦٧-١٦٨: «قوله «إدخال الباء على المقصور عليه» أي: ماله الخاصة، وهو النكرات هنا، والمقصود هو الخاصة، كالعمل هنا، وهذا هو الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص، كقولك «نخص المال بزيد» أي: المال له دون غيره، ولم ينازع أحد في

معرفتين، وإلا فقد يكون الخبر جملةً، والجملة لا توصف بأنها معرفة ولا نكرة. انتهى.
وقد يُقال: المراد بذلك أن يكونا^(١) (نكرتين)^(٢) حقيقةً أو حكماً، والجملة وإن لم تكن معرفة ولا نكرة حقيقة إلا أنها نكرة حكماً.

المتصلة بِهَا، أي بكلمة «لا» فلا تعملُ مع الفصل. ويَجِبُ في هذه الصورة وصورة دخولها على معرفة الرفع والتكرير نحو «لا زيد قائم ولا عمرو» و «(لا)^(٣) في الدار زيد ولا بشر».

ملغزة: لنا صورة تعملُ فيها «لا» المذكورة مع فقدِ الاتصال.
وذلك حيث اُكْتُفِتْ بمثلها (كما في قولك)^(٤): «(لا)^(٥) لا غلام سفرٍ حاضر».

ذلك، وإنما النزاعُ في إدخال الباء على المقصور، فمنهم من أباه، ومنهم من جَوَّزَهُ، وهو الأصحُّ، حتى قال السيّد في شرح المفتاح إنه المتعارف في الاستعمال. انتهى، لكن على تضمين التخصيص حينئذ معنى التمييز، أو جعله مجازاً عنه مشهوراً، حتى صار كأنه حقيقة عرفية فيه، كقولك خَصَّ زيدٌ بالمال، وَخَصَّكَ بالعبادة، و ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، ومنه قول الألفية «والاسم قد خَصَّ بالجر»، وقول السيوطي في شرحها: «(في العبارة قلبٌ) مبنيٌّ على مذهب من أبى إدخال الباء على المقصور، وقد التبست المسألة على الشارح المحقّق فقال ما قال».

وينظر شواهد التوضيح ١٢٣، شرح العصام على الكافية ١١٠.

(١) ج: يكون.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ج: نحو.

(٥) سقطت من ب.

نحو «لا صاحب علمٍ ممقوتٌ» من المَقْتِ وهو البُغْضُ، و «لا عشرين درهماً عندي».

وإن كان اسمُها، أي: كلمة «لا»، غير مضافٍ كما في المثال الأول، ولا شبهه، أي شبه المضاف، وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه كما في المثال الثاني. ويُسمى اسمها حينئذٍ مفردًا، بُني لتزكبه مع «لا» تركيبَ خمسة عشر. وأشعر تخصيصه البدء باسمها غير المضاف وشبهه، بإعرابه إذا كان أحدهما، وهو ظاهرٌ.

على الفتح، نحو «لا رجلٌ» و «لا رجالٌ» مما وقع الاسمُ فيه مفردًا أو جمعًا تكسيرٍ، و بُني عليه، أي على الفتح، أو على الكسر بلا تنوين (فيهما)^(١) في نحو «(لا) مسلماتٍ» مما وقع فيه الاسمُ جمع مؤنثٍ سالمٍ.

تنبيه: في تقديم المصنف الفتح على الكسر إشارةٌ إلى (أنَّهُ)^(٢) الأولى^(٣)، وإن أوْهم كلامه في الشرح^(٤) خلافه.

و بُني على الياء نيابةً عن الفتحة في نحو «لا رجلين» و «لا مسلمين»

(١) سقطت من ج.

(٢) سقطت من ص.

(٣) ب: أنه الباب.

(٤) انظر شرح المصنف ص ٢٣٢، هذا وقد اختلف في الأولوية، فقال قوم إن الأولى الفتح، وهو اختيار الشارح، بل أوجه المازني والفراسي، وذهب آخرون إلى إيجاب الكسر، وبعضهم إلى أولويته. ومنهم من جَوَزَ الأمرين معًا. انظر المساعد ١/٣٤٠، الهمع ٢/٢٠٠-٢٠١، المغني ٣١٤.

(بَكسر الميم) ^(١) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْاسْمُ مَثْنًى أَوْ جَمْعَ مَذَكِرٍ سَالِمٍ.
تنبيه: كالمثنى والجمع في هذا الحكم ما أُلْحِقَ بهما في الإعراب نحو «لا اثنين» و «لا
عشرين»، ولم يتعرض لذلك المصنف لظهوره.

و يجوز لك - يا متعلماً - في نحو «لا حَوْلَ، أي: عن المعصية، ولا قوة، أي:

على الطاعة، إلا بالله» ^(٢) مِنْ كُلِّ مَا تَكَرَّرَتْ فِيهِ «لا» مع اسمها المفرد خمسة أوجه، كما
تؤخذ من قوله:

فتح الاسم الأول من الاسمين في نحو ذلك لتركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر،
بناءً على أنها «لا» النافية للجنس.

وفي الاسم الثاني منهما **الفتح** لما ذكر، **والنصب** حملاً له على لفظ اسمها
لتنزيل فتحته - لعروضها واطرادها - منزلة حركة الإعراب، أو على محله القريب، وهو
النصب، لأن «لا» عاملة عمل «إن».

والرفع حملاً له على محل «لا» واسمها، فإنهما في محل رفع بالابتداء.

تنبيه: هذه الأوجه الثلاثة جارية في الاسم الثاني، إذا كان اسم «لا» الأولى مغرباً
نحو «لا غلام رجل ولا امرأة». أمّا الفتح والنصب فلما مرّ، وأمّا الرفع فحملاً على محل
اسم «لا» البعيد، لأنه مبتدأ في الأصل.

كالصفة الواقعة في نحو «لا رجل ظريف» من كل ما وقع فيه الاسم ^(٣)

(١) عن ج.

(٢) لم أهتم إلى هذا التفسير الذي فسر به الشارح الحقولة.

(٣) ج: ما وقع الاسم فيه.

(مفردًا وصفته كذلك، ولم يُفصل بينهما، فيجوز^(١) الفتح لتركيبها مع الاسم^(٢))
تركيب خمسة عشر، والنصب والرفع لما مرَّ.

و يجوز لك في ذلك أيضًا **رفعُهُ**، أي رفع الاسم الأول، بالابتداء على أن «لا»
مهملة، **فيمتنع** حينئذ في الاسم الثاني **النصب**، لفقده^(٣) مسوَّغُهُ دون أخويه،
فيجوزان لما مرَّ.

وإن لم تُكرَّر كلمة «لا»، أو **فصلت الصفة عن اسمها**، أو كانت أي:
الصفة **غير مفردة** بأن كانت مضافة أو شبيهة بالمضاف **امتنع**، في اسمها في الصورة
الأولى، وفي صفته في الصورتين **الأخرين الفتح** لعدم مسوَّغِهِ دون أخويه، فيجوزان لما
مرَّ. نحو «لا حول وقوة»^(٤)، (و)^(٥) «لا رجل في الدار ظريفًا، وظريف» و «لا
رجل صاحب برٍّ، وصاحب برٍّ»^(٦)، و «لا رجل طالعًا جبلاً، وطالعٌ جبلاً».

(١) سقطت من ج.

(٢) ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

(٣) ج، ب: لفقد.

(٤) ب: لا حول ولا قوة، و ج: لا حول وقوة.

(٥) عن ج.

(٦) سقطت من ص.

تنبيهٌ: كالصفة المفردة / المفصولة عن اسم «لا» المفرد فيما تقرّر الصفة المفردة لاسم [٣٤]
«لا» غير المفرد، نحو «لا غلام سفر^(١) ظريفاً، وظيفاً».

(١) ب: غلام سفر، ص: لا غلام سفر لا، و ج: لا غلام سفر ظريف وظيفاً.

[أفعال القلوب]

النوع الثالث من النواسخ أفعال القلوب، وتُسمى أيضًا أفعال الشك واليقين. وهي «ظَنَّ» و «رَأَى» و «حَسِبَ» و «دَرَى» و «خَالَ» و «زَعَمَ» بفتح العين و «وَجَدَ» و «عَلِمَ» :

القلبيات: نعتٌ لجميع^(١) هذه الأفعال، أي: المنسوبات إلى القلب؛ لقيام معانيها به، لأنها إما للظن أو لليقين.

فَتَنْصِبُهُمَا، أي: المبتدأ والخبر، مفعولين، فيصير المبتدأ مفعولاً أوَّلاً، والخبر مفعولاً ثانياً.

تنبيه: قول المصنف «مفعولين» منصوبٌ على أنه حالٌ منهما، وقد يجعل مفعولاً ثانياً لـ «تَنْصِبُ»، على تَضَمُّنِهِ معنى «تُصَيِّرُ»، وهو أقربُ من حيثُ المعنى، وإن كان الأوَّلُ أقربُ من حيثُ الصناعة.

نَحْوُ ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾^(٢) ، ﴿لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ﴾^(٣) ، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ

(١) ص ، ج: بجميع.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١١ من سورة النور.

الله هو خيراً^(١) ، ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٢) ، وقوله:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ
مَحَاوَلَةٌ وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا^(٣)

دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدِ^(٤) (يَا عُرْوُ)^(٥)

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا^(٦)

زَعَمْتَنِي شَيْخًا^(٧)

تنبيه: اقتصر المصنف على مثال واحد للاختصار، وانظر، لم يجعله لـ «رأى» دون

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٣) من الوافر، لخداش بن زهير. انظر المقتضب ٩٧/٤، شرح اللوحة ٥٤/٢، شرح الأشموني ١٨/٢.

(٤) من بيت من الطويل، لا يُعرف له قائل، والبيت تاما:

دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عُرْوُ فَاغْتَبِطُ
فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

انظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، شرح ابن الناظم ١٩٦، حاشية السجاعي ٧٠.

(٥) عن ج.

(٦) صدر بيت من المنسرح، لا يعرف قائله، وعجزه:

أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ

انظر: المساعد ٢٤٩/١، شرح الفريد ٣١٥، الصحاح واللسان (ضمن).

(٧) من بيت من الخفيف، لأبي أمية أوس الحنفي، والبيت بتمامه:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِييَا

انظر: شرح الشذور ٣٥٨، تخلص الشواهد ٤٢٨، شرح التصريح ٢٤٨/١.

«ظَنَّ» مَعَ أَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ ^(١)؟ فَلَمْ يُلْحَ لِي فِي ذَلِكَ مَا يُعْتَدُّ ^(٢) بِهِ.

تنبيه ثانٍ: احترز المصنف بقوله «القليبات» عن المذكورات إذا لم تكن قلبيةً فلا تنصبُ المبتدأ والخبر مفعولين، وذلك كأن يكون «ظَنَّ» بمعنى «كذب»، و «رَأَى» بمعنى «أبصر» أو «ضرب الرئة»، و «حَسِبَ» بمعنى «احمرَّ لونهُ و ابيضَّ ^(٣) أو كان ذا شُقْرَةٍ»، و «درى» بمعنى «خَتَلَ»، و «خَالَ» ^(٤) بمعنى «تكبر» أو «ظَلَعَ»، و «زَعَمَ» بمعنى «كَفَلَ» أو «رَأَسَ» ^(٥) أو «سَمِنَ» أو «هَزَلَ» ^(٦)، و «وَجَدَ» بمعنى «أصاب» أو «استغنى»، و «علمَ» بمعنى «انشقت شفته العليا»، و لله دَرُّ الزمخشريِّ حيثُ يقول ^(٧):

وَأَخَّرَنِي دَهْرِي وَقَدَّمَ مَعَشَرًا لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَأَعْلَمُ
فَمُذْ أَفْلَحَ الْجُهَّالُ أَعْلَمُ أَنِّي أَنَا الْمِيمُ وَالْأَيَّامُ أَفْلَحُ أَعْلَمُ

(١) ب: مع أنها باب.

(٢) ج: مما يعتد به.

(٣) ب: أو ابيض، وما في ص، ج أوجه، على أَنَّ المنقول في الفعل منها «أَحْسَبَ». انظر اللسان والقاموس «حسب».

(٤) ص: لخال.

(٥) فعل التي بمعنى رأس هو «زَعَمَ» بضم العين، يقال: زعم زعامة. انظر اللسان «زعم».

(٦) الزُّعُومُ من الإبل أو الغنم كثيرة الشحم وقليلته، فهي من الأضداد، أما فعلها فيقال: أَزْعَمَتِ الناقةُ. قال في اللسان «زعم»: قال ابن خالويه: لم يجئ «أَزْعَمَ» في كلامهم إلا في قولهم: أَزْعَمَتِ القلوصُ أو الناقة، إذا ظَنَّ أَنَّ في سنامها شحمًا. وانظر الأضداد لابن الأنباري ٣٥٨-٣٦٠، ٤٠٤.

(٧) البيتان في الشوارد لابن خميس ضمن أبيات أخرى ٥١٨/٢، ولم أجد هذه القطعة من الأبيات في ديوانه المخطوط بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم ٧٩٦.

«الأعلم» : مشقوق الشفة العليا، كما علم مما ذكر^(١)، و «الأفلح» : مشقوق الشقة السفلى.

وَيُلَغَيْنَ، أي «ظن» وأخواتها المذكورة، بإبطال عملهن رأساً، فيعودان مبتدأ وخبراً كما كانا، **برجحان** للإلغاء على الإعمال **إن تأخرن** عن المفعولين^(٢)، إجماعاً؛ لضعفهن بالتأخر^(٣)، نحو قوله:

القَوْمُ فِي إِثْرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا^(٤)

الأصل: ظننت القوم في إثري، فلما أخر «ظننت» ارتفع «القوم» لفظاً على أنه مبتدأ، و «في إثري» محلاً على (أنه)^(٥) خبر.

و يلغين بمساواة من الإلغاء للإعمال **إن توسطن**، أي وقعن بين المفعولين، لأنَّ ضعف العامل سَوَّغَ مقاومة الابتداء له، فكلُّ منهما مرجَّحٌ، قاله^(٦) أبو حيان^(٧)،

(١) ب: ذكره، ج: مر.

(٢) ج: عن المفعولين.

(٣) ج: للتأخر.

(٤) من الكامل، لا يعرف له قائل. انظر شرح ابن جمعة ٥٠٧/١، تذكرة النحاة ٦٨٣.

(٥) سقطت من ج.

(٦) التذييل والتكميل ٩٩٨/٢، وانظر الارتشاف ٦٥/٣، شرح الكافية ٢٨٠/٢.

(٧) ص: ابن حيان.

وبالمساواة جزم المصنف في الشذور^(١) والجامع^(٢) أيضا، وقيل: يترجح^(٣) الإعمال، لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، وبه جزم في التوضيح^(٤).

نحو قوله:

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(٥)

الأصل: خلت في الأراجيز اللؤم والخور، ولما توسطت «خلت» ارتفع «اللؤم» على أنه مبتدأ، و «في الأراجيز» محلا على أنه خبر تقدم^(٦).

تنبيه: صرح المصنف في التوضيح^(٧) وغيره بجواز إلغائهن مع^(٨) تقدمهن على المفعولين إذا تأخرن عن غيرهما^(٩) نحو «متى ظننت زيد قائم»، فيرد ذلك على قضية

(١) قال في الشذور ٣٦٥: «والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء، وقيل: هما سيان».

(٢) الجامع ٧١، تخلص الشواهد ٤٤٥. وانظر البسيط ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(٣) ج: جزم بترجح.

(٤) أوضح المسالك ٦٠/٢، وانظر شرح اللمع ١٠٧/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٥٥/٢، ٣٥٧، وشرح ابن جمعة ٥٠٧/١، والهمع ٢٢٨/٢.

(٥) من البسيط للعين المنقري، ونسبه بعضهم إلى المكعبر الضبي، وربما نسب في بعض المصادر إلى جرير. انظر الكتاب ١٢٠/١، الأصول ١٣٨/١.

(٦) ج: خبر مقدم.

(٧) الأوضح ٦٨/٢، تخلص الشواهد ٤٤٩-٤٥٠.

(٨) ص: على.

(٩) ب: غيرها.

كلامه هنا، اللهم إلا أن يقال: لما كان في ذلك ضعف - كما جزم به في الجامع^(١) - لم يلتفت إليه ولم يره واردا عليه.

تنبيه: ربما تَوَهَّم من كلام المصنف اختصاص التعليق بأفعال القلوب المذكورة في هذا الباب خاصة، وليس مراداً، فقد جزم في المغني^(٢) وغيره بجريانه في كل فعل قلبي مطلقاً، نحو ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٣)، و «عرفتُ مَنْ أبوك».

وإن وليهن، أي وقع بعد «ظن» وأخواتها، «ما» أو «لا» أو «إن» **النافيات،**

أو لام الابتداء، أو لام جواب / القسم. وفي عدّ هذه اللام من المعلقات نظر^(٤). [٣٥]

وقد بسطت الكلام في ذلك في الحاشية^(٥)، أو لفظ الاستفهام، اسماً كان أو حرفاً،

بطل عملهن في اللفظ، لأن^(٦) لهن صدر الكلام، وما له الصدر يمتنع أن يعمل ما

قبله فيما بعده، وبقي في المحل. **وجوباً:** مفعولٌ مطلق لقوله: «بطل» على أن الأصل:

(بُطْلانٌ وجوبٌ، أي بطلاناً واجباً، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ويجوز أن

(١) الجامع ٧٢. وانظر الكتاب ١/١٢١، والنكت على الكتاب ١/٢٥٦، البسيط ٤٣٨، الارتشاف ٦٤/٣، الهمع ٢/٢٣٢.

(٢) المغني ٥٤٣، تخلص الشواهد ٤٥٤.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٤) النظر في هذه المسألة هو أن لام القسم لا تعلق، فتقول مثلاً: علمت أن زيداً ليقوم من فتفتح همزة إن. انظر المغني ٣٠٥، والارتشاف ١٤٨/٢، ٦٩/٣، والهمع ٢/٢٣٣-٢٣٤، والنسخة المخطوطة من التذييل والتكميل ورقة ٩٠.

(٥) ص: بالحاشية.

(٦) ب: لا لهن.

يكون العامل محذوفاً، والأصل^(١) وَجَبَ، أي بطلانُ العمل، وجوباً.

وَيُسَمَّى ذَلِكَ أي بطلانُ العمل في اللفظ، **تعليقاً**، لأن العامل في قولك «علمت ما زيد قائم» مثلاً عامل في المحل وليس عاملاً في اللفظ، كما تقرر، فهو عاملٌ لا عامل، فَشَّهَ بالمرأة المعلقة (التي)^(٢) لا هي مُزَوَّجَةٌ ولا هي مُطَلَّقَةٌ، وهي التي أساء زوجها عشرتها. كذا في شرح المصنف^(٣).

نحو قوله تعالى ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾^(٤)، ﴿وإن أدري أقرب أم بعيدٌ ما نُوعدون﴾^(٥)، (و)^(٦) ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾^(٧)، ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق﴾^(٨)، «علمت لا رجل قائم»، «ظننت إن زيد قائم»، «حسبت لزيد قائم».

(١) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٢) سقطت من ج.

(٣) شرح المصنف ٢٤٧.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٦) عن ج.

(٧) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء.

(٨) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

تنبيه: اقتصر (المصنف)^(١) على مثالٍ واحدٍ للاختصارِ وجَعَلَهُ للاستفهام؛ لقُرْبِ العهدِ به،
وتميُّزه بكثرةِ وقوعه^(٢).

(١) عن ج.

(٢) ب: فروعه.

[أحكام الفاعل]

هذا **باب** في بيان جملة من أحكام الفاعل يكثر في كلامهم دورها، وتشتد الحاجة إلى معرفتها.

وهو كما في الشذور^(١) - ما أسند إليه الفعل أو شبهه على طريقة قيامه به، أو وقوعه منه، كـ «قام زيد» و «زيد قائم أبوه»، و «مات عمرو»، و «عمرو ميّت أخوه». وقد بسطت الكلام على هذا الحدّ في شرحه^(٢). ولم يتعرض المصنف هنا لحده، قيل: اكتفاءً باشتهاره.

الفاعل، أي كل فاعلٍ مرفوعٌ وجوباً بما أسند إليه من فعل أو شبهه، لفظاً كـ «قام زيد» و «زيد قائم أبوه» و «مات عمرو» و «عمرو ميّت أخوه»، أو تقديرًا (كـ «قام موسى» و «أقائم عيسى، أو محلاً»^(٣) كـ «قام هذا» و «أقائم هذا؟»^(٤). فائدة: الموت فُسِّرَ^(٥) بعدم الحياة عما هي من شأنه^(٦)، وقال السيّد^(٧): الأظهر أنه

(١) شرح شذور الذهب ١٥٨، وانظر شرح كتاب الحدود ١٩٣.

(٢) سقط باب الفاعل من النسخة التي عثرت عليها من شرحه على الشذور.

(٣) سقط من ص، وفي ب: ومحلاً.

(٤) ب: قائم هذا.

(٥) انظر المواقف في علم الكلام ص ١٤٠.

(٦) ص: عما هي من شأنه الحياة.

(٧) هو علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، صاحب كتاب التعريفات. له شرح كتاب

عدمُ الحياةِ عَمَّا اتصف^(١) بِهَا. وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾^(٢)، قَالَه مولانا عصامُ الدين في شرح التلخيص^(٣).

تنبيه: أتى بمثالين إشارةً إلى أَنَّ الفاعلَ على ضربين: ما أُسْنَدَ إليه الفعلُ، أو شبهه، على طريقة وقوعه (منه)^(٤)، كما في الأول، وما أُسْنَدَ إليه أحدهما على طريقة قيامه به، كما في الثاني. واقتصرَ من كل منهما على مثال واحد للاختصار، وجعلهُ لما كان مرفوعًا لفظًا، وعامله فعلًا؛ لأن ذلك هو الأصلُ فيهما.

ولا يتأخرُ عاملُهُ، أي عاملُ الفاعلِ، الرفعُ له من الفعلِ أو شبهه، عَنْهُ فلا يُقال

«زَيْدٌ قامَ» - مثلاً - على أَنَّ زَيْدًا فاعلٌ بقام، لأنه كالعجزِ من عامله^(٥)، ويمتنع تقديمُ عَجَزِ الكلمةِ على صدرها.

تنبيه: ظاهرُ كلامِ المصنف امتناعُ تأخيرِ عاملِهِ عَنْهُ حتى في الشعرِ، وبه صرَّحَ (ابن

المواقف في علم الكلام للعضد الإيجي، وشرح المفتاح، وحاشية على المطول. توفي سنة ٨١٤ هـ، وقيل سنة ٨١٦ هـ. انظر البغية ١٩٦/٢، ١٩٧.

(١) شرح السيد الشريف على المواقف للإيجي ٨٧/٢.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٣) انظر شرح العصام على التلخيص ٦٧/٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ص: عامل.

السبب نقلاً^(١) عن البصريين. حكاة عنه المصنف في المغني^(٢) وأقره.
تنبيه آخر: فيما حَكَمَ به المصنف من امتناع تأخُر عاملِهِ عنه إشارة لِرَدِّ ما عليه
الكُوفيون^(٣) من جواز تأخيرِهِ عَنْهُ، وقد انتقَدَ ذلك عليهم بأنَّهُ لو صحَّ لجازَ (أَنْ يُقالَ)^(٤):
«الزیدان قامَ» مثلاً، ولم يُسمَعْ ذلك.

ولا تلحقه، أي عامله، علامة تشية وهي^(٥) الألف فيما إذا كان دالاً على
اثنين، ولا علامة جمع، وهي الواو والنون فيما إذا كان جمع مذكر أو مؤنث، بل
يُقال - مثلاً - فيهنَّ: «قامَ رجلان» و «قامَ رجال» و «قامَ نساء»، كما يُقال
فيما إذا كان دالاً على واحدٍ «قامَ رجل»، إذ لو قيل «قاما رجلان» مثلاً لتوهَّم أنَّ
الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله^(٦) من الفعل والفاعل خبرٌ مقدَّم، كذا قيل^(٧) فتأمل.
وَشَدَّ قِياساً قولُهُ «صلى الله عليه وسلَّم»: «يَتَعاقِبُونَ فيكم ملائكة بالليل

(١) ساقط من ب.

(٢) المغني ٤٠٤، وانظر إصلاح الخلل ١١٩.

(٣) انظر الأصول ٢٢٨/٢، المقتصد ٣٢٧/١، ٣٢٨، أسرار العربية ٧٩-٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن
عصفور ١٥٩/١، شرح الوافية نظم الكافية ١٥٦، شرح اللمع ٤٢/١، البسيط ٢٥٥/١، ٢٧٢،
٩٧١/٢، شرح ابن جمعة ٤٧٧/١-٤٧٩، شرح ابن الناظم ٢١٩، إصلاح الخلل ١١٩، الهمع
٢٥٤-٢٥٥، الأشموني ٤٣/٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ب: وهو.

(٦) ص: قابله.

(٧) القائل هو الفاكهي، ومن قبله الأزهري. انظر شرح التصريح ٢٣٥/١، مجيب النداء ٦٠/٢.

[٢٦] وملائكةُ بالنهار»، وقوله «عليه الصلاة والسلام»، لما قال له ورقةُ ابنُ نوفل «وَدِدْتُ / أن أكونَ معك إذ يخرجك قومك»: «أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ»^(١) بتشديد الياء، حيث ألحقَ عاملُ الفاعل، وهو الفعلُ في الأول، وشبهُ الفعلُ في الثاني، علامةَ الجمعِ مع كونِ الفاعلِ فيهما جمعًا، فلا يرد شيءٌ منهما على القاعدة.

تنبيه: أصلُ «مخرجي» : «مخرجوي» قلبت الواوُ ياءً؛ لالتقاءها مع الياءِ وسَبَقَ إحداهما^(٢) بالسكون، ثم أُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ وأُبْدِلَ من الضمةِ كسرةٌ للمناسبة.

تنبيه آخر: لحوقُ علامتين المذكورتين بالعامل لغةٌ عزاها البصريون لطبي، وبعضهم لأزدٍ شنوءة. قاله المصنف في التوضيح^(٣).

وتلحقه، أي عامله، علامةُ التأنيث^(٤) من آخره، إن كان ماضيًا أو وصفًا^(٥)، ومن أوله إن كان مضارعًا.

تنبيه: المقصودُ هنا بيانُ أصلِ اللُّحوق، مع قطعِ النظر عن كونه على وجهِ الوجوب أو لجواز، كما يُعلم مما سذكّره بالإثر^(٦) **إن كان**، أي الفاعلُ، **مُؤَنَّثًا**، ولا فرقَ بين أن يكون تأنيثه حقيقيًا كـ «قامتْ هندٌ» و «تقومُ هندٌ» و «زيدٌ قائمةٌ، أو حبلى، أو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (بدء الوحي) ٤/١.

(٢) ص: أحدهما.

(٣) الأوضح ٩٨/٢، وانظر المغني ٤٧٨، الهمع ٢٥٧/٢.

(٤) ج: تأنيث.

(٥) ب: وضوعا.

(٦) هذه الكلمة سترد عند الشارح كثيراً، والإثر بكسر الهمزة وسكون الثاء، والأثر بفتح الهمزة والشاء، بمعنى. جاء في المعجم الوسيط: «جاء في إثره: في عقبه... وجاء في أثره: في عقبه».

حمرأُ أُمْتُه» و أن يكون مجازياً كـ «**طلعت الشمسُ**» و «**تطلُع الشمسُ**» و «**أطالعةٌ**»^(١)، أو حمرأُ الشمسُ».

ويجوزُ الوجهانِ، أي التأنيث والتذكير، في عامل الفاعل المجازي التأنيث،

وهو ما ليس له فرج، **الظاهر**، يعني ما ليس بمضمّر، سواء كان متصلاً بالعامل كما في (هذا)^(٢) المثال، أو منفصلاً (عنه)^(٣). نحو قوله تعالى ﴿**قد جاءكم موعظةٌ**﴾^(٤)، ﴿فمن جاءه موعظةٌ﴾^(٥).

تنبيه: ليس الوجهان على السواء، (بل)^(٦) يترجح التأنيث مطلقاً على ما بحثه الدماميني^(٧)، وهو ظاهر كلام المصنف في الشرح^(٨)، ويترجح التأنيث مع الاتصال،

(١) ساقط من ب.

(٢) سقطت من ص.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة يونس.

(٥) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٦) ساقط من ب.

(٧) انظر المنهل ورقة ٢٠٩. والدماميني هو محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني، له شرح التسهيل

المسمى تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وحاشية على مغني اللبيب، ومختصر حياة الحيوان للدميري،

والمنهل الصافي في شرح الوافي وغيرها. توفي بالهند سنة ٨٣٧هـ.

(٨) شرح المصنف ٢٥٣.

والتذكير مع الانفصال على ما نقله - أعني الدماميني^(١) - عن النحاة.
وفي عامل الفاعل الحقيقي (التأنيث)^(٢) - وهو ما له فرج - المنفصل عن عامله،
يعنى بغير «إلا» نحو «حضر القاضي» بالنصب على أنه مفعول به مقدم، امرأة،
واحقيقي التأنيث المتصل^(٣) بعامله في باب «نعم» و «بئس» نحو «نعمت المرأة
هند» و «بئست المرأة دعد».

وفي عامل الفاعل الجمع نحو قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾^(٤)،
والأعراب^(٥) جمع لا واحد له من لفظه، وليس واحده عرباً، لأنه يتناول سكان الأمصار
والبادية، والأعراب سكان البادية خاصة، والجمع لا يكون أخص من مفرده.
تنبيهان: الأول: ليس الوجهان في هذه المسائل الثلاث^(٦) على السواء بل يترجح
التأنيث فيهن مطلقاً^(٧).
الثاني: كالجمع - فيما ذكره - اسم الجمع ك «قامت النساء» واسم الجنس ك
«جفت لبنه».

(١) انظر المنهل ورقة ٢٠٩، وانظر شرح الكافية ١٧٠/٢.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: والحقيقي، أي حقيقي التأنيث المتصل.

(٤) من الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٥) انظر الكتاب ٣٧٩/٣.

(٦) ج: الثلاثة.

(٧) انظر الكتاب ٣٨/٢، ٣٩، المقرب ٣٠٢/١.

إلا جمعي التصحيح وهما الجمع المذكور السالم وجمع المؤنث السالم، فـ هما كمفرديهما، فالأول نحو «قام الزيدون» فيجبُ التذكير فيه في نحو هذا المثال؛ لوجوبه في مفردة في نحو «قام زيد» و الثاني نحو قامت الهندات» فيجب التأنيث فيه في نحو هذا المثال؛ لوجوبه في مفردة في نحو «قامت هند».

تنبيهان: الأول: قيل^(١) قضيةُ كلام المصنف وجوبُ التذكير في نحو «جاء البنون»، ووجوبه أيضا في نحو «جاء الطلحات» ووجوبُ التأنيث في نحو «جاءت^(٢) البنات»، والمنقولُ جواز الوجهين في الثلاثة، بل نقلُ الشاطبي^(٣) الإجماع على ذلك في الأول والآخر^(٤).

(١) قال الفاكهي: وقضية هذه العلة يعنى سلامة المفرد جواز الوجهين في نحو: جاء البنون، لتغير نظم واحده، وبه صرح بعضهم، بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك. ويجب التأنيث في نحو «قامت الهندات» مما هو جمع لمؤنث سالم، كما يجب في نحو: قامت هند، وهذا مذهب جمهور البصريين، وصححه المرادي وغيره، واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا ك «الطلحات»، أو مغيرا ك «بنات» فحكمه حكم جمع التكسير، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضا في الصورة الثانية. انظر مجيب النداء ٦٦/٢، ٦٧.

(٢) ج: جاء البنات.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي. من مؤلفاته: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، والمواقفات، والاعتصام. توفي سنة ٧٩٠ هـ. انظر نيل الابتهاج ٤٦/٥.

(٤) انظر كلام الشاطبي في شرح الألفية عند قول ابن مالك:

والتامع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللين

انظر: شرح الألفية للشاطبي (الأصل الذي حققه الأستاذ الدكتور محمد البنا) ص ٥٠١-٥٠٢ من نسخة لديه معدة للطبع.

الثاني: يجب^(١) في نحو «قامت هند»، وقول بعضهم: «قال فلانة»^(٢) شاذ لا يقاس عليه، وفي نحو «الشمس طلعت». ونحو:

ولا أرض أبقل إبقاها^(٣)

ضرورة.

وإنما امتنع في النثر «ما قامت إلا هند»، أي نحو «ما قامت إلا هند»، أو^(٤) «ما قامت إلا هند» مثلا، يعني ما امتنع في النثر تأنيث عامل الفاعل (المؤنث المفصول عنه بـ «إلا»، ولو حقيقيا، إلا لأنَّ الفاعل)^(٥) في التحقيق مُذَكَّرٌ محذوفٌ، والأصل: «ما قام أحد إلا هند» لا المؤنث المذكور، بل هو من ذلك الفاعل المحذوف (بدل)^(٦) بعض من كلٍّ، ونظراً^(٧) إلى كونه الفاعل في الظاهر جاز التأنيث في الشعر كقوله^(٨):

(١) أي: يجب التأنيث.

(٢) انظر الكتاب ٣٨/٢.

(٣) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي، وقيل اسمه عامر بن حريم الطائي، وصدره:

فلا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

ويروى عجزه: (ولا أرض أبقلت إبقاها) فلا شاهد فيه. انظر الكتاب ٤٦/٢، مجاز القرآن ٦٧/٢،

الكامل ٨٤١/٢، ٩٩٤.

(٤) ص: وما قامت.

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ب.

(٧) ص، ب: ونظر.

(٨) البيتان من الرجز، لا يعرف لهما قائل. انظر شرح التسهيل ١١٤/٢.

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بِنَاتِ الْعَمِّ

تنبيه: لا يَرُدُّ على حكم المصنف بامتناع نحو «ما قامت إلا هند» في النشر نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾^(١) في قراءة من رفع^(٢) «صيحة»؛ لأنه شاذ لا يقاس عليه.

متممة: قال بعض الأئمة: «إنما يعتبر حكم التأنيث الحقيقي والمجازي / في باب [٣٧] الفاعل (فقط، دون الصفة)^(٣) والحال والخبر والإضمار والإشارة، وغير ذلك، قال: وقد رأيت كثيراً من العلماء يجهلون هذه المسألة، وينظرون عليها بما لا يجوز، ويرومون إجراء حكم باب الفاعل^(٤) في غيره من أبواب العربية، ولا يصح. والصحيح ما ذكرنا لك» انتهى.

كحذفه، أي الفاعل، في نحو قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾^(٥)، تقديره: أو إطعامه، وقوله تعالى ﴿وَقَضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٦)، الأصل وقضى الله الأمر، وقوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٧) أي بهم، فحذف «بهم» لدلالة الأول

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس.

(٢) قرأ بالرفع أبو جعفر ومعاذ بن الحارث. انظر المحتسب ٢٠٦/٢.

(٣) ب: ودون في الصيغة.

(٤) ساقط من ص من قوله: فقط دون الصفة إلى هنا.

(٥) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٦) من الآية ٢١٠ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٣٨ من سورة مريم.

عليه، وهو في محل رفع (على)^(١) أنه فاعل بـ «أبصر».

ويمتنع، أي حذف الفاعل، لأنه كالجاء من عامله **في غيرهن** أي في غير هذه الموضع الأربعة.

تنبيه: هذا الحكم ممنوعٌ فقد ثبتَ حذفُ الفاعل باطراد في مواضع أخر^(٢) وقد بينتها كلها في شرح الشذور^(٣)، وأزِيدُ هنا حذفه في مثل «جاء العالم»، أي الرجل العالم، وقد أغفلته ثمة سهواً.

والأصل، أي الراجع، **أن يلي عامله**، أي يقع بعده بلا فصل، كما مر من الأمثلة، لما ذكر آنفاً.

وقد لا يلي عامله بأن يفصل عنه فيتأخر عن المفعول به **جوازاً** نحو قوله تعالى

(١) سقطت من ب.

(٢) زاد السجاعي موضعين: الأول: في قول الشاعر «فتلقفها رجل رجل»، وذلك أن الأصل: فتلقفها الناس رجلاً رجلاً، فحذف الفاعل، فلما أقيما مقامه جعلاً كشيء واحد. والثاني: ما حذف فيه الفاعل من نحو «ما قام وقعد إلا زيد» إذا قدرت زيدا فاعلاً بأحدهما، فإنه يكون فاعل الآخر محذوفاً، لدلالة ذلك عليه، ولا يقدر ضميراً، لأنه إن قدر قبل «إلا» فسد المعنى، ولا يقدر بعدها لأنها مشغولة عنه». حاشية السجاعي ٧٣ وزاد السيوطي: فاعل فعل اثنين المؤنث أو الجماعة المؤكدة بالنون، نحو «لتبلون»، «فإما ترين» فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين. الهمع ٢٥٥/٢، ٢٥٦.

ويرى آخرون أن فاعل «قل»، «كثراً» يحذف إذا اتصلت بهما «ما» الكافة، نحو «قلما يكون ذلك»، و «كثراً ما كان ذلك»، وهذا تفسير بعضهم لظاهر قول سيويه. انظر الخزانة ١٠/٢٢٦ فما بعدها.

(٣) هذا في الجزء الساقط من شرحه على الشذور.

﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾^(١)، إِذْ (لَوْ)^(٢) قِيلَ: وَلَقَدْ جَاءَ النَّذْرُ آلَ فِرْعَوْنَ،
لجَازَ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ.

فائدة: «فرعون» غيرُ منصرفٍ للعلمية والعجمة. قال المحقق التفتازاني: فرعون عَلِمَ
لِمَنْ سَلَكَ الْعِمَالِقَةَ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ كَسْرَى وَقِصْرٍ مِنْ عِلْمِ الْجِنْسِ، لَكِنْ جَمَعَهُ
بِاعْتَارِ الْأَفْرَادِ، مِثْلَ الْفِرَاعِنَةِ وَالْقِيَاصِرَةِ وَالْأَكَاسِرَةِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلِمَ شَخْصٌ يُسَمَّى بِهِ
كُلٌّ مِنْ مَلِكٍ ذَلِكَ ابْتِدَاءً. انتهى. وفي دلالة جمعِهِ على ما ذكره بحث^(٣) قال الإمام أثير
الدين أبو حيان في الارتشاف^(٤): «ثَنُوا وَجَمَعُوا عِلْمَ الْجِنْسِ كَمَا ثَنَّوْا وَجَمَعُوا عِلْمَ الشَّخْصِ
(فَقُلُّوا الْأَسْمَاتِ، وَالْأَسْمَاتِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الشَّخْصِ)^(٥) الْخَارِجِيُّ،
لَا الْكَلْبِيُّ الذَّهْنِيُّ، لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِيهِ» انتهى.

وَقَوْلُهُ:

جَاءَ الْخِلَافَةُ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٦)
إِذْ لَوْ قِيلَ: كَمَا أَتَى مُوسَى رَبَّهُ عَلَى قَدَرٍ لَجَازَ أَيْضًا، إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَوْدُ

(١) الآية ٤١ من سورة القمر.

(٢) سقطت من ص.

(٣) عن ب، وفي الأصل: بحيث.

(٤) الارتشاف ٥٠١/١.

(٥) سقط من ص.

(٦) من البسيط، لجرير، انظر ديوانه، الأزهية ١١٤، المغني ٨٩.

الضمير على ما تأخر (لفظاً فقط، وهو جائز كعوده على ما تأخر)^(١) رتبة فقط، كما
فيما يأتي بالإنش، إجماعاً فيهما.

ووجوباً فيما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ
إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(٢)، إذ لو قيل: ابتلى ربه إبراهيم لزم عود الضمير على متأخر^(٣) لفظاً
ورتبة في غير المواضع السبع^(٤)، و(هو)^(٥) ممتنع، وفيما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً
نحو «ضربني زيد» إذ لو قيل: «ضرب زيد إياي» لزم فصل الضمير مع التمكن من
اتصاله، وذلك أيضاً ممتنع في غير ما استثنى^(٦).

وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا

(١) سقط من ب.

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٣) ب: ما تأخر.

(٤) بل هذا الموضع هو أحد المواضع السبعة، وتُنسَبُ الإجازة فيه إلى الأخفش والطوال وأجازته ابن جني،
وخرج عليه قول الشاعر:

جزى ربه عني عدي ابن حاتم

والجمهور على منعه، أما المواضع الستة الباقية فعود الضمير فيها على متأخر واجب.

انظر في تفصيل ذلك كله: المغني ٦٣٥-٦٣٩، شرح الشذور ١٣٦-١٣٧، الهمع ١/٢٣٠-١٣٢
وانظر أيضاً: الخصائص ١/٢٩٥-٣٠١، تخلص الشواهد ٤٨٨.

(٥) سقطت من ج.

(٦) انظر مواضع فصل الضمير مع التمكن من اتصاله ما سبق ص ٩٥-٩٦.

متصلاً كـ «ضربتُ زيداً»، إذ لو قيل «ضربَ زيداً أنا»^(١) لزم المحذور المذكور، و
 فيما^(٢) إذا انتفى الإعراب، لفظاً في الفاعل والمفعول، والقرينة، كـ «ضربَ موسى
 عيسى» إذ لو جُوزَ تقديمُ المفعول في ذلك لا لتبسَ الفاعلُ بالمفعول ولم يُعلم المقصودُ،
 بخلافِ (نحو)^(٣) «ضربَ موسى العالمَ عيسى» ونحو «أرضعتِ الصغرى الكبرى»
 فيجوزُ تقدُّمُهُ^(٤) فيهما لانتفاء المحذور، إذ نصبُ نعتِ موسى دليلٌ على أنه المضروبُ^(٥)،
 وصِغَرُ الأنثى دليلٌ على أنها المرضعة، بالفتح.

وقد يَتَقَدَّمُ، أي المفعولُ به على العاملِ الناصبِ له، جوازاً، نحو قوله تعالى
 ﴿فريقاً هدى﴾^(٦)، إذ لو قيل: هدى فريقاً لصحَّ، ووجوباً نحو قوله تعالى ﴿أَيُّهَا
 تَدْعُوا﴾^(٧) إذ لا يجوزُ أن يقال: تدعوا أيها^(٨)،

(١) ص: ضرب زيداً إذ.

(٢) ج: المذكور فيما إذا.

(٣) سقطت من ج.

(٤) ج: فيجوز التقديم.

(٥) ج: مضروب.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٧) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) سقطت من ج.

لأن «أيا» اسم شرط والشرط له صدر الكلام^(١).

(١) نقصت نسخة العصامي من المتن عما عند الشيخ محي الدين، ونقص تبعاً لذلك الشرح. أما نص المتن الذي زاد في نشرة الشيخ محي الدين فهو «وإذا كان الفعل «نعم» أو «بئس» فالفاعل إما معرف بآل الجنسية نحو ﴿نعم العبد﴾ أو مضاف لما هي فيه نحو ﴿لنعم دار المتقين﴾ أو ضمير مستتر مطابق للموصوف نحو ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾.

[النائب عن الفاعل]

هذا بابٌ في النائب عن الفاعل^(١):

يُحذفُ الفاعلُ جوازاً تارةً، ووجوباً أخرى، للجهلِ به، أو لغرضٍ لفظي، أو معنوي^(٢)، فينبو عنه حينئذ (في)^(٣) أحكامه المذكورة في بابهِ، والحكم^(٤): الأثرُ المرتبُ^(٥) على الشيء، كلّها مفعولٌ به فيصيرُ مرفوعاً، بعد أن كان (منصوباً، وعمدةً بعد أن كان فضلةً، وواجبُ التأخيرِ عن الفعل بعد أن كان) جائزُ التقديمِ عليه، ويؤنثُ له العاملُ، إن كان مؤنثاً.

فإن لم يوجد، أي المفعولُ به، في الكلامِ المشتملِ على حذفِ الفاعلِ فـالنائبُ

(١) ج: في نائب الفاعل.

(٢) جمع أبو حيان أغراضَ حذفِ الفاعلِ اللفظيةَ والمعنويةَ في قوله:

وحذفهُ للخوفِ والإيهامِ والوزنِ والتحقيقِ والإعظامِ
والعلمِ والجهلِ والاختصارِ والسَّجْعِ والوفاقِ والإيثارِ.

(٣) سقطت من ج.

(٤) اللفظ المتداول في كتب مصطلحات العلوم لحد الحكم هو «إسنادُ أمرٍ إلى آخرٍ إيجاباً، أو سلباً». انظر

الكليات ٣٨٠، التعريفات ٩٢.

(٥) ب: المترتب.

(٦) سقط من ب.

عند ما أي مفعول^(١)، أو^(٢) المفعول / الذي اختصَّ وتصرف من ظرفٍ، زمانياً [٣٨]
كان أو مكانياً، أو مجرورٍ بحرفٍ، وإن كان للتعليل، كما اقتضى^(٣) إطلاقه وصرَّح به
بعضهم، وإن صرَّح آخر^(٤) بخلافه.

تنبيه: ما أفهمه كلامه من أن النائب مجرد المجرور هو ما نقل أبو حيان اتفاق
البصريين والكوفيين عليه، وشذَّ الفراء فزعم أنَّ النائب حرف الجرَّ وحده، وابن مالك
على ما قيل، فذهب إلى أنه مجموع الجار والمجرور^(٥).

أو مصدرٍ، أي: مفعولٍ مطلقٍ.

والاختصاص في الثلاثة كونه مختصاً بوجهٍ، والتصرف في الظرف^(٦) بألا يلزم
النصب على الظرفية، أو الخفض بـ «من»، وفي المجرور ألا يلزم جاره وجهًا واحدًا في
الاستعمال، وفي المصدر ألا يلزم النصب على المفعولية المطلقة، نحو «صيم رمضان»

(١) ج: أي المفعول أو المفعول.

(٢) ب: والمفعول.

(٣) ب: اقتضاه.

(٤) هو الفاكهي. انظر مجيب النداء ٧٦/٢. هذا وقد اختلف في نيابة المجرور بحرف التعليل، فبعضهم
منعه، كالفارسي وابن جني، وبعضهم أجازوه. انظر حاشية يس على مجيب النداء في الصفحة نفسها،
وحاشيته على التصريح ٢٨٧/١، والجمع ٢٧٠/٢.

(٥) انظر الارتشاف ١٩٢/٢، شرح التسهيل ١٢٦/٢، شرح عمدة الحفاظ ١٨٥، ١٨٦ وانظر الجمع
٢٦٧/٢-٢٦٩.

(٦) ج: والتصرف بالظرف.

وَجُلِسَ أَمَامَكَ». و﴿لَمَّا سَقَطَ فِي إِيْدِيهِمْ﴾^(١)، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٢).
فلا يجوز: «صيم زمن»، ولا «اعتكف^(٣) مكان»، ولا «مرَّ بأحد»، ولا «ضرب ضرب»
لعدم الاختصاص. ولا «سبحان الله» بالرفع على أنه نائب فاعل فعل مقدر والأصل:
يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ، ولا «مرَّ منذ أمس»، ولا «يجاء إذا جاء زيد» على أن «إذا» نائبة عن
الفاعل؛ لعدم التصرف.

تنبيهان: الأول: ما أفهمه كلام المصنف من عدم جواز نيابة غير المفعول به مع
وجوده هو رأي جمهور البصريين، وجزم به ابن الحاجب وغيره^(٤).
الثاني: ظاهر كلامه أن لا أولوية في النيابة لشيء من الثلاثة، وبه صرح الجزولي^(٥)
وابن الحاجب وغيرهما^(٥).

وَيُضَمُّ وَجوبًا أَوَّلُ الْفِعْلِ مطلقًا، أي سواء كان ماضيًا أو مضارعًا وسواء
كان الأول في نحو «تعلم» ونحو «انطلق» أم في غيرهما.

(١) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٣) ج: اعتكفت مكان.

(٤) الكافية ٧٢، شرح الوافية نظم الكافية ١٦٩، الإيضاح في شرح المفصل ٥٨/٢-٥٩، وانظر شرح
المقدمة المحسبة ٣٧٤/٢-٣٧٥، شرح عمدة الحفاظ ١٨٦، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، شرح
التسهيل ١٢٨/٢، شرح ابن الناظم ٢٣٥، الارتشاف ١٩٤/٢، الهمع ٢٦٥/٢-٢٦٦.

(٥) الكافية ٧٢، المقدمة الجزولية ١٤٢، هذا وقد اختلف في هذه الأولوية. انظر: الجمل للزجاجي ٨٠،
وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١، والمقرب ٨١/١، وأسرار العربية ٩٥ وشرح ابن جمعه
٦٢٤/١، والارتشاف ١٩٤/٢، والهمع ٢٦٩/٢.

وَيُشَارِكُهُ، أي يشارك أول الفعل في الضمّ وجوباً، ثاني نحو «تعلم» من كلّ

فعل (ماضٍ) ^(١) مبدوء بتاء زائدة معتادة، وإن لم تكن للمطاوعة.

ويشاركه أيضاً في ذلك ثالث نحو «انطلق» من كلّ فعل ماضٍ مبدوءٍ بهمزةٍ

وصلٍ.

وَيُكْسَرُ ما أي الحرف الذي وقع، قبل الحرف الآخر وجوباً في الماضي نحو

«ضرب عمرو»، (ويفتح، أي الحرف) ^(٢) الذي وقع قبل الآخر وجوباً في المضارع

نحو «يُضْرَبُ عمرو».

و يجوز، أو جائز، لك يا متعلماً في نحو «قال» من كلّ فعلٍ ماضٍ ثلاثيٍّ مُعْتَلٍّ

العين بالألف المنقلبة عن الواو، و في نحو «باع» من كل فعلٍ كذلك أَلْفُهُ عن الياء ثلاثة

أوجه:

الكسرُ للأول حال كونه مُخْلَصًا، أي غير مُشَمَّ ضَمًّا، نحو «قيل» و «بيع»

والأصل: «قُول» و «بُيع» نُقِلَتْ كسرة الواو والياء إلى ما قبلهما ^(٣) بعد سلب حركته ^(٤)،

فَقُبِلَت الواو في الأول ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وبقيت الياء في الثاني بحالها.

و الكسر له حال كونه (مُشَمًّا ضَمًّا، و حقيقةً هذا الإشمام ضمُّ الشفتين مع

(١) سقطت من ج، وفي ب: مضارع.

(٢) ص: (ويجوز أو جائز)، ولا يستقيم السياق.

(٣) ب: قبلهما.

(٤) ج: حركتهما.

النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر ممتزجةً منهما.

والضمُّ له حال كونه ^(١) **مُخْلِصًا**، أي غير مُشَمِّ كسرًا، نحو «قُول» و «بُوع»، والأصل «قُول» و «بُيع» حُذِفَتْ كسرة العين تخفيفًا، وبقيت الواوُ بحالها في الأول، وقُلِبَتْ الياءُ في الثاني واوًا لسكونيها وانضمام ما قبلها.

تنبيهات: الأول ظاهرُ كلام المصنف جواز الأوجه الثلاثة فيما ذُكِرَ مطلقًا. ولا يردُّ (عليه جزمه بتقييد) ^(٢) ذلك بعدم اللبس في الجامع ^(٣) وغيره، كابن مالك ^(٤)، احترازًا عن نحو «عَقْتُ» و «بُعْتُ»، فلا يجوز الكسرُ في هذا والضمُّ في الأول؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل؛ لاحتمال ذهابه هنا إلى تعميم الجواز، كما عليه سيبويه ^(٥).

الثاني: الأوضحُ في هذه الأوجه هو الأول، ويليه الثاني، وأما الثالثُ فلغةٌ ضعيفةٌ، وسياقُ ^(٦) كلام المصنف قد يشيرُ لذلك.

والثالثُ: مثلُ «قال» و «باع» - في الأوجه الثلاثة - «اختار» و «انقاد»، ويُنطقُ بامتزجةٍ فيهما على حسب ما يُنطقُ بالحرفِ الثالث، كما قاله ابنُ مالك ^(٧) وغيره.

(١) ساقط من ب.

(٢) ب: على جزم التقيد.

(٣) الجامع ص ٨٠.

(٤) شرح التسهيل ١٣٠/٢ - ١٣١.

(٥) انظر الكتاب ٣٤٢/٤ - ٣٤٣، وشرح الكافية ٢/٢٧١، الأوضح ٢/١٥٧، المغني ٧٧٩.

(٦) ص، ب: وسيأتي.

(٧) انظر شرح التسهيل ١٣١/٢.

الرابع: أفهم اقتصاره في النيابة على الأربعة عدم نيابة غيرها، وهو كذلك مطلقاً

[٣٩]

على الأصح^(١).

(١) قال الرضي: «لأنَّ النَّائِبَ مُنَابَهُ - أي الفاعل - ينبغي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي كَوْنِهِ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْفِعْلِ مَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى» شرح الكافية ٨٤/١. هذا وقد نُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ إِجَازَتُهُمَا نِيَابَةَ التَّمْيِيزِ، وَعَنِ الْفَرَاءِ نِيَابَةَ خَيْرِ كَانٍ، وَعَنِ الْأَخْفَشِ نِيَابَةَ الظَّرْفِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَنْوِبُ الْمَفْعُولُ لَهُ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ جَرَّ.

انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢ - ١٣٠، الارتشاف ١٩٢/٢ - ١٩٣، الهمع ٢٦٧/٢ - ٢٦٩.

[الاشتغال]

هذا بابُ الاشتغالِ، أي اشتغالِ العاملِ عن نصبِ الاسمِ السابقِ بضميره أو ملابِسِهِ بِحَيْثُ لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسبُهُ لنصبِهِ.

يجوز في نحو «زيدٌ ضربتهُ»، أو «زيدٌ ضربتُ أخاهُ»، أو «زيدٌ مررتُ بهُ»،

وامرأه بنحو ذلك ما لم يَتَّصِفْ فيه الاسمُ بشيءٍ مما يأتي، رفعُ زيدٍ -مثلاً- بالابتداء، أي بالتجرد^(١) عن كلِّ عاملٍ لفظيٍّ غيرِ زائدٍ^(٢) أو شبههِ للإسناد. والباءُ للسببية، أو للاستعانة، تنزيلاً له منزلةَ الآلة.

فالجملةُ الواقعةُ بَعْدَهُ، كجملةِ «ضربتهُ» و «ضربتُ أخاهُ» و «مررتُ بهُ» في هذه

الأمثلة، خبرٌ له.

و يجوز أيضاً نصبُهُ مفعولاً به بإضمارٍ، أي تقديرٍ^(٣)، «ضربتُ» في الأول، و

«أهنتُ» في الثاني: لأن من ضربتُ أخاه فقد أهنتُهُ، ولا تضمُرُ «ضربتُ»؛ لأنك لم

تضربُ إلا أخاه، و «جاوزتُ» في الثالث، لأن من مررتُ به فقد جاوزتُهُ، ولا تضمُرُ

«مررتُ»؛ لأنه لا يصلُ إلى الاسمِ^(٤) بنفسه. حالُ كونِها واجبةُ الحذفِ، لأنها قد

(١) انظر ما مضى ص ١١٩.

(٢) ج: غير الزائد.

(٣) ب: بتقدير.

(٤) ب: اسم.

فُسِّرَتْ بالمذكورات، ولا يجوز الجمع^(١) بين المفسِّر والمفسَّر، فلا موضع للجملة الواقعة بعده من الإعراب؛ لأنها مستأنفة.

وقول المصنف «رحمه الله تعالى» في الشرح^(٢) وغيره: لأنها مفسَّرة، لا يخلو عن مسامحة^(٣).

تنبيه: يترجَّح الرفع في هذه المسألة على النصب، والمصنف لم يصرح بذلك لظهوره. و**يترجَّح النصب**، أي نصب زيد - مثلاً - في نحو «زيدًا اضربه» مما وقع فيه الاسم قبل الطلب، لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو قليل. وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «**للطلب**» والمراد بالطلب هنا الأمر كما مثَّل، والنهي، والدعاء نحو «زيدًا لا تُهِنه» و «اللهم عبدك ارحمه».

ونحو قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤) مما ظاهره مخالفة هذه القاعدة **مُتَأَوَّلٌ**، إما بأن التقدير: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، والسارق^(٥) والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والجرور، و «اقطعوا» جملة مستأنفة، وهذا قول سيويه^(٦)، أو بأن «أل» موصولة بمعنى

(١) ج: ولا يجوز أن يجمع.

(٢) شرح المصنف ٢٦٨، المغني ٥٢٦.

(٣) ج: تسامح.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٥) ب: فالسارق.

(٦) الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٤.

الذي والتي^(١)، والفاءُ جيءُ بها^(٢) لتدلُّ على السببية، (كما في قولِكَ «الذي يأتيني فلهُ درهمٌ» وفاءُ السببية)^(٣) لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها.
وشرطُ العامل^(٤) في هذا الباب صلاحيةُ العمل في الاسم السابق، كما مر، وهذا قول المبرد^(٥).

و يترجَّحُ النصبُ أيضًا في نحو قوله تعالى ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةٍ إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ﴾ * **وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ**^(٦) مما وقع فيه الاسمُ بعد عاطفٍ على جملةٍ فعليةٍ؛ لأنك إذا نصبتَ كانتِ الجملةُ المعطوفةُ على الجملةِ الفعلية - أعني «خَلَقَ الْإِنْسَانَ» - فعليةً، لأنَّ التقديرَ: وَخَلَقَ الْأَنْعَامَ، فإذا رفعتَ كانتِ الجملةُ المعطوفةُ عليها اسميةً، والتناسبُ بين^(٧) الجملتين في العطفِ أولى من التخالُفِ. وإلى ذلك هنا أشارَ بقوله:
لِلتَّنَاسُبِ.

(١) ج: الذي أو التي.

(٢) ج: به.

(٣) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) ج، ب: العمل.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/١٦٧، ١٧٨، الارتشاف ٢/٦٧.

(٦) من الآيتين ٤، ٥ من سورة النحل.

(٧) ج: والتناسب في الجملتين.

و يترجَّحُ (النصبُ) ^(١) أيضًا في نحو قوله تعالى ﴿أَبَشِّرْنَا بِأَحَدًا نَتَّبِعُهُ﴾ ^(٢) مما وَقَعَ فيه الاسمُ ^(٣) بعد همزة الاستفهامِ خاصَّةً، إذ ما عداها من بقية أدوات الاستفهامِ يجبُ أن يليه صريحُ الفعلِ، والاشتغالُ بعده ^(٤) ضرورةً.

و في ^(٥) نحو «ما زيدًا رأيتهُ» مما وَقَعَ فيه الاسمُ بعد حرفِ النفي مِنْ «ما» أو «إن» أو «لا» نحو «إن زيدًا رأيتهُ»، و «لا زيدًا تضربهُ» لغلبةِ الفعلِ بعدهن.

ويجبُ ^(٦) أي النصبُ، في نحو ^(٧) «إن زيدًا لقيتهُ فأكرمهُ» مما وَقَعَ فيه الاسمُ بعد «إن» الشرطيةِ، والفعلُ ماضٍ، ومثلها «إذا» الشرطيةُ (نحو) ^(٨) «إذا زيدًا لقيتهُ، أو تلقاهُ فأكرمهُ، وأمَّا بقيةُ أدواتِ الشرطِ فيجبُ أنْ يليها صريحُ الفعلِ، والاشتغالُ بعدها ضرورةٌ كالاشتغالِ بعد «إن» والفعلِ المضارعِ.

و في نحو «هَلَّا - بالتشديد - زيدًا أكرمهُ» مما وَقَعَ فيه الاسمُ بعد «هَلَّا» من

(١) سقطت من ص.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

(٣) ب: الاسم السابق.

(٤) ص، ب: بعد.

(٥) ج: في نحو.

(٦) ج: ويجب.

(٧) ج: في نحو قوله.

(٨) سقطت من ج.

حروف التحضيض، ومثلها في هذا الحكم بقية حروفه^(١) : / «أَلَّا» بالتشديد^(٢) و «لَوْلَا» و [٤٠] «لَوْ مَا».

لوجوبه، أي الفعل، بَعْدَهُنَّ.

وَيَجِبُ الرِّفْعُ، أي رفع زيد - مثلاً - بالابتداء (في)^(٣) نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ

يَضْرِبُهُ عَمْرُو «مَّا»^(٤) وَقَعَ فِيهِ الْإِسْمُ بعد «إِذَا» الفجائية لاختصاصها بالاسم. ومثلها في

هذا الحكم «لَيْتَ» المكفوفة بـ «مَا» نحو «لَيْتَمَا زَيْدٌ لَقِيْتُهُ»، لَامْتَنَاعِهِ، أي امتناع الفعل.

وإنما لم يُقْلَلْ لوجوب الاسم، كما قال في نظيره: لوجوبه، لتضمن ما عَبَّرَ بِهِ لذلك، مع

الاختصار والاشتمال على الطباق.

تنبيه: قد يُتَنَاقَشُ^(٥) في سَوَاقِهِ هذا الوجه مساق الأوجه السابقة، قال في موضح^(٦)

الألفية - وعبارتها كهذه - : «(ليس)^(٧) من أقسام مسائل الباب ما^(٨) يَجِبُ فِيهِ الرِّفْعُ، كما

(١) ج: بقية الحروف.

(٢) ص: بتشديد. وانظر في هذا: شرح المفصل ١٤٤/٨، شرح الكافية ١٧٦/١، الأزهية ١٦٩، شرح العصام ١١٩. وانظر كذلك رأي من يرى أن التخفيف فيها هو الوجه: البسيط ٦٣٦/٢، وانظر بهامشه تعليق أستاذنا الدكتور عياد الشبيبي.

(٣) سقطت من ب، ج.

(٤) ب: ومما.

(٥) ج، ب: يناقش.

(٦) ج: توضيح الألفية. وانظر الأوضح ١٧٠/٢.

(٧) سقطت من ب.

(٨) ص، ج: مما يجب.

في مسألة «إذا» الفجائية؛ لعدم صدق ضابطِ البابِ عليها، وكلامُ الناظمِ مُوهِمٌ لذلك». انتهى.

فائدة: الفاءُ في نحو «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدةٌ لازمةٌ عند الفارسيِّ والمازنيِّ وجماعةٍ، وعاطفةٌ عند مبرمان^(١) وأبي الفتح، وللسببية المحضة عند أبي إسحاق، قاله في المغني^(٢).

ويستويان، أي النصبُ والرفعُ^(٣)، في نحو «زيدُ قامَ أبوه وعمرُو أكرمته» مما وقع فيه الاسمُ بعد عاطفٍ مسبوقٍ بجملةٍ فعليةٍ خبرٍ عن اسمٍ قبلها، لأنَّ «زيدُ قامَ أبو»، جملةٌ كبرى ذاتُ وجهين، أي اسميةُ الصدرِ فعليةُ العجزِ، فإنَّ^(٤) راعيتَ صدرها رفعتَ، وكنتَ قد عطفتَ جملةً اسميةً (على جملة اسمية)^(٥)، وإن راعيتَ عجزها نصبتَ وكنتَ قد عطفتَ جملةً فعليةً على جملة فعلية، فالمناسبةُ حاصلةٌ على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان. وإلى هذا^(٦) أشار المصنفُ بقوله: «للتكافي» أي لتكافؤ وجهي

(١) هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أخذ عن المبرد وطبقته، وأخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي علي الفارسي، والسيرافي وغيرهما، توفي سنة ٣٢٦هـ وقيل سنة ٣٤٥هـ انظر: الإنباه ١٨٩/٣-١٩٠.

(٢) المغني ٢٢١، والنظر شرح الرعي ٦٠٦/٢-٦٠٨، شرح المفصل ٣/٩، ٤، شرح الكافية ١٠٤/١، الأشباه والنظائر ٤٥٧/١.

(٣) ج: الرفع والنصب.

(٤) ب: وإن، ج: وإذا.

(٥) سقطت من ص.

(٦) ب: هذه.

النصب والرفع.
تنبيهان: الأول: الذي رأيته فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب رسم التكافؤ بصورة الياء، والصواب فيه رسمه بصورة الواو، ولعل رسمه بصورة الياء تحريف من النساخ.

(الثاني)^(١): لا يخفى أن وجه النصب إنما يتأتى إذا اشتملت جملة «عمرؤ أكرمته» على رابط (يربطها بزيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، والمعطوف عليه هنا خبر، كما تقرّر، والخبر إذا كان جملة يجب اشتماله على رابط)^(٢) يربطه بالمبتدأ، فإذا لا بد من ذكر نحو: له، أو عنده، والمصنف لم يأت بذلك اعتماداً على ظهوره، كذا اعتذر السيرافي (عن)^(٣) سيبويه، وقد مثّل للمسألة بنحو هذا المثال، وارتضى هذا الاعتذار الرضي وغيره^(٤).

وليس منه، أي من باب الاشتغال، قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٥)، أي الكتب، (و «أَزِيدُ ذُهَبَ»^(٦) به)، بالبناء للمفعول، وإن كان قد يتوهم في كل منهما كونه منه، ومن ثمة تصدى المصنف لنفيه.

(١) ساقط من ب.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح الكافية ١/ ١٧٦، وانظر شرح العصام على الكافية ١١٨.

(٥) الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٦) ص: فأزيد نصب.

وإنما لم يَكُنْ شيءٌ منهما منه لأنَّهُ لا بُدَّ في هذا الباب ^(١) مِنْ (صِحَّة) ^(٢) نصبِ الاسمِ المتقدِّمِ بالعاملِ المشتغلِ عنه بضميره أو ملابسه ^(٣) أو بِمُنَاسِبِهِ، كما مرَّ.
فهذا الشرطُ ^(٤) منتفٍ في المثال؛ لأنَّ «ذهب» لا يعملُ النصبَ، ولا مناسِبُهُ، وهو «أُذْهِبَ» ^(٥).

وفي الآيةِ لأنَّ المعنى (أَنَّ) ^(٦) كُلُّ شيءٍ مفعولٍ لَهُمْ ثابتٌ في الزبرِ، فالفعلُ صفةٌ لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾، والصفةُ لا تعملُ في الموصوفِ ^(٧).

-
- (١) ص: الكتاب.
- (٢) مطموسة في ص.
- (٣) ج: أو بملابسه.
- (٤) ج: وهذا الشرط.
- (٥) قال الفاكهي «إذ لو سلط العامل على ما قبله لا متنع إعماله النصب فيه، فرفع زيد واجب، إما على الابتداء، أو على إضمار فعل تقديره «أذهب زيد فذهب به». مجيب الندا ٨٨/٢، ٨٩، وانظر حاشية يس بهامشه، شرح العصام على الكافية ١١٩.
- (٦) سقطت من ج.
- (٧) قال المصنف في شرحه ص ٢٧٣: «وليس منه قوله تعالى: ﴿وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزبر﴾ لأنَّ تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكل مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر صفة للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه».

[التنازع]

هذا بابُ التنازع، ويسمى بابُ الأعمالِ أيضاً، وبابُ عطفِ الفعلِ على الفعلِ.
وضابطُهُ أَنْ يتوجَّهَ عاملانِ للعملِ في اسمٍ ظاهرٍ بعدهما.
يجوزُ إجماعاً في (نحو) ^(١): «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» مما توجَّهَ فيه عاملانِ، لما
ذَكَرَ، إعمالُ العاملِ الأولِ في ذلك الاسمِ واختارَهُ، أي إعمالُ الأولِ،
الكوفيون، لِسَبْقِهِ على الثاني، فحينئذٍ يَضْمَرُ في الثاني كُلُّ ما، أي معمولٍ،
يحتاجُهُ وجوباً، سواءً كانَ مرفوعاً (به) ^(٢)، أو منصوباً به، أو مجروراً بجارٍّ متعلِّقٍ به،
(نحو) ^(٣) «قَامَ وَقَعَدَا» ^(٤) «أَخَوَاكَ»، و «قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ» و «قَامَ وَمررتُ بهما أَخَوَاكَ».
ونحو:

بعكاظَ يُعْشِي النَّاطِرُ ي — — — — —
— — — — — إِذَا هُمُ لَحُوا شُعَاعُهُ ^(٥)

ضرورة.

(١) عن ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) ص ، ب: وقعد.

(٥) من مجزوء الكامل لعاتكة بنت عبد المطلب، انظر المقرب ٢٥١/١، شرح ابن عقيل ٥٥٣/١، شرح

الأشْمُونِي ١٠٥/٢.

و إعمال العامل الثاني، واختاره، أي إعمال الثاني، البصريون، لقربه من المعمول. وقد نقل^(١) سيبويه^(٢) عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل. قال ابن مالك^(٣): «مع قلته لا يكاد يوجد / إلا في الشعر». **فحينئذ يضمَرُ في العامل [٤١] الأول مرفوعه وجوباً.**

تنبيه: ما ذكره المصنف من وجوب الإضمار محله إذا كان رافع الفاعل غير مصدر، كما في المثال المذكور، أما إذا كان الرفع له مصدرًا فلا مانع من الحذف، على ما هو مقرر في بابه، نحو «أعجبني قيامٌ وعودُ الزيدان» قاله الدماميني في المنهل^(٤)، فليتأمل. فقط، أي دون غيره. فلا يضمَرُ فيه، بل يحذف، نحو قوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ^(٥)

ونحو: «قامًا وقعدًا أخواك»، و «ضربتُ وضربني أخواك»، و «مررتُ ومررتُ بي أخواك». ولا تقل: ضربتهما، ولا مررتُ بهما، لأنَّ عودَ الضمير على المتأخر لفظًا ورتبةً إنما اغتفر في المرفوع، لأنه غير صالح للسقوط، بخلاف المنصوب والمجرور. ونحو:

(١) ص: يحكي.

(٢) الكتاب ١/٧٤-٧٩.

(٣) شرح التسهيل ١٦٧/٢، وانظر شرح الكافية ١/٧٩.

(٤) المنهل الصافي ورقة ٥٠.

(٥) من الطويل، لا يعرف له قائل، انظر شرح اللوحة ٩٢/٢، شرح التصريح ١٧٠/٢، ١٧١، شرح الأشموني ٥٦/٢.

إذا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ^(١)
 ضرورة.

تنبيه: محلُّ حذفٍ غيرِ المرفوعِ حيثُ استُغْنِيَ عَنْهُ، وإلا وجبَ إثباتُه ضميراً مؤخراً،
 كما جزم به في الشذور^(٢) وغيره، كـ «رغبتُ ورغبَ في زيدٍ عنه»، و «كنتُ وكان زيدٌ
 صديقاً إياه».

وليس منه. أي من باب التنازع، قولُ امرئ القيس:

ولو أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٣)

لفسادِ المعنى المرادِ على تقديرِ كونه (منه)^(٤)، لأنَّ غَرَضَ الشاعرِ ليسَ توجيهَ

«أدلبُ» إلى (قليلٌ من المالِ)^(٥)، (كما)^(٦) وجَّهَ «كفاني» إليه، بل توجيهُهُ إلى غيره. أي
 ولم أطلب المجدَّ المؤثَّلَ، (بدليلِ قوله:

(١) صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه:

جَهَارًا فكنُ في الغيبِ أَحْفَظُ لِلوَدِّ

ويروى: «جهازاً فكن في الغيب أحفظ للعهد». انظر التسهيل ١٧١/٢، تلخيص الشواهد ٥١٤،
 شرح شواهد المغني ٧٤٥/٢.

(٢) شرح الشذور ٤٢٣-٤٢٤، الجامع ٨٥، الأوضح ٢٠٢/٢-٢٠٣.

(٣) من الطويل. انظر ديوانه، الكتاب ٧٩/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١، ١٧٠.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ص، ج: القليل.

(٦) ساقط من ب.

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤَثِّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤَثِّلَ^(١) أمثالي
فإذن لم يتوجَّهِ العاملان إلى شيءٍ واحدٍ بِحَسَبِ المعنى، وانتفى^(٢) التنازعُ لانتفاءِ
شرطِهِ.

(١) ساقط من ب.

(٢) ب: فانتفى.

[المفعول]

هذا **بابٌ** في بيان المنصوبات. وبدأ منها بالمفاعيل؛ لأنها الأصل، فقال:
المفعول، أي كل مفعول، **منصوبٌ** وجوباً، لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، نحو «رأيتُ زيداً»،
 و «رأيتُ موسى»، و «رأيتُ هذا».

تنبيه: لا يردُّ على هذا الحكم ما جاء في كلامهم^(١) من رفعه^(٢)، لأنه شاذٌّ لا يقاسُ
 عليه.

وهو، أي المفعول **(خمسةٌ)** بدليل الاستقراء. أحدهما: **المفعولُ بهِ** ويقالُ لهُ
 (المفعولُ)^(٣) أيضاً بِحَذْفِ الصلَّةِ تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

تنبيه: بدأ به من بين المفاعيل؛ لأنه الذي يلتبسُ بالفاعل، ولأنَّه أكثرُ استعمالاً.
 تنبيه آخر: لا ضميرٌ في لفظ «المفعول»، وضميرُ «به» راجعٌ إلى «أل»، وكذا
 المنعولُ فيه والمفعولُ لأجله والمفعولُ معه.

ومَنْ قالَ إنَّ (في)^(٤) لفظُ المفعولِ ضميراً مستتراً راجعاً إلى الفعلِ، أي الذي (فعل)^(٥)

(١) ج: قولهم.

(٢) نحو قولهم «خرق الثوب المسمار» برفع الثوب، ونصب المسمار، وقد نقل عن ابن الطراوة القول
 بجواز ذلك إذا فهم المعنى. انظر البسيط ٢٦٢/١.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ساقط من ب.

فَعْلٌ بِهِ، أَوْ فِيهِ، أَوَّلُهُ، أَوْ مَعَهُ، فَيَتَجَهَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ عَلَى (هَذَا) ^(١) صِفَةً جَرَتْ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ ^(٢) لَهُ فَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، وَأَنَّ يُقَالَ: الْمَفْعُولُ هُوَ بِهِ، (و) ^(٣) الْمَفْعُولُ هُوَ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ هُوَ لِأَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ هُوَ مَعَهُ.

وَيَتَجَهَّ عَلَى كَوْنِ الضَّمَائِرِ الْأَرْبَعَةِ رَاجِعَةً إِلَى «أَل» أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا جَازَ حَافِ «أَل»، مَعَ أَنَّهُ أَيْضًا يُسْتَعْمَلُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ، وَمَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ، كَثِيرًا ^(٤) بَلَا نَكْرٍ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الضَّمَائِرَ الْأَرْبَعَةَ رَاجِعَةً إِلَى مَوْصُوفَاتٍ مُقَدَّرَةٍ، أَيِ: الشَّيْءِ الْمَفْعُولُ بِهِ أَوْ شَيْءٍ مَفْعُولٌ بِهِ، وَكَذَا الْبَاقِي، لِأَنَّ «أَل» لَيْسَتْ مَوْصُولَةً، بَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفِي؛ لِعَدَمِ قَصْدِ الْحَدُوثِ بِالصِّفَةِ.

قَالَ مَعْنَى هَذَا كُلُّهُ مَوْلَانَا عَصَامُ الدِّينِ «رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى» فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ^(٥).

وَهُوَ، أَيِ الْمَفْعُولِ، (مَا، أَيِ مَفْعُولٍ) ^(٦) وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ. وَالْمُرَادُ

بِوَضْعِهِ عَلَيْهِ تَعَلُّقُهُ بِهِ بِحَيْثُ لَا يُعْقَلُ بِدُونِهِ. وَبِهَذَا الْقَيْدِ خَرَجَ بَقِيَّةُ الْمَفَاعِيلِ.

تَنْبِيْهَانِ: الْأَوَّلُ: إِنَّمَا أُضَافَ الْمَصْنَفُ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ لِيُضْرَفَ عَنْ الْفِعْلِ

(١) ساقط من ب.

(٢) ج: غير من هو له.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ص: كثير.

(٥) شرح العصام على الكافية ٩٣، وانظر مجيب الندا ٩٧/٢.

(٦) ساقط من ب.

الاصطلاحى، فيصيرُ إسنادُ الوقوعِ إليه (مُغْنِيًا) ^(١) عن ثُبُوتِ التَّجَوُّزِ، وشمولُ التعريفِ لمفعولٍ غيرِ الفعلِ عن كُلفَةِ التَّكَلُّفِ، وليفيدَ عمومَ الفعلِ، إذ تقييدُ الشيءِ بما يعمُّ جنسهُ يفيدُ العمومَ، ولا فِعْلٌ يخلو عن فاعلٍ، أي وقعَ عليه الفعلُ، أيَّ فعلٍ كانَ.

الثاني: المرادُ بوقوعِ الفعلِ عليه كونهُ مما وقعَ عليه الفعلُ عبارةً ^(٢)، فيدخلُ فيه

«ضربَ زيدٌ عمرًا» (مع) ^(٣) / كَذِبِهِ، و «ما ضربَ زيدٌ عمرًا»؛ لأنَّ العبارةَ دلَّتْ على [٤٤]

وقوعِ الضربِ على عمرو، ولولا دلالتها عليه لم يُفِدْ دخولُ حرفِ النفي (نفي) ^(٤) الوقوعَ.

ويخرجُ «زيدٌ ضربتهُ»، لأنَّ زيدًا وإنْ وقعَ عليه فِعْلُ الفاعلِ، لكنَّ العبارةَ لم تُفِدْهُ، بل أفادتْ كونهُ محكومًا عليه بالمضروبيةِ، ولَزِمَ من ذلك كونهُ مما وَقَعَ عليه الفعلُ.

أفادَ مضمونُ كلِّ من التنبيهين مولانا ^(٥) عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية ^(٦).

(١) عن ج.

(٢) انظر: أسرار العربية ٧٩، التبصرة والتذكرة ١/١٠٧، البسيط ١/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ج: قاله مولانا.

(٦) شرح الكافية للعصام ٩٤.

[المنادى]

ومنه، أي من المفعول به، أي من أقسامه المنادى.

وهو المطلوب مسمّاهُ بحرفٍ نائبٍ عن «أنادي»، إنشاءً، وذلك لأنَّ الأصلَ في «ياعبدا لله»، مثلاً: «أنادي عبدا لله» فحُذِفَ الفعلُ وأُنِيبَ عنه حرفُ النداء^(١).

وإنما يُنْصَبُ، أي ما يُنْصَبُ، يعني لفظاً، كما أفصحَ به في الشذور^(٢)، حيثُ
(قال)^(٣): «وإنما يظهر نصبه»، وإلا فهو مطلقاً لا ينفكُّ عن أصلِ النصب، كما هو ظاهر مما مرَّ آنفاً، إلا **مضافاً**، أي ذا^(٤) إضافةٍ **كـ «يا عبدا لله»**، علماً، أو مركباً إضافياً أو **شبهه^(٥)**، وهو ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمام معناه، ولا فرقَ في هذا الذي به التمامُ بين أن يكونَ اسماً مرفوعاً بالمنادى **كـ «يا حسناً وجهه»**، و أن يكونَ منصوباً به **كـ «يا طالعا جبلا»** وفي إعمالِ «طالعا» في («جبلا»)^(٦) بحثُ ذكرته في

(١) وقيل إن ناصبه معنوي وهو القصد، وذهب قوم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا فقليل على سبيل النياحة، والعوض عن الفعل، وقيل على أنَّ حروفَ النداءِ أسماءُ أفعالٍ بمعنى «أنادي»، وليس ثمة فعل مقدر، وقيل بل حروف النداء أفعال لا أسماء أفعال. انظر الهمع ٣/٣٢-٣٤.

(٢) شرح الشذور ٢١٥، وقال مثل ذلك في الجامع أيضاً ص ٩٣.

(٣) سقطت من ص.

(٤) ص: إذا.

(٥) ص: مشبهه.

(٦) سقطت من ب.

الحاشية^(١)، وأن يكون مجروراً بجاراً متعلقٍ بهِ كـ «يا رفيقاً بالعباد»، وأن يكون معطوفاً عليه قبل النداءِ كـ «يا ثلاثةً وثلاثين» في رجلٍ اسمه ذلك.

تنبيه: كذا اقتصر المصنفُ في شرحه على هذه الأربعة، وزاد^(٢) جمعٌ، منهم مولانا

عصام^(٣) الدين «رحمه الله تعالى»، الموصوفُ بالجملةِ نحو:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى^(٤)

والموصوفُ بالظرفِ نحو:

(١) هذا المبحث في الجزء الذي لم أعر عليه من الحاشية، لكن قال الشارح في شرحه على الشذور ورقة ٥٦: «تركيب (طالعا جبلا) من المزالق النحوية؛ لأنه لا معتمد لقوله (طالعا) حتى يعمل، وتقدير الموصوف مشكل؛ لأنه إذا قدر لم يكن شبه مضاف؛ لأنه موصوف بمفرد، اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن يبقى أن «طالعا جبلا» يجوز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف به المعرفة، فكيف يصح أن يقدر الموصوف نكرة؟ اللهم إلا أن يقال: إن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه، كذا قيل. وقال الرضي: «عمل اسم الفاعل واسم المفعول من غير اعتماد على الأشياء الخمسة، أي الموصوف وذو الحال والمبتدأ والنفي والاستفهام، مذهب الأخفش والكوفيين، دون البصريين وأما قول البصريين: «يا ضارباً غلامه، يا حسناً وجهه» بالإعمال، ورجوع الضمير إلى مقدر، فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به، ولا يقال في السعة: «جاءني الحسن وجهه»، بلى قد يقع في الشعر». هذا كلامه، وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذورا آخر». وانظر شرح العصام على الكافية ٩٩.

(٢) ص ، ب: زاد.

(٣) شرح العصام على الكافية ٩٨-٩٩.

(٤) من بيت من الوافر لجريز، والبيت بتمامه:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا

انظر ديوانه، الكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، معجم البلدان «شعبي».

ألا يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ^(١)

وزاد الرضوي^(٢)، في بحثِ نداءٍ^(٣) المعرّف باللام؛ الموصول^(٤)، قال مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية^(٥) : «وكلامُ المصنّف في إيضاحِ المَفْصَلِ يَدُلُّ عليه».

أو نكرة غير مقصودة بالنداء كقول الأعمى، أي: مقولِهِ، والأعمى صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعَمَى وهو عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا: «يا رجلاً خَذْ بِيَدِي» : بَدَلٌ مِنَ الْقَوْلِ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ لَهُ.

وصرّح بقولِهِ: «غير مقصودة» (مع)^(٦) أَنَّ النكرة لا تكونُ إلا كذلك، إذ^(٧) لو كانت مقصودةً لكانت مَعْرِفَةً لا نكرةً، دفعًا لِتَوَهُّمِ دُخُولِ النكرةِ التي صارت مَعْرِفَةً

(١) صدر بيت من الوافر، ينسب للأحوص الأنصاري، ويقال لغيره، وهو في هامش ديوانه، وعجزه:

عليك ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

وروايته في مجالس ثعلب ١٩٨: (برود الظل شاعكم السلام). وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٠.

(٢) شرح الكافية ١/١٤٧.

(٣) ص: النداء.

(٤) ص، ب: الموصولة، ج: «أي» الموصولة، وكذلك هي في حاشية السويدي، والصحيح ما أثبت.

(٥) شرح العصام على الكافية ص ٩٩، وانظر الإيضاح في شرح المَفْصَلِ ١/٢٤٩، وحاشية يس على مجيب الندا ١٠١/٢.

(٦) سقطت من ص.

(٧) ب: ولو.

بكرنها مقصودةً في كلامهم^(١)؛ نظرًا إلى أنها قد يُطلق عليها اسمُ النكرة مجازًا مرسلاً، أو^(٢) استعارة.

و المنادى **المفرد**، والمرادُ به هنا ما ليس مضافاً (ولا)^(٣) شبهه، **المعرفة** بأن كان المرْدُ به معيّنًا، سواءً كان تعريفه قبلَ النداء كما في أوّلِ الأمثلة الآتية، أو بعدَ النداء كما في بقية الأمثلة **مبنيٌّ** وجوبًا لفظًا، كما يأتي، أو تقديرًا كـ «يا موسى»، أو محلاً كـ «يا هذا» **على ما**، أي حركةٍ أو حرفٍ، **يُرفعُ** أي المنادى، **به** لو كان مُعربًا. أما البناءُ فلمشابهته كافَ «ذلك» أفراداً^(٤) وخطاباً، وأما كونه على حركةٍ فإشعاراً بأنَّ الأصلَ فيه الإعرابُ، وأما كونها ضمةً ونحوها^(٥) فجبراً لما لحقه من الوهنِ بحذفِ عامِلِهِ لُزوماً.

كـ «يازيد» بالبناء على الضم.

تنبيه: في التمثيل به إشارةٌ لردِّ ما ذهبَ إليه المبردُ من أن العلمَ لا يجوزُ نداؤه^(٦)؛ لأنه يلزمُ عليه اجتماعُ تعريفين وهو ممتنعٌ. ووجهُ الردِّ كما قال مولانا عصام^(٧) الدين «رحمه

(١) ص، ب: كلامه.

(٢) ب: واستعارة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) في الأصل: إقراراً، ج: أفراداً أو خطاباً.

(٥) ص: أو كونها.

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢٠٥/٤ «وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف» وانظر الأصول ٣٣٠/١-٣٣١، شرح الكافية للرضي ١٤١/١-١٤٢.

(٧) شرح العصام على الكافية ٩٧.

الله تعالى» أن النداء لا يفيدُ التعريفَ مطلقاً، وإنما^(١) يفيدُه إذا قُصِدَ به.

و «يازيدان» بالبناء على الألف نيابة عن الضم^(٢)، و «يازيدون» بالبناء على

الو و كذلك.

تنبيه: مثَّلَ لما يُرفع بالألف والواو بهذين دون «يارجلان» و «يا مسلمون» تنبيهاً على أن تثنية العلم أو جمعه لا توجب «أل» في النداء، لأنَّ تعريفَ النداءِ يُغني عنها.

و «يارجل» بالبناء على الضم ك «يازيد» حال كونه مقولاً لرجلٍ مُعَيَّنٍ. وهذا من المصنف توقيتٌ لضم «رجل» لا تقييدٌ له، إذ لا احتمال في «رجل» مع كونه مضموماً لكونه (لغير)^(٣) معين.

تنبيه: مثل المصنف بهذا المثال لما بُني على ما يرفع به لكونه مفرداً، و^(٤) معرفة بعد

النداء. (وانظر)^(٥) لم (لم)^(٦) يكتفٍ بتمثيل^(٧) «يازيدان» و «يازيدون» لهذا الغرض / إذ [٤٣] كُ منهُما نكرةٌ في الأصل وصارَ معرفةً بعد النداء؟ فلم يلح لي في ذلك ما يعتدُّ به^(٨).

(١) ب: إنما.

(٢) ج ، ب: الضمة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ص: أو معرفة.

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ب.

(٧) ج: بالتمثيل.

(٨) قال السويدي في الحاشية ورقة ٢٠٢: «ولعل وجهه المعتدُّ به التمثيل لما صار معرفة بالنداء، سواءً

كان مفرداً في هذا الباب فقط كالمثالين الأولين، أو في جميع الأبواب كالثالث».

تنبيه آخر: ما جزمْتُ به من جعلِ قولِهِ «لمعين» راجعاً إلى قوله «رجل» خاصّةً تبعْتُ فيه بعضَ الشراح^(١)، وهو ظاهرُ (تعبيرِ المصنّف في المتن كما ترى بـ «معين»، وظاهر^(٢)) كلامه في شرحه^(٣)، لكنّ قضيتَهُ^(٤) - ما تقرّر آنفاً - عودُهُ لـ «الزيدان» و «الزيدون» أيضاً، وعليه فيقدّرُ موصوفُ قولِهِ «لمعين» اسمَ جمعٍ كلفظِ «جمع»، ليستقيمَ تعبيرُهُ به مع كونه مفرداً.

تنبيهٌ ثالثٌ: لا يَرِدُ (عليه)^(٥)، على ما قرّرهُ من وجوبِ بناءِ المفردِ المعرفةِ على الضمِّ أو نائبه، نحوُ «يازيدَ بْنَ عمرو» و «ياهندَ ابْنَةَ بِشْرٍ»، بالفتح، لأنَّ المنادى في ذلك مبنيٌّ على الضمِّ تقديرًا، والفتحةُ فتحةُ إتباعٍ، وكذا الكلامُ في نحو: يا أميمة^(٦)

بالفتح، على أحد الرأيين في ذلك، وهو المختار^(٧).

(١) هو الفاكهي. انظر مجيب النداء ١٠٣/٢.

(٢) ساقط من ص.

(٣) شرح المصنف ٢٨٤.

(٤) ب: قضية.

(٥) سقطت من ب، ج.

(٦) من بيت من الطويل، للنابغة، والبيت بتمامه:

كَلَيْنِي لِهَمْ يَأْمِيْمَةٌ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بِطِيءِ الْكَوَاكِبِ

انظر ديوانه، الكتاب ٢٧٧/٢، اللامات ١٠٢.

(٧) اختار الشارحُ أن تكونَ الفتحةُ فتحةَ إتباعٍ لما قبلها، وهو اختيارُ ابنِ مالك، أما سيبويه وأكثرُ النحويين فعلى أنه مرخم، فصار في تقدير «يا أميم» ثم أقحمت التاء، غيرَ مُعْتَدٍّ بها. انظر الكتاب ٢٠٧/٢، النكت في تفسير الكتاب ٥٥٦/١، شرح التسهيل ٤٢٨/٣، شرح الكافية الشافية

ولا يَرِدُ على ما قَرَّرَهُ أيضاً نحوُ:

يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتُّكَ الْأَوَاقِي^(١)

.....

بالنصبِ مُنَوَّنًا؛ لَأَنَّهُ ضَرُورَةٌ.

⁼ ١٣٦٩/٣، الأزهية ٢٣٧، توضيح المقاصد ٣٧/٤-٣٨.

(١) عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ، لِمَهْلَهْلِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَصَدْرُهُ:
رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

ويروى «ضربت صدرها إلي وقالت». انظر: المقتضب ٢١٤/٤، سمط اللآلئ ١١١/١ اللسان
«وقى».

[المنادى المضاف للياء]

هذا **فصل** في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف للياء أولاً أُضيف إليها.

وتقول، أي العرب، أو أنت على مناهجهم^(١)، في «يا غلام» بحذف الياء حال كونه ملتبساً بـ الحركات **الثلاث**: الضمة تشبيهاً له بعد حذف الياء بالمنادى المفرد المعرفة، والفتحة بقلب الكسرة^(٢) (فتحة والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها مبالغة في التخفيف، والكسرة)^(٣) لمناسبة الياء المحذوفة تخفيفاً.

و تقول فيه أيضاً: يا غلامي **بالياء** حال كونها مفتوحة **فتحاً**، و **مُسَكَّنَةً** **إِسْكَاناً**، وهل هو الأصل أم **الفتح**؟ قولان، اختار^(٤) الرضي منهما الأول، ومولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» الثاني. وقد يكون في تقديم المصنف له إشارة لاختياره^(٥).

وبالألف مكان الياء بقلب الكسرة فتحةً، ثم الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

تنبيه: إنما تجوز هذه الأوجه إن لم تكن الإضافة لفظيةً، وإلا تعين إثبات الياء

(١) ج: مناهجهم.

(٢) ج: والفتحة بقلب الفتحة كسرة.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/١٤٧، وشرح الكافية لعصام الدين ١٠٤.

(٥) ج: إشارة في اختياره.

مفتوحةً أو ساكنةً، كما في غير المنادى، تقول «يا ضاربِي» كما تقول «يا غلامِي».

ومتى كان المضاف (معتلاً فالفتح، لا غير، كـ «يا فتاي» و «يا قاضي»).

وتقول في الأب والأمّ مضافاً^(١) للياء «يا أَبٌ» و «يا أُمٌّ» بالحركات الثلاث، و «يا

أبِي» و «يا أُمِّي» بالياء فتحة وإسكاناً، وبالألف، كما أفهمه كلام المصنف المذكور آنفاً.

و تقول أيضاً «يا أَبَتٍ» و «يا أُمَّتٍ» بإبدال الياء تاء تفخيماً^(٢) للأب والأمّ،

لأنهما مظنة التفخيم، لا سيما في مقام النداء، فالتاء فيهما كتاء «علامة».

تنبيه: طَوَّلَتِ التاء في الخطّ كتاءٍ أخت تنبيهاً على أنها ليست متمحضةً للتأنيث، بل

مبدلةً من ياءٍ الإضافة، لكن لا يُوقَفُ عليها بالهاء، بخلاف تاءِ «أبت» لفتح ما قبلها، دون

تاءِ أخت، ولكونها عوضاً عما ليس من الكلمة، بخلاف أخت، لكنه خلاف قاعدة الخط

من أن مبناه على الوقف، فالأظهر ما قاله^(٣) الرضي: الأرجح الوقف بالهاء فيكتب بالهاء،

(وجاز الوقف بالتاء)^(٤)، لكنه يلزم حينئذٍ كتابة المتن على خلاف الأرجح. قاله مولانا

عصام الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية^(٥).

وتقول في ابن الأمّ وابن العمّ مضافاً للياء «يا ابنَ أُمِّي» و «يا ابنَ عَمِّي» بالفتح

والإسكان، كما أفهمه^(٦) أيضاً كلام المصنف السابق.

(١) ساقط من ب.

(٢) ب: فتحها.

(٣) انظر شرح الكافية ١/١٤٨.

(٤) سقطت من ج.

(٥) شرح العصام على الكافية ١٠٥.

(٦) سيأتي الحكم على ذلك بأنه ضعيف، غير فصيح.

و تقول أيضا «يا ابنَ أمِّ» و «يا ابنَ عمِّ». حال كون الأربعة مُلتبِسةً بفتحٍ
للتاء في الأولين وللميم في الآخرين، وبكسرٍ لهما.
وإلحاق الألف المنقلبة عن الياء أو الياء نفسها^(١) لـ لاسمين^(٢) الأولين، أي
«أبت» و «أمت»، فيقال «يا أبتا و يا أمتا». و «يا أبتى و يا أمتى» قبيحٌ، والثاني أقبحُ من
الأول. و إلحاقهما لـ لاسمين الآخرين^(٣)، أي «ابن أم» و «ابن عم» فيقال «يا ابنَ أما
ويا ابنَ عما» و «يا ابنَ أُمى و يا ابنَ عُمى» ضعيفٌ، غيرُ فصيح.
تنبيه: لا يخالف ما هنا ما في الشرح من أنه قليلٌ^(٤)؛ إذ لا منافاة بين الضعف والقلَّة،
وهو ظاهرٌ جدًّا، وإن خفي على بعضهم.

(١) ص ، ب: نفسيهما.

(٢) ب: الاسمين.

(٣) ج: الأخيرين.

(٤) انظر شرح المصنف ٢٨٩.

[أحكام توابع المنادى]

هذا فصلٌ في أحكام توابع المنادى.

ويجري ما، أي تابع، أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ حال كونه مَقْرُونًا بـ «أَلْ»، وبين

ذلك التابع بقوله: **من نعت المنادى المبنيّ**، على ما يُرفعُ به لكونه مُفْرَدًا (معرفةً) ^(١)،

وإن لم يكن علمًا ولا نكرةً مقصودةً، كأن يكون اسم إشارة، **وتأكيده/، وبيانه،** [٤٤]

ونسقه أي المعطوف عليه بالحرف (المقرون بـ «أَلْ» معرفةً كانت أم لا.

تنبيه: عَبْرَ ابنِ الحاجبِ في الكافيةِ بَدَل ^(٢) قولِ المصنفِ «ونسقه المقرون بأل»

بقوله ^(٣): «المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه، فقال مولانا عصام الدين «رحمه

الله تعالى» في شرحها ^(٤): اختاره على المعطوف بحرفٍ مع اللام؛ لئلا يدخل ^(٥) فيه

«الله» فإنه لا يمتنع دخول «يا» عليه، وكذا نحو «الرجل منطلق» علمًا، ونحو «الأسد»

بجاءًا عن الرجل الشجاع، فإنه لا يمتنع دخول «يا» عليهما ^(٦) على ما في

(١) عن ج.

(٢) سقط من ب.

(٣) الكافية لابن الحاجب ٨٩.

(٤) العصام على الكافية ١٠٠.

(٥) ص، ب: ليدخل فيه.

(٦) ب: عليها.

التسهيل^(١)، فَمَنْ قَالَ: أَطَالَ بِلَا طَائِلٍ، فهو (بيان)^(٢) أَجْهَلُ قَائِلٍ انْتَهَى. وإدخالُ مَا لَا يَمْتَنِعُ دُخُولَ «يا» عليه، وجعله كَالْخَارِجِ عَنْهَا فِي الْحُكْمِ، مُتَّجِهٌ ظَاهِرٌ، فَيَتَوَجَّهُ^(٣) الْقَدْحُ بِذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ كَانَ التَّعْبِيرُ بِهَا كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، فَتَدْبِرُ.

(على)^(٤) لَفْظِهِ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا، لِأَن بِنَاءَ الْمَنَادَى عَارِضٌ فَيَشْبِهُهُ الْإِعْرَابُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَابِعُهُ تَابِعًا لِلْفِظَةِ، وَلِأَن بِنَاءَهُ مُطَّرَدٌ كَاطْرَادِ رَفْعِ الْفَاعِلِ، إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ، وَفِي كُلِّ مِنَ التَّوْجِيهِينَ نَظَرٌ لَا يَخْفَى^(٥).

أَوْ عَلَى مَحَلِّهِ لِكُونِهِ مَفْعُولًا بِهِ، كَمَا مَرَّ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا.

نَحْوُ «يَازِيدُ الظَّرِيفُ بِالرَّفْعِ، وَالظَّرِيفُ بِالنَّصَبِ»، وَ «يَازِيدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ»، وَ «يَازِيدُ الْحَسَنُ وَجْهَهُ، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ»، وَ «يَأْتِمِمُ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ»، وَ

(١) التسهيل ١٨١.

(٢) عن ب، مطموسة في ص، ج.

(٣) ب فيتوجه.

(٤) سقطت من ب.

(٥) قال عصام الدين في شرح الكافية ١٠٠-١٠١: «واختلفوا في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة

الإعراب، فقليل: لعروضها بعروض «يا» كعروض الإعراب بعروض العامل.

وقيل: لا طرادها كاطراد الإعراب، وزيفه الرضي بالنقض باطراد كسرة «هؤلاء» مع أنها لم تنزل منزلة الإعراب.

ويُردُّ عليه بأنَّ معنى الاطراد والحكم الكلي كقولنا: كل منادى مبني على ما يرفع به، وإذا لا يتحقق في «هؤلاء». ويردُّ أنه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الإضافة مع أنه لم ينزل منزلة الإعراب. وقد قدمنا لك ما يرشدك إلى أنه بمنزلة رفع الفاعل».

«يا سعيد كرز، وكرزاً»، و «يازيد والرجل، والرجل، والضحاك، والضحاك»^(١).
 تنبيه: المنقول أن جريان التابع على لفظ المنادى ومحله ليس مقصوراً على المفرد، بل هو جارٍ^(٢) في المضاف إضافة لفظية، وفي شبه المضاف، فليحمل قول المصنف «أفرد» على معنى «جعل مفرداً حقيقة أو حكماً، ليكون شاملاً لشبه المضاف، إذ هو في حكم المفرد. ويحمل قوله «أو أضيف» على معنى: أضيف إضافة لفظية، كما أشرت لذلك سابقاً بالأمثلة.

و يجري ما، أي تابع، أضيف من المذكورات حال كونه مجرداً من «أل» على محله، وهو النصب، كما مرّ، فيكون منصوباً نحو «يازيد صاحب عمرو»، و «يا تميم كلكم، أو كلهم»، و «يازيد أبا عبداً لله، ويازيد وأبا عبداً لله».

و يجري نعت «أي» يعني المقطوعة عن الإضافة، في النداء، ومثله «(أية)»، على لفظة، أي لفظ هذا الاسم، فيكون مرفوعاً بالبتة، لا جائز الرفع والنصب، وإن كان من قبيل المنادى المفرد المعرفة، وحكم نعتيه جواز الوجهين كما علم، (نحو)^(٣) «يا أيها الرجل» و «يا أيها المرأة».

تنبيه: في حكمه بوجوب رفع نعت «أي» ردُّ لما ذهب إليه المازني^(٤) من جواز

(١) ب: يازيد والرجل والضحاك.

(٢) ب: جائز.

(٣) سقطت من ب.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، شرح التسهيل ٤٠٠/٣، أسرار العربية ٢٢٨ - ٢٢٩. التكت في تفسير كتاب سيويه ٥٤٣/١، شرح الكافية للرضي ١٤٢/١.

نصبه، قياساً على النعت في نحو «يازيد العاقل»، ووجه (الرد) ^(١) أنه قياسٌ مع الفارق، لأنَّ نعتها هو المقصودُ بالنداء، بخلافِ نعتٍ غيرها، وما سُمِعَ من نصبه شاذٌّ لا يُقاسُ عليه ^(٢)، وعزوا هذا المذهبَ إلى الزجاج ^(٣) أيضاً، كما وَقَعَ لجماعةٍ قَلَّدُوا فيه ابنَ مالكٍ، وهو سهوٌ ^(٤) منه، نَبَّهَ على ذلك المصنّفُ في حاشيةِ التسهيل.

تنبيهٌ ثانٍ: كُنْتُ «أَيَّ» فيما تَقَرَّرَ نعتُ اسمِ الإشارةِ في نحو «يا هذا الرجل»، إذا قُصِدَ باسمِ الإشارةِ التوصلُ إلى نداءِ الرجلِ، ولا تَرِدُ هذه المسألةُ على عمومِ كلامِ المصنّفِ، لأنَّ للبيانِ فيها تفصيلاً، كما سبق إليه قولي: «إذا قُصِدَ، إلى آخره».

والبدلُ والمنسوقُ، أي المعطوف بالحرف، وعبر به دون «النسق»، المعبر به

أنفًا، تفنناً في التعبير، أو إشارةً لكونه يُسمَّى بكلٍّ منهما، **المجردُ** من «أل» **كالمنادى** **المستقلِّ**، أي الذي باشره حرفُ النداءِ، **مطلقاً**، أي: هذا الحكمُ ثابتٌ لهما حالٌ كونهِ **مطلقاً**، أي: غيرَ مُقيّدٍ بحالةٍ كونهما مفردَين، أو مضافَين، أو كونِ المنادى مبنياً أو مُعرباً.

(١) عن ب، وفي ج: ووجهه أنه قياس.

(٢) قال المصنّف في شرح الشذور ٤٥٠: «وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ ﴿قل يا أيها الكافرين﴾ وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان».

(٣) ج: الزجاجي، وهو خطأ.

(٤) عزا ابن مالك إلى الزجاج القول بما ذهب إليه المازني من جواز النصب في شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، وقد حكم عليه الشارح بأنه سهو منه؛ لأنه نقل في شرح التسهيل عن الزجاج أنه رد على المازني إجازته النصب، قال: «قال الزجاج: ولم يجوز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطروح مردود؛ لمخالفته كلام العرب. ذكر هذا الزجاج في كتاب المعاني». شرح التسهيل ٤٠٠/٣.

نحو «ياسعيدُ كرزُ» (بالضم)^(١)، و «يازيدُ أبا عبد الله» بالنصب، كما تقول (يا كرزُ)^(٢)، و «يا عبد الله». و «يازيدُ وعمرو» بالضم، و «يازيدُ وأبا عبد الله»^(٣) بالنصب، و «يا عبد الله بشرُ»، و «يا عبد الله أخا زيد». و «يا عبد الله وعمرو»، و «يا عبد الله وأخا زيد».

و جائر، أو يجوز لك يا متعلما في نحو قوله:

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَلِ

تطاولَ الليلُ عليكَ فانـزلِ^(٤)

«اليعملاتُ» جمعُ يَعْمَلَةٍ، بفتح الميم، وهي^(٥) الناقة (الصلبة)^(٦)، النجبيةُ القويةُ على

السيرِ والعملِ.

والمرادُ بنحوه كل (ما وَقَعَ)^(٧) فيه (المنادى)^(٨) / مُكْرَرًا، ووقعَ بعد الثاني مضافٌ [٤٥]

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب، ج.

(٣) ص: يازيد أبا عبد الله.

(٤) البيتان من الرجز لعبد الله بن رواحة، ونسبه سيويوه إلى بعض ولد جرير. الكتاب ٢/٢٠٦، المقتضب ٢٣٠/٤.

(٥) انظر اللسان: عمل.

(٦) عن ج.

(٧) سقطت من ب.

(٨) في النسخ الثلاث: حرف النداء، وهو خطأ.

إليه، فتحهما، أي الاسمين، وضمُّ الاسمِ الأوَّلِ مع فتحِ الثاني.

أما ضمُّ الأوَّلِ فلأنه منادى مفردٌ معرفةٌ، وحينئذ^(١) (يكونُ الثاني إما منادى حُذِفَ منه حرفُ النداء، أو مفعولاً لأعني مقدراً)^(٢)، أو عطْفَ بيان، أو بدلاً، قال ابنُ مالك^(٣): أو توكيداً، قال ابنُ عقيل^(٤): وفيه نظرٌ، انتهى، ووجهه أنَّ التوكيدَ اللفظي لا بد فيه من اتحاد المفهوم^(٥)، وهو منتفٍ هنا ضرورة. وأما فتحُ الأوَّلِ فعلى نية الإضافة لمثل ما أُضيف إليه الثاني، والأصل: يازيدُ اليعملاتِ (زيدُ اليعملاتِ)^(٦)، وهذا قولُ المبرد^(٧)، والثاني حينئذ منصوبٌ على أنه توكيدٌ أو عطْفُ بيان أو بدلٌ أو منادى، كما مر. أو على أن الأوَّل مضافٌ (إلى اليعملاتِ المذكورة، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف)^(٨) إليه. والاعتراضُ بلزوم الفصل بينهما في السعة بغير الظرف مندفع بأنه لما تكرر المضاف بلفظه

(١) سقطت من ب.

(٢) ج: مقدماً.

(٣) انظر شرح التسهيل ٤٠٥/٣.

(٤) المساعد ٥١٨/٢.

(٥) ص: المظهر.

(٦) سقطت من ب.

(٧) انظر المقتضب ٢٢٧/٤-٢٣٠، وقد حقق الشيخ عضيمة أن المبرد بدأ بتخريج سيبويه في المقتضب، واقتصر عليه في موضعين من الكامل. انظر الكامل ٦٦٩/٢، ١١٤٠/٣.

وانظر في نسبة الرأيين لسيبويه والمبرد: الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٦/١، ٢٧٧، التوطئة ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣-١٣٢٢، شرح ابن الناظم ٥٧٩، شرح الكافية ١٤٦/١-١٤٧.

(٨) سقطت من ص.

وحركته صار كأن الثاني هو الأول، ولا فصل، كما في قولك «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، مع امتناع الفصل بين إِنَّ واسمها بغير الظرف، ووجه حذف التنوين من «زيد» الثاني أنه تأكيد لفظي، وهو في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركته، إعرابية كانت، أو بنائية، وكأنه باشره حرف النداء، وهذا قول سيبويه^(١). قال المصنف^(٢): «وكلُّ من القولين فيه تخريجٌ على وجه ضعيف. أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين، وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني.».

تنبيه: في كلام (المصنف)^(٣) مسامحة، إذ الحركة على تقدير فتحهما معاً إعرابٌ لا بناءً، كما علم مما تقرر، وإنما يطلق الفتح كأخويه على حركة الإعراب مجازاً، لا حقيقة.

(١) الكتاب ٢/٢٠٦، والنكت على الكتاب ١/٥٥٥. وأجاز السيرافي أن تكون فتحة الأول فتحة إتباع،

لنصب الاسم الثاني، كما في «يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو». انظر شرح الكافية ١/١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر شرح المصنف ٢٩٦.

(٣) سقطت من ج.

[الترخيم]

هذا فصل في الترخيم.

ويجوز ترخيم الاسم المنادى، فلا يُرَخِّمُ غيره^(١)، ونحو:

طَرِيفُ بْنُ مَالٍ^(٢)

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا^(٣)

ضرورة.

المعرفة، فلا يُرَخِّمُ النكرة.

وهو^(٤)، أي الترخيم، حَذَفُ آخِرِهِ، أي الاسم، تخفيفاً، أي لمجرد التخفيف من

(١) ج: فلا يجوز ترخيم غيره.

(٢) من بيت من الطويل، لامرئ القيس. والبيت بتمامه:
لِنَعْمَ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
انظر ديوانه، شرح التسهيل ٤٢٩/٣، توضيح المقاصد ٥٧/٤.

(٣) عجز بيت من الوافر، لابن حبناء التميمي، وقيل لجرير، وصدره:
أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامَا

وهو في ديوان جرير برواية أخرى هي:

وَأَصْبَحَ حَبْلٌ وَضَلِكُمْ رَمَامَا وَمَا عَهْدُ كَعْدِكَ يَا أُمَامَا

والبيت من شواهد سيبويه ٢٧٠/٢، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩١.

(٤) ج: وهي.

غير اقتضاء قاعدة تصريفية أو سماعٍ لحذفه، والحذف^(١) للتخفيف اصطلاح^(٢) في هذا المعنى كالحذف اعتباطاً. وخرج به الحذف في نحو «يد»، لأنه لمتابعة الاستعمال، فلا حاجة إلى زيادة قيد: «حذفاً جائزاً» كما في الرضي^(٣)، ولا قيد: «(بعد)^(٤) التركيب» كما في الهندي^(٥)، وحذف آخر (يد)^(٦) قبل التركيب، كذا قال مولانا عصام الدين^(٧) «رحمه الله تعالى».

وأنت خيرٌ بأنَّ خروج الحذف في نحو «يد» بالقيد المذكور إنما يظهرُ بالنظر إلى استعمالنا دون العرب، إذ لم يتابعوا فيه استعمال أحدٍ، فيكون الحذف منه بالنسبة إليهم مجرد التخفيف، فينتقض به التعريف (والتفريع في قوله: فلا حاجة.. إلى آخره).

(١) ص، ب: الحذف.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/١٤٩: «يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب: كما كان في باب «قاض»، و «عصا»، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً: حذف بلا علة، وحذف الاعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو العلة، فهذا اصطلاح منهم».

(٣) شرح الكافية ١/١٤٩.

(٤) سقطت من ب، وفي شرح الهندي ورقة ٧٣: «قبل التركيب» نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٦٩٢.

(٥) هو شرح الهندي على الكافية المسمى «الهندية»، ويسمى «المعافية في شرح الكافية». والهندي هو: شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدواني الدولة آبادي (ت ٨٤٨ هـ). انظر: كشف الظنون ١٢٧/٥، بروكلمان ٣١٤/٥، مقدمة شرح الوافية نظم الكافية ٣٢.

(٦) عن ب.

(٧) شرح العصام على الكافية ١٠٦.

ف المنادى ذو التاء، أي صاحبها^(١) بأن يكون مؤنثاً بها، يُرْخَمُ مطلقاً عن التقيد بما يأتي، فلا فرق بين أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف كـ «ياطلح» في «يامطلحة»، و ألا يكون كذلك كـ «ياثب» في «ياثبة» مراداً بها جماعة معينة.

تنبيه: قد يوهم قول المصنف: «مطلقاً» عدم اشتراط الضم في ذي التاء، لأنه في مقابلة قوله الآتي بالإثر: «وغيره بشرط ضمّه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف»، وليس الأمر كذلك. ولو عبر سابقاً بدل قوله «المعرفة» بالمضموم، وغيّر قوله الآتي «وغيره بشرط ضمّه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف»، فعبر^(٢) بلفظ «وغيره بشرط علميته ومجاوزته ثلاثة أحرف» بحذف قوله «ضمّه» لسلم (من)^(٣) ذلك.

تنبيه آخر: قال ابن عقيل في شرح التسهيل^(٤)، وعبارته كعبارة المصنف: «يرد عليه» فلة « فإنه لا يرخم كغيره من المختص بالنداء. » انتهى.

وغيره، أي غير ذي التاء، يرخم بشرط ضمّه، أي بقاءه على الضم حقيقة أو حكماً، بأن يكون مفرداً معرفة، فدخل فيه نحو: «يازيدان» و «يازيدون». وخرج عنه المضاف وشبه المضاف، ونحو:

أبا عرو لا تبعد^(٥)

(١) ساقط من ب.

(٢) ص: وتعبر.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) المساعد ٥٤٧/٢.

(٥) من الطويل، لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

ضرورة.

وعلميته، أي كونه علماً، فلا يُرْخَمُ غيره من المعارف. ونحو «ياصاح» في

ياصاحب»^(١) شاذ لا يقاس عليه.

ومجاوزه حروفه ثلاثة أحرف، وذلك كـ «ياجحف» في ترخيم «ياجعفر».

يضم ضمّا بنائياً، تنزيلاً له منزلة ما لم يحذف منه شيء أصلاً، ويفتح / فتحاً أيضاً [٤٦] على نية ذلك المحذوف، وتسمى هذه اللغة لغةً من ينتظر، وتلك اللغة لغةً من لا ينتظر، ولغة الانتظار هي الفصحى.

تنبيه: صورة اللفظ في نحو «يامنص» على^(٢) اللغتين واحدة، لكن تعتبر الضمة على اللغة الأولى ضمة بناء، وعلى (اللغة الثانية ضمة)^(٣) هيئة.

ويحذف في الترخيم وجوبا من نحو «سلمان» و «منصور» و

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب

انظر: الإنصاف ٣٤٨/١، التبصرة ٣٧٣/١، النكت ٩٥٩/١.

(١) وقيل هو مرخم يا صاحبي المضاف، وترخيم المضاف شاذ أيضاً. انظر الكتاب ٢٥٦/٢، المقتضب

١٤٣/٤ - ٢٤٤ «وانظر الهامش»، الإنصاف ٣٤٧/١ فما بعدها، شرح الكافية ١٥١/١، اللسان »

صحب» .

(٢) في ص: إلى اللغتين.

(٣) ج: الثاني.

«مسكين، بفتح^(١) الميم^(٢) وكسرهما» أعلاماً. والمراد بنحوهنَّ كُلُّ ما كانَ (ما)^(٣) قبلَ آخره حرفَ مدٍّ زائداً مسبقاً بأكثرَ من حرفين، ألفاً أو واواً أو ياءً، **حرفان** وهما الآخرُ والمدَّةُ، فيقال: «ياسلمُ» و «يامنصُ» و «يامسكُ»، بخلاف نحو «سفرجل» و «دلامص» و «فرعون» و «مختار» و «سعيد» و «عماد» و «ثود» فيُحذفُ منهنَّ حرفٌ واحدٌ.

و يُحذفُ في الترخيم من نحو «مَعْدِ يَكْرِب»، من كُلِّ مُرَكَّبٍ مزجيٍّ، كـ «سبيويه»، **الكلمةُ الثانيةُ**، فيقال «يامعدي» و «ياسيب».

تنبيه: في قولِ المصنّف: «الكلمةُ الثانيةُ» تَسَامُحٌ؛ لأنَّ (نحو)^(٤) «معد يكرِب» اسمٌ قطعاً، وكلُّ اسمٍ فهو كلمةٌ واحدةٌ بالضرورة، فالمحذوفُ إذا جزءُ كلمةٍ لا كلمةً. تنبيهٌ آخر: قضيةُ كلامِ المصنّف انحصارُ ما يُحذفُ للترخيم (في الأقسامِ الثلاثةِ، وليس كذلك، فقد صرَّحَ في التوضيح)^(٥) كالنحاةِ^(٦) بأنَّ الذي يُحذفُ (لِلترخيم)^(٧) في نحو «يا اثنا عشر» و «يا اثنا عشرة» مجموعُ الكلمةِ الثانيةِ والألفِ قبلَها؛ لأنَّ الكلمةَ الثانيةَ

(١) انظر شرح الفصيح ٣١٠، والقاموس «سكن».

(٢) ج: اللام.

(٣) سقطت من ج.

(٤) سقطت من ج.

(٥) سقط من ب.

(٦) الأوضح ٦٥/٤، وانظر الكتاب ٢٦٩/٢.

(٧) سقطت من ج.

منزلة منزلة النون من «اثنان» و «اثنتان»، فيقال^(١) في ترخيمهما «يا اثن» و «يا اثنة»، كما يقال ذلك في ترخيم «اثنان» و «اثنتان»، ومن ثمة لم يجر إضافة «اثنا عشر» و «اثنا عشرة»، كما تضاف «ثلاثة عشر» وأخواتها. وقد يُجابُ باحتمال أن يكون عدمُ تعرضه لهذا النوع من الترخيم لقلة استعماله، أو يكون جرى في هذا الكتاب على أن الذي يحذف للترخيم في ذلك إنما هو الكلمة الثانية فقط، على ما ذكرها ابن الحاجب^(٢)، وإن شذَّ بذلك عن القوم.

(١) ج: ومن ثمة فيقال.

(٢) انظر: الكافية ٩٤، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٠٠، الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/١، شرح الكافية للرضي ١٥٣/١.

[المستغاثات]

هذا **فصل في المستغاث**. وهو المنادى لِيُخَلِّصَ من شدَّةٍ أو يعين على مشقة.
 والمندوب، وهو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه، كما أشار إليهما بقوله:
ويقول الشخص المستغيث، وهو المنادي من يَخْلُصُهُ^(١) من شدة أو يعينه على مشقة:
يا لله للمسلمين بفتح لامِ المُسْتَغَاثِ ك «الله» فيما ذكر، لتنزله منزلة الضمير.
 قال المصنف في المغني^(٢) ما معناه مع الاختصار: «هل هي زائدة؟ أو متعلقة بـ
 «يا»؟ أو بفعل النداء المحذوف؟. أقوال، الأكثرون على الأخير، واختاره ابنُ الضائع وابنُ
 عصفور ونسباه لسيبويه. واعترض بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابنُ أبي الربيع بأنه ضَمَّنَ
 معنى الالتجاء في نحو «يازيد»، والتعجب في نحو «ياللدواهي»^(٣). وأجاب^(٤) ابنُ عصفور
 وجماعة بأنه ضَعُفَ بالتزام الحذف فَقَوِيَ بتعديهِ باللام. واقتصر أبو حيان^(٥) على إيراد
 هذا الجواب، وفيه نظر؛ لأن اللامَ المقوية زائدةٌ كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة»
 انتهى.

(١) ص: يخلص.

(٢) المغني ٢٨٨-٢٨٩، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢، الارتشاف ١٤٠/٣.

(٣) ج: في نحو يا لله وياللدواهي.

(٤) انظر شرح الكافية ١٣٣/١.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٥٦٦/٥-٥٦٧.

إلا في المستغاث المعطوف الذي لم تُكْرَرْ^(١)، أي لم تُعَدَّ معه بعدها كلمة

«يا»^(٢)، فليس هو حينئذ بفتحها، بل بكسرها نحو «يا لله وللنبي للمسلمين».

وخرج بقوله «الذي لم تُكْرَرْ»^(٣) معه «يا» ما كُرِّرَتْ معه، فهو بفتح اللام أيضا نحو

«يا لله ويا للنبي للمسلمين».

تنبيه: كما كُسِرَتْ لامُ المستغاث فيما ذُكِرَ تُكْسَرُ أيضا فيما إذا كان ضمير متكلم،

نحو «يالي».

وتقول أيضا «يازيذا لعمر»^(٤) بآلف الاستغاثة بدل لامها، فيُبنى على الفتح.

ونحو قول الشاعر:

أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ^(٥)

بتجريدته عن اللام والألف معا، وحينئذ يجري عليه حكم المنادى، فيُبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة كما في «يازيذا لعمر»، وينصب إن كان مضافا أو شبهه كما في البيت، إذ «قوم» فيه مضاف لياء المتكلم محذوفة، اجتزاء عنها بالكسر، وكما في

(١) ج: تتكرر.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ج: تتكرر.

(٤) لم أجد من نصَّ على أنه مبني على الفتح صريحا إلا ابن الحاجب، حيث قال في الإيضاح ٢٥٩/١: «وأما الموضع الذي يبنى على الفتح فيه فأن تدخل ألف الاستغاثة»، وأكثرهم يعدُّ الفتح حركة مناسبة للألف، وحركة البناء مقدرة، انظر مثلاً توجيه الشيخ محي الدين لإعراب الشاهد رقم ٩٦ بهامش شرح المصنف ص ٣٠٧.

(٥) من الوافر، مجهول القائل، انظر الجامع ٩٩، وشرح التصريح ١٨١/٢.

«يَا رَفِيقًا (بالعباد) ^(١) لِلْمَسَاكِين».

تنبيه: قضيةُ تعبيرِ المصنفِ بالمستغاثِ لَهُ في الأمثلةِ المذكورةِ مكسورَ اللامِ، وجوبُ

[كسر] ^(٢) لامِ المستغاثِ لَهُ، وهو كذلك، لكنَّ محلَّهُ ^(٣) إذا كانَ ظاهرًا، (كما) ^(٤) مَرَّ، أو

يَاءٌ ^(٥) متكلمٍ / كـ «يَا زَيْدُ لِي»، فلو كانَ ضميرٌ غيرَ متكلمٍ وَجَبَ فتحُها (نحو) ^(٦) [٤٧]

«يَا زَيْدُ لَكَ، (أو) ^(٧) لَهُ».

تنبيه: لا يُسْتَعْمَلُ من حروفِ النداءِ في الاستغاثةِ إِلَّا «يَا» خاصةً، وقد يُقالُ إنَّ في

كلامِهِ ^(٨) ما يُشِيرُ إلى ذلك.

(١) سقطت من ص.

(٢) زيادة يقتضها السياق.

(٣) ص: فعله، ب: رفعه فعله.

(٤) سقطت من ص.

(٥) ب: ياء محله.

(٦) سقطت من ج.

(٧) سقطت من ب.

(٨) ج: كلامهم.

[الندبة]

و يقول الشخصُ النادِبُ، وهو من ينادي مُتَفَجِّعًا عليه أو مُتَوَجِّعًا منه: «
وازيذا»^(١)، «وا أمير المؤمنين»، «وا رأسا»، بإلحاق الألف فيهن لمد الصوت.
وظاهر^(٢) أنَّ الأولَ مفردٌ، والثاني مضافٌ، والثالثَ نكرةٌ مقصودةٌ.
ولك إلحاقُ الهاءِ بالألفِ حالَ كونِكَ^(٣) واقفاً وقفاً، (أو وَقَفْتَ وَقفاً)^(٤).
تنبيهان: الأولُ: لا يتعينُ على النادِبِ أن يقولَ «وا زيذا»^(٥) بالواو، بل له أن
يقولَ «يا زيذا»، «يا أمير المؤمنين»، «يا رأسا»، فتعبيرُ المصنفِ في الثلاثة بـ «وا» لأنها
الأصلُ في الندبة.
الثاني: أفهم قولُ المصنفِ «وقفاً» عدمَ جوازِ إلحاقها بهنَّ وصلًا، وهو كذلك، وما
جاء بخلاف ذلك ضرورةً. ويجوزُ فيها حينئذِ الضمُّ تشبيهاً لها بهاءِ الضمير، والكسرُ على
أصلِ التقاءِ الساكنين.

(١) ج: وازيداه.

(٢) ج: وظاهره.

(٣) ج: حال كونه.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ص، ب: وازيد.

[المفعول المطلق]

و الثاني: **المفعول المطلق**، وَيُسَمَّى أَيْضًا **مصدرًا**، وهو **المصدر**، وهو كما يأتي^(١) اسمُ الحدث الجاري على الفعل، والمرادُ: المصدر (حقيقةً أو حكمًا، فيتناول^(٢) ما بمعنى المصدر)^(٣) مما يأتي في كلامه: ونحوه، **الفضلة**، هي^(٤) ما زادَ على ركني الإسنادِ. **المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ**، وهو^(٥) ما (به)^(٦) يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضي للإعرابِ، أو ما أَوْجَبَ كَوْنَ آخرِ الكلمةِ على قَصْدِ (وَجْهِ)^(٧) مخصوصٍ. **مِنْ لَفْظِهِ**، أي ومعناه، كما هو ظاهر. والمرادُ باللفظِ هنا مجردُ المادةِ، لا المادةُ مع الهيئةِ، وإنْ كَانَ هو المتبادر منه؛ لظهور فساده. **ك «ضربتُ ضربًا»**، أو **من معناه** فقط، كما عليه المازني وغيره^(٨)، وإنْ

(١) انظر ما يأتي ص ٣١٤.

(٢) ص، ب: فيتناول.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ج: هو.

(٥) انظر ما سبق ص ١٤.

(٦) سقطت من ص.

(٧) سقطت من ص.

(٨) نقل عن المازني تجويز الوجهين: هذا الوجه المنسوب إليه، والآخر، وهو قول سيبويه، واختار الأول أيضا المبرد والسيوافي وأبو علي. انظر المقتضب ٢٠٣/٣ - ٢٠٤، الإيضاح العضدي ١/١٩٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٨٩/١ - ٣٩٠، شرح الكافية ١/١١٦.

كالسيبويه والجمهور على منعه^(١)، حتى إنهم جعلوا ما كان في الظاهر منصوباً بما
(هم)^(٢) معناه فقط، كـ «قعدت جلوساً». منصوباً بمحذوف من لفظه، وقالوا: التقدير
في هذا قعدت وجلست (جلوساً)^(٣). قال الرضي^(٤): «والأول أولى؛ لأن الأصل عدم
التقدير، ولا ضرورة إليه».

وخرج بالفضلة نحو «جدَّ جدُّه»، وبما بعده بقية المنصوبات.
تنبيه: يقال هذا الحدُّ غير صحيح؛ لأنَّه غير مانع، إذ يدخل فيه «كراهي» في:
«كَرِهْتُ كَرَاهِيَّ»، إذا أعرب «كراهي» مفعولاً به لـ «كرهت».
ويُجاب بالمنع^(٥)، (فإنه)^(٦) إذا أعرب كذلك كانت الكراهة التي هي معنى تَضَمَّنِي لـ
«كرهت» واقعةً عليه وقوع الفعل على المفعول به، فلم يكن (مُشْتَمِلًا)^(٧) عليها، فلم
يصدق على «كراهي» في ذلك أنه سُلِّطَ عليه عاملٌ من معناه، فافهم.
تنبيه ثانٍ: في جعل المصنف عاملَ النصب في المفعول في المثال المذكور من معناه
بحدِّث، فقد صرَّح بعضُ الأئمة^(٨) بأنَّ الجلوسَ ما كانَ عن قيامٍ، والقعودَ ما كانَ عن

(١) انظر شرح اللمع ١/١٠٤، ١٠٥ شرح ابن النازم ٢٧٠، الارتشاف ٢/٢٠٣.

(٢) عن ج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) شرح الكافية ١/١١٦.

(٥) انظر شرح الكافية ١/١١٤.

(٦) سقطت من ب.

(٧) سقطت من ب.

(٨) انظر: الصاحبي لابن فارس ١١٦.

اضطجاع، فلا يَصِحُّ التمثيل به.

وأجيب أولاً بمنع التغاير بينهما، وثانياً بعد تسليم التغاير، بمنع عدم صحة التمثيل إذ يكفي فيه الغرض؛ ومن ثمة تسمّعهم يقولون: المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

وقد ينوب عنه، أي عن المصدر، (في الانتصاب على المفعولية المطلقة غيره، أي

غير المصدر)^(١)، من اسم آلة، كـ «ضربته سوطاً»، واسم عددٍ، كقوله تعالى

﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾^(٢)، و «كلٌّ» مضاف إلى المصدر، كقوله (تعالى)^(٣)

﴿فلا تملؤا كلَّ المِيل﴾^(٤)، و «بعضٍ» كذلك، كقوله (تعالى)^(٥) ﴿ولو تقول

علينا بعض الأقاويل﴾^(٦)، ومن غير ذلك (مما)^(٧) بينوه في المطولات.

تنبيه: ليتفطن لإسقاطه العامل في المفعول المطلق هنا، وإثباته فيما قبله.

وليس منه، أي من غير المصدر النائب عنه، أي ليس من أنواعه، (نحو)^(٨) قوله

(١) سقطت من ب.

(٢) من الآية ٤ من سورة النور.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٥) عن ج.

(٦) الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

(٧) ساقط من ب.

(٨) سقطت من ج.

تعالى ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا﴾^(١)، فليس الأصل: فَكَلَّا مِنْهَا أَكَلًا رَغَدًا، فَحُذِفَ^(٢) المصدرُ الموصوفُ ونابتَ عنه صِفَتُهُ في الانتصابِ على المفعوليةِ المطلقةِ، خلافاً للمعربين، بل ذلك من بابِ الحالِ، والأصلُ: فكلاه رَغَدًا، أي فكلا الأكلَ حالَ كونه رَغَدًا، فَحُذِفَ الضميرُ المنصوبُ على المفعوليةِ المطلقةِ، وهذا مذهبُ سيبويه^(٣)، قال المصنف في شرحه^(٤) / وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: («سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا»، فيقيمون الجارَّ والمجرورَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَلَا يَقُولُونَ)^(٥): «طَوِيلٌ» بِالرَّفْعِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، لَا مَصْدَرٌ، وَإِلَّا لَجَازَتْ^(٦) إِقَامَتُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ بِاتِّفَاقٍ. انتهى. وفي هذا الاستدلالِ بحثٌ ذَكَرْتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ^(٧) الَّتِي كَتَبْتُهَا عَلَيْهِ.

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ج: محذوف.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٥٥/١، المغني ٨٥٥-٨٥٦، ابن كيسان النحوي ١٣٤، ١٣٥.

(٤) شرح المصنف ٣١٤-٣١٥.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ب: جازت.

(٧) هذا الجزء مما لم أَعَثِرْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَاشِيَةِ، لَكِنْ لَعَلَّ وَجْهَ الْبَحْثِ فِي هَذَا الْاِسْتِدْلَالِ مَا وَجَّهَ بِهِ الْمَصْنَفُ الْمَانِعَ مِنْ رَفْعِ «طَوِيلٍ» بِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ: «كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ مَجَازَيْنِ: حَذْفِ الْمَوْصُوفِ، وَتَصْيِيرِ الصِّفَةِ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ «دَخَلْتَ الدَّارَ» بِحَذْفِ «فِي» تَوْسَعًا، وَمَنْعُوا «دَخَلْتَ الْأَمْرَ»؛ لِأَنَّ تَعْلُقَ الدَّخُولِ بِالْمَعْنَى بِمَجَازٍ، وَإِسْقَاطِ الْخَافِضِ بِمَجَازٍ، وَتَوْضِيحُهُ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي صِفَةِ الْأَحْيَانِ، يَقُولُونَ: سِيرَ عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ، فَإِذَا حَذَفُوا الزَّمَانَ قَالُوا: طَوِيلًا، بِالنَّصْبِ، لَمَّا ذَكَرْنَا «الْمَغْنِي ٨٥٦».

[المفعول له]

و الثالث: **المفعول له**^(١) ويقال المفعول لأجله، والمفعول من أجله. وهو **المصدر المَعْلَلُ** بكسر اللام **لَحْدَثٍ**، وهو ماقام بغيره من حيث إنَّه قائمٌ بغيره، أي المَبِينُ عِلَّتُهُ. ونسبة التعليل إلى المصدر من قبيل المجاز العقلي، والإسناد إلى الآلة، والمعلل في التحقيق هو المتكلم، كما هو ظاهر. **شَارَكُهُ**، أي (شارك المصدر الحدث، أو شارك الحدث المصدر)^(٢)، **وَقْتًا وَفَاعِلًا**، نصبٌ على التمييز، أي من حيث الوقت والفاعل، بأن يكون وقتُهُما وفاعِلُهُما واحدًا.

تنبيه: المراد بالمشاركة وقتًا أن يتَّحدَ وقت وجودهما كما في مثال المصنف الآتي، نحو «قُمْتُ إجلالًا»، إذ وقت القيام والإجلال واحدٌ، أو يكون وجود أحدهما بعضًا من وقت وجود الآخر، نحو «قعدت عن الحرب جُبْنًا»، فإنَّ (وقت) ^(٣) الفعل، أعني القعود، بعضُ وقت الآخر، أعني الجبن، ونحو «شهدت الحرب إيقاعًا للصالح بين الفريقين» فإنَّ وقت المصدر، أعني إيقاع الصلح، بعضُ وقت الفعل، أعني شهود الحرب.

فخرج بالمعلل لحدثٍ بقیةُ المفاعيل، إذ لا تعليل فيها، وبالمشاركة في الوقت والفاعل ما خالفه في الوقت كـ «تَهَيَّأْتُ اليومَ للسفر»^(٤) غداً. وفي الفاعل كـ «قُمْتُ لأمرِك

(١) ب: به.

(٢) ب: شاركه المصدر الحدث المصدر.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ب: للنصر.

إياي»، أو فيهما ك ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١)، لانتفاء المشاركة فيهما.
تنبيه: هذا الحدُّ صادقٌ على نحو «إجلال»^(٢) من قولك: «قُمْتُ لِإِجْلَالِكَ» مع أنه
ليس مفعولاً له، بل مفعولٌ به بواسطة حرفِ الجرِّ، كما صرَّحوا به. وقد يُجاب باحتمال
ذهابه لما عليه ابنُ الحاجب^(٣) من أنه مفعولٌ (له)^(٤)، لا به.

ك «قُمْتُ لِإِجْلَالِكَ» ف «إجلالا» مفعول له^(٥)؛ لأنه مصدرٌ مُعلَّلٌ لحدثٍ،
وهو القيامُ، مُشاركٌ له وقتاً؛ لوقوعِهما^(٦) في زمنٍ واحدٍ، وفاعلاً؛ لأنَّ فاعلهما واحدٌ،
وهو المتكلمُ.

فَإِنْ فَقَدْ اللَّفْظُ الْمَعْلَلُ لِلْحَدَثِ، دُونَ غَيْرِ الْمَعْلَلِ، فَلَا يَجِبُ، بَلْ لَا يَجُوزُ جَرُّهُ
بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، شَرْطًا مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَأَرَادَ بِالشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، جُرَّ، أَيِ
الْمَعْلَلِ، وَجَوَابًا بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾^(٧).

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٢) في جميع النسخ: إجلالاً.

(٣) يرى ابنُ الحاجب أن تعدي الفعل إلى المفعول به لا بد فيه من تحقق إفادة التصيير، وليس كذلك
الفعلُ مع حرفِ التعليل، وبُني على هذا خلافهم في نيابة المجرور بحرفِ التعليل عن الفاعل. انظر
الإيضاح في شرح المفصل ٥٠/٢-٥١، وانظر ما سبق ص ٢٠١ هامش رقم ٤.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ساقط من ج.

(٦) ب: لوقوعها.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

قال المصنف^(١): «فإنَّ المخاطبين هُمُ العلةُ في الخلقِ، وَجَرَّ ضميرُهم بحرفِ التعليلِ،

وهو اللامُ؛ لأنَّه ليسَ مصدرًا». و قوله:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ^(٢)

فإنَّ الذكرى، وإنَّ كانتَ مصدرًا معللاً للحدثِ، وهو عُرُوُّ الهِزَّةِ، ووقتُهما واحدٌ، لكنَّ فعلَهما مختلفٌ؛ لأنَّ فاعلَ العروِّ هو الهِزَّةُ، وفاعلُ الذكرى هو المتكلمُ، فإنَّ المعنى: لذكرى إياك، فمن ثمة جَرَّ بحرفِ التعليلِ.

وأما قوله تعالى ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣) فوجهُ أنَّ «يريكُم» بمعنى: يجعلُكم ترون، والتعليلُ باعتبارِ الرؤيةِ لا الإراءةِ، أو الأصلُ^(٤): إخافةً وإطماعًا وحُذِفَتِ الزوائدُ، قاله المصنفُ في المغني^(٥).

و قوله:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضِّلِ^(٦)

فإنَّ النومَ وإنَّ كانَ مصدرًا معللاً للحدثِ وهو نَضُو الثوبِ، أي خلعُه، وفاعلُهما

(١) شرح المصنف ٣١٦.

(٢) من الطويل، لأبي صخر الهذلي. انظر البسيط ٥٥٥/١، شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، ورواية الصدر فيه: «إذا ذُكرت يرتاح قلبي لذكرها».

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٤) ج: والأصل.

(٥) المغني ٧٣٠.

(٦) من الطويل، لامرئ القيس. انظر ديوانه، المقرب ١٦١/١.

واحد، وهو المرأة المحكي عنها، لكن وقتهما مختلف؛ لأن وقت نضو الثوب^(١) سابق على وقت النوم، فمن ثمة جرَّ بحرف التعليل.

تنبيه: حروف السبب سبعة: اللام نحو قوله تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا﴾^(٢). والباء نحو قوله تعالى ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾^(٣). و

«في» نحو قوله تعالى: ﴿لَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٤) أي بسببه، وفي

الحديث^(٥) أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ (حَبَسَتْهَا، أَي بِسَبَبِ هِرَّةٍ)^(٦)، و «من» نحو قوله

تعالى ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٧) أي بسبب فضله، لا بأعمالنا. / وهذه [٤٩]

الأربعة يجوز دخولها على المفعول له. و «حتى» نحو «أُسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ»، والكاف،

نحو قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٨) أي لهدايته إياكم، و «كي»^(٩) نحو جئتكَ

كي تكرمني». وهذه الثلاثة لا تدخل عليه؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون

(١) ج: الثياب.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

(٤) من الآية ١٤ من سورة النور.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٨/٤: كتاب بدء الخلق.

(٦) سقطت من ب لانتقال النظر.

(٧) من الآية ٣٥ من سورة فاطر.

(٨) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٩) ب: في.

بالحرف المصدرى، قاله المصنف في شرح اللوحة^(١).

تنبيه ثانٍ: استثنى ابن مالك في العمدة من المعلن ما إذا كان «أَنْ»^(٢) أو «أَنَّ» وصلتهما^(٣) زاد في شرحها: «فلا يجبُ حرفُ التعليل معها. نحو «جئتُك أَنْ رَغِبْتَ، وَأَنْتَ رَغِبْتَ» و «جئتُك الساعةَ أَنْ رَغِبْتَ أمسٍ»؛ لأنَّ «أَنْ»^(٤) و «أَنَّ» قَدْ اطرَدَ فيهما^(٥) جوازُ الاستغناء عن حرفِ الجرِّ في هذا البابِ وغيره»^(٦). انتهى. وينبغي أَنْ يَضُمَّ إليهما في الاستثناء «كي» المصدرية؛ لِنَصِّهِمْ على اطرَادِ حذفِ لامِ التعليلِ مَعَهَا^(٧)، نحو «جاءَ زيدٌ كي أقرئه» أي: لكي أقرئه.

(١) شرح اللوحة ٢/٢٠٩.

(٢) سقطت من ب، وفي ج: إذا كان أن وأن.

(٣) ب: وصلتها.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ب: فيها.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ٣٩٥، ٣٩٦.

(٧) انظر ما سبق ص ١٤٣.

[المفعول في—هـ]

و الرابع: **المفعول فيه**، ويسمى ظرفاً، وهو ما، أي مفعولٌ، **سُلِّطَ عليه عاملٌ** على نيةٍ معنى «في» الظرفية. وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل. **مِنْ اسمِ زمانٍ**. قَدَّمَهُ على المكان؛ لَأَنَّهُ أَقْعَدُ في البابِ منه^(١) كـ «صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ حِينًا، أَوْ أُسْبُوْعًا».

وفي تمثيل المصنف بهذه الأمثلة الثلاثة إشارةً إلى أَنَّ اسمَ الزمانِ يقعُ مفعولاً فيه مطلقاً، سواءً كانَ مختصّاً، وهو ما يقعُ في جواب «متى» كالأوَّلِ، أو معدوداً وهو ما يقعُ في جواب «كم» كالثالثِ، أو مبهماً^(٢)، وهو ما لا يقعُ (في)^(٣) جوابِ شيءٍ منهما^(٤) كالثاني.

أَوْ مِنْ اسمِ مكانٍ مُبْهِمٍ، وهو أي المكانُ (المبهم)^(٥) ثلاثة أنواع: أحدها^(٦) الجهاتُ الستُ كالْأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ، وَعَكْسِهِنَّ، أي عكسِ الثلاثِ،

(١) ج: أقعد منه في الباب.

(٢) ب: بهما.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ب: منها.

(٥) سقطت من ص.

(٦) ص، ج: أحدهما.

فهو^(١) الراءُ والخلفُ والتحتُ والأسفلُ والشمالُ واليسارُ. ونحوهُنَّ، أي نحو الجهات الست في شِدَّةِ الإبهام، كـ «عند» المكانية.

تنبيه: في «عند» ثلاث لغات^(٢): ضَمُّ العين، وفتحها، وكسرها وهو الأشهر.

و «لدى» بمعنى «عند»، وفيها ثمان^(٣) لغات^(٤) ذكرتها في الحاشية.

و الثاني: المقادير، جمعُ مقدارٍ، كالفرسخ، وهو ثلاثة أميال.

و الثالث: ما، أي اسم^(٥) مكانٍ، (صيغ، أي اشتقَّ، مِنْ مصدرٍ عامِلِهِ الناصبِ

لَهُ، كـ «قعدتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ»، فالمقعدُ اسمُ مكانٍ^(٦) مُشتَقٌّ من القعودِ الذي هو مصدرٌ لِعَامِلِهِ، وهو «قَعَدَ».

(١) ج، ب: وهو.

(٢) انظر: الصحاح، والمصباح المنير: «عند» .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١٥٢/٢: «وقد يحذف الياء في ثمان في غير التركيب أيضا، ويجعل الإعراب على النون، قال:

لها ثنايا أربع حسان وأربع فتغرها ثمان.

وفي الحديث «صلى ثمان ركعات» بفتح النون، وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما» . انتهى.
هذا وقد عد بعضهم ذلك من اللحن. انظر درة الغواص ١٦٤.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ٩٧: «وَلَدُنْ لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وَقَلَّمَا تَعَدَّمُ «مِنْ»، وقد يُقال: لَدُنْ، لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدٌ وَلَدًا وَلَدُنْ»، لكن قال: «وليس «لدى» بمعناها، بل بمعنى «عند» على الأصح».

(٥) ب: الاسم.

(٦) سقط من ب لانتقال النظر.

تنبيه: كلامُ المصنفِ لا يشملُ مثلَ «أعجبني قعودُك مقعدَ (زيدٍ) ؛ لأنَّ المقعدَ»^(١) لم يصغَ^(٢) من مصدرِ عاملِهِ، إذْ لا عاملَ له هُنا له مصدرٌ، وإنما صيغَ من نفسِ عاملِهِ، وهو القعودُ، كما عرفتَ، فكان ينبغي له التعبيرُ مثلاً بقوله: وما مادَّتُهُ مادَّةُ عاملِهِ، كما عبَّرَ به في غيرِ هذا الكتابِ^(٣).

وقد يمتنعُ عدمُ شمولِ كلامِ المصنفِ للمقعدِ فيما ذكره، إذْ^(٤) يصدقُ عليه أنه مبنيٌ من مصدرِ عاملِهِ؛ نظراً لوقوعِهِ في قولِكَ «قعدتُ مقعدَ زيدٍ»، فتدبرُ.

(١) سقطت العبارة من الأصل، وفي ب: (زيد لأن المقدر).

(٢) ج: لا يصغ.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ٢٣٠، ٢٣٤، والجامع ١١١، والمغني ٧٥٠.

(٤) ب: لا.

[المفعول معه]

و الخامس: المفعول معه، وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص

على المعية، أي: المصاحبة، كما عبر به في الكافية^(١).

قال الرضي في شرحها^(٢): «معنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد».

واعترضه مولانا عصام^(٣) الدين «رحمه الله تعالى» بأنه لا يقال: «سرت وزيدا»، و

«جئت وزيدا» لمجرد توافق سيرهما ومجيئهما في الزمان، بل لا بد من ألا^(٤) يتفارقا في

السير والمجيء، نعم قد يكتفى في (المعية)^(٥) بالزمان^(٦)، نحو «ولد زيد وعمرا» و «مات

زيد وعمرا»، فلمعنى المصاحبة غرض تغنيك فطانتك عن الغرض. انتهى.

واعترضه الدماميني بوجه آخر فقال^(٧): «يرد عليه نحو: «سر والطريق»، فإنه من

صُور المفعول معه بلا نزاع، وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير المأمور به. وقد

صرح بعضهم بأن المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة، سواء لم يكن ثم تشريك في

(١) الكافية ١٠٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٩٤/١.

(٣) شرح عصام الدين على الكافية ١٢٧.

(٤) ب: أن يتفارقا.

(٥) عن: ج.

(٦) في جميع النسخ: الزمان.

(٧) المنهل الصافي ورقة ١٠٧.

الحكم، كالمثال الذي أوردناه، أو ثمَّ تشريكُ لكنه غيرُ مقصودٍ، بل القصدُ إلى مُطلقِ المصاحبةِ، نحو «جئتُ وزيدًا» انتهى.

حال كونها مسبوقةً بفعلٍ، ولو متعدّيًا، كما اقتضاهُ كلامُ غيره، وإنْ نُقلَ غيرُ

واحدٍ / إجماعُ النحاةِ على أنَّ «ضربتُ زيدًا وعمراً» من قبيلِ العطفِ لا غيرٍ، أو بما، [٥٠] أي باسمٍ، فيه حروفه، أي: حروفُ الفعلِ، ومعناه، يعني التضميني الذي هو الحدثُ.

فخرج بقوله «فضلة» مثلُ «زيد» في «جاء زيدٌ»، وبقوله: «بعد واوٍ» مثلُ

«عمراً» في: «رأيتُ^(١) زيداً ثمَّ عمراً»، وبقوله: «أريدُ بها التنصيصُ على المعية» مثلُ

«عمراً» في «رأيتُ زيداً وعمراً» إذا جعلتِ الواوَ عاطفةً، وأردتِ بالواوِ مجرّدَ الجمعِ،

[لا]^(٢) الجمعَ على وجهِ المعية، بقرينةِ ك «سِرْتُ والنيلَ». فقوله «والنيلَ» مفعولٌ

معه؛ لأنَّه اسمُ فضلةٍ بعد واوٍ، وأريدُ بها التنصيصُ على المعية، مسبوقةً بفعلٍ وهو

«سِرْتُ»، أي سرت مع النيل، و «أنا سائرٌ والنيلَ»، فقوله «والنيلَ» مفعولٌ معه؛

لأنَّه اسمُ فضلةٍ بعد واوٍ أريدُ بها ما ذكر مسبوقةً باسمٍ فيه حروفُ الفعلِ، وهي^(٣) السين

والباءُ والراءُ، إلا أنَّ الياءَ أُبدلتْ همزةً لعلَّةٍ تصريفيةٍ، وفيه أيضاً معناه التضميني، وهو

الحدثُ الذي هو السيرُ، أي أنا سائرٌ مع النيل.

وقد يجبُ، أي المفعولُ معه^(٤)، وذلك إذا كان العطفُ ممتنعاً لمانعٍ معنويٍّ أو

(١) ج، ب: اضرب.

(٢) ب: والجمع، ص، ج: أو الجمع.

(٣) ج: وهو.

(٤) ج: وقد يجب النصب، أي نصب المفعول معه.

صناعي.

فالأوّل كقولك، أي مقولك، وبَيَّنَّه على وجه الإبدال أو العطف البياني له بقوله^(١): «لا تنه عن القبيح وإتيانه» أي: مع إتيانك إياه؛ لأنَّ إتيان القبيح مطلقاً قبيحٌ، ومع النهي عن إتيانه (أقبح). وإنما وجب المفعول معه في ذلك؛ لأنه لو قيل: وإتيانه^(٢) بالعطف لكان المعنى: لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا يناقض معنى الأوّل كما ترى.

والثاني كالذي تضمنه قوله: ومنه، أي من المفعول معه الواجب، نحو «قمت وزيداً»، و «مررت بك وزيداً»، إذ لو عطف زيد فيهما مثلاً، لزم في الأوّل العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وفي الثاني العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار، وكلاهما ممتنع^(٣).

على المذهب الأصحّ (فيهما، أي في «قمت وزيداً» وفي «مررت بك وزيداً».) ومقابل الأصحّ^(٤) جواز العطف فيهما، بناءً على جواز ذلك.

تنبيه: ما ذكره المصنف، من وجوب المفعول معه في هاتين الصورتين قد قاله غيره

أيضاً، لكن نقل الرضي وغيره^(٥) أنَّ مذهب البصريين في الصورة الأولى جواز العطف بلا

(١) في الأصل: بقول.

(٢) ساقط من ب.

(٣) انظر الهامش الآتي رقم (٣).

(٤) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٥) شرح الكافية ١/١٩٦-١٩٧، ٣١٩-٣٢٠، وانظر في العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير

فصل مع القبح، ومذهب الكوفيين جوازُه بلا قُبْح. وأنَّ مذهب البصريين في الصورة الثانية تخصيصُ وجوب إعادة الجارِّ بالاختيار، وعدمُ وجوبها بالضرورة، ومذهب الكوفيين عدمُ وجوبها مطلقاً.

ويترجَّحُ، أي المفعولُ معه في نحوِ «كُنْ أَنْتَ زَيْدًا كَالْأَخِ». قال المصنفُ

في شرحه^(١): «لأنَّكَ لو عطفتَ زَيْدًا على الضميرِ المستترِ في «كُنْ» لَزِمَ أن يكونَ مأمورًا، وأنتَ (لا)^(٢) تريدُ أن تأمره، وإنما تريدُ أن تأمرَ مُحاطَبَكَ بأن يكونَ معه كالأخ». انتهى. فتدبرُ.

تنبيهات: الأول: قد يُوهِمُ تمثيلُ المصنف بهذا المثال أنَّ زَيْدًا معطوفٌ على الضميرِ

المستترِ في «كُنْ»، ولا نظراً^(٣) فيه نظراً

توكيده: الكتاب ٣٨٠/٢، الأصول ٢١١/١، ١١٩/٢، شرح ابن الناطم ٥٤٢، النكت ٦٦٧/١ وانظر في قضية العطف على المضمرة الجور من غير إعادة الجار: الكتاب ٣٨١/٢-٣٨٢، الأصول ٧٨/٢، ٧٩، ١١٩، الإنصاف ٤٦٣/٢ فما بعدها، شرح الكافية الشافية ٦٩٢/٢-٦٩٣، ١٢٤٦/٣-١٢٥٥، البسيط ٣٤٥/١-٣٤٧، التبصرة والتذكرة ١٤١/١، الهمع ٢٦٨/٥-٢٦٩.

(١) شرح المصنف ٣٢٥.

(٢) سقطت من ص.

(٣) الشارح يرد بهذا على اعتراض الفاكهي على المصنف بأن هذا المثال ليس مما يجوز فيه العطف، إذ لو جعل من قبيل عطف المفردات لخالف أصلاً مقررًا عند النحاة، وهو صحة مباشرة المعطوف للعامل، وهو ما قرره المصنف في المغني والأوضح متابعاً لابن مالك في تقدير فعل في قوله تعالى ﴿وَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ فيصير التقدير فاسكن أنت وليسكن زوجك.

هذا وقد تكفل الشارح بالرد على هذا بما فيه كفاية.

انظر: شرح الفاكهي ١٣٢/٢، وانظر للمصنف المغني ٥٥٧-٥٥٨، والأوضح ٣٩٧/٣، ٢٤٩/٢،

لمخالفته^(١) لما نصَّ عليه في المغني موافقاً لابن مالك من جعل ذلك من قبيل عطف الجمل، وأن^(٢) التقدير: وليكن زيد كالأخ؛ لاحتمال ذهابه في هذا الكتاب إلى ما^(٣) عليه عامة النحويين من كونه من باب عطف المفردات. واختلاف كلامه في كتبه مما لا ينكر، بل هو كثير^(٤)، كما لا يخفى على المتتبع. ولا لعدم صحة تسلط «كن» على زيد، فيقال «كن زيد»^(٥)؛ لأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل؛ كما هو شائع ذائع.

الثاني: قال المصنف في شرحه^(٦): «استفيد من تمثيلي بـ «كن أنت وزيدا كالأخ» أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط، لا^(٧) على حسبهما، وإلا لقال: كالأخوين، هذا هو الصحيح. وممن نصَّ عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه. وعن الأخفش إجازة مطابقتهما معاً، قياساً على العطف، وليس بالقوي». انتهى. [٥١] فتأمل.

وشرح شذور الذهب ٢٤٣. وانظر كذلك شرح التسهيل ٣/٣٧١،

(١) ص: نظر المخالفة.

(٢) ب: وإذ.

(٣) ج: لما عليه عامة النحويين.

(٤) ب: منكر.

(٥) ب: كن زيدا.

(٦) شرح المصنف ٣٢٦.

(٧) ص: إلا.

الثالث: في تمثيله بالمثال المذكور إشارة^(١) لردّ القول بأنّ عاملَ المفعولِ مَعَهُ لا يكونُ

ناقضًا، كما عليه جماعةٌ، قال أبو^(٢) حيان: الصحيحُ الذي عليه الجمهورُ الجوازُ.

ويضعُفُ، أي المفعولُ معه، **في نحو «قامَ زيدٌ وعمرو»** من كلّ ما أمكن فيه

العطفُ من غيرِ ضعفٍ في اللفظِ ولا في المعنى؛ لأنّه الاصلُ ولا مُضعّفُ له، فترجّحَ.

(١) ص: وإشارة.

(٢) الارتشاف ٢/٢٨٥، وانظر النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٣٥٩، وحاشية يس على مجيب الندا

[الحال]

ولما أنهى المصنف الكلام على المفاعيل أخذ في الكلام على المحمولات عليها^(١) من بقية المنصوبات، فقال:

الحال، من حال الشيء إذا انقلب، سُمِّيَ به هذا النوع لانقلابه غالباً. (ثُمَّ هُوَ)^(٢)
يَذْكُرُ وَيُؤْنَتُ، (وهو الأفصح)^(٣)، فيقال: حالٌ حسنٌ وحالٌ حسنةٌ، وقد يؤنث)^(٤)
لفظها^(٥)، فيقال حالة.

وهو وصفٌ، وهو ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه. **فضلةٌ**، يقع في جواب **«كيف»**.

فخرج بالفضلة العمدة، مثل «قائمٌ» في «زيدٌ قائمٌ»، وبما بعده بقية المنصوبات.
كـ **«ضَرَبْتُ اللَّصَّ**، بتثليث^(٦) اللام، أي السارق، **مكتوفاً** «مكتوفاً حالٌ من

(١) في ب: عليه.

(٢) عن ب.

(٣) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٩٣: «الحال أنثى، وأهل الحجاز يذكرونها، وربما أدخلوا فيها الهاء».

(٤) ساقط من ج.

(٥) ص: لفظهما.

(٦) ص، ب: بتثنية اللام، وسيأتي للمصنف التعبير بذلك قاصداً مجيء الحرف محركاً بحركتين، وهو خلاف اصطلاحهم، إذ يعبرون عن المحرك بثلاث حركات بقولهم: مثلث. انظر ما سيأتي ص ٢٧٧. وفي نسخة عند السويدي: «بتثليث اللام». قال: «قوله: بتثليث اللام، أي بالحركات الثلاث،

اللصّ؛ لأنه، كما ترى، وصفٌ فضلةٌ يقعُ في جوابِ كيف، إذ يُقال: كيف ضربت اللصّ؟ فيُقال في جوابه ذلك.

تنبيهاتٌ^(١): الأول: هذا الحدُّ مُنتَقِضٌ بمثل «ثباتٍ» (من قوله تعالى ﴿فانفروا ثباتٍ﴾^(٢))، فإنَّ «ثباتٍ» حالٌ وليس بوصفٍ. وأجاب المصنفُ في شرحه^(٤) عن ذلك بأنَّ ثباتٍ^(٥) في المعنى^(٦): متفرقين، فهو وصفٌ تقديرًا. وهذا الجوابُ إنما يأتي على القولِ بلزومِ كونِ الحالِ وصفًا، ولو بالتأويلِ، كما عليه بعضهم، والأصحُّ^(٧) أنَّ ذلكَ غيرُ

والكسر هو الأشهر والأكثر، ثم الضم، وأما الفتح فلغة نادرة، ولذا لم يحكمها صاحب الصحاح» حاشية السويدي ورقة ٢٢٢. هذا وجاء في الصحاح واللسان الكسر والضم، وفي المعجم الوسيط الكسر والفتح، ولم يذكر لغة الضم، ونص ابن دريد في الجمهرة والفيروز أبادي في القاموس على التثليث فيها.

- (١) ب: تنبيه.
- (٢) من الآية ٧١ من سورة النساء.
- (٣) ساقط من ب.
- (٤) شرح المصنف ٣٢٩.
- (٥) ساقط من ج، ب.
- (٦) ب: معنى.
- (٧) يشترط بعض النحويين اشتقاق الحال، أو تأولها بالمشتق، ومنهم ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/٢-٣١٣، وابن أبي الربيع في البسيط ٥٢٠/١-٥٢١. أما أكثر النحويين فمذهبهم جواز مجيئها جامدة، وهو اختيار الشارح. انظر: الكتاب ٣٩٦/١، شرح الكافية الشافية ٧٢٨/٢-٧٣٢، شرح التسهيل ٣٢٢/٢-٣٢٤، شرح عمدة الحفاظ ٤٤١، التوطئة ٢٠٠، نتائج الفكر ٤٠٢، شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١، الارتشاف ٣٣٤/٢.

لازم، وأنه يكون اسماً جامداً محضاً، كما جرى عليه في المغني، وعبارته: ^(١) «كثير يتوهم» ^(٢) أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق ^(٣)، وليس كذلك». الثاني: أنه منتقض بنحو «راكباً» من قولك «جاء زيد راكباً»، فإنه لا يصدق عليه أنه يقع في جواب «كيف»، إذا ^(٤) لا يقع في جوابها إلا مالا اختياراً للعبد ^(٥) فيه، كالصحة والمرض؛ لأنها إنما يسأل بها عما هو كذلك، كما قاله المحقق التفتازاني في بعض تصانيفه.

ويجاب بأن لا مانع من استعمالها في مطلق السؤال عن الأحوال مجازاً. الثالث: لا يرد على هذا الحد مثل «ولا تعثوا في الأرض مفسدين» ^(٦)؛ لأن «مفسدين» ^(٧) لا يصح وقوعه جواباً لقولنا: كيف تعثون ^(٨) (في الأرض) ^(٩)؟ لأن هذا الحد للحال المبينة، لا لمطلق الحال ^(١٠).

(١) المغني ٦٠٥.

(٢) ص، ج: وعبرة كثير توهم.

(٣) ب: المشتقة.

(٤) ب، ج: إذ.

(٥) ج: ما للعبد اختيار فيه.

(٦) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٧) سقطت من ج.

(٨) في جميع النسخ: تعثوا.

(٩) عن ج.

(١٠) ج: لأن هذا الحال مبينة لا مطلق الحال.

وشرطها، أي الحال، التنكير؛ لأنَّ الغرض منها بيان الهيئة، وهو حاصلٌ بالنكرة، فيقبحُ التعريفُ ضائعاً.

ونحوُ «ادخلوا الأولَ فالأولَ»^(١)، و:

..... أرسلها العراك^(٢)

و «اجتهدْ وحَدِّكْ» متأول^(٣).

وصاحبها، بالجرِّ عطفاً على الهاءِ، بناءً على جوازِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ، وإنْ كانَ الذي عليه المصنّفُ منعه^(٤)، والمرادُ بصاحبها من هي وصفٌ له في المعنى، التعريفُ، أو التخصيصُ بإضافةٍ أو نعتٍ أو معمولٍ، أو التعميمُ كأنْ يقعَ في حيزِ نفيٍ أو شبهةٍ، أو التأخيرُ له عنها.

ثمَّ أخذَ في ذكر أمثلتها نشرًا على طبقِ اللَّفِّ، فقال: نحو قولهِ تعالى

(١) انظر الكتاب ٣٩٨/١ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٧/٢.

(٢) من بيت من الوافر للبيد بن ربيعة، والبيت تاماً:
فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدَّهَا
وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

انظر: الكتاب ٣٧٢/١، إصلاح الخلل ١٠٦.

(٣) تأويله في الأول: ادخلوا مرتبين، وفي الثاني: أرسلها معتركة، وفي الثالث: اجتهد منفرداً.

(٤) انظر ما سبق ص ٢٦٢.

﴿خَاشِعًا^(١) أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ^(٢)﴾، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ^(٣)﴾
﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ^(٤)﴾.

«لَا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهَلًا»^(٥)

..... هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا^(٦)

وقول الشاعر:

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلُلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(٧)

فـ «خُشَعًا»^(٨) حالٌ من الضمير في قوله «يُخْرِجُونَ»، والضمير معرفة، بلُ أعرفُ

(١) كذا في ص، ب وهي قراءة البصريين وحمزة والكسائي وخلف. انظر روح المعاني ٨٠/٢٧، النشر ٣٨٠/٢ هذا وسعيد الشارح هذه الكلمة بلفظ «خشعا» وفي ج: «خاشعة» في الموضعين.

(٢) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١٠ من سورة فصلت، وفي ص، ب: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾.

(٤) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

(٥) من كلام ابن مالك في الألفية، قال في باب الحال:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ، إِنَّ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ، كـ «لَا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهَلًا»

(٦) من بيت من البسيط، ينسب لرجل من طي، لا يعرف اسمه على التحديد، والبيت بتمامه:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعَذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

انظر: شرح التصريح ٣٧٧/١، شرح الأشموني ١٨٢/٢.

(٧) من مجزوء الوافر، قيل إنه لذي الرمة، وقيل لكثير، وهو في ديوانه. انظر الكتاب ١٢٣/٢، مجالس العلماء ١٣١.

(٨) ج: فخاشعة. انظر التعليق السابق رقم ١.

المعرف. «وسواء» حال من «أربعة»^(١)، وهي نكرةٌ مَخَصَّصةٌ بِالإضافةِ إلى «أيام». وجملة «لها منذرون» حالٌ من «قرية»، وهي نكرةٌ عامَّةٌ لو قوَّعَها في سياقِ النفي. و«موحشا» حالٌ من «طلل»، (وهي نكرةٌ متأخرةٌ عنها).

تنبيهات: الأول: القولُ بأنَّ «موحشا» حالٌ من «طلل»^(٢)، كما أفهمه كلامُ المصنّف، إنما يأتي على القولِ بجوازِ مجيءِ الحالِ من المبتدأ، كما عليه سيويهِ وابنُ مالك. أما على القولِ بمنعه كما هو المشهورُ، وجزم به المصنّف^(٣) في بعض كتبه، فهو حالٌ من الفاعلِ أعني الضميرِ المستترِ في قوله «لمية» العائدُ على «طلل» وإن تأخَّرَ في اللفظ؛ لأنَّه / [٥٤] متقدِّمٌ عليه رتبةً؛ لكونه مبتدأً، كما تقرَّر، و«لمية» خبره.

الثاني: لو مثَّلَ المصنّفُ لمجيءِ الحالِ من النكرة لتأخُّرها عنها بنحو: «جاءَ راكباً رجلٌ» لكان أولى؛ لأنَّ الحالَ فيما مثَّلَ به حالٌ من نكرةٍ مُخَصَّصةٍ؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ الظرفِ على المبتدأ يفيدُ التخصيصَ، كما هو المشهورُ.

الثالث: تأخُّرُ صاحبِ الحالِ عنها معدودٌ عندهم من نوعِ التخصيصِ، فذكره بعده مُستدركٌ. وقد يُجابُ بأنه إنما ذكره لأنه قد يخفى شموله له.

(١) ج: الأربعة.

(٢) سقط من ص.

(٣) المغني ٨٦٥، ٨٦٦، وانظر تفصيل الخلاف في ذلك: شرح التسهيل ٣٥٤/٢، ٣٥٥، البسيط ٣١٥/١، ٥٢٧، ٥٢٨، شرح الكافية ٢٠٤/١، نتائج التحصيل ٧٠١/٢.

الرابع: لا يَرِدُ على ما تَقَرَّرَ نَحْوُ «وَصَلَّى وِرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»^(١)؛ لَأَنَّهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/٢٧٩، ٣٠٩، وهو من كلام لعائشة «رضي الله عنها»، ونصه فيه: «وَصَلَّى وِرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا».

[التمييز—ز]

والتمييزُ، و يقال له المميّزُ، والمبيّنُ والتبيينُ، والتفسيرُ. وهو^(١) اسمٌ بالمعنى
المقابل للفعلِ والحرفِ، فضلةٌ، نكرةٌ لما مرَّ في الحالِ. ونحوُ
..... طُبْتُ النفسَ^(٢)

مُتَأَوَّلٌ.

جامدٌ، بالمعنى المقابل للمشتقِّ، مُفسِّرٌ، أي مُبيِّنٌ، لما انبهم^(٣) واختفى من
الذواتِ، جمعِ «ذاتٍ»^(٤)، وفُسِّرَتْ هُنَا بالجنسِ.
فخرجَ بالفضلةِ العمدَةُ، مثل «جاءَ رجلٌ»، وبالنكرةِ المعرفة، مثل «زيدٌ حسنٌ»
وجتْهَ» بالنصبِ، وبقولِهِ «جامدٌ» المشتقُّ مثلُ «رأيتُ»^(٥) عالماً»، وبما بعده بقيَّةُ

(١) ج: هو اسم.

(٢) من بيت من الطويل لراشد بن شهاب الشكري، وقيل اسمه رشيد، والبيت بتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقِيْسُ عَنْ عَمْرٍو

والشاهد فيه مجيء التمييز وهو «النفس» معرفة، وخرج على زيادة الألف واللام، فهو نكرة،
والتقدير) طبت نفساً. انظر شرح عمدة الحفاظ ٤٧٩، شرح ابن جمعة ٥٨١/١، شرح بانت سعاد
٢٧٣.

(٣) ب: انبهم.

(٤) ب: ذوات.

(٥) ص: إن عالماً.

المنصوبات.

تنبيهان: الأول: هذا الحدُّ غيرُ جامعٍ؛ لخروج التمييز الذي هو مشتقٌّ مثل «لله

دره»^(١) فارسًا.

وقد يجاب بأن مجيئه مشتقًا قليلٌ منزلٌ لِقِلَّتِهِ منزلةَ العدم.

الثاني: لا يردُّ على الحدِّ نحو «نفسًا» في «طاب زيدٌ نفسًا» كما يُوهِمُ كلامُ بعض

الشرح^(٢)؛ لأنَّ المراد بالذاتِ أعمُّ [يُشْمَلُ]^(٣) المذكورة، كما فيما يأتي بالإثر، والمقدرة

كما في المثال المذكور، إذِ المعنى طاب شيءٌ منسوبٌ إلى زيدٍ، وهو نفسه.

(وأكثرُ وقوعه)^(٤)، أي التمييز، بعدَ أسماءِ المقاديرِ، جمعٍ مقدارٍ، وهو ثلاثة

أقسامٍ: المساحة، كـ «جريبٍ قليلٍ»^(٥) هو مساحةٌ عشرُ قصباتٍ في مثلها، والقصبةُ ستة

أذرعٍ، فالجريبُ إذا سِتُّون ذراعًا طولًا في مثلها عرضًا، ومبلغ مساحتها ثلاثة آلاف

وستمائة ذراعٍ نَحْلًا.

و الكيل، كـ «صاعٍ وهو أربعة أمدادٍ تمرًا». و الوزنُ كـ «منوينٍ تشيةٍ»^(٦) «منا»

(١) ص: لله در فارسا.

(٢) قال الفاكهي ١٣٩/٢ بعد قول المصنف (مفسر لما انبهم من الذوات): أو النسب.

وقال يس في الحاشية: (قوله: أو النسب): الذي دل عليه كلام ابن الحاجب أن التمييز دائما إنما يفسر

الذوات، غايته أن الذات إما مذكورة وإما مقدرة. وانظر الكافية ١٠٧، وشرحها للرضي ٢١٦/١.

(٣) في جميع النسخ: أعم من المذكورة، وبما أثبتناه يستقيم الكلام.

(٤) ساقط من ب.

(٥) انظر المصباح المنير «جرب».

(٦) قال الفاكهي ١٤١/٢: «وهو آلة الوزن، يعرف بها مقادير الموزونات». وفي الصحاح: «المنا: الذي

كمصا، بمعنى المنّ وأفصح منه ^(١) عَسَلًا.

و ^(٢) بعد اسم العدد، وهو ما صحَّ وقوعه جواباً لـ «كم»، وهو، أي: اسم العدد، نحو قوله تعالى ﴿إني﴾ ^(٣) رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً ^(٤)، و ما فوقها إلى ﴿تسعُ وتسعون نعمةً﴾ ^(٥) بالضمّة والواو، على سبيل الحكاية، وبإدخال الغاية.

تنبيه: في هذا التعبير مسامحة، والمراد: وهو أحد عشر، (نحو ﴿أحد عشر﴾ ^(٦)

كوكباً ^(٧)، إلى تسعة وتسعين، نحو ﴿له تسع وتسعون نعمة﴾ ^(٨).

تنبيه ثانٍ: فهم من عطف العدد على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قول المحققين؛ لأنَّ المراد بالمقدار ما لم تُردَّ حقيقته، بل مقداره حتى إنه يُصحَّ إضافة المقدار إليه، والعدد ليس كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: «عندي مقدار رطل زيتاً»، ولا تقول:

يكال به سمن وغيره، وقيل: الذي يوزن به رطلان، والتشديد لغة تميم.

(١) انظر شرح الفصيح للزمخشري ٤٥٣/٢.

(٢) ب: بعد اسم، وسقطت الواو.

(٣) ساقط من ب.

(٤) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٦) ساقطة من ب، ج.

(٧) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٨) من الآية من سورة ص.

«عندي مقدار عشرين رجلاً» إلا على معنى آخر، قاله في الشرح^(١).
 ومنه، أي من تمييز العدد، تمييز «كم» الاستفهامية. ومعناها: «أي عدد». ولما كانت «كم» كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار عد المصنف تمييزها من تمييز العدد تسميها، نحو «كم عبداً ملكت» بفتح التاء.
 فأما تمييز «كم» الخبرية، ومعناها: «عدد كثير» فهو مجرور وجوباً مطلقاً؛ لإضافتها إليه مفرداً، أي غير جمع، كتمييز المائة فما فوقها من تثنيها وجمعها^(٢)، وألف وتثنيته وجمعه، تقول: «كم عبداً ملكت»، كما تقول: مائة عبداً ملكت و مائتي عبد وألف عبداً ملكت وألفي عبداً، ونحو^(٣): «مائة رجال»^(٤).
 و:

.....مائتين^(٥) عاماً^(٦).....

-
- (١) شرح المصنف ٣٣٥.
 (٢) ب: أو جمعها.
 (٣) ب: نحو.
 (٤) يبدو أن قوله «مائة رجال» من الشواهد النثرية، ولم أعثر عليه، لكن قال السويدي في تخريج الشاهدين ورقة ٢٢٥: «وغير الشارح خرج الأول على الشذوذ والثاني على الضرورة».
 (٥) في النسخ الثلاث: مائتي.
 (٦) من بيت من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري. والبيت بتمامه:
 إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء
 ويروى «اللذاعة»، و «البشاشة» بدل «المسرة»، كما يروى «أودي» مكان «ذهب».
 والبيت من شواهد سيويه ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والأصول ٣١٢/١، والتبصرة ٣١٧/١، ٤٩٠.

شاذ.

أو جمع، كتمييز العشرة، مفردة، كذا قيد بعض الشراح^(١)، ولا حاجة إليه؛

لأن التمييز في نحو «أحد عشر عبداً» ليس تمييز العشرة. فما دونها من التسعة إلى الثلاثة، ولا يميز «واحد» و «اثنان»، تقول «كم عبيد ملكت»، كما تقول «عشرة أعبيد

[٥٣]

ملكّت»، و «ثلاثة أعبيد ملكت».^(٢)

تنبيهات: الأول: يرد على كلام المصنف أنه إذا كان التمييز لفظ المائة لم يجز جمعه،

بل يتعين إفراده ك «ثلاثمائة».

الثاني: يرد على كلام المصنف، أيضاً، أنه يجوز أن يكون تمييز العشرة فما دونها

اسم جنس كالتمر والعسل، وأن يكون اسم جمع كالرھط والقوم، والغالب فيهما الجر ب «من».

وقد يجاب بحمل الجمع في كلامه على الجمع من حيث المعنى، بأن^(٣) يدل على ما

فوق اثنين، سواء كان جمعاً في اللفظ أم لا. وعلى هذا فالجر في كلامه بالنسبة إلى تمييز العشرة فما دونها أعم من أن يكون بالإضافة أو بمن، تأمل.

و يجوز لك في تمييز «كم» الاستفهامية المجرورة محلاً بالحرف، إن كان

التمييز متصلاً بها، جر له ب «من» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج^(٤)،

(١) هو الفاكهي. انظر مجيب الندا ١٤٣/٢.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ب: بل.

(٤) انظر الكتاب ١٦٠/٢، شرح التسهيل ٤١٩/٢، ٤٢٠، شرح الكافية الشافية ١٧٠٥/٤، شرح

الألفية لابن الناظم ٧٤٠، التبصرة والتذكرة ٣٢٥/١، المقرب ٣١٢/١، إصلاح الخلل ٢٢٩،

بخلاف ما إذا لم يُجَرَّ بحرفٍ، أو جُرَّتْ بِهِ وكان التمييز مفصلاً عنها، فالنصب لا غير.
تنبيه: قضية إطلاق المصنف أنه لا فرق في الحرف المذكور بين الباء وغيرها من
حروف الجرّ، وهو كذلك، وما وقع في بعض الشروح^(١) من تقييده بالباء وهم محض،
فاحذره.

ونصب له. تقول: «على كم شيخ قرأت؟» بجرّ «شيخ» ونصبه.
تنبيه: أخر المصنف النصّب عن الجرّ مع أنه (هو)^(٢) الغالب اهتماماً بشأن الجرّ فقد
ذهب بعضهم إلى منعه^(٣).

تنبيه ثان: أشار بقوله «وأكثر وقوعه بعد المقادير، إلى آخره» إلى أن التمييز المفرد
لا يختص بالوقوع بعد المذكورات، فيكون بعد غيرها أيضاً، كالدالّ على مماثلة نحو ﴿ولو
جئنا بمثلِه مدداً﴾^(٤)، أو مغايرة نحو: «إنّ لنا غيرَها إبلاً وشاءً»^(٥).

هذا و كما يكون التمييز مفسّراً للمفرد، كما في المذكورات يكون التمييز

= التوطئة ٢١٦، شرح الكافية للرضي ٩٦/٢، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٦، المغني ٢٤٥،
٣٩٥، توضيح المقاصد ٣٣٦/٤.

(١) ب: الشراح.

(٢) عن ج.

(٣) انظر شرح الأشموني ٥٨/٤.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٥) شاهد من أقوال العرب. انظر شرح التسهيل ٣٨٠/٢.

أيضا مفسراً للنسبة، حال كونه (إمّا) ^(١) محوّلاً ^(٢)، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنه إما محوّل ^(٣) عن الفاعل كقوله تعالى ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ^(٤)، أصله: اشتغل شيب الرأس، فجعل المضاف إليه فاعلاً والمضاف تمييزاً، أو محوّل عن المفعول، كقوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ^(٥)، أصله: وفجّرنا عيون الأرض، ففعل به (نظير) ^(٦) ما ذكر، أو محوّل عن مضاف غيرهما، وذلك بعد «أفعل» التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز، كقوله ^(٧) تعالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ ^(٨) أصله: مالي أكثر من مالك. فإن كان الواقع بعد «أفعل» التفضيل هو عين المخبر عنه ^(٩) وجب خفضه بالإضافة نحو «مال زيد أكثر مال»، بخلاف ما إذا كان «أفعل» مضافاً إلى غيره فينصب نحو «مال زيد أكثر الناس مالاً». أو غير محوّل عن شيء نحو: «امتلاً الإناء ماءً»،

(١) ساقطة من ب.

(٢) ص، ب: محمولا.

(٣) ص، ب: محمول.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر، وقد كُتب بدلا عنها في ب.: واشتغل الرأس شيبا، وهو سهو من الناسخ.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ج: نحو قوله تعالى.

(٨) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٩) ب: به.

وهذا قليل.

والأصل في الحال والتمييز أن يكونا مبينين للهيئة والذات، وقد يؤكّدان^(١)، أي الحال، إجماعاً، والتمييز على ما جرى عليه (هنا)^(٢) مخالفاً لما عليه الجمهور، وجزم به في المغني^(٣) من نفي ذلك، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْتَوُوا﴾^(٤) أي لا تفسدوا ﴿فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٥)، ﴿لَا مَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾^(٦)، (ونحو)^(٧) «زيد أبوك عطوفاً»، والثاني نحو قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا^(٨)

(١) في الاصل: يؤكد.

(٢) سقطت من ج.

(٣) المغني ٦٠٣-٦٠٤. هذا وفي مجيء التمييز مؤكداً ثلاثة أقوال: الأول: المنع، وهو ما نسبّه الشارح للجمهور، وهو قول سيوييه والسيرافي، واختاره المصنف في المغني، كما قال الشارح. الثاني: الجواز، وهو قول المبرد وابن السراج والفارسي، واختاره ابن مالك وابنه وجماعة. الثالث: الجواز إن أفاد التمييز ما لم يفدّه الفاعل.

انظر: الكتاب ١١٠٦/٢-١١٠٧، شرح ابن الناظم ٤١٧، المقرب ٦٨/١، الخصائص ٨٤/١، شرح المفصل ١٣٢/٧-١٣٣، الهمع ٣٥/٥-٣٦، شرح الأشموني مع الصبان ٢٦/٣.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) من الكامل. انظر شرح التسهيل ١٥/٣، شواهد التوضيح ١٠٩.

ومنه، أي ومن التمييز المؤكّد، (لا من غيره)^(١)، قول الشاعر:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقٍ^(٢)

خلافًا لسيبويه، فإنّه منع أن يُقال «نعم الرجل رجلاً زيد» ؛ لاستغناء
(الفاعل)^(٣) بظهوره عن التمييز المبيّن له، وتأولوا قوله «فحلًّا» في البيت على أنّه حالٌ
مؤكّدة، قال المصنف في الشرح^(٤): والشواهد^(٥) على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى
التأويل.

فائدة: دخول التمييز في باب «نعم، وبئس» أكثر من دخول الحال.

(١) سقطت من ج.

(٢) من البسيط لجرير. انظر ديوانه، شرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح المصنف ٣٤١.

(٥) ج : والشاهد.

[المستثنى]

والمستثنى، وهو المخرج من متعدّد، حقيقةً أو حكماً، بـ «إلا» أو إحدى أخواتها، ولما فيه من معنى الإخراج تعلق به الطرفان من قوله: «بإلا» من كلام تامّ: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، مُوجِبٌ، بفتح الجيم، وهو ما لم يقع بعد نفي، ولا نهي، ولا استفهام إنكاريّ، نحو قوله تعالى / ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١)، وأمّا قراءة [٥٤] بعضهم: «إلا قليل» بالرفع فمتأول^(٢).

فإن فقد الإيجاب، أي كون الكلام موجباً، بأن وقع (بعد أحد)^(٣) الثلاثة، مع كون الاستثناء بإلا من كلام تامّ، ترجّح البدل ومن حيث إنه بدل، أي الإبدال من المستثنى منه، بدل بعض من كلّ على النصب على الاستثناء في المستثنى المتصل، وهو ما يكون داخلاً في المستثنى منه. وإنما فسّره بهذا، ولم أفسّره بما كان من جنس المستثنى

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٢) قال الزمخشري «وقرأ أبي والأعمش «إلا قليل» بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى «فشرّبوا منه» في معنى: فلم يطيعوه حُمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم»، الكشاف ٣٨١/١. وانظر البحر المحيط ٥٨٩/٢.

(٣) مطموسة بالأصل، والعبارة في ب: «بأن الرفع بعد أحد الثلاثة الجر»، ولا معنى لها.

(١) «من»، كما وَقَعَ في بعض الشروح^(٢)؛ لانتقاضه بالمستثنى في «جاءَ الناسُ إلا زيدا»، مشيراً إلى ناسٍ خالين عن زيد، فإنه منقطعٌ، مع أَنَّهُ من جنس المستثنى منه الذي هو «الناسُ» كما ترى.

تنبيه: في قول المصنف: «تَرَجَّحَ البَدَلُ» ردُّ لما ذَهَبَ (إليه)^(٣) الكوفيون^(٤) من (أَنَّ)^(٥) المستثنى (في هذه الصورة)^(٦) ليس بدلاً من المستثنى منه، وإنما هو معطوفٌ (عليه عطْفَ)^(٧) (نسقي، و «إلا» حرفُ)^(٨) عطْفٍ. **نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾**^(٩)، قرأ^(١٠) السبعةُ غيرَ ابنِ عامرٍ (بالرفعِ على الإبدالِ من الواوِ)^(١١) في «فعلوه»، وقرأ ابنُ عامرٍ وحدهُ بالنصبِ على الاستثناءِ.

(١) سقطت من ج.

(٢) انظر مجيب الندا ١٥٢/٢، وانظر بهامشة حاشية يس، فقدِ اعترضَ يس على عبارة الفاكهي بمثل ما اعترضَ به الشارحُ.

(٣) سقطت من ص.

(٤) انظر ائتلاف النصر ٧١، شرح المفصل ٨٢/٢، المغني ٩٨-٩٩.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) مطموسة بالأصل.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) مطموسة بالأصل.

(٩) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(١٠) انظر الحجة في القراءات السبع ١٢٤.

(١١) مطموسة بالأصل.

و ترجَّحُ النصبُ على الاستثناء على البدلِ في المستثنى المنقطع، وهو ما لا يكونُ داخلًا في المستثنى منه^(١). وإنما فسرتُه بهذا ولم أفسِّره بما ليس من جنس المستثنى منه، كما وقع في بعض الشروح^(٢)؛ لأنه منقوضٌ بنحو زيد، في المثال السابق أعني «جاءَ الناسُ إلا زيدًا»، مشيرًا إلى ناسٍ خالين عن زيدٍ لأنَّه منقطعٌ، كما مرَّ، ولا يصدقُ عليه أنه ليس من جنس المستثنى منه كما عرفت.

عند تميم، المرادُ القبيلةُ تسميةً^(٣) لها باسمِ الأب، أو هو بتقديرٍ مضافٍ أي عند (بي)^(٤) تميم.

وَوَجَبَ^(٥)، أي النصبُ، في المنقطع عند الحجازيين، نحو قوله تعالى ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٦)، بنصب «اتباع الظن»؛ لأنه مستثنى منقطعٌ، إذ ليس داخلًا في المستثنى منه، وهو العلمُ.

تنبيه: ليس ترجُّحُ النصبِ في المنقطع عند تميمٍ على إطلاقه، كما قد يتوهمُ من كلام المصنف، بل هو مُقَيَّدٌ^(٧) بأن يكونَ بحيثُ يَصِحُّ وقوعُه مَوْقِعَ المستثنى مِنْهُ، كما في هذه

(١) ج : المستثنى منه المنقطع.

(٢) مجيب النداء ١٥٢/٢.

(٣) ب: تسمية نسبة، ج: نسبة تسمية.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب: وجب.

(٦) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٧) انظر شرح المفصل ٨٠/٢-٨١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢-٢٦٨.

الآية، إذ لو قيل: ما لهم إلا اتباعُ الظنِّ لصَحَّ، بخلاف: «ما زاد هذا المالُ إلا النقص»، إذ لا بَصَحُّ أن يُقال: ما زاد إلا النقص، فيجبُ فيه النصبُ عند تميم، كالحجازيين.

ما لم يتقدَّم، أي المستثنى، على المستثنى منه، أي مُدَّة عدمِ تقدُّمه عليه فيهما، أي

في صورتَي^(١) كونهِ متصلًا وكونه منقطعًا. أي في حالِ كونهما من كلامٍ تامٍّ غيرِ

مُوجِبٍ، تَفَطَّنْ. فالنصبُ له حينئذٍ واجبٌ، نحو قولِ الكميِّ^(٢) يمدحُ أهلَ البيتِ:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٣)

وإنما وجِبَ النصبُ في ذلك لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على المتبوع.

(أو)^(٤) فَقَدَ التمامُ، وهو كونُ الكلامِ مذكورًا فيه المستثنى منه، فهو، أي

المستثنى، حينئذٍ كائنٌ على حَسَبِ مقتضى العواملِ من رَفَعٍ نحو قوله تعالى ﴿وَمَا

أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾^(٥)، أو نصبٍ، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٦)،

(١) ب: صورة.

(٢) هو الكميِّ بن زيد الأسدي، ويكنى أبا المستهل، كان مشهورًا بالتشيعِ لبني هاشمٍ، وقصائده فيهم

تُسَمَّى الهاشميات، وهي من جيِّدِ شعره، أدرك الفرزدق، وعرضَ عليه شعرة. توفي سنة ١٢٦ هـ انظر

الشعر والشعراء ١٣٩-١٤٠، الخزانة ١/١٤٤-١٤٧.

(٣) من الطويل. والبيت في الإنصاف ١/٢٧٥، مجالس ثعلب ٤٩.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من الآية ٥٠ من سورة القمر.

(٦) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

أو جرّ، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١).
تنبيه: اقتصر المصنف على مثالٍ واحدٍ اختصاراً، وجعله للمستثنى المرفوع؛ لأنه
أشرف من أخويه.

ويسمى، أي المستثنى، (حينئذٍ **مفرغاً**، لأنه فرغت العوامل عن العمل في
المستثنى)^(٢) منه للعمل فيه، فهو مفرغٌ له، لكنه خفف بحذف اللام واتصال الضمير بـ
«مفرغ» اختصاراً، كذا قال غير واحدٍ، وفيه بحثٌ.

تنبيه: إن أراد المصنف بقوله: «(فإن فقد التمام)»^(٣) فقدّه فقط اقتضى أن التفرغ لا
يتأتى إلا إذا كان الكلام موجباً، وهو باطل قطعاً. وإن أراد به فقد التمام مطلقاً، أي
سواءً فقد الإيجاب أم لا، اقتضى جواز التفرغ حينئذٍ، كما إذا كان غير موجبٍ، وهو
رأى لبعض النحويين، منهم ابن الحاجب^(٤)، والذي عليه المصنف، وهو المشهور، امتناع
التفرغ / حينئذٍ، فكان ينبغي للمصنف أن يقول: (فإن)^(٥) فقد، أي الإيجاب والتمام^(٦). [٥٥]
ويُستثنى، أي يُوقع الاستثناء، بـ «غير» و «سوى» حال كونهما **خافضين**

(١) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(٢) سقطت من ب.

(٣) عبارة المتن كما وردت عند الشارح: «أو فقد التمام»، وكذلك هي في نشرة الشيخ محي الدين.

(٤) انظر شرح الكافية ٢٣٤/١، ٢٣٧، الارتشاف ٢٩٧/٢، ٢٩٨.

(٥) سقطت من ب.

(٦) قال الفاكهي ١٥٥/٢: «(فلو قال:)) أو فقد «أي التمام والإيجاب لكان أولى».

للمستثنى بإضافتهما إليه، إذ كل مضاف خافض^(١) للمضاف إليه، وحال كونهما **معربين**، الأول لفظاً، والثاني تقديرًا، **بإعراب الاسم الذي استقر بعد «إلا»**، فتقول: «قام القوم غير زيد» بنصب «غير»، كما تقول: «قام القوم إلا زيد» بنصب زيد، وتقول: «ما قام القوم غير زيد، وغير زيد» بالرفع والنصب، كما تقول: «ما قام القوم إلا زيد، وإلا زيد»، وتقول: «ما قام القوم غير حمار» بالنصب (عند الحجازيين)^(٢)، (وبالنصب)^(٣) والرفع عند تميم، (كما تقول: «ما قام القوم إلا حمار» بالنصب عند الحجازيين وبالنصب والرفع عند تميم)^(٤). وتقول «ما قام غير زيد (القوم» بالنصب، كما تقول: «ما قام إلا زيداً القوم»، و «ما قام غير زيد» بالرفع، و «ما رأيت غير زيد»^(٥) بالنصب، و «ما مررت بغير زيد» بالجر، كما تقول «ما قام إلا زيد» بالرفع، و «ما رأيت إلا زيداً» بالنصب، و «ما مررت إلا بزيد» بالجر، وقس على ذلك أمثلة «سوى».

تنبيه: ك «غير» في جميع ما تقرر فيها «سوى» كهدى، و «سواء» كبناء، و «سواء» كسماء. وقال^(٦) المصنف في شرح اللوحة^(٧): «الذي يظهر من كلام النحويين أن

(١) انظر ما يأتي ص ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٧.

(٢) سقطت من ص.

(٣) عن ب.

(٤) سقط من ب، ج.

(٥) سقط من ج.

(٦) ب: قال.

(٧) شرح اللوحة ١٧٦/٢-١٧٧.

الاستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع. وزعم ابنُ عصفور في شرح الجمل الصغير أنه لم يُشَرَّبْ من هذه اللغات معنى «إلا»^(١) سوى المكسورة السين، يعني المقصورة - فإنه هو وأكثرهم لم يذكروا الكسرَ مع المد - فإن استثنى بما سواها فبالقياس عليها. انتهى.

وقال (ابنُ عقيلٍ في شرح الألفية^(٢)): «المشهور»^(٣) في سوى كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتحُ سينها ويمدُّ، ومنهم من يضمُّ سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقلَّ من ذكرها، ومن ذكرها الفاسي^(٤) في شرح الشاطبية. انتهى.

ولعلَّك^(٥) تتلمَّح^(٦) مما^(٧) أوردته وجهَ اقتصار المصنف على «سوى» بالكسر والقصر.

و يستثنى بـ «خلا» و «عدا»^(٨) و «حاشا».

(١) ص : لم يشرب من هذه اللغات سوى المكسورة السين، ج: لم يشتهر من هذه اللغات إلا سوى المكسورة السين.

(٢) ب: «أبو حيان في شرح الشذور المشهورة» .

(٣) شرح ابن عقيل ٦١١/١.

(٤) ص، ج: الفارسي.

(٥) ص، ب: لعلك.

(٦) ص: تتلجج.

(٧) ص، ب: ما.

(٨) ب: وهو.

قال الرضي^(١): «إذا استعمل^(٢) «حاشا» في الاستثناء وغيره، فمعناه تنزيه^(٣) الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه أو في غيره، فلا يُستثنى به إلا في هذا المعنى، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء، فيبتدئون^(٤) بتنزيه الله «سبحانه وتعالى» من سوء، ثم يبرّئون^(٥) مَنْ أرادوا تبرئته على معنى أَنَّ الله مُنَزَّهٌ عَنِ الْإِلَّا يُطَهَّرُ ذَلِكَ الشَّخْصُ مِمَّا يَعِيبُهُ». انتهى.

حال كونهنَّ نواصبٌ للمستثنى على أَنَّهُ مفعولٌ بهٍ وَأَمَّا فاعلهنَّ فضميرٌ مستترٌ وجوباً، تقديره هو، عائدٌ^(٦) على البعضِ المفهومِ من الكلِّ السابقِ أو إلى المصدرِ، أو إلى اسمِ الفاعلِ المفهومِ منه، فإذا قلتَ: «جاءَ الناسُ خلاَ زيداً»، فالمعنى: «جاءَ الناسُ خلاَ بعضهم، أو مجيئهم، أو الجائي منهم زيداً». وجملةُ الاستثناء، هل هي حالٌ فمحلُّها النصبُ؟ أو مستأنفةٌ، فلا محلَّ لها؟ قولان، صحَّحَ ابنُ عصفور^(٧) منهما الثاني، قال المصنفُ: «وهذا مذهبُ الجمهورِ^(٨) في جميع أفعالِ الاستثناء».

أو حالٌ كونهنَّ خوافضٌ لَهُ على أَنَّهُنَّ حروفٌ خفضٍ، وهل تتعلَّقُ بشيءٍ أمْ

(١) شرح الكافية ٢٤٥/١.

(٢) ج : إذا استعملت.

(٣) ج : أرادوا به تنزيه الاسم.

(٤) ص، ب : فيبتدل.

(٥) ص، ب : فيبدلون، ج : ثم يبدلون، وما أثبتته في شرح الكافية.

(٦) ص : ما يدل.

(٧) انظر شرح الجمل ٢/٢٦١، المغني ٥٠٥ وعزا القول بالحالية إلى السيرافي.

(٨) انظر شرح الكافية ٢٣٠/١.

لا؟ قولان، رجَّح المصنف^(١) منهما الثاني.

تنبيه: ليست هذه الثلاثة في النصب والخفض على حدٍّ واحدٍ، كما قد يتوهم من كلامه، بل الغالب في «خلا» و «عدا» النصب، حتى إنَّ سيبويه^(٢) لم يحفظ غيره، وفي^(٣) «حاشا» الخفض. ووقع في بعض الشروح^(٤) ما يقتضي خلاف ذلك فاحذره.

و يُستثنى بـ «ما خلا» و «ما عدا» و «ليس» و «لا يكون»، حال كونهن نواصب له، على أنه مفعولٌ به في الأولين، والفاعل على ما عُرِفَ، وعلى أنه خبرٌ في الأخيرين، وأمَّا اسمُها فضميرٌ مستترٌ على ما عُرِفَ أيضاً، سوى كونه راجعاً إلى المصدر، ومحلُّ ما وصلتِها نصبٌ إجماعاً، فقل: على الحالية^(٥) على التأويل باسم الفاعل، وقيل: على الظرفية على حذف مضاف، فمعنى «قاموا ما عدا زيداً، وما خلا زيداً»: قاموا مجاوزين زيداً، أو وقتَ مجاوزتهم زيداً، وقيل: على الاستثناء، قال المصنف^(٦): «وهو غلطٌ، لأنَّ معنى الاستثناء قائمٌ بما بعدهما، لا بهما، والمنصوبُ / على معنى لا يليقُ ذلك [٥٦]

(١) المغني ٥٧٨، وانظر الجمع ١٣٤/٥.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٥٠. هذا ونقل سيبويه عن بعض العرب الجر بـ «خلا». قال «وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبداً لله، فيجعل «خلا» بمنزلة «حاشا» وانظر ما مضى في الدراسة ص ٤٨

(٣) ب: أو في.

(٤) انظر شرح الفاكهي ١٥٨/٢.

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٧٨/٢، وشرح ابن الناظم ٣٠٨، الارتشاف ٣١٩/٢، المغني ١٧٩، ٩٠٨.

(٦) المغني ٩٠٨.

المعنى بغيره». انتهى.

تنبيهان، الأول: أفهم كلام المصنف عدم جواز الخفض بعد «ما خلا» و «ما عدا»، وهو كذلك؛ لأن «ما» معهما مصدرية، ولا تدخل المصدرية على الحروف^(١)، وما سُمع من الجر^(٢) معها شاذ لا يُقاس عليه.

الثاني: أفهم كلامه أيضا عدم الاستثناء ب «ما حاشا»، وهو كذلك، وأما قوله: رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا^(٣)

فنادر.

(١) ج: على الحرف.

(٢) انظر المغني ١٧٩، شرح الجمل ٢/٢٦٠.

(٣) صدر بيت من الوافر، ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وعجزه:

فإنا نحن أفضلهم فعالا

انظر الجنى الداني ٥٦٥، شرح ابن عقيل ١/٦٢٣.

[المخفوضات]

هذا بابٌ (في) ^(١) المخفوضات.

وهي ثلاثة أقسام: مخفوضٌ بالحرف، ومخفوضٌ بالضاف، ويرجع إليهما المخفوض من التوابع، ومخفوضٌ بالمجاورة، وأسقطه لشذوذه، كالمرفوع بها. كذا في بعض الشروح ^(٢).

ووجه رجوع المخفوض من التوابع إليهما أنَّ العامل في التابع ^(٣) هو العامل في المتبوع مطلقاً، أو إلاَّ البديل ^(٤)، فالعامل فيه مُقدَّر من جنس العامل في المبدل منه. والاعتذار عن إسقاط المجرور بالمجاورة بالشذوذ إنما يُحتاج إليه إذا كان الجرُّ بها إعراباً، أمَّا إذا كان الجرُّ بها حركةً مناسبةً، كما هو التحقيق ^(٥)، فلا، والقول ^(٦) بالرفع بالمجاورة ضعيفٌ لا يُعوَّل عليه، والصحيح أنه لا وجود له أصلاً، فلا اعتذار.

يُخَفِّضُ الاسمُ إمَّا بحرفٍ، وقَدَّمَهُ لأنَّهُ الأصلُ، مُشْتَرَكٌ، أصلُهُ: مُشْتَرَكٌ فيه،

(١) سقطت من ص.

(٢) مجيب النداء ١٦٠/٢، ١٦١.

(٣) ج: التوابع.

(٤) يشير بقوله «أو إلاَّ البديل» إلى الخلاف في العامل في البديل، فمنهم من يرى أنه العامل في المبدل منه، ومنهم من يرى أنه مقدر من جنس العامل في المبدل منه. انظر شرح المفصل ٦٧/٣-٦٨.

(٥) انظر ما يأتي ص ٣٥٠.

(٦) ب: فالقول.

فَحُذِفَ الْجَارُ وَأُوْصِلَ الضَّمِيرُ فَاسْتَرَّ، كَذَا قِيلَ، وَالْوَجْهُ^(١) أَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ، فَلَا حَذْفَ وَلَا اتِّصَالَ، (وَهُوَ)^(٢) أَيِ الْحَرْفِ الْمَشْتَرَكِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا.

الْأَوَّلُ مِنْهَا «مِنْ»، بِدَأْ بِهَا لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهِيَ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ^(٣)، نَحْوُ ﴿مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤)، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٥)، «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ»^(٦)، وَالتَّبْعِيضُ، نَحْوُ ﴿حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾^(٧)، وَالبَيَانُ، نَحْوُ ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٨)، وَالبَدَلُ، نَحْوُ ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(٩)، وَالظَّرْفِيَّةُ نَحْوُ ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١٠)،

(١) ص، ج: فالوجه.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ظاهر من تمثيل الشارح أنه جار على مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه من أنها لا ابتداء الغاية مطلقاً، ومذهب البصريين أنها لا تكون لا ابتداء الغاية الزمانية، ويتأولون الشواهد الدالة على ذلك. انظر: الكتاب ٢٢٤/٤، الإنصاف ٣٧٠/١-٣٧٦، شرح المفصل ١٠/٨، ١١، شرح الكافية للرضي ٣٢٠/٢-٣٢١، الارتشاف ٤٤١/٢، المغني ٤١٩-٤٢٠.

(٤) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٦) جاءت هذه العبارة في كثير من كتب النبي ﷺ إلى الدول والقبائل، انظر مثلاً رسالته ﷺ إلى بني زهير بن أقيش في سنن أبي داود ٤٠٠/٣.

(٧) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٩) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(١٠) من الآية ٤٠ من سورة فاطر.

﴿(من)﴾^(١) يوم الجمعة^(٢)، والتعليل، نحو ﴿مما خطيئاتهم﴾^(٣) أغرقوا^(٤)، والتنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، نحو «ما جاءني من رجل، أو من أحد». والثاني: «إلى»، وهي لانتهااء الغاية نحو ﴿إلى المسجد الأقصى﴾^(٥)، ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾^(٦).

والثالث: «عن» وهي للمجاوزة نحو «سرتُ عن البلد»، والبعدية، نحو ﴿لتركبن طَبَقًا عن طَبَقٍ﴾^(٧)، أي: حالًا بعدَ حالٍ، والاستعلاء نحو ﴿فإنما يبخلُ عن نفسه﴾^(٨) أي عليها، والتعليل، نحو ﴿وما نحنُ بباركي آلهتنا عن قولك﴾^(٩) أي لأجله. والرابع: «على»، وهي للاستعلاء نحو ﴿وعليها وعلى الفلكِ تحملون﴾^(١٠)،

(١) سقطت من ب.

(٢) من الآية ٩ من سورة الجمعة.

(٣) في ب: خطاياهم، وهي قراءة أبي عمرو. انظر الإقناع في القراءات السبع ٧٩٤/٢.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٥) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٨) من الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٩) من الآية ٥٣ من سورة هود.

(١٠) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

والنظرية، نحو ﴿على حين غفلة﴾^(١)، أي في حين غفلة، والمجازة، نحو قوله:

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ^(٢)

أي عني، والمصاحبة، نحو ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(٣)، أي مع ظلمهم.

والخامس: «في»، وهي للظرفية، نحو ﴿في أدنى الأرض﴾^(٤)، ﴿في بضع سنين﴾^(٥)،

﴿لقد كان في يوسف﴾^(٦)، والسببية، (نحو) ﴿لمسَّكم فيما أفَضْتُمْ فيه عذابٌ

عظيمٌ﴾^(٨)، والمصاحبة، نحو ﴿قال ادخلوا في أممٍ﴾^(٩)، والاستعلاء، نحو

﴿أصلبَّيْكُمْ في جذوع النخل﴾^(١٠)، والمقايضة، نحو ﴿فما متاعُ الحياة الدنيا في الآخرة

إلا قليلٌ﴾^(١١)، وبمعنى الباء، نحو:

(١) من الآية ١٥ من سورة القصص.

(٢) صدر بيت من الوافر للقحيف العقيلي، وعجزه: لعمر الله أعجبتني رضاها انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٦/١، النكت ١٤٩/١، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ٣ من سورة من سورة الروم.

(٥) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) من الآية ٧ من سورة يوسف.

(٧) سقطت من ج.

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور.

(٩) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف.

(١٠) من الآية ٧١ من سورة طه.

(١١) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

.....
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ^(١)

والسادس^(٢): «اللام»، وهي للملك، نحو ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٣)، ولشبهه (الملك

نحو «السرّج للدابة»، والتعديّة نحو «ما أضرب»^(٤) زيداً لعمرو، والتعليل نحو:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذَكَرَاكِ هِزَّةً^(٥)
.....

والتوكيد، نحو:

.....
مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ^(٦) (وَمُعَاهِدٍ)^(٧)

وتقوية العمل نحو ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(٨)، ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٩)، وانتهاء الغاية

(١) عجز بيت من الطويل، لزيد الخير، وصدره: «ويركب يوم الروع منا فوارس» انظر: ديوانه، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٨، الأزهية ٢٧١.

(٢) ب: السادس.

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٤) ساقط من ب.

(٥) سبق الاستشهاد به ص ٢٥٤.

(٦) من بيت من الكامل، لابن ميادة الرماح بن أبرد، والبيت بتمامه:
وملكت ما بين العراق ويثرب ملّكا أجار لمسلم ومُعاهدٍ

انظر: ديوانه، شرح ابن جمعة ١/٣٩٣، الجنى ١٠٧.

(٧) سقطت من ج.

(٨) من الآية ٩١ من سورة من سورة البقرة.

(٩) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

نَحْوُ ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١)، والقسمِ نَحْوُ «لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ»^(٢)، والتعجبِ نَحْوُ «لِلَّهِ دَرُكٌ»، والصيرورةِ نَحْوُ:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ^(٣)

وَالْبَعْدِيَةِ نَحْوُ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٤) أي بعده، والاستعلاءِ نَحْوُ ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٥) أي عليها.

وَالسَّابِعُ: الْبَاءُ، وَهِيَ^(٦) كَائِنَةُ لِقَسَمِ نَحْوُ ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَاغْوِينَهُمْ﴾^(٧)، «وَاللَّهُ أَقْسِمُ بِهِ» وَغَيْرِهِ، أي غير القسم، وهو^(٨) الإلصاقُ نَحْوُ «أَمْسِكْ»^(٩) بَزَيْدٍ، والاستعانةُ نَحْوُ

(١) من الآية ٢ من سورة الرعد.

(٢) شاهد من أقوال العرب. انظر شرح الكافية ٣٢٩/٢، الدرر ٣٠/٢.

(٣) صدر بيت من الوافر، لأبي العتاهية، وعجزه: فكلكم يصير إلى ذهاب وقيل: بل هو عجز بيتٍ لعلِّي بن أبي طالب، كرم الله وجهه. وصدرة: لَكُمْ مُلْكٌ ينادي كل يوم

انظر: ديوان أبي العتاهية، وديوان الإمام على ٤٤، وانظر: الجنى الداني ٩٨، الحيوان ٥١/٣، الخزانة ٥٣٠/٩.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.

(٦) ص : أي.

(٧) من الآية ٨٢ من سورة ص.

(٨) ب: وهي.

(٩) ج، ب : أمسكت.

«كُنْتُ بِالْقَلَمِ»، والتعديّة نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾^(١)، (أي أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ)^(٢)،
والنعويضُ، كـ «بِعُتُّكَ هَذَا بِهَذَا»، والتبعيضُ نحو ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٣)، أي
منها، والمصاحبةُ نحو ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾^(٤)، أي معه، والمجاوزةُ / (نحو)^(٥) ﴿فَاسْأَلْ بِهِ [٥٧]
خَبِيرًا﴾^(٦)، أي عنه، والظرفيةُ نحو ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ يُدْرِكُ﴾^(٧)، ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(٨)،
والبدلُ نحو «مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ» أي بَدَلَهَا، والاستعلاءُ نحو ﴿مَنْ إِنْ
تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾^(٩). أي على قنطار، والسببيةُ نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾^(١٠)،
والنوكيدُ، وهي الزائدةُ، نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١١).

(١) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) سقطت من ج.

(٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٦١ من سورة المائدة.

(٥) سقطت من ج.

(٦) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٧) من الآية ١٢٣ من سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٩) من الآية ٥٧ من سورة آل عمران.

(١٠) من الآية ١٣ من سورة المائدة.

(١١) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

وَيُخَفِّضُ^(١) بِحَرْفٍ مُخْتَصٍّ بِالاسْمِ الظَّاهِرِ، مُقَابِلِ الضَّمِيرِ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ.
أَحَدُهَا: رَبٌّ، بضمَّ الرَّاءِ^(٢) وفتح الباءِ المُشَدَّدَةِ عَلَى الْأَعْرَفِ^(٣). وَلَا يَجُزُّ مِنَ
الظَّاهِرِ إِلَّا النُّكْرَةُ، وَهِيَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ^(٤) لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا وَلِلتَّقْلِيلِ قَلِيلًا، نَحْوُ «يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ
فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥)،

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٦)
أَرَادَ عِيسَى وَآدَمَ^(٧)، عَلَى نَبِيَّنَا وَعَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.
تَنْبِيْهُ: تَجَزَّ «رَبٌّ» الضَّمِيرُ أَيْضًا (نَحْوُ)^(٨):
رَبُّهُ فَتِيَّةٌ^(٩)

-
- (١) ب: يختص.
(٢) ص: المشدودة.
(٣) انظر في اللغات في رب ما سبق ص ٢٠.
(٤) انظر فيما مضى التعليق رقم ١ ص ١٩.
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب التهجد ٢/٢٨٢.
(٦) من الطويل، لرجل من أزد السراة، لم يعين اسمه، وقيل اسمه: عمرو الجني. انظر:
الكتاب ٢/٢٦٦، ٤/١١٥ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٤٠، شواهد التوضيح ١٠٥.
(٧) ب: أو آدم.
(٨) سقطت من ص.
(٩) من بيت من الخفيف، لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:
رَبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
انظر: الارتشاف ٢/٤٦٣، الأوضح ٣/١٩.

ولا يَرِدُ ذَلكَ على كلامِ المصنّف، لأنَّه شاذٌّ (لا يُقاسُ عليه) ^(١).
والثاني والثالث، مُذٌّ وَمُنْذٌ، ولا يَجُزُّ أنِ مِنَ الظاهرِ إلا الزمانُ، أي غير ^(٢) المستَقْبَلِ
وهما لا ابتداء الغاية، إنْ كانَ ماضياً، نحو:

أَقْوَيْنَ مُذْجَجٍ وَمُذٌّ دَهْرٍ ^(٣)

وَرُبْعٍ عَفَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ ^(٤)

أي: من جَجَجٍ، ومن دَهْرٍ، ومن أَزْمَانٍ، وللظرفية، إنْ كانَ حاضراً نحو «ما رأيتُهُ
مُذٌّ، أو منذ يومين» ^(٥)، أي في يومين، وبمعنى «مِنْ» و «إلى» معاً، إنْ كانَ معدوداً، نحو
«ما رأيتُهُ مُذٌّ، أو مُنْذُ يومين»، أي من ابتداءِ هذه المدةِ إلى انتهائها.

وروجه الاستشهاد به هنا هو دخول رب على الضمير في ندور، كما قال ابن مالك:
وما رَوُوا من نَحْوِ «رُبَّةٌ فَتَى» نَزَرُ كَذَا «كها» ونحوه أتى

(١) عن ج.

(٢) ص : فيه.

(٣) عجز بيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، وصدره:

لمن الديارُ بقنَّةِ الحَجَرِ

ويروى «من حجج ومن دهر» فلا شاهد فيه. انظر ديوانه، وروايته فيه «من حجج ومن شهر»،
وانظر الإنصاف ٣٧١/١، شرح عمدة الحافظ ٢٦٤.

(٤) عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس، وصدره:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ.

انظر ديوانه، المغني ٤٤١، شرح شواهد المغني ٣٧٤/١، ٧٥٠/٢.

(٥) ج : يومان.

والرابعُ: الكافُ. ونحوُ:

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا^(١)

ضرورةٌ. وهي للتشبيهِ، نحوُ ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(٢)، والتعليلِ، نحوُ ﴿وَإِذْ كَرُّهُ كَمَا هَذَا كُمْ﴾^(٣)، أي لهدايته إياكم، والاستعلاءِ، كقول رؤية - وقد قيل له: كيف أصبحت؟ - كخيرٍ^(٤)، أي على خير.

والخامسُ: حتَّى. ونحوُ:

أَتَتْ حَتَّاكَ^(٥)

ضرورةٌ. ولا تَجُرُّ من الظاهرِ، حيثُ كَانَ مسبوقًا بذِي أجزاءٍ، إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا، نحوُ

(١) رجز، للعجاج، وقبله:

خلى الذنابات شمالا كتبنا

انظر ديوانه، الكتاب ٣٨٤/٢، الدرة الفاخرة ٤٨١/٢.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن.

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٩/١، ٤١٣/٢.

(٥) من بيت من الوافر، مجهول القائل، وهو بتمامه:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخَيِّبُ

والشاهد فيه دخول حتى الجارة على الضمير، وهو مذهب الكوفيين والمبرد، ومنعه البصريون، وخرجوا البيت على الضرورة. انظر الكتاب ٣٨٣/٢، الأصول ٢١٨/٢، النكت ٦٧٠/١، شرح

المفصل ١٦/٨، أمالي السهيلي ٤٢، وشرح الكافية ٣٢٦/٢، المغني ١٦٦-١٦٧.

«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، أو ملاقيًا له نحو ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١).

والسادس: **واو القسم**، أي واوه الدالة عليه (نحو ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾^(٢)).

والسابع: **تاؤه**، أي التاء الدالة عليه^(٣)، ولا تجرُّ من الظاهر إلا «الله»، أو «الرب»

مضافًا إلى الكعبة أو الياء، نحو ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٤) و «تَرَبَّ الكعبة» و «تَرَبِّي لأفعلن». وندر «تالرحمن» و «تحياتك».

تنبيه: إنما لم يذكر المصنف «خلا، وعداء، وحاشاء، ولعل، ومتى، وكى، ولولا» لأنَّ الثلاثة الأول قد ذكرهنَّ في باب المستثنى، والأربعة الباقية شاذة؛ فإنَّ «لعل» لا يجرُّ بها إلا عُقِيلٌ، قال شاعرهم:

لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ^(٥)

و «متى» لا يجرُّ بها إلا هذيلٌ. قال شاعرهم:

متى لججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ^(٦)

(١) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) من الآية ٢ من سورة يس.

(٣) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٤) من الآية ٩١ من سورة يوسف.

(٥) عجز بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، وقيل لسهم الغنوي، وصدرة: «فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جَهْرَةً» انظر: المسائل البصريات ٥٥٢/١، أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١.

(٦) عجز بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، وصدرة: شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

و «كي» لا يُجْرُّ بها إلا «ما» الاستفهامية، أو «ما»، أو «أن» المصدرية وصلتُها، كقرهم في السؤال عن عِلَّةِ الشيء: «كيسه» وقوله:

يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(١)

وقوله: «جئتُ كي (أن)»^(٢) أقرأ». و «لولا» لا يُجْرُّ بها إلا الضميرُ كقول بعضهم: «لولاي، ولولاك، ولولاه»، وهو نادر^(٣).

فائدة: في بعض الشروح، نقلاً عن الخبيصي^(٤)، أن اللامَ جاءتُ فعلاً في قولك «لزيداً»، و «من» كذلك، إذا كانتُ أمراً من مَن، أي: كَذَبَ، يَمِينُ، و^(٥) «إلى» اسماً،

انظر ديوانه، المساعد ٢/٢٦٤، الأزهية ٢٠١، ٢٨٤.

(١) عجز بيت من الطويل، لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه، وقيل للنابعة الديباني، وقيل بل للنابعة الجعدي، وهو مفرد في ديوانه، وصدره:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا

انظر: شرح الكافية ٢/٢٤٠، تذكرة النحاة ٦٠٩.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) قال سيويه ٣٧٣/٢ «... وذلك لو لاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا». وانظر أيضاً الإنصاف ٢/٦٨٧، المسألة رقم ٩٧، المغني ٥٧٦، ٧٥٢، ٣٦١، الإعراب عن قواعد الإعراب ٥٧-٥٨.

(٤) هو شرح الخبيصي على الكافية واسمه «الموشح». والخبيصي هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي توفي سنة ٧٣١هـ، وقيل: بل توفي سنة ٨٠١ هـ. انظر كشف الظنون ١٤٨/٦، بروكلمان ٣١١/٥، مقدمة شرح الوافية ٢٩-٣٠.

(٥) ص: أو إلى.

بمعنى النعمة، و «في» فعل أمر لمؤنث، مِنْ وَفَى يَفِي، واسماً من الأسماء الستة. انتهى.

وفيما قاله فيهنَّ وفي [في] ^(١) اسماً نظراً ظاهر ^(٢)، اللهم إلا أن يُحْمَلَ على المسامحة.

أو يُخَفَّضُ بِإِضَافَةِ اسْمٍ، بالمعنى المقابل للفعل (والحرف، فيتناول الوصف،

والمراد ^(٣): غير العامل ^(٤) في المضاف إليه، بقرينة ^(٥) ما يأتي في كلامه.

والإضافة نسبة بين كلمتين تقتضي جرَّ أخرهما.

إليه، أي: إلى الاسم المذكور في قوله أولاً: «يُخَفَّضُ الاسم».

تنبيه: لا ينافي هذا التعبير ما رجَّحه المصنف في المغني ^(٦)، كغيره، مِنْ أَنْ عامل

الخَفَضِ في المضاف إليه هو المضاف، لأنَّ الباء فيه للسببية، وهي لا تُوجِبُ كَوْنَ العاملِ الإضافة، كما عليه بعضُهم، بَلْ تصدقُ بكونِ العاملِ المضاف. وما أحسن قول العلامة

(١)

زيادة يقتضيها السياق.

(٢)

قال السويدي في الحاشية ورقة ٢٣٤: «قوله: اللام جاءت فعلاً، و «في» اسماً ليس بصحيح، لأنَّ

اللام جزء الفعل كما علمت و «في» ليس باسم، بل جزء اسم وعلامة جر».

(٣)

ص، ب: من المراد.

(٤)

ص: الفاعل.

(٥)

ساقطة من ب.

(٦)

المغني ٦١٠، الأوضح ٨٤/٣. وفي عامل الجر في المضاف إليه ثلاثة أقوال: الأول: أن العامل في

المضاف إليه هو المضاف، وهو اختيار الشارح، وهو مذهب سيوييه، واختاره المصنف في المغني

والأوضح، وابن مالك في التسهيل. الثاني: أن العامل الإضافة، والثالث: أنه حرف جر مقدر.

انظر الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠، شرح التسهيل ٢٢١/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١-٤٠١،

البيسط ٨٨٦/٢، شرح الكافية ٢٥/١، ٢٧٢، الارتشاف ٥٠١/٢، النكت الحسان ١١٧.

زين الدين عُمَرُ بنِ الوردِيّ^(١) «رحمه الله تعالى» مُورِّياً:

ولا تُكُ في الدُّنْيَا مُضَافًا وَكُنْ بِهَا مُضَافًا إِلَيْهِ إِنْ قَدَرْتَ عَلَيْهِ

فَكُلُّ مُضَافٍ لِلْعَوَامِلِ / عَرْضَةٌ وَقَدْ خُصَّ بِالْخَفْضِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ^(٢) [٥٨]

فَإِمَّا^(٣) عَلَى مَعْنَى اللَّامِ الَّتِي لِلَاخْتِصَاصِ، كـ «غلام زيدٍ»، أَوْ (عَلَى)^(٤)

مَعْنَى «مِنْ» الْبَيَانِيَّةِ، كـ «خاتم جديدٍ»، أَوْ مَعْنَى «فِي» الظَّرْفِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ

مَكْرُ اللَّيْلِ﴾^(٥) وَ «عالمُ المدينة».

تَنْبِيْه: ضَابِطُ هَذِهِ الْإِضَافَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ، وَالَّتِي بِمَعْنَى (

«مِنْ» : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ كَلًّا لِلْمُضَافِ، وَيَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْهُ. وَالَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ:

أَلَا يَكُونَ الْمُضَافُ شَيْئًا مِنْهُمَا)^(٦).

(١) هُوَ زَيْنُ الدِّينِ عَمْرُ بْنُ مَظْفَرِ بْنِ عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَرْدِيِّ، كَانَ إِمَامًا فِي الْفَقْهِ وَالنَّحْوِ وَالْأَدَبِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ النَّحْوِيَّةُ: شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، وَضَوْءُ الدَّرَةِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ، وَمَخْتَصَرُ الْمُلْحَةِ نَظْمًا. تَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ. انْظُرْ بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انْظُرْ دِيَوَانَهُ ص ٢٠٣.

(٣) ب: وَإِمَا.

(٤) عَنْ ج.

(٥) مِنَ الْآيَةِ ٣٣ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ.

(٦) جَاءَ فِي ب بَدَلِ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ عِبَارَةً مُضْطَرِبَةً، فِيهَا سَقَطَ وَتَكَرَّرَ: «اللَّامُ أَلَا يَكُونُ الْمُضَافُ شَيْئًا وَيَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْهُ وَالَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ أَلَا يَكُونُ الْمُضَافُ شَيْئًا مِنْهُمَا» .

تنبيه (آخر) ^(١): أخر المصنف هذا القسم؛ لِقَلَّتِهِ في نَفْسِهِ، وقلةِ القائلِ (بِه) ^(٢)، إذْ
جَمَاهِيرُ النحاةِ على نَفْيِهِ، وَأَنَّ الإضافةَ فيه بمعنى اللام ^(٣).
وتُسَمَّى، أي هذه الإضافةُ، (إضافةً) ^(٤) معنويةً، نسبةً إلى المعنى، **لأنَّهَا** كائنةٌ
للتعريفِ للمضافِ بالمضافِ إليه، إِنْ كَانَ المضافُ إليه معرفةً، ولم يَكُنِ المضافُ عريقاً
في الإبهامِ، ولا حَقُّ التَّنكِيرِ. أو **التخصيصُ** ^(٥) للمضافِ (بالمضافِ) ^(٦) إليه (إِنْ) ^(٧)
كَانَ نَكْرَةً، وكذا إِنْ كَانَ المضافُ أحدهما.
تنبيه: كما تُسَمَّى هذه الإضافةُ بما ذَكَرَ تُسَمَّى أيضاً محضةً؛ لأنَّهَا خالصةٌ من شَوَبِ
الانفصالِ، والمصنفُ اقتصرَ على أحدِ الاسمين اختصاراً، وآثرَ منهما اسمَ «المعنوية»
بالذكر؛ لأنه أَشْهُرُ.

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ممن أثبتها ابنُ مالك، وأكثرُ النحويين على أَنَّ الإضافةَ لا تعدو أن تكونَ بمعنى اللام أو بمعنى مِن،
وزاد الكوفيون: الإضافة بمعنى عند، نحو: ناقة رقاد الحلب، أي عند الحلب.

انظر: الكافية لابن الحاجب ١٢١، وشرحها للرضي ٢٧٣/١، ٢٧٤، شرح التسهيل ٢٢١/٣،
شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢، شرح ابن الناظم ٣٨٠-٣٨٣، المساعد ٣٢٩/٢، الارتشاف
٥٠٢/٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ج : أو للتخصيص.

(٦) عن ج.

(٧) سقطت من ب.

أو يُخَفَضُ^(١) بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ، وهو ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، والمرادُ به في خصوص هذا المقام اسمُ الفاعل، ومنه المثال، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهة، كما يُشير إلى ذلك تمثيله الآتي بالإثر.

إلى معمولِه، أي إلى ما هو معمولٌ له قَبْلَ الإضافة، وإنما حملناه على ذلك لأنَّ كلَّ اسمٍ مضافٍ فهو مضافٌ إلى معمولِه^(٢) بعد الإضافة لا محالة، فيُوجبُ كلامُه على هذا أن تكون الإضافةُ في «زيدٌ ضاربٌ عمرو أُمسٍ» لفظيةً، مع أنَّها معنويةٌ قطعاً. كقوله تعالى ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(٣)، و «زيدٌ معمورُ الدارِ الآن، أو غداً»، و «زيدٌ حسنُ الوجه».

وتُسَمَّى، أي هذه الإضافة، إضافةً لفظيةً، نسبةً إلى اللفظ؛ لأنها كائنةٌ لمجردِ التخفيفِ، أي للتخفيفِ المجرَّدِ عن التعريفِ والتخصيصِ.

وكما تُسَمَّى هذه الإضافةُ بما ذكرَ تُسَمَّى أيضاً (غير)^(٤) مُحَضَّةً؛ لأنها في نيَّةِ الانفصالِ، ووجهُ الاقتصارِ والإيثارِ هنا كما مرَّ.

تنبيهان: الأول: لا يَرِدُ على قضيةِ كلامِ المصنّفِ أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ تكونُ لمجردِ إزالةِ القبحِ، كما في «زيدٌ الحسنُ الوجه» فإنَّ في جرِّ الوجهِ تَخْلُصاً من قُبْحِ (رفعه) بِخُلُوءِ

(١) ب: يختص.

(٢) انظر ما سبق ص ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٠٤.

(٣) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٤) سقطت من ب.

الصفة لفظاً من ضمير يعود إلى الموصوف، ومن قبح^(١) نصبه بإجراء الوصف القاصر مجرى المقعدّي؛ لأنّ مجيئها لمجرد (التخفيف هو الأصل، ومجيئها لمجرد^(٢)) إزالة القبح شاذّ. الثاني: يؤخذ من قول المصنّف هنا: «لمجرد التخفيف» أنّ التخفيف جارٍ في الإضافة المعنوية أيضاً، وقد أفصح بذلك حيث قال:

ولا تجامع الإضافة، سواء كانت لفظية أو معنوية، كما اقتضاه إطلاقه، تنوينا
ملفوظاً ولا مقدّراً^(٣)، **ولا نونا تالية للإعراب**، أي واقعة بعده، وهي النون في المثني والجمع على حدّه، وما ألحق بأحدهما، نحو «جاءني غلام زيد، وجاريتاه، ومحبّوه، في سني الجذب، (قلة المطر)^(٤)، وكلّ ينشد^(٥):

..... فيه ثنتا حنظل^(٦)

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ج : ولو تقديرا.

(٤) ساقطة من ب، ج.

(٥) قال السويدي في حاشيته، ورقة ٢٣٤: «قوله «وكلّ ينشد» : أي كلّ من غلام زيد وجاريتيه ومحبيه حيث جاؤوه في سني الجذب ناسب أن يُنشدوه ما يدلّ على فراغ الطرف عن المأكول، وهذا معنى مستظرف عند أهل الأدب. وفي بعض الهوامش: «قوله «وكل» : أي كلّ من النحويين ينشد، أي يمثل» وفيه من البرودة ما فيه» .

(٦) من بيت من الرجز، ينسب لحظام الجاشعي، وقيل لجندل بن المثنى، وقيل لسلمى الهذلية، وقيل لشماء الهذلية، وقيل لبعض السعديين، والبيت بتمامه مع الذي قبله:

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلُلِ
ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَتَا حَنْظَلٍ

وإنما لم تجامعُهُمَا لأنَّ كُلاَّ منهما علامةُ تمامٍ ما هي فيه، ولما أرادوا مزجَ الكلمتين
مَزَجًا يَحْصُلُ به التَّخْفِيفُ والتَّعْرِيفُ أو التَّخْصِصُ، حَذَفُوا من الأوَّلَى تمامَهَا.
وَوَظَّرَفَ بعضهم حيثُ قال مُلَمَّحًا:

وَكُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ^(١) فِي التَّالِفِ عَلَى رَغَمِ الْحُسُودِ بِغَيْرِ آفَةٍ
وَقَدْ أَصْبَحَتْ تَنْوِينًا وَأَضْحَى حَبِيبِي لَا تُفَارِقُهُ الْإِضَافَةُ^(٢)

واحترز المصنف بقوله: «تالية للإعراب» عن النون في نحو «سلطان» و
«سلاطين» ؛ لأنها متلوَّةٌ بالإعراب، لا تاليةٌ له، فلا تُحذفُ للإضافة.

مُطْلَقًا، أي من غير تقييدٍ بشيءٍ ، كما في عديله الآتي بالإثر.

تنبيهان: الأول: أفهم قول المصنف: «ولا نونا تالية للإعراب» أنَّ^(٣) الحركة بعد
الحرف، وهذا هو الأصحُّ^(٤).

الثاني: لا بأس بِذِكْرِ التَّنْوِينِ مَعَ شُمُولِ النُّونِ التَّالِيَةِ لِلْإِعْرَابِ لَهُ؛ لأنَّ ذلك من باب

انظر الكتاب ٥٦٩/٣، المقتضب ١٥٦/٢، المنصف ١٣١/٢.

(١) ص، ج : خمسة عشر.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) ج : التالية للإعراب لأن الحركة.

(٤) هو مذهبُ سيبويه، واختاره ابنُ جني، وقال بعضهم: الحركة قبلَ الحرف، وآخرون منهم الفارسيُّ

وَالْعُكْبَرِيُّ وَأَبُو حِيَّانَ: الحركةُ معَ الحرفِ لا قبلَهُ ولا بعدهُ. انظر الكتاب ٢٤١/٤، الخصائص

١١٢/٢، ٣٢٣-٣٢٩، وسر الصناعة ٢٨/١-٣٣، شرح الرعيبي ٢٥٨/١-١٦٠، شرح الكافية

٢٣/١، ٢٤، الارتشاف ٤١٣/١، الهمع ٥٨/١-٦٠، الأشباه والنظائر ٣٢٩/١ فما بعدها، نتائج

التحصيل ٢٦١/١.

إغناء المتأخر عن المتقدم، ولا خدش فيه، كما هو مشهور.

ولا تُجامع، أي الإضافة، «أل»، / مُعرِّفة كانت، أو موصولة، أو زائدة، في موضع [٥٩]

من المواضع، إلا في نحو «الضارب زيد والضاربو زيد»، بالألف والواو، على^(١)

سبيل الحكاية، و «الضارب الرجل»، و «الضارب رأس الرجل»، و

«مررت بالرجل الضارب غلامه»، من كل ما وقع فيه المضاف مثنى أو جمعاً على

حدّه مطلقاً، أو مضافاً إلى (المحلّى بأل، أو مضافاً إلى المضاف إلى المحلّى بها)^(٢)، أو مضافاً

إلى^(٣) المضاف إلى ضمير المحلّى بها.

وانظر ما النكتة في إتيان المصنف بالباء في قوله: «وبالرجل الضارب غلامه»؟ فلم

يلح لي (في)^(٤) ذلك ما يعتد به.

(١) ص، ب : وعلى.

(٢) ج : بأل.

(٣) ساقط من ب.

(٤) سقطت من ب، ج.

[الأسماء التي تعملُ عملَ الفعلِ - اسمُ الفعلِ]

(هذا) ^(١) **بَابُ** في بيان الأسماء التي تعملُ عملَ الفعلِ .

يعملُ عملُ فعلِهِ المناسبِ لَهُ، أي مثلَ عملِهِ، أسماءٌ **سبعةٌ** فقطُ بدليلِ الاستقراءِ .

أحدها: **اسمُ الفعلِ**، قَدَّمَهُ لِكَمالِ اتصالِهِ بالفعلِ من جهةٍ أَنَّ مُسمَّاهُ لفظُ الفعلِ .

ك «هيهاتُ» مُثَلَّثًا، وفيه نِيْفٌ وأربعون لُغَةً ينتُها في شرحِ الشذور ^(٢) . و **ك**

«**صه**» و «**وي**»، بمعنى «**بَعْدَ**» بضمِّ العين، و «**اسكُتْ**» بضمِّ الهمزة، و

«**أَعْجَبُ**» بفتحها. أشارَ بالأَمْثَلَةِ الثَّلاثَةِ مع تفسيريها بالأفعالِ الثلاثةِ - نَشْرًا على طَبَقِ

اللفِّ - إلى أَنَّ اسمَ الفعلِ على ثلاثةِ أنواعٍ: (ما وُضِعَ للماضي، وما وُضِعَ للأمرِ، وما

وُضِعَ للمضارعِ) ^(٣) .

(١) سقطت من ج .

(٢) قال الشارح في شرحه على الشذور «شفاء الصدور بشرح الشذور» ورقة ١٧١: «وفي الهمع: حكى

الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وهايهات، وأيهاه، كل واحدة

من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، وحكى

غيره: أيهاك، وأيها، وإيها، وهيهاتا بالألف، وأيهاء بالمد، وهيهاء، فزادت على الأربعين» وانظر الهمع

١٢٢/٥ - ١٢٣ .

(٣) عن ب .

ولا يُحذفُ، (أي) ^(١) اسمُ الفعلِ، خلافاً لابنِ مالكٍ ^(٢)؛ لأنَّه اختصارٌ للفعلِ ^(٣)،
والحذفُ اختصارٌ، واختصارُ المختصرِ لا يجوزُ.

ولا يتأخَّرُ، أي اسمُ الفعلِ، عن ^(٤) معمولِه لضعفه، خلافاً للكسائي ^(٥).
وقوله تعالى ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٦) مما ظاهره تأخُّرُ اسمِ الفعلِ عن معمولِه،
وأنَّ المعنى: عليكم كتابُ الله، أي: الزموا، مُتَأَوَّلٌ بأنَّ «كتاب» ^(٧) مصدرٌ محذوفُ
العاملِ، و «عليكم» جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ به، أو بالعاملِ المقدر، والتقدير: كَتَبَ اللهُ
ذلك كتاباً عليكم. ودلَّ على ذلك المقدرُ قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٨)؛ لأنَّ التحريمَ
مُسْتَلْزَمٌ مِنَ الْكِتَابَةِ.

ولا يبرزُ ضميره، فلا يكونُ إلا مُسْتَتِراً.

-
- (١) عن : ج.
- (٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٥/٣. هذا وأكثرُ النحويين على مَنعِ الحذف. انظر: المغني ٨٨/٤،
توضيح المقاصد ٨٨/٤، والأشباه والنظائر ٧٤/١.
- (٣) ص، ب : الفعل.
- (٤) ب : على.
- (٥) ونُسِبَ إلى الكوفيين، ونُسِبَ بعضهم للبغديين. انظر الأصول ١٤٢/١، أسرار العربية ١٦٥-١٦٧،
المرآة ٢٥٥-٢٥٧، التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١، شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، البسيط
٦٢٦/٢، شرح الكافية للرضي ٦٨/٢، توضيح المقاصد ٨٧/٤، الأشباه والنظائر ٥٤٩-٥٥٠.
- (٦) من الآية ٢٤ من سورة النساء.
- (٧) ب: كتاب الله.
- (٨) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

ويجزم المضارع^(١)، في جواب الطلب أي الدال على طلب الفعل منه، أي

من اسم الفعل، كما يجزم في جواب الطلب من الفعل، نحو قوله:

وَقُولِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(٢)

فـ «مكانك» في الأصل ظرف مكان، ثم نُقِلَ من ذلك المعنى وجُعِلَ اسماً للفعل، ومعناه: «اثبتى»، وقوله «تحمدي» مضارع مجزوم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون.

ولا يَنْصَبُ، أي: المضارع في جوابه^(٣) كما يَنْصَبُ في جواب الفعل، لا يُقَالُ

مثلاً: مَكَانَكَ فَتَحْمَدِي، ولا نَزَالَ فَتَحَدَّثَكَ، (كما يُقَالُ: اثبتى فتحمدي، وانزل فتحدثك)^(٤).

(١) في جميع النسخ: أي المضارع، ويظهر لي أن (أي) مقحمة، لأنه لم يتقدم للمضارع ذكر، وفي نشرة الشيخ محي الدين «ويجزم المضارع».

(٢) من الوافر، لعمر بن الإطنابة. انظر، شرح اللمع ٢٢٠/١، المقرب ٢٧٣/١.

(٣) أجاز الكسائي نصب المضارع في جواب الطلب باسم الفعل مطلقاً، سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا، ووافقه ابن جنى وابن عصفور فيما فيه لفظ الفعل كـ «نزال» و «تراك» ونحوهما. انظر: الخصائص ٥١/٣ شرح التصريح ٢٤٣/٢، وانظر ما مضى من ص ٨٠.

(٤) سقط من ب.

[المصدر]

و الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر، وهو^(١) اسم الحدث الجاري على الفعل. وقد بسطت الكلام على هذا الحد في شرح الشذور^(٢).
 ك «ضرب» و «إكرام»^(٣). أشار بالمثلين إلى أنه لا فرق في عمل المصدر بين أن يكون ثلاثياً مجرداً كالأول، وأن يكون غيره كالتالي.
 إن حل محله، أي محل المصدر، فعل كائن مع «أن» المصدرية، إن أريد به الماضي أو الاستقبال، نحو «أعجبني (ضربك زيداً أمس)»، أو «يعجبني»^(٤) ضربك زيداً غداً، إذ يصح أن يقال في الأول^(٥) «أعجبني»^(٦) أن ضربت زيداً أمس». وفي الثاني

(١) انظر شرح الكافية ١٩١/٢.

(٢) فسر الشارح في شرحه على الشذور الجريان على الفعل بالاشتغال على جميع حروفه لفظاً أو تقديرًا، ثم قال: «ما ذكرته في تفسير الجريان تبعته فيه ظاهر شرح المصنف وصريح بعض الشروح، ويرد على الحد أنه منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ فإنها جارية على الفعل بالمعنى المذكور، لاشتغالها على جميع حروف أفعالها، فالأولى أن يفسر الجريان هنا بما قاله غير واحد من أنه إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوباً به على أنه مفعول مطلق، وحينئذ تخرج المذكورات قطعاً». ورقة ١٥٨-١٥٩.

(٣) في الأصل: أكرم.

(٤) ج : ويعجبني.

(٥) ج : فإنه يصح أن يقول مكان الأول.

(٦) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

«يَعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا غَدًا». أو فعلٌ مع «مَا» المصدرية، إن أُريدَ به الحال، نحو
«يَعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ»، إذ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «يَعْجِبُنِي مَا تَضْرِبُ زَيْدًا الْآنَ»، مُرِيدًا بـ
«مَا» المصدرية.

تنبيهات: الأول: لا حاجة إلى ذكر المصنف (لـ «أَنْ» ؛ لِأَنَّ «مَا»)^(١) كما تُسْتَعْمَلُ
(مع الحالِ تُسْتَعْمَلُ)^(٢) أَيْضًا مَعَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ.

الثاني: فَهَمَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ^(٣) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ «مَرَرْتُ بِإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتُ
حَمَرٍ»^(٤) أَنْ يُنْصَبَ «صَوْتُ» الثَّانِي بِـ «صَوْتُ» الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ مَحَلُّ الْأَوَّلِ فِعْلٌ، لَا
مَعَ حَرْفٍ مُصَدَّرِيٍّ، وَلَا بَدُونِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ وَهُوَ فِي حَالِ التَّصْوِيتِ،
(لَا أَنَّهُ أَحْدَثَ التَّصْوِيتَ)^(٥) عِنْدَ مَرُورِكَ بِهِ.

الثالث: فَهَمَ مِنْ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ «ضَرْبًا زَيْدًا» ؛ أَنْ يُجْعَلَ «زَيْدٌ»
مَعْمُولًا لـ «ضَرْبٍ» ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا إِنَّمَا يَحِلُّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ وَاحِدٌ بَدُونِ «أَنْ» أَوْ «مَا»،
تَقَرُّلُ: «اضْرِبْ زَيْدًا»، وَإِنَّمَا زَيْدًا مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ خِلَافًا لِقَوْمٍ

(١) ب: لا ما.

(٢) سقط من ص.

(٣) بل هو صريح عبارة المصنف في شرحه ص ٣٦٧.

(٤) انظر شرح المصنف ٣٦٧، وشرح الشذور ٣٨٢. وانظر أيضا: الكتاب ٣٥٥/١ وما بعدها،
والنكت على الكتاب ٣٨٨/١، التعليقة ٢٠٥/١.

(٥) سقط من الأصل لا تنقل النظر، وفي ب، ج: لأنه أحدث التصويت.

[٦٠]

/ من النحويين، (منهم) ^(١) ابنُ مالك ^(٢).

ولم يكن مُصَغَّرًا، فلا يجوزُ «أعجبني ضريبك زيدًا» لبعْدِ شَبْهِهِ بالفعل، أي

بالتصغير الذي هو من خواصِّ الاسم ^(٣).

ولا مضمَّرًا فلا يجوزُ «ضربي زيدًا حسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ» لأنَّه ليسَ فيه لفظُ

الفعل.

تنبيه: لا حاجة لهذا الشرط؛ لأنَّ الكلامَ في المصدرِ، والضميرُ الراجعُ (إلى) ^(٤) المصدرِ

ليس مصدرًا كما هو ظاهرٌ، وقد يُقال: إنما ذكره اهتمامًا بالردِّ لما عليه الكوفيون ^(٥) من

إعماله.

ولا محدودًا فلا يجوزُ: «أعجبني ضربتك زيدًا»؛ لأنَّ صيغةَ الوَحْدَةِ ليستِ الصيغةُ

التي اشتقَّ منها الفعلُ، وشَدَّ:

(١) ساقطة من ب.

(٢) ما ذهب إليه ابنُ مالك هو مذهبُ سيويهِ والأخفش والزجاج والفارسي، وذهبَ المبردُ والسيوافي وجماعةٌ إلى أنَّ ناصبه إنما هو الفعلُ المحذوف، كما هو اختيارُ المصنف والشارح.

انظر الكتاب ١/١١٥-١١٦، النكت في تفسير كتاب سيويهِ ١/٢٤٩، والخصائص ١/٢٨٩، شرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩، المساعد ٢/٢٤٣-٢٤٤، شرح الكافية ٢/١٩٧، شرح المفصل ٦/٥٩، الهمع ٥/٧٦، الأشباه والنظائر ١/٥٣٣.

(٣) ج : الأسماء.

(٤) سقطت من ص.

(٥) انظر الهمع ٥/٦٥، ٦٦، الخصائص ٢/٢١-٢٢. ونسب المصنف في المغني ١٤٤ ذلك للفارسي والرماني.

بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ^(١)

 بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ^(١)

(تنبيه)^(٢): ظاهر إطلاق المصنف نفى عمل المصدر المثني والمجموع؛ لأنهما محدودان بالتثنية والجمع، فلا يجوز «أعجبتني ضربتك زيدا، ولا ضرباتك^(٣) زيدا». وبذلك صرح بعضهم، وجزم (به)^(٤) ابن مالك في بعض كتبه، قال^(٥): «لأن لفظيهما مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، وإن ظفرنا بإعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه».

ولا منعوتاً قبل العمل، فلا يجوز: «أعجبتني ضربك الشديد زيدا»؛ لأنه مع معنوله كموصول مع صلته، فلا يفصل بينهما. و:

أَزَمَعْتُ يَأْسًا شَدِيدًا مِنْ نَوَالِكُمْ^(٦)

مؤول^(٧).

(١) من بيت من الطويل، مجهول القائل، والبيت بتمامه:
 يحايي به الجلد الذي هو حازمٌ بضربة كَفَّيْهِ الْمَلَأَ نفسَ راكِبٍ
 انظر شرح التسهيل ١٠٨/٣، المساعد ٢٢٨/٢.

(٢) سقطت من ص.

(٣) ص: ضربتك.

(٤) سقطت من ج.

(٥) شرح التسهيل ١٠٨/٣.

(٦) صدر بيت من البسيط، للحطيفة، وعجزه:

ولن ترى طارداً للحرّ كالْيَاسِ

انظر: ديوانه، شرح التسهيل ١٠٩/٣، المغني ٧٦٦.

(٧) وتأويله أن «من نوالكم» متعلق بـ «يئست» مضمراً.

واحترز بقوله: «قبل العمل»^(١) عن المنعوت بعد العمل، فلا منع.
تنبيه: كالنعت فيما ذكره بقية التوابع فكان ينبغي له - كما قيل^(٢) - (أن)^(٣) يقول
«ولا متبوعاً قبل العمل».

ولا محذوفاً، قال في الشرح «^(٤) ولهذا ردوا^(٥) على من قال في بسم الله الرحمن
الرحيم إن التقدير: ابتدائي^(٦) باسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ،
وجعلوا من الضرورة (قوله)^(٧) :

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هَجَرْتَكُمْ وَمَسَحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا^(٨)
لأنه بتقدير: فقولكم يا رحمان.

ولا مفصلاً من المعمول؛ لما مرَّ، قال في الشرح^(٩) : «ولهذا ردوا على من قال^(١٠)

(١) ج : بعد العمل.

(٢) القائل هو الفاكهي. انظر مجيب النداء ١٩٣/٢.

(٣) سقطت من ص.

(٤) شرح المصنف ٣٧٣.

(٥) ج : رد.

(٦) انظر ما سبق ص ٢.

(٧) سقطت من ج.

(٨) من البسيط، لجرير، في ديوانه، شرح القطر ٣٧٣، اللسان «رحم» .

(٩) شرح المصنف ٣٧٤.

(١٠) انظر الكشف ٢٤١/٤.

في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾^(١) إِنَّهُ مَعْمُولٌ لـ ﴿رَجْعِهِ﴾^(٢)؛ لَأَنَّهُ قَدْ فَصِّلَ بَيْنَهُمَا
بِالْخَبَرِ.

تنبيه: تَضَمَّنَ هَذَا الشَّرْطُ مَا سَبَقَ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ نَعْتِهِ قَبْلَ الْعَمَلِ^(٣)،
(بَلِ)^(٤) وَاشْتِرَاطِ أَلَّا يُتَّبَعَ بغيرِهِ قَبْلَ الْعَمَلِ أَيْضًا. وَلَا بَأْسَ فِي تَضَمُّنِهِ لَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ
إِغْثَاءِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، فَلَا يَجُوزُ «أَعْجَبَنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ»، وَلَا «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ مُرُورِي»؛
لَمَّا مَرَّ، وَ:

..... لِلذَّلَّةِ إِذْعَانٌ^(٥)

مؤول^(٦).

تنبيه: تَكَرَّرَ مِنَ الْمُصْنَفِ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَصْدَرِ عَنِ مَعْمُولِهِ إِذَا لَمْ
يَكُنْ مُنْحَلًّا إِلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ. وَقَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «كَثِيرٌ يَذْهَلُ عَنْ هَذَا،

(١) الآية ٩ من سورة الطارق.

(٢) من الآية ٨ من سورة الطارق.

(٣) ب: المَعْمُولُ.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من بيت من الهزج للفند الزماني، والبيت تاما:

وبعضُ الحلمِ عندَ الجهلِ للذَّلَّةِ إِذْعَانُ

انظر: شرح بانث سعاد ١٥١، أمالي القالي ٢٦٠/١.

(٦) تأويله أن «للذَّلَّةِ» مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ.

فيمتنع^(١) تقديم معمول المصدر عليه مطلقاً. انتهى.

وإعماله، أي المصدر حال كونه مضافاً أكثر من إعماله منوناً، سواء كانت

إضافته (إلى)^(٢) الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٣)، أو إلى

المفعول، نحو قوله تعالى ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٤)، وقوله:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ^(٥)

تنبيه: محلُّ أكثرية إعمال المصدر مضافاً إلى المفعول، إذا لم يُذكر^(٦) الفاعل كما في

الآية، أما إذا ذكر، كما في البيت فإعماله مضافاً إلى المفعول حينئذٍ قليل، كما نصوا

عليه، ومنهم المصنف^(٧) في غير هذا الكتاب، فما أفهمه كلامه هنا من أكثرية الإعمال

حينئذٍ سهو.

و إعماله حال كونه منوناً أقيس من إعماله مضافاً؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير،

(١) ص، ج : فيمتنع.

(٢) سقطت من ب.

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٤٩ من سورة فصلت.

(٥) من الطويل، مجهول القائل. انظر شرح التسهيل ١١٨/٣.

(٦) ب: يكن الفاعل.

(٧) المغني ٦٩٤، وشرح الشذور ٣٨٢، والأوضح ٢١٢/٣-٢١٤، وانظر أيضاً: شرح ابن الناطم

٤١٩-٤٢٠، وشرح المفصل ٦٠/٦، المساعد ٢٣٦/٢.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾^(١) ، تَقْدِيرُهُ: أَوْ أَنْ يُطْعِمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا.

وِإِعْمَالُهُ حَالٌ كَوْنِهِ مُعَرَّفًا بِـ «أَلْ» شَاذٌّ، قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا؛ لِإِعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ

بِاقْتِرَانِهِ بِـ «أَلْ»، نَحْوُ قَوْلِهِ:

عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ - بِكَسْرِ^(٢) الرَّاءِ، مَصْدَرُ رَزَقَ يَرْزُقُ -
الْمَسِيءَ إِلَهُهُ

وَلِلتَّارِكِ^(٣) بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا^(٤)

(أَي: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ رَزَقَ الْمَسِيءَ إِلَهُهُ وَمِنْ أَنَّ تَرَكَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا)^(٥).

(١) مِنَ الْآيَتَيْنِ ١٤ ، ١٥ مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ.

(٢) قَالَ صَاحِبُ الْمَخْتَارِ «وَالرَّزْقُ أَيْضًا الْعَطَاءُ، مَصْدَرُ قَوْلِكَ: رَزَقَهُ اللَّهُ، يَرْزُقُهُ بِالضَّمِّ رِزْقًا. قُلْتُ: قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يُقَالُ: رَزَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ رِزْقًا. بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالْمَصْدَرُ الْحَقِيقِيُّ «رِزْقًا»، وَالْإِسْمُ يُوضَعُ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ. «وَانْظُرِ الصَّحَاحَ وَالتَّهْذِيبَ: رَزَقَ».

(٣) ج : وَمَنْ تَرَكَ.

(٤) مِنَ الطَّوِيلِ، لَا يَعْرِفُ لَهُ قَائِلٌ. انْظُرْ: الْمُسَاعَدَ ٢/٢٣٦، شَرْحُ التَّصْرِيحِ ٢/٦٣.

(٥) سَاقَطَ مِنْ ب.

[اسم الفاعل]

و الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ اسمُ الفاعلِ، ولو مثنًى أو مجموعاً. وهو / ما اشتقَّ من مصدرِ فعلٍ^(١) لِمَنْ قَامَ بِهِ، بمعنى الحدوثِ. وقد بَسَطْتُ الكلامَ على هذا الحدِّ في شرح الشذور^(٢).

ك «ضاربٍ» و «مُكْرِمٍ». أشار بهذين المثالين إلى أَنَّهُ لا فَرْقَ في عملِ اسمِ الفاعلِ بين أَن يكونَ من ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ كالأوَّلِ، وبين أَن يكونَ من غيره كالثاني، وإلى أَنَّهُ إِن كانَ من ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ كانَ على وَزْنِ «فاعلٍ» كالأوَّلِ، وإِن (كانَ)^(٣) من غيره كانَ على لفظِ المضارعِ المبنيِّ للفاعلِ مع إبدالِ حرفِ المضارعةِ ميماً مضمومةً^(٤) كالثاني.

فإن كان محلياً بالِ الموصولةِ عَمَلَ عَمَلًا مطلقاً، أي: غيرَ مُقَيَّدٍ بما يأتي، نحو:
«جاءني الضاربُ زيداً أمس، أو الآن، أو غداً»؛ لأنه حينئذٍ فعلٌ بالحقيقةِ عُدِلَ بِهِ عن صيغةِ الفعلِ إلى صيغةِ الاسمِ؛ لكرَاهَتِهِمْ إدْخَالَ «(ألُ)»^(٥) على الفعلِ.

(١) ب: فعل المصدر.

(٢) أطال الشارح الكلام على حد اسم الفاعل في شرحه على الشذور بما يستحيل تلخيصه هنا. انظر شفاء الصدور بشرح الشذور ورقة ١٦١-١٦٣.

(٣) سقطت من ص.

(٤) في ص، ب: مضمونة، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من ب.

أو كان مجرداً من «أل» يعمل بشرطين:

أحدهما: كونه حالاً أو مستقبلاً، أي مُراداً به زمان الحال أو زمان

الاستقبال؛ لأنَّ عمله لِشَبْهِهِ بِالْمُضَارِعِ^(١)، فَيَجِبُ أَلَا يَخَالَفُهُ فِي الزَّمَانِ.

و ثانيهما: اعتماده على نفي بحرفٍ أو اسمٍ أو فعلٍ، نحو «ما ضاربٌ» (أو غيرُ

ضاربٍ، وليسَ ضاربٌ)^(٢) زيدٌ عمرًا الآنَ، أو غداً»، (أو على استفهامٍ بحرفٍ أو

اسمٍ، نحو «أضاربُ» أو كيفَ ضاربُ زيدٌ عمرًا الآنَ، أو غداً»^(٣)، أو على اسمٍ مخبرٍ

عنه، نحو «زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآنَ أو غداً».

وإنما اشترط^(٤) اعتماده على النفي أو الاستفهام^(٥) ليزدادَ بهما شَبْهُهُ^(٦) بالفعل؛

لأنَّهُمَا بِهِ أَوَّلَى، واعتماده على صاحبه^(٧) أيضًا؛ لتَقَوَّى فِيهِ جِهَةُ الْفِعْلِ^(٦) من كونه مُسْنَدًا

(١) انظر: الكتاب ١/١٧١، المقتضب ٤/١٤٨، الإيضاح العضدي ١/١٧٢، المرتجل ٢٣٦ - ٢٣٧،
شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢، ١٠٢٨ - ١٠٢٩، شرح المفصل ٦/٧٦-٧٧، شرح الكافية للرضي
١٩٩/٢.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) سقط من ص.

(٤) ب: اشتراط.

(٥) ب: والاستفهام.

(٦) انظر نتائج الفكر ٤٢٥، البسيط ٢/١٠٠٠، شرح الكافية ٢/٢٠٠، الأشباه والنظائر ١/٥١٥.

(٧) ب: صاحبهما.

إلى صاحبه.

أو على موصوفٍ، نحو «جاءني رجلٌ ضاربٌ»^(١) زيداً الآن أو غداً.
تنبيه: كان ينبغي للمصنف أن يزيد: «أو ذي حالٍ»؛ نحو «جاء زيدٌ ضارباً عمراً
الآن أو غداً».

فإن قيل: هو داخلٌ في الموصوفِ، كما أجاب به بعضهم^(٢).
قلنا: كذلك المخبر عنه فلا حاجة إذاً إلى ذكره.

و قوله تعالى ﴿وَكَلَبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٣) المشتمل على إعمال اسم
الفاعل، وهو «باسطٌ»، مع أنه بمعنى الماضي، لا بمعنى الحال أو الاستقبال^(٤)، مبنيٌّ على
حكاية الحال الماضية، ومعناها أن يُقدَّر المتكلم باسم الفاعل العامل كأنه موجودٌ في
ذلك الزمان، أو يُقدَّر ذلك الزمان كأنه موجودٌ الآن، فيكون اسمُ الفاعل في ذلك بمعنى
الحال، لا الماضي، فلا يرد على ما تقرر.

خلافاً لعلِّي بن حمزة الكسائي، فإنه^(٥) اعتقد أن اسمَ الفاعل فيه بمعنى الماضي

(١) ج : جاءني الضارب زيداً.

(٢) قال يس في حاشيته على شرح التصريح ٦٦/٢ «قوله: (أو ذي الحال) لعل المصنف أدرجه في
الموصوف، لأن الحال صفة في المعنى».

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف، وفي ص ب: ﴿وَكَلَبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ﴾.

(٤) ب: والاستقبال.

(٥) في ص : قال.

الصَّرفِ، فَذَهَبَ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِهِ مَاضِيًا مُطْلَقًا، كإِعْمَالِهِ حَالًا وَاسْتِقْبَالًا^(١).
 تنبيه: كالكسائي فيما ذَهَبَ إِلَيْهِ هِشَامُ^(٢) وَابْنُ مِضَاءٍ^(٣). وَالِاقْتِصَارُ عَلَيْهِ^(٤)
 لِلِاقْتِصَارِ، مَعَ كَوْنِهِ إِمَامَ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ^(٥).
 وقول الشاعر:

خَيْرُ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ^(٦)
 محمولٌ عَلَى التَّقْدِيمِ (ل)^(٧) «بنو لهب» وَالتَّأخِيرِ لـ «خير»، فَيَكُونُ بَنُو لَهَبٍ
 مُبْتَدَأً، وَخَيْرُ خَبْرُهُ، فَلَمْ يَقَعْ فِي الْبَيْتِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادِهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ
 الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ فَلَمْ يَرُدْ عَلَى مَا تَقَرَّرَ سَابِقًا.

-
- (١) ج : أو استقبالا.
 (٢) هو هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه، له من التصانيف كتاب الحدود وكتاب المختصر وكتاب القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ. انظر: الفهرست ٧٦، إنباه الرواة ٣٦٤/٣.
 (٣) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم المشهور بابن مضاء صاحب كتاب الرد على النحويين الذي نادى فيه بإلغاء العامل، ولد سنة ٥١٣هـ وتوفي عام ٥٩٢هـ. انظر البغية ٣٢٣/١، مقدمة الرد على النحاة لشوقي ضيف ١٨-٢١.
 (٤) اقتصر المصنف على ذكر الكسائي في المتن، وذكر الآخرين في الشرح ص ٣٨١.
 (٥) ج : الكوفيين.
 (٦) من الطويل، لرجل من طيء، لم يعين اسمه. انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١، تخلص الشواهد ١٨٢، نتائج التحصيل ٩٥٨/٣.
 (٧) سقطت من ب.

تنبيه: قيل: تقديم «بنو هلب» على «خبير» مستلزم تأخير «خبير» عن «بنو هلب» وبالعكس، فلو اُكتفى بأحدهما لكفى.

وأجيب بأن ذكر التأخير للتوكيد لا للتأسيس، على أن كل واحد منهما، وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود، لكنه ينفصل عنه بالقصد، فلعل المصنف اعتبر القصد.

ولما استشعر المصنف أنه يستشكل هذا التخريج بأنه يلزم عليه الإخبار عن الجمع بالمراد أجاب عنه بقوله: **وتقدير خبير كظهير**، أي ومحمول على تقدير «خبير» في البيت ك «ظهير» في قوله تعالى ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾^(١)، وقد جاء^(٢) أن فاعلاً قد يستعمل للجماعة، **خلافًا للأخفش**، حيث ذهب إلى جواز عمل^(٣) اسم الفاعل من غير اعتماد^(٤) على أحد تلك الأشياء محتجاً على ذلك بهذا البيت زاعماً أن «خبير» مبتدأ، و «بنو هلب» فاعل (سدّ مسدّ الخبر، وقد أشار (المصنف)^(٥) إلى اندفاع الاحتجاج^(٦) به بما ذكر^(٧) من التخريج.

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(٢) ص، ب: وجاحد له أن.

(٣) ج: إعمال.

(٤) ج: اعتماده.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ساقط من ص.

(٧) ج: ذكره.

[المثال]

والنوعُ الرابعُ من الأسماءِ التي تعملُ عَمَلَ الفعلِ المثالُ، ولو مثني أو مجموعاً.
وهو ما، أي اسمٌ، حَوَّلَ لأجلِ إفادةِ المبالغةِ في الفعلِ مِنْ وزنِ «فاعِلٍ»
إلى وزنِ «فَعَّالٍ» بتشديدِ العينِ، / كـ «شَرَّابٍ»، أو «فَعُولٍ»، بضمِّ العينِ كـ [٦٤]
«ضُرُوبٍ»، أو «مِفْعَالٍ» بكسرِ الميمِ، كـ «مِنْحَارٍ»، والتحويلُ إلى هذه الثلاثةِ ثابتٌ
بِكثرةٍ، بتثنيةٍ^(١) الكافِ، أو إلى وزنِ «فَعِيلٍ» بكسرِ العينِ بَعْدَهَا «يَاءٌ»، كـ «سميعٍ»،
أو «فَعِلٍ»، بكسرِ العينِ من غيرِ ياءٍ، كـ «حَدِثٍ»^(٢)؛ والتحويلُ إلى هذينِ ثابتٌ
بِقِلَّةٍ، نحو قولِ بعضهم «أَمَّا العَسَلُ - بالنصبِ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ لشرابٍ من
قوله - فَأَنَا شَرَّابٌ»^(٣)، ونحو:

(١) قال السويدي في الحاشية، ورقة ٢٣٧ «قوله: «بتثنية الكاف»، الظاهر أن هذه النسخة تحريف، وأن صوابها: بتثليث الكاف، أي بضمها وفتحها وكسرها، ولم يستعمل لفظ التثنية في وجوه الحركات ولئن سلم فمفاد قوله: بتثنية الكاف، أن الجائز فيها حركتان، ولم تعلم عينهما، على أن الحركات الثلاث واردة، غاية ما في الباب أن الكسر لغة رديئة». انتهى. هذا واقتصر أكثر المعجمات على لغتي الفتح والكسر، ووصف الأزهرى والجوهري لغة الكسر بالرداءة. انظر التهذيب والصحاح والقاموس واللسان: «كثر».

(٢) قال الجوهري في الصحاح «حدث»: «ورجل حدث وحدث بضم الدال وكسرها أي: حسن الحديث، ورجل حديثٌ مثال فسيق أي كثير الحديث». وانظر أيضا القاموس «حدث».

(٣) انظر الكتاب ١/١١١.

ضروبٌ ينصّل السيفِ سوقَ سِمَانِهَا^(١)
.....

و «إِنَّهُ لَمِنْ حَارٍّ بَوَائِكُهَا»^(٢) ، و «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءُ مَنْ دَعَاهُ»^(٣) ، و :

حَذِرْ أُمُورًا^(٤)
.....

تنبيه: اقتصر على مثالٍ واحدٍ اختصاراً، وجعلهُ من بابِ «فَعَّالٍ» ؛ لأنَّهُ أشهرُ

الخنسَةِ.

(١) صدر بيت من الطويل، لأبي طالب بن عبدالمطلب، وعجزه:

إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

انظر الكتاب ١/١١١، الأصول ١/١٢٤، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٧٦.

(٢) شاهد من أقوال العرب. انظر الكتاب ١/١١٢.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ٤٢٧، وشرح القطر ٣٨٦.

(٤) من بيت من الطويل، للاحقي، والبيت بتمامه:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَخَافُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

انظر الكتاب ١/١١٣، شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٨، التبصرة ١/٢٢٧.

[اسم المفعول]

والنوع الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول، ولو مثنى أو

مجموعاً.

وهو ما اشتق من فعلٍ لمن وقع عليه، بمعنى الحدوث. وقد بسطت الكلام على

(هـ) (١) الحد في شرح الشذور (٢).

ك «مضروب» و «مكرم» من الإكرام، أو التكريم، والأوّل أنسب بما مرّ

في المصدر من التعبير بالإكرام. وأشار بالمثالين هنا لنحو ما مرّ، وإلى أنّه (إن) (٣) كان من

ثلاثيّ مجردٍ كان على وزن «مفعول» كالأول، وإن كان من غيره كان على لفظ

المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة منه ميماً مضمومة كالثاني.

ويعمل عمل فعله، أي مثل عمله.

(١) ساقطة من ج.

(٢) قال الشارح في شرحه على الشذور ورقة ١٦٦: «تبيينان: الأول: لم يذكر هنا قوله بمعنى الحدوث، كما ذكره في حد اسم الفاعل؛ لأنه إنما ذكره ثمة لإخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأن كلاً منهما لمن قام به، وهما هنا خارجان بقوله: «لمن وقع عليه»، كما علم، فلم يُحتج إلى ذكره. فإن قلت: قد جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه، كـ «أعرف» و «أشهر» و «أشغل». قلنا: هو شاذ. الثاني: قيل يشكل الحد بخروج اسم المفعول في قولنا: «يوم الجمعة مضروب فيه»، و «التأديب مضروب له». إلا أن يقال: استعماله في ذلك خلاف وضعه بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول».

(٣) ساقطة من ب.

وَهُمَا، أي المثالُ واسمُ المفعول، كائنان^(١) كاسمِ الفاعلِ في جميعِ ما مرَّ.
 تقولُ: «جاءَ المعطى عبدهُ درهمًا» فتَنصِبُ الدرهمَ بمعطى، على أَنَّهُ مفعولٌ، سواءَ
 أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ^(٢) (أو الماضي^(٣)). وتقولُ «زيدٌ معطى عبدهُ درهمًا»^(٤)
 فتَعْمَلُهُ فيه إن أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ^(٥)، (ولا تقولُ «زيدٌ معطى عبدهُ
 درهمًا»^(٦)) وأنتَ تريدُ الماضيَ خلافًا للكسائيِّ. وتقولُ «أمعطى الزيدانَ درهمًا»، ولا
 تقولُ «معطى الزيدانَ درهمًا» لعدمِ الاعتمادِ خلافًا للأخفشِ. وهكذا تقولُ في المثالِ.

(١) ص : لا ينال، ب: كائنا.

(٢) ب: والاستقبال.

(٣) ورد في الأصل بعد كلمة «الماضي»: «خلافًا للكسائي، وهي زيادة من الناسخ.

(٤) ساقط من ج.

(٥) ساقطة من ب، ج.

(٦) ساقطة من ب.

[الصفة المشبهة]

والنوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد** من حيث إنها تَوْنَتْ وتُتْنَى وتُجْمَعُ مثله، تقول في حسن: حسنة وحسان وحسنتان وحسنون وحسنات، كما تقول في ضارب: ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات، وإنها لا تَنْصِبُ (إلا)^(١) اسماً واحداً مثله. كذا قاله المصنف في الشرح^(٢)، وقال^(٣) في غيره: «وجه تسميتها مشبهة أنها كاسم الفاعل واسم المفعول في أنها تُتْنَى وتُجْمَعُ وتَذَكَّرُ وتَوْنَتْ، بخلاف أفعال التفضيل، وليس المراد أنها شبيهة بالفعل، كما غلط ابن مالك في التحفة^(٤)». انتهى.

وهي، أي الصفة المشبهة، **الصفة**، وهي ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، **المصوغة** **لغير تفضيل لإفادة الثبوت**، فالصفة جنسٌ يشمل الصفة المشبهة وغيرها. وخرج بقوله: «المصوغة لغير تفضيل» اسم التفضيل، وبقوله: لإفادة الثبوت اسمُ الفاعل واسمُ المفعول والمثال؛ لأنها للحدوث.

(١) سقطت من ب.

(٢) شرح المصنف ٣٩١.

(٣) ص، ب: قال.

(٤) لم أجده في التحفة.

ك «حسنٍ وظريفٍ وطاهرٍ»^(١) و«ضامٍ».

أشار المصنف بهذا التمثيل لها إلى أنَّ الصفة المشبهة تارةً تكونُ جاريةً على لفظ المضارع^(٢) كما في هذين المثالين، إذ هما على وزن «يَطْهَرُ وَيَضُمُّ» فإنَّ الاعتبار في الوزن هنا مطلق الحركة، وتارةً تكونُ غيرَ جاريةٍ عليه، كما في المثالين الأولين، وهذا هو الغالب حتى ادَّعى جماعةٌ منهم الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ وابنُ العِجِّ أنَّه لازمٌ^(٣)، ولكونه الغالب قدَّمه.

إن قلت: كان يكفي المصنف فيما قصده من الإشارة إلى الصفة^(٤) هنا مثال^(٥). قلت: نعم، إلا أنَّه قصدَ تمكينَ مجيء الصفة المشبهة على لفظ المضارع بتعددِ المثال؛ لمكانِ الخلافِ فيه، ثمَّ جرى على ذلك في مقابله للمشاكلة.

ولا يتقدمها، أي الصفة المشبهة، **معمولها؛** لا يُقال: «زيدٌ وجهه حسنٌ»،

بنصبِ الوجه؛ لضعفها؛ لأنها / فرعُ اسمِ الفاعلِ الذي هو فرعُ الفعلِ. [٦٣]

ولا يكونُ، أي معمولها، **أجنبيًّا** فلا يُقال: «مررتُ برجلٍ حسنٍ (عمرًا)، بلُ

سببًا، والمرادُ به ما يكونُ متصلًا بضميرِ الموصوفِ، نحوُ «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه»،

(١) ص، ج: ظاهر.

(٢) ب: المضارعة.

(٣) انظر شرح المفصل ٨١/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٤/١، الإيضاح العضدي ١٧٧/١، وانظر الرد عليهم في المغني ٥٩٨، المساعد ٢١١/٢، شرح الأشموني ٣/٣.

(٤) ب: الضمير.

(٥) ص، ب: فلان.

أو متصلاً بالقائم مقام ضمير، نحو «مررتُ برجلٍ حسنٍ»^(١) الوجه؛ لأنَّ «أل» قائمةٌ مقامَ الضمير، أو مُقدِّراً مَعَهُ ضميرُ الموصوفِ كـ «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا» أي وجهًا مِنْهُ، كذا في الشرح^(٢).

والقولُ بِنِياةِ «أل» عن الضميرِ مذهبُ الكوفيين^(٣) وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين، (وغيرُهُم)^(٤) على مَنْعِ ذلك.

تنبيه: لا يَرِدُ على ماقَرَّرَهُ المصنّفُ ما قالَهُ بدرُ الدينِ بنِ مالِكٍ إنَّ: «بِكَ زَيْدٌ فَرِحَ» يُطَّلُ عُمومٌ قَوْلِهِمْ إِنَّ المَعْمُولَ لا يَكُونُ إِلَّا سَبِيحًا مُؤَخَّرًا؛ لما قاله في التوضيح: إِنَّ ما قالَهُ مردودٌ؛ لأنَّ المرادَ بالمعمولِ ما عَمَلُهَا فِيهِ بِحَقِّ الشَبهِ، وإنَّما^(٥) عَمَلُهَا فِي الظَرْفِ بما فيها من معنى الفعل، وكذا عَمَلُهَا فِي الحالِ والتمييزِ ونحوِ ذلك. انتهى.

وَيُرْفَعُ، أي معمولُها، **على الفاعليةِ**، أي: كونهِ فاعلاً، نحو «مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه» وهذا الوجهُ متفقٌ عليه، فالصفةُ على هذا خاليةٌ من ضميرٍ، أو

(١) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٢) شرح المصنف ٣٩٣.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٠٢/٣-١٠٣، شرح المفصل ٦٠/٦، شرح تحفة الطلاب ١٥/١، شرح الكافية ١٣١/٢، ٢١٠، المغني ٧٧-٧٨، ٦٥٢، ٢٥٨، الجامع ٣٨، الأشباه والنظائر ٤٤٦/١، نتائج التحصيل ٩٢٤/٣.

(٤) سقطت من ص.

(٥) في ص : إنما.

على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصفة، وهذا الوجهُ أجازهُ الفارسيُّ وتابعه المصنف^(١)،
 ويردُّه^(٢) حكايةُ الفراء^(٣) «مررت بامرأةٍ حسنِ الوجه»، وحكايةُ الكوفيين «بامرأةٍ قويمِ
 الأنف»، وأنه يجوز «برجلٍ مضروبٍ^(٤) الأب» بالرفع، وليس هذا (الإبدال)^(٥) كلاً ولا
 بعضاً ولا اشتمالاً، كذا في التصريح^(٦)، فتأمل.
 وينصب، أي معمولها، على التمييز نحو «زيدٌ حسنٌ وجهًا»^(٧)، أو على
 التشبيه بالمفعول به، نحو «زيدٌ حسنٌ الوجه»^(٨). وقدّم وجهَ التمييز؛ لأنَّ الأرجح،
 كما جزم به في الشرح^(٩). والوجهُ الثاني وهو النصب على التشبيه بالمفعول به^(١٠)

-
- (١) انظر الإيضاح العضدي ١/١٧٨-١٨٠، شرح الشذور ٣٩٨. وانظر أيضاً شرح التسهيل ٣/١٠٣.
- (٢) ج: ويرد عليه حكاية.
- (٣) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٤٠٨ «والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة، فيقولون: «مررت على رجلٍ حسنَةٍ العين، قبيحِ الأنف»، والمعنى: حسنة عينه، قبيح أنفه. ومنه قوله ﴿فإن الجحيم هي المأوى﴾، فالمعنى والله أعلم: مأواه».
- (٤) في الأصل: ضروب.
- (٥) عن ج.
- (٦) التصريح ٢/٨٤.
- (٧) ب: زيد رجل حسن وجهها.
- (٨) هذا التمثيل سهوٌ من الشارح، فالمصنف يميز الوجهين مع ترجيح التمييز إذا كان معمولها، نكرة. وسيأتي للمصنف أنه يتعين عدُّه منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة.
- (٩) شرح المصنف ٣٩٤، وانظر الجامع ١٥٩، ١٦٠، وشرح الشذور ٣٩٩.
- (١٠) ج: على المفعول به.

متعين في معمولها المعرفة، فلا يجوز إعرابها تمييزاً؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرةً.
تنبيه: أفهم قول المصنف: «والثاني متعين في المعرفة» جواز كون نصب معمولها النكرة على التشبيه بالمفعول به كنصبه على التمييز، وهو رأي ذهب إليه بعض النحويين، والأصح^(١) تعين كون نصبه على التمييز.
ويُخَفَضُ، أي معمولها، **بالإضافة**، أي بإضافتها إليه، نحو «زيدٌ حسنُ الوجه»، وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة^(٢) ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية.
تنبيه: أصل هذه الوجوه الرفع. وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض^(٣).

(١) انظر في الأقوال في هذه المسألة: الأصول ١/١٣٤، شرح اللمع ١/٢١٥، المرتجل ٢٣٩، شرح ابن الناظم ٤٤٧، البسيط ١٠٨١/٢ - ١٠٨٢، ١٠٩١، شرح الكافية ٢/٢٠٦ - ٢١٠، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٧٨، ١٧٩، الهمع ٥/٩٥، شرح الفريد ٣٥٠، ٣٥١، حاشية الصبان ٧/٣.

(٢) ص : مع الصفة، ب : مع والصفة.

(٣) ب : والخفض.

[اسم التفضيل]

والسابع^(١) من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ اسمُ التفضيل، ويُقالُ «أفعلُ التفضيل»، وأخره من بينها^(٢)؛ لأنه قلَّمَا يرفعُ الفاعلُ الظاهرُ في اللغةِ العليا.

وهو الصفة- بالمعنى السابقِ بيانه^(٣)- الدالةُ على المشاركة، أي مشاركة الذاتِ المفهومة من الصفة لغيرها في الفعلِ المشتقة هي منه، تحقيقاً، كما يأتي، أو تقديرًا، كما في «زيدٌ أفقهُ من الحمارِ».

وخرجَ بهذا القيدِ بقيةُ الصفاتِ، حتى المثالُ، وإنْ دلَّ على الزيادة، ونحو «زائدٌ» في «عمرو زائدٌ على بكرٍ في العلم»، وإنْ دلَّ على المشاركة والزيادة؛ لأنه (لا)^(٤) يدلُّ على المشاركة في الفعلِ المشتقِّ هو منه، بل في فعلٍ غيره، فتأملْ. وعلى هذا فقوله: «وعلى الزيادة»، أي زيادة تلك الذاتِ في الفعلِ المذكورِ على ذلك الغيرِ، قيدٌ واقعيٌ لتحقيقِ الماهية، لا الاحترازِ عن شيء.

ك «أكرم»، تقولُ «زيدٌ أكرمُ من عمرو» فيفيدُ أنَّ زيدًا مشاركٌ لعمرو في الكرم، وأنه زائدٌ عليه في ذلك.

(١) ص : والسابعة، ب: أو السابع.

(٢) ص، ب: بينهما.

(٣) أي ما دل على حدث وصاحبه. انظر ما سبق ص ٣٣١.

(٤) سقطت من ب.

وَيُسْتَعْمَلُ، أي اسم التفضيل حال كونه مقروناً بـ «مِنْ» التي هي للابتداء عند سبويه والجمهور، وللمجاورة عند ابن مالك^(١). وقَدَّمَ هذا الوجه؛ لأنَّه الأصلُ. ومضافاً لنكرةٍ، أي إليها، **فَيُفْرَدُ**^(٢) **وَيَذَكَّرُ** في الصورتين وجوباً، لكرهتهم / لحاق [٦٤] أدوات التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر ما هو في حكم الوسط، باعتبار اقترانه بـ «مِنْ» التفضيلية؛ لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر، فكأنها تمام^(٣) الكلمة، نحو «زيدٌ أفضلُ من عمرو» (و) «الزيدان أفضلُ من عمرو» (و) «الزيدون أفضلُ من عمرو»^(٤) (و) «هندٌ أفضلُ من دعد» (و)^(٥) «الهندان أفضلُ من دعد» (و) «الهندات أفضلُ من دعد» (و) «زيدٌ أفضلُ رجلٍ» (و) «الزيدان أفضلُ رجلين» (و) «الزيدون أفضلُ رجال» (و) «هندٌ أفضلُ امرأةٍ» (و) «الهندان أفضلُ امرأتين» (و) «الهندات أفضلُ نساءٍ». لكنْ يجبُ المطابقةُ في النكرةِ المضافِ إليها لما قَبْلَ اسمِ التفضيل كما مثَّلنا. وقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٦) فتقديره: أول فريق كافر. ولولاه لقليل:

(١) انظر الكتاب ٢٢٥/٤، وشرح التسهيل ١٣٤/٣-١٣٥، التبصرة والتذكرة ٢٩٣/١، وانظر هامشه لمحققه أستاذنا الدكتور فتحي على الدين، وحاشية الصبان ٣٤/٣، الأصول ٧/٢، شرح ابن الناظم ٤٨٠، شرح المفصل ٩٥/٦، شرح الكافية ٢٨٨/١، ٣٢١/٢، الارتشاف ٤٤١/٢، المغني ٤٢٣.

(٢) في الأصل: فيضربه، تحريف.

(٣) ب: إتمام.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) من الآية ٤١ من سورة البقرة.

أول كافرين به، أو التقدير: ولا يكن^(١) كل منكم أول كافر.
ويُستعملُ معرفاً بـ «أل» العهدية^(٢)، فيطابقُ موصوفهُ وجوباً إفراداً وتثنيةً وجمعاً
وتذكيراً وتأنيثاً، نحو «زيدُ الأفضَل» و «الزيدانِ الأفضَلان» و «الزيدون^(٣) الأفضَلون»،
أو الأفاضلُ» و «هندُ الفضلَى» و «الهندانِ الفضلَيان» و «الهنداتُ الفضليّات»، أو
الفضل»، وذلك للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع.
ومضافاً لمعرفةً، أي إليها، فـ فيه وجهان: (أحدهما)^(٤) الإفرادُ والتذكيرُ،
إجراءً له بجُرى المقرونِ بـ «من»، لمشابهته له في كونِ المفضَّلِ عليه مذكوراً معه، والثاني:
المطابقةُ إجراءً له (بجُرى)^(٥) المعرّفِ بـ «أل» لمشابهته له في التعريف، وعلى هذا فكان
الأسبُ أن يقال: فالوجهان بـ «أل» التي للعهد الذكري. نحو «الزيدانِ أفضَلُ القومِ»،
وإن شئتَ، أفضلاً^(٦) القوم» وكذا الباقي.
تنبيهان: الأول: عدمُ المطابقةِ أفصح^(٧)، بل أوجبهُ ابنُ السَّراجِ، لكن رُدَّ بقوله تعالى

(١) في جميع النسخ: يكون، وهو خطأ.

(٢) ب: العهد.

(٣) ب: الزيدان.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) سقطت من ب.

(٦) ب: أفضَل.

(٧) إذا قصدُ بأفعل التفضيل الزيادة على من أضيف إليه فمذهب الجمهور جواز الوجهين، ثم اختلف في أي الوجهين أفصح، فمن قائل إن عدم المطابقة أفصح، وهو اختيار الشارح، ومن قائل إن المطابقة أفصح، وعليه أبو منصور الجواليقي وأبو حيان، ومن قائل إن الوجهين سواء. وذهب ابن السراج

﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾^(١) فطابق ولم يقل: أكبر مجرميها.
 الثاني: محل جواز الوجهين حيث استعمل اسم التفضيل في حقيقة^(٢)، فلو استعمل
 في أصل «أفعل»^(٣) مجازاً^(٤) وجبت المطابقة، كما في قولهم «الناقص والأشجُّ أعدلًا بني
 مروان»^(٥)، أي عادلاهم، إذ ليس فيهم عادلٌ غيرهما^(٦).
ولا ينصب، أي اسم التفضيل **المفعول**، أي المفعول به حال كونه **مطلقاً**، أي
 غير مقيد بموضع كما في مقابله الآتي بالإثر.

كما ذكر الشارح إلى منعه، ونقل أيضاً عن ابن الدهان. انظر: الكافية ١٨٦-١٨٧، شرح التسهيل
 ٥٩/٣، شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، ١١٤٣، البسيط ١٠٤١/٢، ١٠٤٢، الهمع ١١٢/٥-
 ١١٣، شرح الاشموني ٣/٣٦، ٣٧.

(١) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٢) ج : حقيقته.

(٣) ج : أصل الفعل.

(٤) أي لغير تفضيل، وهو عند المبرد مقيس، وخرج عليه قوله تعالى ﴿ربكم أعلم بما في نفوسكم﴾
 وقوله عز وجل ﴿هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾، أي عالم، وهين. انظر شرح
 الكافية الشافية ١١٤٣/٢، شرح ابن الناظم ٤٨٢، ٤٨٣.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤١١/١، المقرب ٢١٢/١.

(٦) ب غيرهم.

وَحَكِيٌّ^(١) المصنّف الإجماع^(٢) على ذلك انتقد بأن بعضهم ذهب إلى جواز نصبه له مطلقاً، وبعضهم إلى جوازه إن أوّل بما لا تفضيل^(٣) فيه.
تنبيه: قال المصنّف في الجامع^(٤) ما نصّه: «يُعَدَّى قاصِرُهُ - يعني اسم التفضيل - بالحرف المعدّي لفعله، ومتعديه باللام، و:

أَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا^(٥)

مُؤَزَّلٌ^(٦). إلا إن أفهم علماً أو جهلاً، فالباء، أو حباً أو بغضاً، فيإلى للفاعل و باللام للمفعول». انتهى. ولا يردّ شيء من ذلك على كلام المصنّف إمّا لأن المتبادر من المفعول المفعول بلا واسطة، أو أن^(٧) المتبادر من النصب النصب كذلك، وفيه بحث.
تنبيه: ربّما يتوهم من كلام المصنّف جواز نصبه لما عدا المفعول به، وليس المراد.

(١) قال السويدي في الحاشية: «قوله (وحكي المصنّف) هو بصيغة المصدر مبتدأ، خبره: «انتقد»، والمراد: ما حكاها المصنّف في الشرح». انظر الحاشية ورقة ٢٣٩. هذا ولم أجد في المعاجم التي بين يدي من ذكر ورود المصدر منه بهذه الصيغة.

(٢) شرح المصنّف ٣٩٧، وانظر شرح الكافية ٢/٢١٩.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/٦٩، الجمع ٥/١١٠، وشرح الأشموني ٣/٤٢.

(٤) الجامع ١٦٤.

(٥) من بيت من الطويل للعباس بن مرداس، والبيت مع الذي قبله
فلم أرَ مثلَ الحَيِّ حَيًّا مُصَبِّحًا ولا مثلنا يومَ التقينا فوارِ سَا
أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا

انظر ديوانه، التبيين للعكبري ٢٨٧، شرح الكافية ٢/٢١٩.

(٦) بإضمار فعل، جعل أفعل دليلاً عليه.

(٧) ج: وأن المتبادر.

وعبارته في الشذور^(١) : «وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزِ وَحَالٍ وَظَرْفٍ، لَا فِي مَصْدَرٍ^(٢) وَلَا (فِي)^(٣) مَفْعُولٍ بِهِ أَوْ لَهُ أَوْ مَعَهُ». انتهت. قَالَ مَوْلَانَا عَصَامُ^(٤) الدِّين «رَحِمَهُ اللَّهُ (تَعَالَى)»^(٥) : «وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُسْتَشْنَى كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ».

وَلَا يَرْفَعُ، أي اسم التفضيل في الاستعمال الغالب اسماً ظاهراً-بالمعنى اللغوي- سواء كان ظاهراً أو ضميراً^(٦) (بارزاً؛ لِشَبْهِهِ بِأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ وَزَنّاً وَأَصْلاً وَإِفَادَةً لِلْمُبَالِغَةِ، بِخِلَافِ الضَّمِيرِ)^(٧) الْمُسْتَشْنَى، فَيَرْفَعُهُ مُطْلَقاً، كَمَا يَرْفَعُهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ.

إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ، استثناء مفرغ، أي لا يرفع في الغالب ظاهراً في مسألة من المسائل إلا في مسألة الكحل، أي في رفعه فيها، وهذا مما (لا)^(٨) خلاف فيه. وضابطها أن يكون في الكلام نفي، بعده / اسم جنس موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل [٦٥] على نفسه باعتبارين، نحو «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»،

(١) شرح الشذور ٤١٤.

(٢) ب: المصدر.

(٣) عن ج.

(٤) قال العصام في شرح الكافية ٢٤٧: «وَلَا يَعْمَلُ اسْمَ التَّفْضِيلِ بِنَفْسِهِ عَمَلًا قَوِيًّا، بِخِلَافِ نَصْبِ التَّمْيِيزِ وَالظَّرْفِ وَمَا يَشْبَهُهُ مِنَ الْحَالِ، فَإِنَّهُ يَنْصَبُ هَؤُلَاءِ، كَمَا صَرَحُوا بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَفْعُولَ وَالْمَفْعُولَ لَهُ وَالْمُسْتَشْنَى فِي حَكْمِ هَؤُلَاءِ».

(٥) سقطت من ب.

(٦) في الأصل: وضميراً.

(٧) سقطت من ب.

(٨) سقطت من ب.

ولاشتهار التمثيل لهذه^(١) المسألة بهذا المثال المشتغل على الكحل عُرِفَتْ بمسألة الكحل.
وكالنفى النهي والاستفهام على ما جزم به (المصنف)^(٢) في الشرح^(٣)، تبعاً لابن مالك في
شرح التسهيل^(٤). قال أبو حيان^(٥): «ولم يرد به سماع، فالأولى الاقتصار على ما قالته
العرب».

تنبيه: إنما قيد المصنف بقول: «في الغالب» لأنه يرفع الاسم الظاهر مطلقاً في
لغة^(٦) حكاها يونس وغيره نحو «مررت برجل خير منه أبوه، أو أنت».

(١) في جميع النسخ: بهذه، وأثبت الصواب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) شرح المصنف ٣٩٩.

(٤) شرح التسهيل ٦٨/٣، وانظر شرح الأشموني ٤٢/٣.

(٥) التذيل والتكميل ٧٦٨/٤.

(٦) انظر الكتاب ٣٤/٢، شرح التسهيل ٦٥/٣.

[التوابع]

هذا **بابُ التوابع**، جمع **تابع**، وهو ما يكون إعرابه على سبيل التطفل على غيره.
يتبع ما قبله، من اسم أو فعل، في إعرابه حقيقة أو حكماً، أنواعٌ **خسمة** بدليل
الاستقراء، وهي **النعت** وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق، وإذا اجتمعت
في تركيب واحد رُتبت هكذا كما جزم به في التسهيل والارتشاف^(١)، فمن ثمة قيل^(٢):
كان ينبغي للمصنف أن يذكرها على هذا المنوال، وعدّها الزجاجي^(٣) وجماعة أربعة،
أدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف.

وهو، أي النعت، قال أبو حيان^(٤): «والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله
البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة». انتهى. **التابع**، **المشتق**، وهو ما دلَّ
على حدثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمثال، والصفة المشبهة واسم
التفضيل، أو **المؤولُ به**، كاسم الإشارة، و «ذي» بمعنى صاحب، وأسماء النسب.

(١) التسهيل ١٧٣، والارتشاف ٦٦٧/٢، وانظر أيضاً المجمع ١٦٥/٥، شرح الأشموني ٤٥/٣.

(٢) انظر شرح الفاكهي ٢١٥/٢.

(٣) في النسخ الثلاث: الزجاج، والصحيح أنه الزجاجي. انظر شرح المصنف ٤٠٠، وانظر الجمل
للزجاجي ص ١٣.

(٤) التذيل والتكميل ١٤٩/٥.

تقول «مررتُ بزيدٍ هذا، وبرجلٍ»^(١) ذي مال، وبرجلٍ دمشقي»، أي الحاضر، وصاحب ما، ومنسوبٍ إلى دمشق. ومن المؤول به الجملة، وإنما يُنعت بها إذا كانت خبرية، وكان المنعوت نكرة، أو معرفاً بـ «أل» الجنسية، نحو قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٢)، ﴿كَمَثَلِ الْخَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٣). وقد يُعدُّ من المؤول به، وليس منه على التحقيق، المصدر؛ قالوا «هذا رجلٌ عدلٌ، وزورٌ، وفطرٌ»، وذلك عند الكوفيين على التأويلِ بالمشتق، أي: عادلٌ، وزائرٌ، ومفطرٌ، وعند البصريين على تقديرِ مضافٍ، أي: ذو كذا^(٤)؛ ولهذا التزم أفرادُه وتنكيرُه، كما يلتزمَانِ لو صرَّحَ بـ «ذو».

المباين للفظ متبوعه.

فالتابعُ جنسٌ يشمَلُ (جميع)^(٥) التوابعِ الخمسةِ. والمشتقُ والمؤولُ^(٦) به مُخْرِجٌ لبقيةِ

(١) ص: أو برجل.

(٢) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٤) وقيل: بل نعت بالمصدر على سبيل المبالغة والمجاز، فإذا قيل: هذا رجل عدل، فإنما أريد أنه صار كأنه متجسم منه، أو كأنه ذات العدل، مبالغة، فصارت المذاهب ثلاثة. انظر: الكتاب ١/٣٣٦-٣٣٧، المقتضب ٣/٢٣٠، الكامل ١/٣٧٤، ٣٧٥، الخصائص ٣/٢٦٢، ائتلاف النصرة ٧٤، شرح الكافية ١/٣٠٦، دلائل الإعجاز ٣٠٠ - ٣٠١.

(٥) عن ج.

(٦) ج: أو المؤول.

التوابع، فإنها لا تكون مشتقة، ولا مؤولة به؛ لأنك تقول في التوكيد المعنوي: «جاء القومُ أجمعون»، واللفظي «جاء زيدُ (زيدٌ)»^(١)، وفي البيان والبدل «جاء زيدُ أبو عبد الله»، وفي عطف النسق «جاء زيدُ وعمرو» فتجدها توابع جامدة، وكذلك سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي، فإنه قد يجيء مشتقا نحو «جاء زيدُ الفاضلُ (الفاضلُ)»^(٢)، (فالفاضلُ)^(٣) الأولُ نعتٌ لزيد، والثاني توكيدٌ لفظيٌّ للأول، فلهذا أخرجته بقولي: «المباين للفظ متبوعه» كذا في الشرح^(٤).

ويرد على كلامه هذا أن من التوكيد اللفظي ما يكون مبينا للفظ متبوعه كـ «جاء زيدُ الخبرُ العالمُ»، فينتقض به حدُّ النعتِ منعاً^(٥)، وعلى كلامه أولاً أن من النعت ما يكون بلفظ متبوعه كما في قوله^(٦):

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعَيَّتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
(هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا)^(٧)

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) سقطت من ج.

(٤) شرح المصنف ٤٠١.

(٥) الجمع والمنع من ألفاظ المنطقيين، ويعنون بالحد الجامع ما يتناول جميع أفرادهِ إن كانت له أفراد، وبالمنايع كونه آيباً دخول غيره فيه. انظر مفتاح العلوم ٢٠٥، الإرشاد إلى علم الإعراب ٦٧، ٦٨.

(٦) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق، المشهور بابن الراوندي الزنديق، والبيتان من الطويل. انظر: نتائج التحصيل ١١١٠/٣.

(٧) عن ب.

فَيَنْتَضُّ بِهِ حَدَّهُ جَمْعًا^(١).

وفي الشرح^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ يَكُونُ التَّابِعُ الْمَشْتَقُّ (غَيْرَ)^(٣) نَعْتَ، تَقُولُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ: قَالَ^(٤) أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ وَعَمْرُ الْفَارُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي عَطْفِ النَّسَقِ: رَأَيْتُ كَاتِبًا وَشَاعِرًا. (قُلْتُ: الصَّدِيقُ وَالْفَارُوقُ، وَإِنْ كَانَا مَشْتَقَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمَا صَارَا لِقَبْنِ)^(٥) عَلَى الْخَلِيفَتَيْنِ «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» لِاحْتِقَانِ بَيَابِ الْأَعْلَامِ، كَ «زَيْدٍ، وَعَمْرُو». وَ «شَاعِرًا» فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ نَعْتُ^(٦) حُذِفَ مَنَعُوتُهُ، وَذَلِكَ الْمَنَعُوتُ هُوَ الْمَعْطُوفُ، وَكَذَلِكَ «كَاتِبًا»^(٧) لَيْسَ مَفْعُولًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِلْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا، وَرَجُلًا شَاعِرًا»./

[٦٦]

وَاسْتَفِيدَ مِنْ تَخْرِيجِهِ لِقَوْلِهِ «وَشَاعِرًا»، عَلَى مَا ذَكَرَهُ، تَقْيِيدُ مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حُذْفُ مَعْطُوفٍ^(٨) بِدُونِ عَاطِفِهِ، وَحُلُّ مَا يُحَاجِي بِهِ مِنْ قَوْلِنَا: لَنَا صُورَةٌ يَجُوزُ فِيهَا

(١) انظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٢) شرح المصنف ٤٠١، ٤٠٢.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ج: جاء أبو بكر.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ص: ونعت.

(٧) في النسختين: كاتب.

(٨) ج: المعطوف.

حذف المعطوف^(١) وحده فما هي ؟.

هذا وأنت خير بأن ما ذكره من التخريج لا يأتي في نحو «رأيتُ كاتبًا وشاعرًا»
إذا كان المرادُ بالكاتب والشاعر رجلًا (واحدًا)^(٢)، فتأمل.

وفائدته، أي النعت، **تخصيص** وهو تقليل الاشتراك في النكرات، نحو «مررتُ
برجل كاتب»، أو **توضيح**، وهو رفع الاحتمال في المعارف نحو «مررتُ بزيدٍ العالم»
أو **مدح**، وهذا كاللذين بعده (حيث)^(٣) استغنى الموصوفُ في نفسه عن الصفة، أو
ذم نحو «أعوذُ بالله العظيم من الشيطان الرجيم»، أو **ترحم**، نحو «اللهم ارحم عبدك
المسكين»، أو **توكيد**، وهذا فيما إذا أفاد بعض ما يُستفاد من الموصوف، إمّا نظرًا إلى
وصفه، أو نظرًا إلى المقام، نحو قوله تعالى ﴿نفخةً واحدةً﴾^(٤)، ﴿ومناةً الثالثةَ
الأخرى﴾^(٥).

تنبيهان: (الأول)^(٦): قال بعضهم^(٧): وقد يكونُ النعتُ للتعميمِ نحو قوله: «إِنَّ اللَّهَ

-
- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | ب: النون. |
| (٢) | سقطت من ج. |
| (٣) | سقطت من ج. |
| (٤) | من الآية ١٣ من سورة الحاقة. |
| (٥) | الآية ٢٠ من سورة النجم. |
| (٦) | سقطت من ج. |
| (٧) | شرح الفاكهي ٢/٢١٨. |

يرزق الطائعين والعاصين»، وللتفصيل نحو «مررت برجلين^(١) عربي وعجمي»، وللإبهام نحو «تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة»^(٢). انتهى.

قلت: إن أراد هذا القائل أن كلاً من الطائعين والعاصين وكلاً من عربي وعجمي، (وكلاً)^(٣) من قليلة أو كثيرة، التعميم والتفصيل والإبهام، فمجموع كل اثنين^(٤) من هذه الثلاثة ليس بكلمة، فضلاً عن كونه (اسماً، فضلاً عن كونه)^(٥) نعتاً للتعميم أو التفصيل^(٦) أو لإبهام، فافهم.

الثاني: قال المصنف في حاشية التسهيل: «ما نصّه في شرح الدرة^(٧) لابن الخباز^(٨): «وإيجيء النعت أيضاً لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالمٌ بحال من ذكره، يُقال لك: «أرأيت قاضي بلدنا؟» فتقول: «رأيت قاضيكم الكريم الفقيه»». قال ابن هشام^(٩): ولا

(١) في جميع النسخ: برجل، وما أثبتته في شرح الفاكهي.

(٢) ب: وكثيرة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ص: من اثنين.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ص: والتفصيل.

(٧) انظر شرح الدرة لابن الخباز ورقة ١٧٦، وانظر كذلك مجيب الندا ٢/٢١٨.

(٨) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي شمس الدين بن الخباز الموصلي النحوي الضرير. برع في النحو واللفظ والفقه والفرائض، من مصنفاته: شرح ألفية ابن معط، والنهاية في النحو. توفي عام ٦٣٧ هـ. انظر البغية ١/٣٠٤.

(٩) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي، تتلمذ على ابن خروف

يكون هذا للتوضيح؛ لأنَّ مرادهم بالتوضيح الإيضاح للمخاطب». انتهى.

ويتبع، أي النعت منعوته وجوباً.

تنبيه: عبَّرَ به في «الجمع» بقوله: «ويوافق متبوعه»، وقال في شرحه «الجمع»^(١):

«سواء كان معناه له، أو لما بعده، فهو - كما قال ابن مالك -^(٢) أولى من التعبير بمنعوتة^(٣)؛

لأنه إنما يصدق حقيقة على الأول، ولأنه يشمل المقطوع، ولا يجب الموافقة فيه». انتهى.

وفي دعوى أنَّ النعت إنما يصدق حقيقة على الأول، ودعوى أنه يشمل المقطوع

نظراً ظاهراً.

في واحدٍ من أوجه الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر، وفي واحدٍ من

التعريف والتكثير، ثمَّ إنَّ رَفَعَ^(٤) ضميراً مستتراً تبع منعوتة أيضاً وجوباً في

واحدٍ من التذكير والتأنيث، وفي واحدٍ من الأفراد وفرعيه، وهما التثنية

والجمع، فيكون تابِعاً له في أربعةٍ من عشرة، نحو «جاء زيدُ العالم، ورجلُ عالم».

وأخذ عن الشلوبين، له: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وفصل المقال،

والنقض على الممتع. ولد سنة ٥٧٥هـ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ.

(١) همع الهوامع ١٧٢/٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٧/٣.

(٣) ب: بمتبوعه بمنعوتة.

(٤) ب: وقع.

تنبيه: في الشرح^(١): «إِنْ قَلَّتْ: هذا منتقض بقولهم: «هذا جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ»^(٢)،

فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب.

قلت: أكثر العرب يرفع خَرِبًا، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته

للمخفوض، كما قال الشاعر:

قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ^(٣)

ومرادهم بذلك أَنْ يُناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإنْ كَانَ المعنى على خلاف

ذلك. وعلى هذا ففي «خرب» ضمةٌ مقدرةٌ منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة

المجاورة، وليس ذلك بمخرج^(٤) له عما^(٥) ذكرنا من أنه تابعٌ لمنعوتة في الإعراب». انتهى.

وهو - كما ترى - ظاهرٌ في أن حركة جَرِّ الجَوَارِ حركةٌ مناسبةٌ^(٦)، وبذلك صَرَّحَ في

بعض كتبه، وهو مُتَّجِهٌ، وإنْ وَقَعَ في كلام بعض الأئمة أَنَّ حركته حركةٌ إعرابٍ إجماعاً.

(١) شرح المصنف ٤٠٤-٤٠٦.

(٢) انظر الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦، معاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١.

(٣) يروى: قد يؤخذ الجار بذنب الجار. قال الميداني: «مثل إسلامي»، وذكره ابن جني ضمن أبيات أخرى في قصة، وقبله:

كَأَنَّ وَرَبَّ الْبَيْتِ ذِي الْأُسْتَارِ

لَأَهْتَكَنَّ جِلْقَ الْحِتَارِ

انظر مجمع الأمثال ١٠٩/٢، الخصائص ١٧٣/٢، شرح مقامات الحريري للشريشي ٣٤/٤.

(٤) ب: مخرج.

(٥) ص، ب: كما.

(٦) انظر تخريج ابن جني لحركة جر الجوار في الخصائص ١٩٣/١.

والإلا، أي وإن لا يرفع ضميراً مستتراً، بل رفع ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، فهو، أي النعت، (حينئذ) ^(١) كالفعل الذي حلّ هو محلّه، فيكون تذكيره وتأنيثه على حسب الاسم الظاهر، أو ^(٢) الضمير البارز، لا على حسب المنعوت. تقول «جاءني رجلٌ قائمٌ أمّه» فتؤنّثُ النعت لتأنيث الاسم، ولا يُلْتَفَتُ لكون المنعوت مذكراً، كما تقول في الفعل («جاءني رجلٌ قامت أمّه»)، وتقول في عكسه: «جاءتني امرأةٌ قائمٌ أبوها» فتذكّرُ النعت لتذكير الاسم، ولا تُلْتَفَتُ لكون / الموصوف مؤنثاً، كما تقول في الفعل ^(٣) : «قامَ [٦٧] أبوها».

ويجبُ إفرادُ النعت، ولو كان فاعله ^(٤) مثنًى أو جمعاً ^(٥)، تقول «جاءني رجلان قائمٌ أبواهما، ورجالٌ قائم أبأؤهم» ^(٦)، كما تقول «جاءني رجلان (قام) ^(٧) أبواهما، ورجال قام أبأؤهم».

ومن قال من العرب: «قاما أبواهما» و «قاموا أبأؤهم» ثنى النعت وجمعه جمع السلامة؛ فقال: «قائمان أبواهما» و «قائمون أبأؤهم».

وأجاز الجميعُ أن يُجمَعَ النعتُ جمعَ التكسير، إن كان الاسمُ جمعاً، فتقول: «جاءني

(١) سقط من ج.

(٢) ج، ب: والضمير.

(٣) سقط من ج.

(٤) ب: عامله، ج: فلو كان فاعله.

(٥) ج: مثنى أو مجموع.

(٦) ص: ثم أبأؤهم.

(٧) سقطت من ص.

رجل قعود غلمانته»، ورأوا أنَّ ذلك أحسنُّ من الأفراد، الذي هو أحسنُّ من جمع التصحيح. وإلى هذا كلّه أشار المصنف بقوله: **والأحسنُ جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانته، ثمَّ جاءني رجلٌ قاعدٌ غلمانته، ثمَّ جاءني رجلٌ قاعدون غلمانته.**

ويجوزُ قطعُ الصفةِ. عبَّرَ أولاً بالنعت، وهنا بالصفة؛ تفتنّاً في التعبير، وإشارةً إلى ترادفهما. **المعلومُ للمخاطب موصوفها** بدونها **حقيقةٌ أو ادّعاءٌ**، نصبٌ على المفعولية المطلقة، أي علمًا حقيقيًا أو ادّعائيًا، أو بتقديرٍ مضافٍ، أي علمٌ حقيقةً أو ادّعاءً، فحذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه. **رفعًا**، مفعولٌ مطلقٌ على نسقٍ ما قبله، أي: قطعُ رفعٍ لها، [أو] ^(١) قطعًا ملابسًا لرفعها، بتقديرٍ لفظٍ «هو»، حتى تكونَ هذه الصفةُ خبراً له، **ونصبًا لها بتقديرٍ** لفظٍ «أعني» أي أريدُ، أو بتقديرٍ ^(٢) لفظٍ «أمدحُ» أو «أذمُّ» أو «أرحمُ»، فتكونُ الصفةُ في الجميع مفعولاً به.

نحو «مررتُ بزيدٍ العالمِ» و «الحمدُ لله الحميدِ» و «أعوذُ بالله العظيمِ من الشيطان الرجيمِ» و «مررتُ بزيدٍ المسكينِ»، فتجر الصفات في الجميع على الإتيان، أو ترفعها على القطع بتقدير «هو» أو تنصبها كذلك بتقدير «أعني» أو «أمدحُ» أو «أذمُّ» أو «أرحمُ».

تنبيه: وقطعُ الصفة المعلوم موصوفها ^(٣) بدونها حقيقةً مشهورٌ، وقد ذكرتُ أمثلتهُ،

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ب: وبتقدير.

(٣) ب موصوفهما.

وأما قطع المعلوم موصوفها بدونها ادعاءً فقد نصَّ عليه سيويهِ^(١) في كتابه، فقال: «وقَدْ^(٢) يجوزُ أَنْ تقولَ «مررتُ بقومِك الكرامُ» - يعني بالنصب أو بالرفع - إذا جعلتُ المخاطَبَ (كأنه)^(٣) قد عَرَفَهُمْ» ثمَّ قال: «نَزَّلْتُهُمْ هذهِ المنزلةَ، وإنَّ كانَ لم يعرفَهُمْ». ذكره المصنِفُ في الشرح^(٤).

فائدة: قطع النعوتِ في مقامِ المدحِ والذمِّ أبلغُ من إجرائها - نصَّ على ذلك الفارسيُّ، وأقرَّه غيره^(٥).

قال الله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) قرئ شاذاً^(٧) برفع «رب» ونصبه. وقال تعالى ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٨) قرأ عاصم^(٩) بنصب «حمالة».

- | | |
|-----|---|
| (١) | الكتاب ٧٠/٢. |
| (٢) | ب: أو قد. |
| (٣) | سقطت من ص. |
| (٤) | شرح المصنف ٤٠٨. |
| (٥) | انظر، الخصائص ٣٩٩/١ - ٤٠٠، إصلاح الخلل ٨١، نتائج الفكر ٢٣٧، بدائع الفوائد ١٨٩/١. |
| (٦) | الآية ٢ من سورة الفاتحة. |
| (٧) | قرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة، أما الرفع فلم أجد من نسب القراءة به لأحد من القراء، لكن قال القرطبي: «يجوز الرفع والنصب في «رب»، فالنصب على المدح، والرفع على القطع؛ أي: هو رب العالمين». انظر تفسير القرطبي ١٣٩/١، معاني الزجاج ٤٦/١، الكشاف ٥٣/١، البحر ٣٤/١. |
| (٨) | من الآية ٤ من سورة المسد. |
| (٩) | انظر التيسير ٢٢٥، والحجة ٣٧٧. |

[التوكيد]

والثاني من التوابع **التوكيد**، بالواو، أفصحُ من التأكيد، بالهمزة، والتأكيد، بإبدالها ألفاً على القياسِ في نحو «رأس».

وهو، أي التوكيد، **إمّا لفظي**، وهو تقوية اللفظ بإعادته أو مرادفه.

وتعريفه له بهذا أولى^(١) من تعريف المصنف له في الشرح^(٢) بقوله: إعادة اللفظ الأول بعينه؛ لأنه مُنتَقِضٌ بِحَسَبِ الظاهرِ جَمْعاً، بنحو «هذا ليثٌ أسدٌ»، وَمَنْعاً، بنحو ﴿صَفَا صَفَا﴾^(٣) في الآية.

هذا ثمَّ إِنَّهُ لا فرق في اللفظ المذكور بين أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو مُرَكَّباً. فالأول نحو قوله^(٤):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
كساعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سِلَاحٍ^(٥)

(١) ب: الأولى.

(٢) شرح المصنف ٤٠٩.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٤) ب: قوله تعالى، وهو سهو من الناسخ.

(٥) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي، وقيل لإبراهيم بن هرمة. انظر الكتاب ٢٥٦/١، الارتشاف ٦١٦/٢.

وانصب «أخاك»^(١) الأول على أنه مفعولٌ به لاحتفظ أو الزم أو نحوهما^(٢). والثاني والرابع نحو قوله:

فأين إلى أين النجاءُ ببغلي
أتاك أتكِ اللاحقون احبس احبس^(٣)
والثالث نحو قوله:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً^(٤)

وليس منه، أي من التوكيد اللفظي نحو قوله تعالى ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^(٥)، و (نحو قوله)^(٦) قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٧)؛ لأنه جاء في التفسير^(٨) أن معنى «دكاً دكاً»: دكاً بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً

(١) ج: أخا.

(٢) ج: ونحوهما.

(٣) من الطويل، لا يعرف له قائل. ومحل الشاهد فيه عند الشارح هو أن قوله «أتاك أتك» شاهد على توكيد الفعل، وقوله «احبس احبس» شاهد على توكيد الجملة، إذ في كل من الفعلين ضمير مستتر وجوبا هو الفاعل.

انظر: شرح ابن جمعة ١، ٧٥٥، شرح الكافية ٣٣٢/١، الارتشاف ٦١٦/٢.

(٤) من الكامل لجميل، وهو في ديوانه، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٧٧/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣.

(٥) الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٦) عن ج.

(٧) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٨) انظر تفسير الطبري ١٨٥/١٥.

منشراً، وأن معنى «صفا صفا» أنه ينزل ملائكة (كل)^(١) سماء صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس. وعلى هذا فليس الثاني منهما توكيداً للأول، بل المراد به التكرير^(٢) كما تقول «علمته الحساب (بابا بابا)»^(٣) قاله المصنف في شرحه^(٤). وعلى هذا فيكون كل من قوله تعالى «دكا دكا» وقوله «صفا صفا» منصوباً على الحالية^(٥).

وإنما قال: «وليس منه» رداً لما ذهب إليه كثير من النحويين^(٦) من جعل / ذلك منه، [٦٨] ووجه الرد ظاهر مما قررته.

فائدة^(٧): في الشرح^(٨): «ليس من توكيد الجملة قول المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» خلافاً لابن جني^(٩)؛ لأن الثاني لم يؤت به لتوكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثان، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة»، فإن الجملة الثانية خبر جيء به لتوكيد الخبر

(١) سقطت من ب.

(٢) ج: التكرار.

(٣) ص: بابا قال بابا، ج، ب: بابا بابا قال، وأثبت ما به يستقيم النص.

(٤) شرح المصنف ٤١٢.

(٥) اختار أستاذنا الدكتور رياض الخوام أن تكون «دكا» الثانية، وكذلك «صفا» على العطف بفاء محذوفة، والتقدير: «دكا فدكا، وصفا فصفا»؛ فراراً من إعراب مجموع كلمتين إعراب كلمة واحدة. انظر إعراب الشواهد ٢٥١.

(٦) انظر شرح الكافية ٣٣٥/١، شرح ابن عقيل ٢١٤/٢.

(٧) ب: زائدة.

(٨) شرح المصنف ٤١٣.

(٩) انظر الخصائص ١٠٤/٣.

الأول». انتهى.

أو معنوي، وهو أي المعنوي حاصلٌ بالنفس والعين، وهما لرفع الجواز عن الذات. تقول «جاء زيدٌ (نفسه)»^(١)، حال كونها أعني كلمة العين مؤخرَةً عنها، أي (عن)^(٢) كلمة النفس، وجوبًا على الأصحَّ إن اجتمعتا في الكلام، فيقال «جاء زيدٌ نفسه عينه»؛ لأنَّ النفس هي الجملة^(٣)، والعين مستعارة لها من الجارحة المخصوصة. وتجمعان، أي النفس والعين على وزن «أفعل»، بفتح الهمزة وضم العين، وجوبًا حال كونهما كائنتين مع غير المفرد، أي الواحد، وهو الاثنان والجماعة، فيقال: «جاء الزيدان أنفسهما أعينهما»، و «الهندان أنفسهما أعينهما»، و «الزيدون أنفسهم أعينهم»، و «الهندات أنفسهن أعينهن». وأما مع المفرد فيجب إفرادهما فيقال «جاء زيدٌ نفسه عينه»، و «جاءت هندٌ نفسها عينها».

تنبيهان: الأول: عبّر ابن مالك في التسهيل^(٤) بدل قول المصنف: «على أفعل» بقوله: جمع قلة، فاعترض على عبارته هذه أبو حيان^(٥) بأنه جاء جمع عينٍ على أعيانٍ، قال:

(١) سقطت من ب.

(٢) عن ج.

(٣) أي جملة الشخص.

(٤) انظر التسهيل ١٦٤.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢٠٠/٥ - ٢٠١.

فَيُؤَلَّا أَرَاهَا كَاللُّيُوثِ مُغِيرَةً أُسْمَلُ أَعْيَانًا لَهَا وَمَآقِيَا^(١)

فكان حقه أن يقول على «أفعل». انتهى.

وحاصلُ اعتراضه على ابنِ مالك أنَّ عبارتَهُ تتناولُ ما ليسَ مراداً إذْ جُمعَ القِلَّةُ يَشْمَلُ أَعْيَانًا وَأَعْيُنًا، والمرادُ إنما هو أَعْيُنٌ فقط؛ لأنَّه الذي يدخلُ في هذا البابِ دونَ أعيانٍ. وتعقُّبه المصنّفُ في حاشية التسهيل؛ فقال: «ما نصُّه في شرحه للعمدة، وفي المِفْصَلِ

وكفاية ابنِ الخبازِ جوازُ «أعيانٍ»^(٢) في هذا البابِ». انتهى.

وحاصلُ كلامِهِ رَدُّ ما أشارَ إليه أبو حيان من الاعتراضِ بأنَّه إذا جازَ «أعيان» في هذا البابِ فينبغي التعبيرُ بما قاله^(٣) ابنُ مالكٍ من جَمْعِ القِلَّةِ دونَ ما قاله^(٤) أبو حيان من «على أفعل»؛ لأنَّ ذاك يتناولُ (ما هو المرادُ من أعيانٍ وأعيانٍ، وهذا إنما يتناولُ)^(٥) أَعْيُنًا فقط، فكانَ قاصِراً، فافهم.

الثاني: ما جَزَمْتُ به من وجوبِ جمعِ النفس والعين مع المثنى هُوَ ظاهرُ كلامِ المصنّفِ في المتن كما تَرى، وصَرَّحَ به في شرحه^(٦)، لكنَّ ظاهرَ كلامِهِ في التوضيح أنَّ

(١) من الطويل، للقعقاع بن عمرو، وقبلة:

فَإِنْ كُنْتُ قَاتِلْتُ الْعَدُوَّ بِنِيَّةٍ فَإِنِّي لَأَلْقَى فِي الْحُرُوبِ الدَّوَاهِيَا

انظر التذييل والتكميل ٥ / ٢٠١، البحر المحيط ٣٥٣ / ١.

(٢) انظر شرح عمدة الحفاظ ٥٦١، الفصل ١٣٨.

(٣) ب: قال.

(٤) ب: قال.

(٥) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٦) شرح المصنف ٤١٤.

المنقول جواز الإفراد والتثنية، وعبارته أيضًا^(١) : «وَيَجِبُ اتِّصَالُهُمَا بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْكَّدِ وَأَنْ يَكُونَ لَفْظُهُمَا^(٢) طَبَقَهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ، وَأَمَّا فِي التَّثْنِيَةِ فَلَا أَصَحَّ جَمْعُهُمَا عَلَى أَفْعُلٍ، وَيَذَرِّجُ إِفْرَادُهُمَا عَلَى تَثْنِيَّتِهِمَا عِنْدَ النَّازِمِ، وَغَيْرُهُ بِعَكْسِ ذَلِكَ». انتهى.

لكن في «الجمع» وشرحه «الهمع»^(٣) ما نصه: «فَإِنْ أَكَّدَا^(٤) مُثْنًى فَجَمَعُهُمَا^(٥) أَفْصَحُ مِنَ الْإِفْرَادِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجُوزُ: (الزَّيْدَانِ)^(٦) نَفْسُهُمَا، بِالْإِفْرَادِ^(٧)، وَجَوَّزَ ابْنُ مَالِكٍ وَوَلَدُهُ تَثْنِيَّتَهُمَا، فَيُقَالُ: نَفْسَاهُمَا، وَمَنْعَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ^(٨)، وَقَالَ إِنَّهُ غَلَطَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ^(٩)». انتهى.

(١) التوضيح ٣/٣٢٨.

(٢) ب: لفظها.

(٣) الهمع ٥/١٩٧.

(٤) ص: أكد.

(٥) ب، ج: فجمعها.

(٦) عن ب.

(٧) ص، ج: في الإفراد.

(٨) الارتشاف ٢/٦٠٨، التذييل والتكميل ٥/٢٠٠-٢٠١.

(٩) نقل غير واحد أن ابن كيسان أجاز أن يقال (نفساهما عيناها). هذا وقد حَقَّقَ أستاذنا الدكتور محمد البنا أن القول بتثنية النفس والعين منصوص عليه، ثم قال: ولم يقع لي أن أحدا من النحاة قد نصَّ على جواز الإفراد سوى ما قاله ابن مالك. انظر ابن كيسان النحوي ١٩٤-١٩٧. وانظر شرح التسهيل ١/١٠٥، شرح الكافية ١/٣٣٤، الهمع ٥/١٩٧، شرح التصريح ٢/١٢١، شرح الأشموني ٣/٥٦، تعليق الفرائد ١/٢٨٨-٢٨٩.

وحاصل^(١) ب «كلٌّ»، وهي لرفع احتمال الخصوص مما ظاهره العموم^(٢)، يُقالُ «جاءَ القومُ» فيحتملُ مجيءَ جميعِهِمْ ويحتملُ مجيءَ بعضهم، وأنتَ عَبَّرْتَ باسمِ الكلِّ عن البعض، فإذا قيلَ «كلهم» ارتفع هذا الاحتمالُ.

حال كونه كائناً لغير مثنى^(٣) (يعني)^(٤) لغةً: ما دلَّ على اثنين مطلقاً، مجازاً مُرسلاً، من قبيل إطلاقِ المقيدِ وإرادةِ المطلقِ. وبهذا التوجيهِ اندفعَ اعتراضُ المصنفِ في حاشية التسهيل على ابنِ مالكٍ حيثُ قالَ - وَقَدْ عَبَّرَ ابْنُ مَالِكٍ فِيهِ^(٥) عَمَّا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بلفظِ المثنى - : «والصوابُ»^(٦) ما دلَّ على اثنين.

إِنْ تَجَزَّأَ (أَي)^(٧) غَيْرُ المثنى بِنَفْسِهِ، نَحْوُ «جاءَ القومُ كُلُّهُمْ»، أَوْ بِعَامِلِهِ نَحْوُ «اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ»، فَإِنَّ العبدَ يتجزأُ باعتبارِ الشراءِ، وَإِنْ لَمْ يَتَجَزَّأْ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ «جاءَ زيدٌ كُلُّهُ»؛ لِأَنَّهُ لَا^(٨) يَتَجَزَّأُ لَا بِالذاتِ وَلَا بِالْعَامِلِ.

(١) ب: حاصل.

(٢) ب: والعموم.

(٣) ج: لغير المثنى.

(٤) سقطت من ص.

(٥) التسهيل ١٦٤.

(٦) ص، ب: الصواب.

(٧) سقطت من ص.

(٨) ب: إلا.

تنبيه: ها هنا نكتة شريفةٌ نبه عليها مولانا عصام الدين^(١) «رحمه الله تعالى» نقلا عن الرضوي^(٢)، وهي أن تجزؤ «اشتريت العبيد كلهم» لا يفيد إلا نفي تجزؤ العبيد باعتبار الذات بأن يكون الاشتراء متعلقا ببعض دون البعض، ولا يفيد نفي التجزؤ باعتبار العامل؛ لأن المتبادر هو التجزؤ باعتبار الذات، فلا يلتفت معه إلى التجزؤ باعتبار العامل. انتهى بالمعنى.

و^(٣) بـ «كلا» و «كلتا»، وهما بمنزلة «كل «في المعنى، له أي المثني بالمعنى الذي عرفته، إن صح وقوع المفرد، أي الواحد، موقعه أي المثني، واتحد معنى المسند إلى المؤكد، فلا يجوز-على المذهب الصحيح-أن يُقال «اختصم الزيدان / [٦٩] كلاهما»؛ لأنه لا يَحْتَمِلُ أن يكون المراد: اختصم أحد الزيدين^(٤)، فلا حاجة إلى التوكيد، ولا أن يقال «مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما»، لاختلاف معنى المسند. تنبيهان: الأول: ما أفهمه كلام المصنف في المتن من عدم جواز التوكيد بـ «كلا و كلتا» حيث لم يصح حلول المفرد محلّ الاثنين، وصححه في الشرح كما ترى، هو رأي^(٥) الفراء وهشام والفارسي، قاله المصنف في حاشية التسهيل. والجمهور، ومنهم المبرد، على الجواز، وحجتهم أن التوكيد يأتي للتقوية، لا للدفع

(١) شرح العصام في الكافية ١٨١.

(٢) شرح الكافية ٣٣٥/١.

(٣) ب: بكلا.

(٤) في جميع النسخ: الزيدان.

(٥) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٥٧/٣، الارتشاف ٦٠٨/٢، ٦٠٩.

الاحتمال، بدليل ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾^(١)، قال: وقال ابن مالك^(٢): ولأنه قد يتوهم السامع أن الاثنين هنا غلط، وأنَّ الموضوع جمع. قال المصنف: «قلت: إنما يرفع ذلك أنفسهما وأعينهما»^(٣). انتهى.

وفي شرح الكافية^(٤) لمولانا (عصام)^(٥) الدين «رحمه الله تعالى»: لم يتعرض المصنف لعدم صحة التوكيد بـ «كلا» فيما لا يَحْتَبِلُ ثبوت الحكم لبعض، نحو «اختصم الزيدان كلاهما»؛ لأنه تبع في ذلك الأخفش^(٦) حيث جوزده، وما قاله^(٧) الرضي^(٨) إنه بعيد^(٩) عن القياس ولا يساعده^(١٠) السماع لم يَلْتَفِتْ إليه المصنف؛ لأنه لا يبعد عن القياس؛ لأنه

(١) الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٠/٣.

(٣) ج: أو أعينهما.

(٤) شرح العصام على الكافية ١٨١.

(٥) سقطت من ص.

(٦) اختلف في النقل عن الأخفش تجويزه ذلك، فقد نقل عنه المبرد المنع. انظر المقتضب ٢٤٢/٣، وانظر

الارتشاف ٦٠٨/٢-٦٠٩.

(٧) ج: قال.

(٨) شرح الكافية ٣٣٥/١.

(٩) ص: جيد.

(١٠) في جميع النسخ: لا يساعد، والتصحيح من شرح العصام.

يرفع^(١) توهم (السامع أن)^(٢) المتكلم تلفظ بالتثنية مكان الجمع، ونفي سماع الأخفش من ثقة دونه خرط القتاد». انتهى.

وما ذكره في بيان فائدة التوكيد بـ «كلا» بعينه، كما لا يخفى، فكأنه^(٣) من باب التوارد.

الثاني: قضية قول^(٤) المصنف: «واتحد معنى المسند» أنه لا فرق بين أن يتحد لفظ المسند، كما في «جاء الزيدان كلاهما»، وبين أن يختلف^(٥) لفظه، كما في «انطلق زيد، وذهب بكر كلاهما»، وبذلك جزم ابن مالك^(٦) تبعاً للأخفش، لكن قال أبو حيان^(٧): «يحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً ينبني عليه، والذي تقتضيه القواعد (المنع)^(٨)؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يجتمعان على تابعه». انتهى.

ويُضَفَن، أي: النفس والعين وكل وكلا وكلتا، لضمير المؤكّد، أي: إلى

(١) ب: لا يوقع، ص: يوقع.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ب: وكأنه.

(٤) ب: كلام المصنف.

(٥) ب: يتحد.

(٦) شرح التسهيل ٢٩٠/٣.

(٧) التذييل والتكميل ٢١٥/٥-٢١٦.

(٨) ساقط من ب.

ضمير^(١) المؤكّد بهنّ، وجوباً، فليس من التوكيد قراءة^(٢) بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾^(٣)،
خلافاً للفراء والزّمخشرى^(٤)، بل «كَلَّا» هنا بدل من اسم إنّ، وجاز إبدال الظاهر من
ضمير الحاضر بدل كلّ؛ لأنه مفيد للإحاطة، مثل «قُمْتُمْ ثَلَاثَتَكُمْ». وخرّج ابن مالك^(٥) الآية على أنّ «كَلَّا» حال، قال المصنف^(٦) في (المغني)^(٧):
«وفيه ضعفان؛ تنكير «كُلٌّ» بقطعها^(٨) عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول
بعضهم «مَرَرْتُ بِهِمْ كَلَّا» أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرف». تنبيه: لا يردّ على ما قاله المصنف قوله:

.....
يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ^(٩)

-
- (١) ب: الضمير.
(٢) قرأ بالنصب ابن السميع، وعيسى بن عمران. انظر البحر المحيط ٢٦٣/٩.
(٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، والكشاف ٤٣٠/٣. وانظر البحر المحيط ٢٦٣/٩.
(٥) شرح التسهيل ٢٩٣/٣. وأجاز ذلك المصنف في الأوضح ٣٢٨/٣.
(٦) المغني ٦٦٣، وانظر ص ٢٥٧.
(٧) ساقط من ب.
(٨) ج: بقطعهما.
(٩) عجز بيت من البسيط، يُنسب لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، كما يُنسب لكثير عزة، وهو في ديوانه أيضاً، وصدره:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ

انظر شرح التسهيل ٢٩٢/٣، المساعد ٣٨٧/٢، الارتشاف ٢١٠/٢.

لأنه شاذُّ، على أنَّ أبا حيان قال^(١) إِنَّ كَلَّا فِي الْبَيْتِ نَعْتُ، مثلها في «أُطَعْمَنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»^(٢)، وليست تؤكداً.

ورده غيره بأنَّ التي يُنَعْتُ^(٣) بها دالةٌ على الكمالِ لا على عُمومِ الأفرادِ، والأوَّلُ أَلْيَقُ بالمقام؛ لأنه أَمْدَحُ، إذِ التفضيلُ على أحلِّ الكمالِ هو المَعْتَدُ^(٤) (به)^(٥)، وإدخالُ ذوي النقصِ في التفضيلِ لَيْسَ (فيه)^(٦) مَدْحٌ مُعْتَبَرٌ. وأنشد:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا نَبَاهَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ الذَّمِّ^(٧)

قال: ومن الأبياتِ المشهورة في هذا المعنى:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرَهُ إِذَا قِيلَ هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعَصَا^(٨)

وحاصلُ بـ «أَجْمَع» و («جَمَعَاء» و «جَمَعَهُمَا»^(٩)، وهو أجمعون، و«جُمِع»، حالُ

(١) الارتشاف ٦١٠/٢.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١.

(٣) ص، ب: نعت.

(٤) ج: المعتمد.

(٥) عن ب.

(٦) عن ب.

(٧) من الطويل، لا يعرف قائله، وليس به شاهد نحوي. ويروى «براعة» بدل «نباهة»، و «النقص»

بدل «الذم». انظر المغني ٧١٠.

(٨) لم أهتم إليه.

(٩) ب: جميع وجمعها.

نَحَقَ فَسَوَى * والذي قَدَّرَ فَهَدَى * والذي أَخْرَجَ المرعى^(١)، وَأَنْ يَتَبَعْنَ نَكِرَةً، كما
مَرَّ.

ولما جاء في كلام العرب ما يُوهِمُ^(٢) نَقَضَ ما قَرَّرَهُ من قاعدةٍ عدمِ جوازِ (تبعيةِ
المؤكداتِ للنكرةِ)^(٣) أَوْرَدَهُ مجيباً عنه بقوله: وَنَدَّرَ أَي قَلَّ، نحو قولِ الشاعر:
لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ^(٤)
والنادرُ لا يُقَدِّحُ بِهِ في قاعدةٍ ولا حَدٍّ.

تنبيه: ما جَزَمَ [به]^(٥) المصنفُ من عَدَمِ جوازِ توكيدِ النكرةِ مطلقاً خالفَ فيه
الكوفيين فأجازوه إِنْ حَصَلَتْ بِهِ فائدةٌ^(٦) بَأَنَّ^(٧) يكونَ المؤكِّدُ محدوداً والتوكيدُ من ألفاظِ

(١) الآيات من ١ إلى ٤ من سورة الأعلى.

(٢) ص: لما يوهِم.

(٣) ص: تبقى عدم المؤكدات.

(٤) من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي. انظر الإنصاف ٤٥١/٢، أسرار العربية ٢٩٠،
وشرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، وروايته فيه بنصب «رجب» الثانية.

(٥) زيادة. يمثلها يلتئم المعنى.

(٦) انظر الكتاب ٣٩٦/٢، الأصول ٢١/٢، ٢٣، أسرار العربية ٢٨٩-٢٩٢، التبصرة والتذكرة
١٦٥/١، المقرب ٢٤٠/١، البسيط ٣٧٢/١-٣٧٧، شرح التسهيل ٢٩٦/٣، شرح الكافية الشافية
١١٧٧/٣، شوح ابن الناظم ٥٠٦، المساعد ٣٩٢/٢، شرح الكافية للرضي ٤٣/١، ٣٣٥، الهمع
٢٠٤/٥، ٢٠٥، الارتشاف ٦١٢/٢، ٦١٣، وشرح الجمل لابن هشام ١٢٠، التخمير ٨٣/٢-
٨٤.

(٧) ص: أن.

الإحاطة، وصَحَّحَهُ المصنّفُ في التوضيح^(١)، وقالَ مولانا عصامُ الدين^(٢) «رحمه الله تعالى»: إنه الأظهرُ للحاجةِ إلى توكيدِ المنكّرِ كالمعرف.
فائدتان: الأولى: أنشدَ المصنّفُ البيْتَ في التوضيحِ بلفظِ «حول» مكانَ «شهر»، ثم قالَ: ومن أنشدَ بلفظِ شهر^(٣) مكانَ حول^(٤) فقد حرّفهُ.
الثانية: «رجب» منصرفٌ، كما اقتضاهُ ظاهرُ حالِهِ في البيتِ، وجَزَمَ به غيرُ واحدٍ. وذكر الوالدُ «رحمه الله تعالى» في بعض تذاكره نقلًا عن بعض مشايخه: «قال مشايخنا: ذكر المحقّقُ التفتازانيُّ أنَّ «رجب» غيرُ منصرفٍ للعلميةِ الجنسيةِ والعدلِ عن الرجبِ، ولم نَرِ ذلكَ لغيره». انتهى.

(١) الأوضح ٣/٣٣٢.

(٢) شرح العصام على الكافية ١٨٢.

(٣) ب: حول.

(٤) ب: شهر.

[عطف البيان]

والثالثُ من التوابع: **عطفُ البيان**.

العطفُ في اللغة: الرجوعُ إلى الشيءِ بعدَ الانصرافِ عنه. وفي الاصطلاح: ضربان، عطفُ نسق، (وسيائي)^(١) وعطفُ بيان، ويسميه الكوفيون (الترجمة)^(٢)، وهو ما ذكره بقوله: **وهو تابعٌ، موضحٌ**، من الإيضاح أو التوضيح^(٣)، والثاني أنسبُ بقوله: **«أو مُحَصِّصٌ»**، وقد عرفتَ التوضيحَ والتخصيصَ، **جامدٌ** ولو تأويلاً.

والمرادُ بالجامد تأويلاً: العلمُ الذي كان أصلُهُ صِفَةً فَغَلَبَتْ^(٤)، كذا في الهمع^(٥). والأولى إبدالُ لفظِ العلمِ بلفظِ الاسمِ، قال المصنفُ في المغني^(٦): «ومن الوهمِ في الأول- يعني اشتراطهم الجمودَ لعطفِ البيان- قولُ الزمخشري^(٧) في ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ * إله

(١) عن ب.

(٢) مكانها بياض في ص.

(٣) ب: والتوضيح.

(٤) ص: فغلبت.

(٥) الهمع ١٩١/٥.

(٦) المغني ٧٤٢.

(٧) الكشف ٣٠٢/٤.

الناس»^(١) إنَّهما عطفُ بيان، والصوابُ أنَّهما نعتان. وقد يُجابُ بأنَّهما^(٢) جريا مجزئى الجوامدِ، ويستعملان [غير]^(٣) جارين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا «إلهٌ واحدٌ» و «مَلِكٌ عَظِيمٌ». انتهى.

غيرُ مؤولٍ بمشتقٍ.

فخرج بقوله: «مَوْضِحٌ أو مَخْصَصٌ» التوكيدُ والبدلُ وعطفُ النسق، وبقوله: «جامدٌ» النعتُ المشتقُّ، (في نحو «جاءَ زيدُ العالمُ»، و «رجلٌ عالمٌ»)^(٤)، وبقوله «غيرُ مؤولٍ» الجامدُ المؤولُ بالمشتقِّ^(٥)، نحو «مررتُ بزيدٍ هذا، وبقاعٍ عَرَفَجٍ»^(٦) (كُلُّهُ؛ لأنه في تأويلِ المشتقِّ)^(٧)، إذِ المعنى: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ.

فَيُوافِقُ، أي عطفُ البيان، **مَتَّبِعُهُ** فيما مرَّ في النعتِ، أعني الأربعة من

العشرة^(٨).

فعطفُ البيانِ المَوْضِحُ لمتَّبِعِهِ كقولِ الراجز:

(١) الآيتان ٢، ٣ من سورة الناس.

(٢) ص: أنهما.

(٣) تكملة من المغني.

(٤) عن ب.

(٥) ب: وما بعده النعت الجامد في.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٤، ٢٧.

(٧) عن ب.

(٨) ج: من عشرة.

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ^(١)

والمراد بعمر: عمر بن الخطاب «رضي الله عنه»، فعمر عطف بيان لأبي حفص موضع له، وقد تبعه كما ترى في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف. والمخصّص له كـ «هذا خاتم حديد»، فـ «حديد» عطف بيان لخاتم مخصّص له، وقد تبعه في الثلاثة الأول والتنكير، كما ترى.

وَقَدَّمَ الْمَوْضِحَ لِأَنَّهُ جُمِعَ عَلَيْهِ، أَوْ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ^(٢)، أَوْ (لأنه أشرف)^(٣).

فائدة: في الشرح^(٤): «لك في نحو «خاتم حديد» أوجه: الجرّ بالإضافة على معنى «من»، والنصب على التمييز، وقيل على الحال، والإتباع، فمن خرج النصب على التمييز قال: إنَّ التابع عطف بيان، ومن خرج على الحال قال: إِنَّهُ صِفَةٌ، والأوّل أولى؛ لأنه جامد جموداً محضاً؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفةً». انتهى.

تنبيه: ما أفهمه كلام المصنف من مجيء عطف البيان للتخصيص هو رأي^(٥) الكوفيين وبعض البصريين وجماعة من المتأخرين، والجمهور على أنه لا يكون إلا

(١) لعبد الله بن كيسة. انظر شرح ابن جمعة ١/٧٦٩، شرح الكافية ١/٣٣١، ٣٤٣.

(٢) في الأصل: اشتهر.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح المصنف ٤٢١.

(٥) حجة منكري مجيء عطف البيان نكرة أن النكرة لا تفيد بيانا، وأجاب محيزوه بأن النكرات بعضها أعرف من بعض. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤، النكت الحسان ١٢٦، الارتشاف ٢/٦٠٥، أوضح المسالك ٣/٣٤٨، المغني ٧٤٣، الهمع ٥/١٩٠.

للتوضيح. والصحيح - على ما قاله المصنف في الشرح ^(١) وغيره - هو الأول، لكن قال أبو حيان ^(٢): «إِنَّهُ لَمْ يَقُمْ ^(٣) عَلَى صِحَّتِهِ / دَلِيلٌ».

[٧١]

وَيُعْرَبُ، أي عطف البيان، جوازاً بدل كل من كل، إِنَّ لَمْ يَمْتَنِعِ إِحْلَالُهُ، أَي جَعَلُهُ حَالاً مَحَلَّ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ أَي كَمَقُولِ الشَّاعِرِ، وَفَسَّرَ هَذَا الْمَقُولَ بِمَا جَعَلَهُ عَظْفُ بَيَانٍ (لَهُ) ^(٤)، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ، مِنْ قَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرِ تَرْقَبُهُ وَقَوَعَا ^(٥)

وَكَقَوْلِهِ، أَي مَقُولِ الشَّاعِرِ:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أُعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا ^(٦)

مثالان لما (لا) ^(٧) يجوز فيه إعرابه بدلاً؛ لامتناع إحلاله محل الأول.

وبيان ذلك في الأول (أَنَّ) ^(٨) قوله «بشر» عطف بيان على «البكري»، ولا يجوز

(١) شرح المصنف ٤٢١، وانظر أيضاً: شرح الشذور ٤٣٤ - ٤٣٦، الجامع ١٩٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢١٨/٥.

(٣) ب: يقل.

(٤) عن ب.

(٥) من الوافر، للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي. انظر الكتاب ١/١٨٢، الأصول ١/١٣٥، شرح الفريد ٣٨٦.

(٦) من الطويل، لطالب بن أبي طالب. انظر إصلاح الخلل ٧٠، الجامع ٩٦.

(٧) سقطت من ب.

(٨) سقطت من ب.

أن يكون بدلا منه؛ لأنَّ البدلَ في نيَّةِ إحلالِهِ محلَّ الأوَّلِ، ولا يجوزُ أن يقالَ «أنا ابنُ التاركِ بشرٍ»؛ لأنه لا يجوزُ أن يضافَ الوصفُ المحلِّيُّ بأل (غيرُ المعرب بالحرف) ^(١) كـ «التارك» إلى المجردِ منها ومن الإضافةِ للمحلِّيِّ بها كـ «بشرٍ»، لا يقالَ «الضاربُ زيدٍ» مثلاً، كما ^(٢) مرَّ في بابِ الإضافة.

وبيان ذلك في الثاني أنَّ قولَهُ «عبد شمس ونوفلاً» عطْفُ بيان ^(٣) على قوله «أخوينَا»، ولا يجوزُ أن يكون بدلا منه؛ لأنه حينئذٍ في تقديرِ إحلالِهِ محلَّ الأوَّلِ، فكأنَّك قلتَ: «أيا عبدَ شمس ونوفلاً»، وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ المنادى إذا عطفَ عليه اسمٌ مجرَّدٌ من «أل» وَجَبَ أن يُعطى ما يستحقُّه لو كان منادى، و «نوفلاً» لو كان منادى لقليل فيه «يا نوفلُ» بالضمِّ، لا «يا نوفلاً» بالنصبِ، فكانَ يَجِبُ (أنْ يُقالَ) ^(٤) هنا «يا أخوينَا عبد شمس ونوفلُ» بالضمِّ.

تنبيهٌ: تَعَيَّنَ عطْفُ البيانِ فيما ذُكِرَ (مبني) ^(٥) على أنَّ البدلَ لا بُدَّ ^(٦) أن يكونَ صالحاً لإحلالِهِ محلَّ الأوَّلِ، وفي حاشيةِ التسهيلِ للمصنفِ ^(٧): «فيه نظرٌ؛ لأنَّهم يَغْتَفِرُونَ في

(١) سقطت من ج.

(٢) انظر ما سبق ص ٣١٠.

(٣) ص: بيان عطف، سهو من الناسخ.

(٤) سقطت من ص.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ج: على أنه يكون البدل لابد أن يكون.

(٧) وقد نقل هذا النص عنه أيضا السيوطي في الهمع ١٩٥/٥.

الشواني ما لا يغتفرون في الأوائل. وَقَدْ أَجَازُوا فِي «إِنَّكَ أَنْتَ» كَوْنِ «أَنْتَ» توكيداً،
وَكَوْنَهُ بَدَلًا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «إِنَّ أَنْتَ» انتهى.

[عطف النسق]

والرابع من التوابع **عطف النسق** بفتح السين. قال المصنف في الشرح^(١): «لم أحدهُ بِحَدٍّ لوضوحه، على أنني فسّرته بقولي: **بالواو... آه**»^(٢)، فإنَّ معناه أنَّ عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتيهما، واعتزضتُ بعد ذكرِ كُلِّ حرفٍ بتفسير معناه».

لِطُلُقِ الجمع: خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: هي^(٣) موضوعَةٌ لمطلقِ الجمع، وقِسْ عليه ما يأتي.

والمرادُ بالجمع التشريكُ في الحكم، فَإِذَا قِيلَ «جاءَ زيدٌ وعمرو» فمعناه أَنَّهُمَا اشتركا في الجيءِ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ الكلامُ أَنَّ يَكُونَا جَاءَا مَعًا، وَأَنَّ يَكُونَ مَجِئُهُمَا (على الترتيب، وَأَنَّ يَكُونَ مَجِئُهُمَا على)^(٤) عَكْسِ الترتيب؛ فَإِنَّ فُهِمَ أَحَدُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِمُخْصِصِهِ فَمِنْ دَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ.

(١) شرح المصنف ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) هكذا يكتب ناسخ الأصل اختصار «إلى آخره» وفي ب تكتب «إلخ». انظر ما سبق في التعريف بالرموز الواردة في النسخ ص ١٤١ من قسم الدراسة.

(٣) ص: هو.

(٤) سقط من ب بسبب انتقال النظر.

تنبيه: عدل عن قول ابن الحاجب^(١) وغيره: للجمع^(٢) المطلق، لما قال في المغني^(٣) من أنه غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، لكن قد انتقد^(٤) ما قاله غير واحد، وحقّق^(٥) أن لا فرق بين العبارتين، وقد بينت ذلك في الحاشية.

وبالفاء لـ الجمع - وهو التشريك في الحكم - والترتيب والتعقيب. وتعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قيل «جاء زيد فعمرو» فمعناه أن زيدا وعمرا جاءا، وأن مجيء عمرو بعد مجيء زيد بغير مهلة، فهي إذا مفيدة للأمور الثلاثة، والمصنف لم ينبّه على الأول لوضوحه.

تنبيه: تعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت «دخلت البصرة فبغداد» وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثلاثة فذلك تعقيب [في]^(٦) مثل هذا عادة، فإذا دخلت بعد الرابع مثلاً فليس بتعقيب، و^(٧) لم يجز الكلام، قاله^(٨) المصنف في

(١) انظر الكافية ٢٢٥، شرح الوافية نظم الكافية ٣٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٤، المفصل ٣٦٢.

(٢) ص: الجمع.

(٣) المغني ٤٦٤، وانظر أيضا الجمع ٢٢٤/٥.

(٤) ص: انعقد.

(٥) ممن حقق أن لا فرق بين العبارتين ابن الهائم في شرح تحفة الطلاب ٢/٣٩٠-٣٩٧، بل ذكر أن التعبير بالجمع المطلق أولى لوجوه أوردها، وانظر أيضا شرح التصريح ٢/١٣٥.

(٦) تكملة من شرح المصنف.

(٧) ص: لم يجز.

(٨) ب: قال.

شرحه^(١)، وهو ظاهرٌ، سوى قوله: «و لم يجز الكلام»، إذ لا يَمْنَعُ من استعمالِ الفاءِ في معنى «ثم» مجازاً^(٢)، اللهم إلا أن يُقالَ: مرادهُ بنفيِ الجوازِ نفيه^(٣) على وجهِ الحقيقةِ. تنبيهٌ ثانٍ: للفاءِ معنًى آخرٌ وهو السببيةُ.

اعترضَ على المعنى الأولِ أعني «الترتيب» بقوله تعالى ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَأَ﴾^(٤)، وبنحوِ «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ»^(٥) الحديث.

والجوابُ^(٦): أنَّ المعنى: أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا، وأَرَادَ الوضوءُ^(٧)، وعلى الثاني بقوله تعالى ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً (أَحْوَى)﴾^(٨)^(٩).

والجوابُ: أنَّ التقديرَ: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ غُثَاءً، أو^(١٠) أنَّ الفاءَ

(١) شرح المصنف ٤٢٩.

(٢) انظر المغني ٢/٤.

(٣) ب: تعينه.

(٤) من الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٥) أخرج مسلم في صحيحه عن حمran مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه «أن عثمان بن عفان دعا بوضوء، فتوضأ فغسل كفيه ثلاث مرات... الحديث» انظر مختصر صحيح مسلم للمنذري ص ٤٤. «الحديث رقم ١٣٠».

(٦) ب: فالجواب.

(٧) ص: بالوضوء.

(٨) عن ب.

(٩) الآية ٥ من سورة الأعلى.

(١٠) ب: وأن الفاء.

نائبه^(١) عن «ثم»، كذا يُستفاد من التوضيح^(٢).

ولا يَرِدُ ما^(٣) أفهمه الجواب الأخير من مجيء الفاء بمعنى «ثم» على كلام المتن (الظاهر؛ لأنه معنى مجازي، ولا مجيء الفاء للسببية)^(٤)؛ لأنه قليل، وذلك غالب في عطف الجمل نحو «سَهَا فَسَجَدَ» و «زَنَى فَرُجِمَ» و «سَرَقَ فَقُطِعَ»، ولدلالاتها على ذلك استُعيرت للربط في جواب الشرط نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَأِنِّي أَكْرِمُهُ»، ولهذا (فإذا)^(٥) قيل: «من دخل داري فله درهم» أفادت الفاء استحقاق الدرهم بالدخول، ولو حُذِفَ الفاء احتَمَلَ ذلك واحتمَلَ الإقرار بالدرهم له.

وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل من هذا المعنى، نحو قوله (تعالى)^(٦) ﴿الَّذِي^(٧) خَلَقَ فَسَرَّى^(٨) * وَالَّذِي / قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾^(٩)، قاله^(١٠) المصنف في شرحه.

(١) ب: نائب.

(٢) انظر الأوضح ٣/٣٦١.

(٣) ص، ب: ولا يرد على ما أفهمه.

(٤) ساقط من ب.

(٥) سقطت من ج، وفي ب: إذا.

(٦) سقطت من ص.

(٧) عن ب.

(٨) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأعلى.

(٩) ص، ج: قال.

(١٠) شرح المصنف ٤٣٠.

فإن قلت: إذا كانت الفاء العاطفة تأتي لمعنى السببية، فكيف صح للمصنف أن يقتصر في بيان معنى الفاء على الثلاثة المذكورة، وقد اشتهر أن السكوت في معرض البيان يُفيد الحصر؟.

قلت: غرضه بيان المعنى المطرد في سائر موارد استعمالها، ومعناها السببية إنما تستعمل فيه في بعض الموارد دون بعض، كما أفصح به نفيه بقوله: «وقد تخلو الفاء العاطفة (إلخ)»^(١)، وعلى هذا صح الحصر المستفاد من السكوت في معرض البيان، غاية ما فيه أنه إضافي لا حقيقي^(٢).

و ب «ثم»، ويقال «فم»^(٣) بإبدال الشاء فاءً، و «ثُمَّت» بإلحاق تاء التانيث مفتوحة وساكنة، والأول أكثر^(٤)، لكن هذه تختص بعطف الجمل. للجمع وللترتيب والتراخي، فإذا قيل: «جاء زيد (ثم عمرو)» فمعناه أنهما جاءا وأن مجيء عمرو بعد

(١) سقطت من ص.

(٢) الحصر الإضافي والحصر الحقيقي من اصطلاحات البلاغيين، ويقال: القصر الإضافي والقصر الحقيقي ويقصد بالأول ما كان المتخصص فيه بحسب النسبة إلى شيء معين، بالأ يتجاوز المقصور عليه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزته إلى شيء آخر، نحو: «ما خالداً إلا شجاع»، أي أنه لا يتجاوز الشجاعة إلى الجبن، لا إلى صفة أخرى مثلاً. ويقصد بالثاني ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة والواقع بحيث لا يتجاوز المقصور المقصور عليه إلى غيره أصلاً، نحو «لا كامل إلا الله». انظر الكليات ٧١٧، التعريفات ١٧٦، قاموس المصطلحات ٣١٨.

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ١٠٥، الخصائص ٤٤٢/٢.

(٤) انظر شرح تحفة الطلاب ٤٩٨/٢، المغني ١٥٨.

مجيء زيد^(١) بمهله، ولم ينبه على الأول أيضاً لما مر.

وأما قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٢) (فَقِيلَ)^(٣):

التقدير^(٤): خلقنا أباكم^(٥)، ثم صورنا أباكم^(٦)، فحُذِفَ المضاف منها^(٧).

تنبيه: تأتي «ثم» بمعنى الفاء كقوله:

كَهَزَّ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(٨)

ولا يَرِدُ ذلك على المتن؛ لأنه قليل.

فائدة: اعلم أن الفاء و «ثم» قد يصلحان لتركيب واحد، وذلك حيث يكون

المعطوف أمراً ممتداً، ويكون انتهاؤه متراخياً عن المعطوف عليه، وابتدأؤه عَقْبُهُ بِلا مُهْلَةٍ،

(١) ساقط من ب لا نتقال النظر.

(٢) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٣) سقطت من ب.

(٤) هذا التقدير نقله الشارح عن المصنف في شرحه ص ٤٣٠، وهو أحد أقوال ثلاثة للعلماء في توجيه

هذه الآية، والثاني: أن الترتيب هاهنا في الخبر، والثالث: أن «ثم» بمعنى الواو.

انظر: معاني الحروف للرماني ١٠٥، جواهر الأدب ٤٥١، البحر الميحت ١٦/٥.

(٥) ص: خلقناكم أبا، ب: خلقناكم.

(٦) ص: صورناكم أباكم.

(٧) ص، ب: منها.

(٨) من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي، في ديوانه، وقيل: بل لحמיד بن ثور، وهو أيضاً في ديوانه، وفي شرح

الكافية الشافية ١٢٠٩/٣، وشرح ابن الناظم ٥٢٥، والارتشاف ٦٣٨/٢.

فَلَلَّكَ أَنْ تَعْطِفَ بالفاء، نظراً إلى (اتصالِ ابتدائه بالمعطوفِ عليه)^(١)، وَأَنْ تَعْطِفَ بـ «ثم»
نظراً إلى (بُعْدِ انتهائه وتراخيه)^(٢)، قاله مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في حاشية
الفرائد الضيائية^(٣).

وبحتى، للجمع، ولم يذكره^(٤)؛ لما مرَّ، وللغايةِ والتدرِيجِ. ومعنى الغايةِ آخِرُ
الشيء، ومعنى التدرِيجِ أَنَّ (ما)^(٥) قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أَنْ يَبْلُغَ^(٦) الغايةَ، وهو
الاسمُ المعطوف، ولذلك وَجَبَ أَنْ يَكُونَ المعطوفُ بها جزءاً من المعطوفِ عليه، تحقيقاً
نحو «أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسها»، أو تقديراً نحو قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا^(٧)

فَعَطَفَ نَعْلَهُ بِحَتَّى، وليستْ جُزْأً مما قبلها تحقيقاً، لكنها^(٨) جزءٌ منه تقديراً؛ لأنَّ معنى

(١) عن ج، وكذلك هي في حاشية العصام، وكتب في ص، ب بدلاً عنها: هذا التعقيب.

(٢) عن ج، وكذلك هي في حاشية العصام، وكتب في ص بدلاً عنها: ذلك التراخي، وفي ب: ذلك.

(٣) حاشية العصام على الفوائد الضيائية ٣٣٠.

(٤) ص، ج: يذكر.

(٥) سقطت من ب.

(٦) ص: تبلغ.

(٧) من الكامل، قيل إنه للمتلمس، وقيل بل هو من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس
وفراره من عمرو بن هند، والبيت من شواهد سيبويه ٩٧/١، والمسائل البصريات ٦٨٢/١، وشرح
اللمع ١٨٦/١.

(٨) ج: لكن.

الكلام: ألقى ما يثقله حتى نعله، قال معناه في الشرح^(١).
ولا يخالفه اشتراطه في التوضيح^(٢) في المعطوف بها أن يكون بعضاً من المعطوف
عليه بالتحقيق أو^(٣) بالتأويل (كما)^(٤) في المثالين، أو يكون شبيهاً (بالبعض، نحو
«أعجبني الجارية حتى كلامها»)^(٥)؛ نظراً لعدم شمول كلامه هذا للأخير؛ لإمكان أن
يُحمَل قوله هنا: «أو تقديرًا» على ما يتناوله. قال المصنف في المغني^(٦): «والذي يضبط
ذلك أنها^(٧) تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع».
لا للترتيب، فلا تفيده، قال المصنف في الشرح^(٨) تبعاً لابن مالك^(٩): «ويشهد
لذلك قوله صلى الله عليه وسلم «كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتى العجز والكيس»^(١٠)،
ولا ترتيب في القضاء والقدر، وإنما الترتيب في ظهور المقضيّات». انتهى، فليتأمل.

(١) شرح المصنف ٤٣١-٤٣٢.

(٢) الأوضح ٣/٣٦٥-٣٦٧.

(٣) ب: وبالتأويل.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ص: نحو أعجبني بالبعض.

(٦) المغني ١٧١.

(٧) ص: أنهما.

(٨) شرح المصنف ٤٣٢-٤٣٣.

(٩) انظر شرح التسهيل ٣/٣٥٩.

(١٠) انظر الموطأ ٢/٨٩٩.

تنبيه: في هذا النفي، كما أشار إليه المصنف في الشرح^(١)، ردُّ لما قاله بعضهم^(٢) من^(٣) أنَّ «حتى» للترتيب كالفاء و «ثم».

تنبيه ثانٍ: لا يذهب عليك أنَّ المتبادر من الترتيب (الترتيب)^(٤) الخارجي. والذي حَقَّقَهُ بعضُ المحققين^(٥) أنَّ مُرادَ (مَنْ قَالَ إِنَّهَا لِلتَّوْبَةِ التَّوْبَةُ)^(٦) الذهنيُّ دونَ الخارجيِّ، والمنهومُ من كلامِهِ^(٧) أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي إِفَادَتِهَا الذَّهْنِيَّ، فعلى هذا لا خلافاً في المعنى بين من أثبت معنى الترتيب ومن نفاه عنها، فالخلافاً إذن لفظيٌّ، فليتأمل.

وب «أو» لأحد الشيئين نحو قوله تعالى ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٨)، أو لأحد الأشياءِ نحو قوله تعالى ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٩).

(١) شرح المصنف ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ٣٠٤: «والفاء و «ثم» و «حتى» تقتضي الترتيب»، وتبعه في ذلك ابنُ الحاجب. انظر الكافية ٢٢٥.

(٣) : إنه.

(٤) سقطت من ب.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢، وشرح الكافية للعصام ٣٠٠.

(٦) ص: قال الترتيب، و ج، ب: من قال إنها للترتيب الذهني، وأثبت ما به يستقيم النص.

(٧) ج: كلامهم.

(٨) من الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٩) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

فائدة، في الشرح^(١): لكون «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال «سواء» علي أقيمت أو قعدت؛ لأن «سواء» لا بد فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: «سواء علي هذا الشيء». انتهى. وفيه بحث ذكرته في الحاشية.

حال كونها (مفيدة)^(٢) بعد الطلب التخيير من المتكلم للمخاطب نحو «تزوج هنداً أو أختها»، أو الإباحة منه (له)^(٣) نحو «جالس الحسن أو ابن سيرين». والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له الجمع بين تزوج هند وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين معاً.

ومفيدة بعد الخبر الشك من المتكلم كقولك «جاء زيد أو عمرو» إذا لم تعلم الجائي منهما.

أو التشكيك^(٤) من المتكلم للمخاطب، (أي إيقاعه في الشك، ويعبر عنه بالإبهام، كقولك «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالماً بالجائي منهما، ولكنك^(٥) أبهت على المخاطب)^(٦).

(١) شرح المصنف ٤٣٣.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ص.

(٤) في الأصل: والتشكيك.

(٥) في الأصل: ولكنه.

(٦) ساقط من ج.

تنبيه: التحقيقُ (أَنَّ) ^(١) «أو» موضوعةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرجُ إلى معنى «بل» وإلى معنى ^(٢) الواو، وأما بقية المعاني فمستفادةٌ من غيرها، قاله المصنفُ في المغني ^(٣).

(ولا) ^(٤) يتوجهُ / الاعتراضُ بالأوّلِ على كلامه؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ الذي ترجَّحَ في [٧٢] نظره حالٌ ^(٥) تأليفه لهذا الكتابِ خلافَ التحقيقِ المذكورِ ^(٦)، وأنَّ يكونَ عدمُ ذكره للمعاني الثلاثة إمّا لاقتضاءِ نظره في هذا الكتابِ أيضًا عدمَ القولِ ^(٧) بها، أو شذوذها.

و بـ «أَمْ» لطلبِ التعيينِ بَعْدَ همزةٍ، خبرٌ بَعْدَ خبرٍ، أو حالٌ من الفاعلِ - أعني الضميرَ المستترَ في الظرفِ - داخلَةٌ على أَحَدِ المُستَوِيَيْنِ، كقولك «أزيدُ عندك أم عمرو»، إذا كنتَ قاطعًا بأنَّ أحدهما عند المخاطبِ، ولكنَّكَ شكَّكتَ في عينه؛ ولهذا يكونُ الجوابُ بالتعيينِ، (لا بـ «نَعَمْ»، ولا بـ «لَا» ^(٨)).

(١) ساقطة من ب.

(٢) في جميع النسخ: وإلى ومعنى الواو، وما أثبت في المغني.

(٣) المغني ٩٥.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ص: وحال.

(٦) ص: بالمذكور.

(٧) ص، ج: القبول.

(٨) ص: لا بغيره ولا يبلى، ب، ج: لا بنعم ولا يبلى، وما أثبت في شرح المصنف.

وَتُسَمَّى «أُمُّ» هذه معادلة؛ لأنها عَادَلَتِ الهمزة في الاستفهام بِهَا، وَتُسَمَّى ^(١) أَيْضًا متصلة؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا ^(٢) عَنِ الْآخَرِ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَصْنَفِ ^(٣).

تنبيه: «أُمُّ» المعادلة كَمَا قَرَّرَ الْقَوْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ^(٤): أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ لَطْلَبِ التَّعْيِينِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ عَلَى مَا تَرَى.

والثَّانِي: أَنْ يُقْصَدَ (بِهَا) ^(٥) وَبِالْهِمزة التَّسْوِيَةُ، نَحْوُ «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ»، وَتُسَمَّى أَيْضًا فِي الْوَجْهَيْنِ مُتَّصِلَةً، كَمَا تُسَمَّى مُعَادِلَةً.

فَهِیَ: أَمَّا تَسْمِيَتُهَا بِالْأَوَّلِ فَلِمَا مَرَّ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا بِالْمُعَادِلَةِ فَلِمُعَادَلَتِهَا الْهِمزة فِي إِفَادَةِ التَّسْوِيَةِ. وَاقْتِصَارُ الْمَصْنَفِ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ عَلَى الضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا عَجِيبٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَقَعَ سَهْوًا.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُعَادِلَةِ فَهِیَ الْخَالِيَةُ عَمَّا ذُكِرَ، وَتُسَمَّى مُنْقَطِعَةً، وَمَعْنَاهَا الْإِضْرَابُ، وَقَدْ تُفِيدُ مَعَ ذَلِكَ اسْتِفْهَامًا حَقِيقِيًّا نَحْوُ «إِنَّهَا لِإِبْلِ أُمُّ شَاءٌ؟» ^(٦)، أَيْ: بَلْ أَهِيَ شَاءٌ؟ ^(٧) وَإِنَّمَا

(١) ب: تسمى.

(٢) ب: لا يستغني أحدهما.

(٣) شرح المصنف ٤٣٥.

(٤) ص: خبرين.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) شاهد من أقوال العرب. انظر الكتاب ١٧٢/٣، ١٧٤.

(٧) ص، ج: هي أشاء.

قَدَّرَ بَعْدَهَا ^(١) مَبْتَدَأُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِنْكَارِيًّا نَحْوُ (﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾) ^(٢)،
أَيُّ: بَلْ أَلِهَ الْبَنَاتُ؟! وَقَدْ لَا تَفِيدُهُ الْبَتَّةُ نَحْوُ ^(٣) (﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾) ^(٤)،
(أَيُّ) ^(٥) بَلْ هَلْ ^(٦) تَسْتَوِي؟، إِذْ لَا يَدْخُلُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ.

وَاللُّرْدُ ^(٧) مِنَ الْمُتَكَلِّمِ لِلْمُخَاطَبِ **عَنِ الْخَطَأِ فِي الْحُكْمِ** إِلَى الصَّوَابِ فِيهِ كَلِمَةٌ
«لَا»، فَهِيَ لِنَفْيِ ^(٨) الْحُكْمِ عَنْ تَالِيهَا، وَقَصْرِهِ عَلَى ^(٩) مَتَلَوَّهَا قَصْرَ قَلْبٍ أَوْ إِفْرَادٍ ^(١٠) حَالِ
كُونِهَا وَاقِعَةً **بَعْدَ إِيْجَابٍ**، أَيِ إِثْبَاتٍ، نَحْوُ «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو» رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ

(١) ص: قدرها.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور.

(٣) سقط من ب من الآية إلى هنا.

(٤) من الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ص: هي.

(٧) ص: المرد، ب: المراد.

(٨) ص: في النفي.

(٩) ص، ج: عن.

(١٠) قصر القلب والإفراد هما من أضرب القصر الإضافي، أما قصر القلب فهو تخصيص بشيء مكان شيء، ويُخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم. وأمَّا قصر الأفراد فهو تخصيص بشيء دون شيء ويُخاطب به من يعتقد الشركة في صفتين أو موصوفين. انظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٧١.

أَنَّ عَمْرًا جَاءَكَ دُونَ زَيْدٍ^(١)، أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ.

تنبيهان: الأول: كما يُعْطَفُ بـ «لا» بعد الإيجاب للغرض المذكور، وذلك بِجُمْعٍ عليه، يُعْطَفُ بِهَا أَيْضًا لِدَلَالَةِ بَعْدِ الْأَمْرِ إجماعًا أَيْضًا، وبعد النداءِ خلافًا لابنِ سعدان^(٢)، نحو «اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا»، و «يَا ابْنَ عَمِّي لَا ابْنَ أَخِي»^(٣). فاقْتَصَارُ المصنِفِ عَلَى الإِيجَابِ مُنْتَقَدٌ^(٤)، كَذَا يُتَلَمَّحُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِهِمْ^(٥) فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَتَأَمَّلْ.

الثاني: يُشْتَرَطُ^(٦) فِي الْعَطْفِ بِهَا أَمْرَانِ:

أحدهما: إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا، وَالثَّانِي: تَعَانُدُ مُتَعَاظِفِيهَا، فَلَا يَجُوزُ «جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ».

و لِلرَّدِّ^(٧) عَنِ الْخَطِئِ فِي الْحُكْمِ أَيْضًا: «لَكِنْ»، وَ «بَلْ» حَالُ كَوْنِهِمَا وَاقِعَتَيْنِ

-
- (١) ج: أن زيدا جاءك دون عمرو.
- (٢) أبو جعفر محمد بن يحيى بن سعدان الضرير، أحد علماء الكوفة من أصحاب الفراء، له كتاب مختصر النحو، وله قطعة حدود على مثال حدود الفراء. توفي سنة ٢٣١ هـ. انظر الفهرست ٧٦، طبقات النحويين واللغويين ١٣٩.
- (٣) ج: لا يا ابن أخي.
- (٤) انظر: شرح عمدة الحفاظ ٦٣٣، شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣، شرح ابن الناطم ٥٣٩، التوطئة ١٨٥، نتائج الفكر ٢٥٨، البسيط ٣٣٨/١، إصلاح الخلل ٢٩٢، شرح تحفة الطلاب ٢٧٣/١، شرح الكافية للرضي ٣٧٨/٢، الارتشاف ٦٤٥/٢، المغني ٣١٨، الهمع ٢٦٠/٥، ٢٦١١، شرح الأشموني ٨٥/٢.
- (٥) انظر الفاكهي ٢٤٥/٢.
- (٦) ب: ضرب.
- (٧) ص: والمرد، ب: للرد.

بعد نفي، فهما لتقرير حكم متلوّهما وإثبات نقيضيه لتاليهما؛ تقول «ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو»، أو «بلْ عمرو» ردًّا على من اعتقد العكس.

تنبيه: هما بعد النهي مثلهما بعد النفي فيما تقرر، وإن كان كلامه قد يؤهم خلاف ذلك؛ تقول «لا تضرب زيدًا لكنْ عمراً»، أو «بلْ عمراً» ردًّا^(١) على من اعتقد أن المضروب زيد لا عمرو، فهما في النفي والنهي لقصر القلب لا غير.

تنبيه ثانٍ: إنما يُعطَفُ بـ «لكنْ» بشرطِ أفراد معطوفها، وأنْ تُسبق بنفي أو نهْي، وألا تَقترن بالواو، وحينئذٍ فإنْ فُقدَ شيءٌ من هذه الشروطِ كانتْ حرفَ ابتداءٍ.

ولصرفِ الحكمِ عمّا قبلها إلى ما بعدها حتى يصير ما قبلها كالمسكوت عنه،

كلمة «بلْ»، حال كونها واقعةً بعد إيجاب، نحو «جاء زيدٌ بلْ عمرو»، و «اضرب^(٢) زيدًا بلْ عمراً»، فمفادها نقل الحكم بالجمعي والأمر^(٣) بالضرب عن زيد، وإثبات ذلك لعمرو.

(تنبيه^(٤)): لا يُعطَفُ بـ «بلْ» إلا بشرطينِ أفرادٍ معطوفها، وأنْ تُسبق بإيجاب، أو

أمرٍ أو نفيٍ أو نهْيٍ.

(١) ب: رادا.

(٢) ص: أو اضرب.

(٣) ب: في الأمر.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ب: ونفي.

تنبيه: تَضَمَّنْ سكوتُ المصنف^(١) عن «إمَّا» أنَّهَا غيرُ عاطفةٍ، وبه قالُ يونسُ
والفارسيُّ وابنُ برَّهَانٍ وابنُ كيسانَ وابنُ مالكٍ، وادَّعى ابنُ عصفورٍ الإجماعَ عليه، وقال
المصنفُ في شرحه: إِنَّهُ (الحَقُّ)^(٢)، وقال الجرجانيُّ: عَدُّهَا من حروفِ العطفِ سهوٌ
ظاهرٌ^(٣).

(١) ص: المتكلم.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ظاهر قول سيويه أنها من حروف العطف، وتناول بعضهم كلامه بحمله على المجاز، وممن عدّها
عاطفةً ابنُ بابشاذ وابنُ الحاجب والصيمريُّ والجزوليُّ وغيرهم.
أما المصنفُ فقد عدّها في بعض كتبه عاطفةً، كما في شرحه على جمل الزجاجي ص ١١٦، وأنكر في
أخرى أن تكون عاطفةً، كما في شرحه لهذا الكتاب ص ٤٣٨. هذا وعلةُ إخراجها من حروف
العطف هو التخلصُ من دخولِ عاطفٍ على عاطفٍ. انظر: الكتاب ٤٣٥/١، شرح المقدمة المحسّبة
٢٦٠/١، الكافية ٢٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٢/٢، ٢١٣، التبصرة ١٣٨/١، شرح المقدمة
الجزولية الكبير ٦٧٣/٢، أسرار العربية ٣٠٦، شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، شرح عمدة الحفاظ
٦٠٧، الإيضاح العضدي ٢٩٧/١، المقتصد ٩٤٣/٢ - ٩٤٥، إصلاح الخلل ٨٧، ٨٨، المقرب
٢٢٩/١، شرح ابن الناظم ٥٣٥، البسيط ٣٣١/١، ٣٤٣، المغني ٨٤-٨٥، الارتشاف ٦٢٩/٢،
٦٣٠، الجمع ٢٥٢/٥، ٢٥٣، شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبان ٨٤/٢، ابن كيسان النحوي
١٤٩، ١٥٠.

[البدل]

والخامس من التوابع **البدل**، والتعبير به اصطلاح البصريين. والكوفيون^(١)، قال
الأحفش: يسمونه التبيين، وقال ابن كيسان: التكرير، (قاله)^(٢) في الهمع^(٣).
وهو لغة: العوض. قال الله تعالى: ﴿عسى ربنا أن يُبدلنا خيراً منها﴾^(٤)،
واصطلاحاً: تابع مقصود بالحكم (بلا واسطة).

فقوله: «تابع»: جنسٌ يشملُ التوابعَ كُلَّهَا. وخرجَ بقوله: «مقصود بالحكم»^(٥):
النعْتُ وعطفُ البيانِ والتوكيدُ؛ لأنها مُكَمَّلَةٌ للمتبوعِ المقصودِ بالحكم، (وليستُ
مقصودةً بالحكم)^(٦)، وبقوله: بلا واسطةٍ عطفُ النسقِ في نحوِ «جاء زيدٌ وعمرٌ»، فإنه

(١) ج: والكوفيين، وقد وَهَمَ محقق الهمع فأثبت «والكوفيين»، وأشار إلى أن في نسخة عنده:
«والكوفيون» وقال: تحريف. والمعروف أن التبيين والتكرير من اصطلاحات أهل الكوفة، قال
الأشموني: «وأما الكوفيون فقال الأحفش يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه
بالتكرير». انظر شرح الأشموني ٩٤/٣-٩٥، مدرسة الكوفة ٣١٠.

(٢) سقط من ص.

(٣) الهمع ٢١٢/٥.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القلم.

(٥) ساقط من ب.

(٦) سقط من ص.

وإن كان مقصودًا بالحكم، لكن بواسطة وهي حرف^(١) العطف.

وإنما قلت: في نحو جاء زيد وعمر، ولم أقل: نحو جاء زيد وعمر، كما عرّ به

المصنف في شرحه^(٢)؛ لأنه موهّم.

قال المصنف في التوضيح^(٣) - وقد أحسن - ما لفظه: «وأما النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصودًا بالحكم كـ «جاء زيد لا عمر» و «ما جاء زيد بل

عمر» و «لكن^(٤) عمر».

أما الأول فواضح؛ لأن الحكم السابق منفي / عنه، وأما الآخران فلأن الحكم [٧٤]

السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما^(٥) قبله، فيصدق عليه أنه مقصود

بالحكم، لا أنه^(٦) المقصود، وذلك كالمعطوف (بالواو)^(٧) نحو «جاء زيد وعمر» أو

«ما^(٨) جاء زيد ولا عمر»^(٩).

(١) ص: عطف.

(٢) شرح المصنف ٤٣٩.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٤٠٠-٤٠١.

(٤) ج: أو لكن.

(٥) ب: ما قبله.

(٦) ص: لأنه المقصود، ب: لأنه المقصود به، وما أثبت في الأوضح.

(٧) سقط من ص.

(٨) ج: وما.

(٩) ب: ما جاء زيد بل عمرو.

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.
 النوع الثالث: (ما هو مقصود بالحكم)^(١) دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ
 «بل»^(٢) (ولكن)^(٣) بعد الإثبات، نحو «جاء زيد بل عمرو»^(٤)، و«لكن عمرو»^(٥).
 وهذا^(٥) النوع خارج بقولنا: «بلا واسطة». انتهى كلام المصنف في التوضيح.
 واعلم أن أصل (هذه)^(٦) العبارة- أعني قول المصنف في المتن: «تابع... آه»- هو قول
 ابن مالك في ألفيته:

-
- (١) اضطرب ما بين القوسين في ب فجاء على النحو التالي «ما هو زيد بل هو زيد بل عمرو مقصود بالحكم».
- (٢) ص، ب: بل، وسقطت الباء.
- (٣) كذا في النسخ الثلاث، وليس في الأوضح، والمشهور أن هذا ممنوع عند البصريين، جائز عند أهل الكوفة، فيتعين على مذهب البصريين كونها حرف ابتداء، بعده جملة، فتقول «لكن عمرو لم يجرى»، فلعل الشارح هنا جرى على مذهب الكوفيين، أو أنها في نسخة من الأوضح لدى الشارح. وانظر: المغني ٣٨٥، الهمع ٢٦٢/٥.
- (٤) ج: أو لكن.

(٥) ص: ولكن النوع.

(٦) سقطت من ص.

التابع المقصود بالحكم^(١) بلا واسطة هو المسمى بدلاً

ففي كلامه من محاسن البديع صناعة حلّ العقد^(٢).

وهو، أي البدل، أقسام ستة.

الأول: **بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ**، وهو: مَا أُريدَ به عينُ ما أُريدَ به في الأول^(٣).

تنبيه: في الشرح^(٤): «لم أقلَّ بَدَلُ الكُلِّ (من الكُلِّ)^(٥) حَذَرًا مِنْ مَذْهَبٍ مَنْ لَا يُجِيزُ

إدخال «أل» على «كُلِّ»، وقد استعمله الزجاجي^(٦) في جملة، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس». انتهى.

وهذا المذهب هو الصحيح^(٧)، كما يُشيرُ إليه صنيعة، وقوله «حَذَرًا... آه».

(١) ص: في الحكم.

(٢) حل العقد هو تناول اللفظ الذي قيل شعرا في كلام منشور. انظر البديع في البديع ٣٦٣.

(٣) ب: غير ما أريد بالأول، ج: غير ما أريد به في الأول.

(٤) شرح المصنف ٤٣٩.

(٥) سقطت من ب، وفي ج: بدل كل من كل.

(٦) في النسخ الثلاث: الزجاج، وهو خطأ، وانظر الجمل للزجاجي ٢٤-٢٤.

(٧) قال البطليوسي في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٩٧: (وقد يكون لـ «كل» و «بعض» حال ثانية يحسن فيها دخول الألف واللام عليهما، وهو أن يقول القائل: ابعث إلي بالكل من تلك الدراهم، وقد وجهت إليك بالبعض من تلك الثياب، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم، فيحسن دخول الألف واللام عليهما في هذا الوجه؛ لأنهما ليسا مضافين. ومع هذا فإن القائل قد يقول: النصف والثلث والرابع والخمس، ونحو ذلك إلى العشر، فيدخل عليها الألف واللام وإن كانت لا تنفك من معنى الإضافة) هذا وسيأتي للشارح قريباً أن الأخفش والفارسي وابن درستويه

تنبيه ثان: قال بعض الأئمة: «قال ابن مالك في شرح الكافية^(١): «ذِكْرُ المطابقةِ أَوْلَى من قول النحويين: بدل الكلّ من الكلّ؛ لأنها عبارةٌ صالحةٌ لكلّ بدلٍ يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدّق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مُشترَط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى». انتهى. وقد عبّر في التسهيل بعبارة الناس، وقال في شرحه^(٢): «جريت على عادة النحويين، والعبارة الجيدة أن يُقال: بدل موافقٍ من موافقٍ». و^(٣) قال أبو حيان^(٤): «عبّر بعض^(٥) أصحابنا لذلك بقوله: بدل الشيء من الشيء». انتهى كلام بعض الأئمة.

قلت: قول ابن مالك: «لأنها عبارةٌ صالحةٌ لكل بدل يساوي.. آه» المراد (به)^(٦) أنها صالحةٌ لذلك صُلُوحًا ظاهرًا، وكذلك قوله «فإنها لا تصدّق إلا على ذي أجزاء»، المراد به أنها لا تصدّق بحسب الظاهر وبادي النظر إلا على ذلك. فبدل الكلّ من الكلّ اسمٌ في الاصطلاح لما يساوي المبدل منه في المعنى، سواء كان (له)^(٧) أجزاء أم لا. ووجه

يحيزون إدخال «أل» على «كل» و «بعض» انظر ما سيأتي ص ٣٩٨. وانظر أيضاً: الأمالي الشجرية ١/١٥٥، شرح الكافية ٢٩٣.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦-١٢٧٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٢٩، ٣٣٣.

(٣) ص: قال.

(٤) الارتشاف ٢/٦٢١.

(٥) ص: بهن.

(٦) عن ج.

(٧) سقطت من ص.

تسميته بذلك ثبوت معنى الكلية في غالب أفراد هذا المعنى.
وبهذا الذي قررته في حلّ عبارتيه المذكورتين ظهر وجه حكمه بأن ما قاله^(١) أولى مما قاله النحويون، وعدم حكمه بأن ما قاله هو الصواب، فافهم^(٢).
نحو قوله تعالى ﴿مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾^(٣)، ف «حدائق» بدل من «مفازا».
(ولا ينافي هذا)^(٤) حكمهم بوجوب مطابقة بدل الكلّ لمتبوعه في الأفراد وفرعيه^(٥)،
كما يجب مطابقته له في التذكير والتأنيث؛ لأنّه لا تجب المطابقة في المصدر، قاله أبو
حين^(٦) وغيره، وقال المصنف: إنه ليس بشيء؛ لأنّ المراد بالمطابقة المطابقة في المعنى،
والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة؛ فلذلك^(٧) أبدل الجمعان^(٨) من المفرد. انتهى.
والثاني: بعض، أي بدل بعض، (وهو)^(٩) ما يكون بعضاً من الأوّل.

(١) ب: قال.

(٢) ص: وافهم.

(٣) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٤) سقطت من ب، وفي ص: لا ينفي حكمهم.

(٥) ص: الأفراد فرعيه.

(٦) انظر الارتشاف ٦٢١/٢، التذيل والتكميل ٣٢٢/٥-٣٢٣.

(٧) ج: ولذلك.

(٨) يشير إلى قوله تعالى ﴿حدائق وأعنابا﴾.

(٩) سقطت من ب.

تنبيه: في الشرح^(١): «لَمْ أَقُلْ الْبَعْضُ، بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، لَمَّا قَدِمْتُ فِي «كُلِّ». انتهى.
وَمَنْعُ إِدْخَالِ «أَلٍ» عَلَيْهِ هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ أَيْضًا، كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ، (نَظِيرٌ)^(٢)
(مَا مَرَّ فِي «كُلِّ».

ومقابل المذهب^(٣) فيهما جواز إدخال «أَلٍ» على كُلِّ منهما، وهو مذهب
الأخفش والفارسي وابن درستويه^(٤).

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥)، فـ
«مَنِ اسْتَطَاعَ» بَدَلٌ مِنْ «النَّاسِ» بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.
تنبيهان: الأول: صدر الآية على هذا الوجه عامٌ خَصَّ بِالْبَدَلِ، فَهُوَ عَامٌ مُخْصِصٌ
بِالْبَعْضِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: مِنَ النَّاسِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فَيَكُونُ بَدَلُ كُلِّ (مَنْ
كُلِّ)^(٦)، وعلى هذا يكون صدر الآية مُجْمَلًا مُبَيَّنًا بِأَخْرِهَا، قَالَه مَوْلَانَا عَصَامُ الدِّين «رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى».

وَلَا يُشْكَلُ هَذَا عَلَى تَمْثِيلِ الْمُصَنِّفِ بِالْآيَةِ لِبَدَلِ الْبَعْضِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي الْمَثَالِ أَنْ

(١) شرح المصنف ٤٤٠.

(٢) عن ب.

(٣) ساقط من ج.

(٤) انظر ما مضى التعليق رقم ٧ ص ٣٩٥.

(٥) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٦) سقط من ص.

يكرن نصًّا في المقصود، كما مرَّ التنبيهُ على ذلك غير مرة^(١).
 الثاني: قيل إنَّ «من استطاع» فاعلٌ بالحج، أي والله على الناس أن
 يَحْجَّ^(٢) مستطيعهم، (ورده المصنف في شرحه^(٣) بأنه يقتضي أنْ يجبَ على جميع الناس أنْ
 مستطيعهم^(٤)) يَحْجَّ، وذلك باطلٌ باتفاقٍ. وفي هذا الردُّ بحثٌ ذكرتهُ في الحاشية^(٥).
 والثالث: **اشتمال**، أي بدلُ اشتمال. وهو ما كان بينه وبين الأولِ ملابسةٌ بغير
 الكلية والجزئية.

نحو قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٦)، ف«قتال» بدلٌ من
 الشهر بدلُ اشتمال.

تنبيه: قال المصنف في شرحه^(٧): «نبهتُ بالآياتِ الثلاثِ على أنَّ البدلَ والمبدلَ منه

(١) انظر ما مضى ص ١٢٢، ١٢٣، وما يأتي ص ٤٤٢.

(٢) ص: يحجج.

(٣) شرح المصنف ٤٤٠، وانظر أيضا المغني ٦٩٤.

(٤) سقط من ص.

(٥) قال في شرحه على الشذور ورقة ١٦١: «إنَّ ما استند إليه في دعوى فساد معنى الآية على تقدير جعلها من إضافة المصدر لمفعوله من أنه يلزمُ عليه تأثيمُ جميع الناس إذا لم يحج المستطيع لا يصلح؛ لأن حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين، ومعلوم أن المخاطبين بفرض الكفاية إذا لم يقم به أحد منهم فكلهم آثمون».

(٦) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٧) شرح المصنف ٤٤١.

يكونان نكرتين، نحو ﴿مَفَازًا حَدَائِقَ﴾^(١)، ومعرفتين مثل «الناس»، و «من»،
ومختلفين^(٢) نحو «الشهر»، و «قتال». انتهى.
وقد يُؤخذ من التمثيل بالآيات الثلاث أَنَّهُ إذا أُبدل نكرة من معرفة وَجَبَ نعتُ
النكرة^(٣).

والرابع والخامس والسادس: **إِضْرَابٌ وَغَلَطٌ وَنِسْيَانٌ**، أي بدل إضراب -
ويسمى أيضًا بدل بداءٍ - وبدل غلطٍ، وبدل نسيانٍ.
نحو «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» (بِحَسَبِ)^(٤) قَصْدِ الاسمِ الْأَوَّلِ، وهو
المبدل منه كالدرهم هنا، وقَصْدِ الاسمِ الثَّانِي، وهو البدل، كالدينار هنا
(.....)^(٥) فيكونُ مثلاً لبَدَلِ الغَلَطِ.

أو قَصْدِ الاسمِ الْأَوَّلِ خطأً من المتكلم، وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ في هذا القصد، وَأَنَّهُ كَانَ
الصوابُ من أَوَّلِ الأمرِ ذكرَ الثاني / لا غير، فيكونُ مثلاً لِبَدَلِ النسيانِ.
[٧٥]
قال المصنفُ في الشرح^(٦): «أَشْكَلَ على كثيرٍ من الطَّلَبَةِ الفرقُ بين بَدَلِ الغَلَطِ
والنسيانِ، ويوضحُهُ أَنَّ الغَلَطَ في اللسانِ، والنسيانَ في الجنانِ».

(١) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٢) ص، ج: مختلفين، ب: المختلفين، وما أثبتته في شرح المصنف.

(٣) وذلك بتعليق «فيه» بصفة محذوفة لـ «قتال».

(٤) سقطت من ج.

(٥) سقط لا يعلم مقداره، وعبارة المتن التي سقطت هي «أو الثاني وسبق اللسان».

(٦) شرح المصنف ٤٤١ - ٤٤٢.

[باب العدد]

هذا بابٌ - بالتنوين - في بيان العددِ تذكيراً، وتأنيثاً، وتمييزاً.

(العددُ: المرادُ به^(١) اسمُ العددِ، وهو ما صحَّ وقوعُه جواباً لـ «كم»

الاستفهامية)^(٢).

وقضيةُ هذا الحدُّ أنَّ كلاً من الواحد والاثنين عدد، وبذلك صرح الرضيُّ، بل نقلَ إجماعَ النحويين على ذلك^(٣)، ووقعَ في كلام بعض الشراح^(٤) ما يؤهِّمُ خلافَ هذا، فاحذره.

من ثلاثةٍ فما فوقها لتسعةٍ، أي إليها، يُؤنَّثُ مع المعدودِ^(٥) المذكَّرِ تأنيثاً دائماً، ويذكرُ مع المعدودِ المؤنَّثِ، ولو مجازاً، كما يُفهمُ تمثله الآتي بالإثر، تذكيراً

(١) ص: المراد باسم.

(٢) سقط من ب.

(٣) شرح الكافية ١٤٥/٢. هذا وقد اختلف في الواحد عند أهل العدد والحساب، فأكثرهم على أنه مبدأ للعدد، وليس داخلاً فيه؛ لأن العدد عندهم ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين، فالواحد ليس له حاشية سفلى. انظر الملل والنحل ٤٧/١-٤٨، حاشية يس على مجيب الندا ٢٥٨/٢. ونقل الدماميني في المنهل أن بعضهم يخرج الاثنین أيضاً؛ لأن الزوج الأول ينبغي أن يكون كالفرد الأول. انظر المنهل ورقة ٢١٢.

(٤) انظر الفاكهي ٢٥٨/٢، وانظر ما مضى في الدراسة ص ١٠٥.

(٥) ص: العدد.

دائماً، ولم يكن للمصنف حاجة إلى ذكر هذا (الخلاف)^(١)؛ لأنَّ كُلَّ حُكْمٍ أطلقه المصنفون ينصرف للوجوب، ما لم تقم قرينة على غيره.

نحو قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾^(٢).

وإلى هذا أشار الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري^(٣) حيث قال^(٤) : «وأين

تلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات^(٥) الحجال بعمائم الرجال؟».

وكذلك، أي مثل ما ذكر من الثلاثة^(٦) للتسعة^(٧) في الحكم المذكور العشرة

إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، نحو «عندي عشرة رجال، بالتأنيث، وعشر نساء، بالتذكير»، بخلاف

ما إذا^(٨) رُكِّبَتْ، فإنها حينئذ تجري على القياس، نحو «عندي أحد عشر رجلاً»، و«إحدى عشرة امرأة».

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، صاحب المقامات المشهورة، له من التصانيف درة الغواص، وملحة الإعراب، وشرحها. ولد في حدود سنة ٤٤٦، وتوفي سنة ٥١٦ هـ. انظر إنباه الرواه ٢٣/٣-٢٧.

(٤) مقامات الحريري ٢١/٣ «المقامة الرابعة والعشرون»، ٢٣٩/٣.

(٥) ص: رايات.

(٦) في جميع النسخ: الثلاث.

(٧) ج: إلى التسعة.

(٨) ب: إذا ما.

تنبيهات: الأول: المعتبر مع^(١) الجمع حال مفردة تذكيراً أو تأنيثاً^(٢).

الثاني: لا يرد (على)^(٣) ما تقرر: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(٤)؛ لأن^(٥) التقدير: عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث ويَحْتَمِلُ^(٦) أن لا حذف، وأن المعدود نفس الأمثال، وإنما أنتَ العدد لاكتساب الأمثال التأنيث من المضاف إليه، كعكسه (بشرط)^(٧) صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز «غلامٌ هندٍ ذهبَتْ»، ولا^(٨) : «أمةٌ زيدٍ جاءَ»^(٩).

وفي شرح الكافية^(١٠) لمولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» : وإن قلتَ^(١١) : جاءَ:

-
- (١) ج: المعتبر في الجمع.
- (٢) ب: وتأنيثاً.
- (٣) سقطت من ص.
- (٤) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.
- (٥) ص: لا أن.
- (٦) انظر المغني ٦٦٦-٦٦٧.
- (٧) ساقطة من ب.
- (٨) ص: وإلا.
- (٩) ص: لجاء.
- (١٠) شرح العصام على الكافية ٢٢٥.
- (١١) ج: إن قلت.

«عشر أمثالها» في النظم المعجز، والمثلُ مذكَّرٌ. قلتُ: المعدودُ هنا مؤنَّثٌ^(١) (معنى)^(٢)؛ لأنه في المعنى: الحسنة. وستعرف^(٣) أنه إذا كان المعدودُ مؤنَّثًا واللفظُ مذكَّرًا فوجهان» انتهى.

الثالث: حُكْمُ^(٤) ما تقرَّرَ إذا لم يُحذفِ المعدودُ، فإن حُذِفَ جاز^(٥) حذفُ التاءِ مع المذكرِ فصيحًا، إلا أنَّ الإثباتَ أفصحُ، وزاد^(٦) بعضهم: وجازَ أيضًا إثباتُ التاءِ مع المؤنثِ (انتهى)^(٧)، ولم أقِفْ على هذا المزيْد لغيره.

وما، أي والعددُ الذي استقر، دونَ الثلاثة، وظاهر^(٨) أنَّه الواحدُ والاثنان كـ «اثنان». وفاعلٌ: كـ «ثالثٍ» و «رابعٍ»، وما فوقه^(٩) إلى «عاشرٍ» على مقتضى القياس، فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، يُقالُ في المذكر: «واحد، واثنان،

(١) ص: لمؤنث.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) في النسخ الثلاث: ويشعر في، والتصحيح من شرح العصام.

(٤) ج، ب: على ما تقرر.

(٥) انظر الهمع ٣٠٦/٥.

(٦) ص، ب: زاد.

(٧) ساقطة من ص.

(٨) ص: فظاهر أنه الواحد، ج: وظاهر أن الواحد.

(٩) ص: «ما فوقه» بحذف الواو.

وثن، وثالث، ورابع - إلى عاشر»، وفي المؤنث: «واحدة، واثنان، وثنتان»^(١)، وثانية،
(وثالثة)^(٢)، ورابعة - إلى عاشرة».

وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، فيقال: «ثانٍ، ثالثٌ، رابعٌ، خامسٌ»، ومعناه: واحدٌ موصوفٌ
بهذه الصفة.

أَوْ يُضَافُ إِلَى مَا، أَيْ اسْمٍ، هُوَ أَيْ الْفَاعِلُ^(٣). **مُشْتَقٌّ مِنْهُ**، أي من ذلك
الاسم؛ فيقال: «ثاني اثنين، وثالثٌ ثلاثة، ورابعٌ أربعة»^(٤)، ومعناه: واحدٌ من اثنين،
وواحدٌ من (ثلاثة، وواحدٌ من أربعة).

أَوْ يُضَافُ لِمَا، أَيْ لاسِمٍ^(٥) (استقر)^(٦) **دُونَهُ**، أي: دونَ فاعلٍ، بمعنى أَنَّ العددَ
المفهومَ منه، (يلي^(٨) العددَ المفهومَ)^(٩) (من)^(١٠) فاعلٍ. نحو «ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة،

(١) في النسخ الثلاث: وثنتا.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ص، ج: فاعل.

(٤) ب: أربع.

(٥) ص، ب: الاسم.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ساقط من ب من قوله: ثلاثة وواحد من أربعة.

(٨) ص: أي العدد.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) سقطت من ص.

وخامس أربعة». ومعناه: جاعلُ الاثنين بنفس ثلاثة، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعة، وجاعلُ الأربعة بنفسه خمسة.

ويتعينُ إضافتهُ حيثُ لم يَعْتَمِدْ، أو كان^(١) بمعنى الماضي، على ما هو المعهودُ في اسم الفاعل، إذ هو من أفرادهِ كما هو ظاهرٌ. فإن قلت: تستحيلُ صيرورةُ الاثنين ثلاثةً، فكيف صحَّ تفسيرُ «ثالث اثنين» بمصيرهما ثلاثة؟.

قلت: قال الرضي^(٢): إذا انضمَّ الثالثُ إلى الاثنين تبدَّل استعمالُ الاثنين في المقام بالثلاثة، فكأنه^(٣) صَيَّرَ الاثنين ثلاثةً، قاله^(٤) مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية^(٥).

وقال الدماميني في المنهل^(٦)، ولم يُوردِ الجوابَ عن الرضي على هذه الصورة، بل أوردَهُ بهذه الصورة: «التأويلُ أَنَّهُ غَيَّرَ المجموعَ الأولُ بأنَّ ضَامَّ الواحدِ اسمَ الاثنين وصارَ يُطَبَّقُ على المجموعِ الثاني اسمُ الثلاثة، فكأنَّهُ صارَ (المجموعُ الأوَّلُ هو)^(٧) المجموعُ الثاني.

(١) ج: وكان بمعنى.

(٢) شرح الكافية ١٥٨/٢-١٥٩.

(٣) ص: فكأن.

(٤) ص: قال.

(٥) شرح عصام على الكافية ٢٢٩.

(٦) المنهل الصافي ورقة ٢١٨.

(٧) سقط من ب.

انتهى نصه^(١)، ولم يَزِدْهُ التَّأْوِيلُ غَيْرَ ادْعَاءِ أَمْرٍ لَا يُتَصَوَّرُ، إِذْ^(٢) المَجْمُوعُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْاِثْنَانِ، لَا يُتَعَقَّلُ كَوْنُهُ ثَلَاثَةً أَصْلًا، كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ أَوَّلًا، فَلَا يَكُونُ كَأَنَّهُ صَارَ إِيَاهَا. ثم أَجَابَ مَوْلَانَا عَصَامُ الدِّينَ «رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى» عَنِ السُّؤَالِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ: «وَأَنَا أَقُولُ فِيهِ مَسَامَحَةً، وَالْمَرَادُ مُصَيِّرُ الْاِثْنَيْنِ جِزَاءَ الثَّلَاثَةِ.

وَأَجَابَ^(٣) الدِّمَامِينِي («رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى»)^(٤) بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي يَظْهَرُ (لِي)^(٥) أَنَّ يُجْعَلَ اسْمُ الْفَاعِلِ هُنَا بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ^(٦)، لَا بِمَعْنَى مُصَيِّرٍ^(٧) مَا تَحْتَهُ عَيْنٌ^(٨) مَا اشْتَقَّ هُوَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ، بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يُصَيِّرُهُ^(٩) (مَلَابِسًا لَهُ بَوَاجُهُ مِمَّا مِنْ وَجُوهِ الْمَلَابِسَةِ، فَمَعْنَى «زَيْدٌ رَابِعٌ ثَلَاثَةً»: مُصَيِّرٌ^(١٠) الثَّلَاثَةَ مَرْبُوعَةً، أَيْ مَجْعُولَةً ذَاتَ رَابِعٍ، بِاعْتِبَارِ^(١١)

(١) فِي جَمِيعِ النُّسخِ: انْتَهَى مَا نَصَّهُ لَمْ يَزِدْهُ التَّأْوِيلُ، وَفِي الْمَنْهَلِ: هَذَا كَلَامُهُ وَلَمْ يَزِدْ فِي التَّأْوِيلِ.

(٢) ص: إِنْ.

(٣) ص: فَأَجَابَ.

(٤) سَقَطَ مِنْ ص.

(٥) سَاقَطَ مِنْ ب.

(٦) ص، ج: الْمَصِيرُ.

(٧) ب: تَصْيِيرُ.

(٨) ج: غَيْرُ.

(٩) فِي جَمِيعِ النُّسخِ: يَصِيرُ.

(١٠) سَاقَطَ مِنْ ب إِلَى هُنَا مِنْ قَوْلِهِ: مَلَابِسًا لَهُ بَوَاجُهُ.

(١١) ص: فَاعْتَبَارُ.

كونه رابعاً لها لا باعتبار أنه صيرها عين^(١) / الأربعة، ويتمشى هذا في سائر الأمثلة، ولا
غبار عليه^(٢). انتهى.

أو ينصب ما، أي الاسم الذي استقر، دونه بالمعنى المذكور، فيقال «رابع
ثلاثة»، بتنوين رابع ونصب ثلاثة، كما يقال «جاعل الثلاثة أربعة».

وظاهر^(٣) مما مرَّ أن هذا الوجه إنما يأتي على تقدير اعتماده، وكونه بمعنى الحال أو
الاستقبال، ولا يجوز (مثل)^(٤) ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافاً لجماعة، منهم
الأخفش وثلعب.

(١) في النسخ الثلاث: غير، والتصحيح من المنهل.

(٢) المنهل ورقة ٢١٨.

(٣) ص، ج: فظاهر.

(٤) سقطت من ص.

[الاسم الذي لا ينصرف]

هذا باب - بالتنوين - في تحقيق غير المنصرف، وموانع الصرف.
اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بُني، كما مر، (وسمي غير متمكن، وإلا أعرب
وسمي^(١) متمكناً، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل صُرف^(٢) ويسمى أمكن، وإلا مُنع
الصرف وسمي غير منصرف، وغير أمكن.
والمعتبر فيه من شبه الفعل أن يكون على فرعتين، إحداهما لفظية والأخرى
معنوية، أو فرعية واحدة تقوم مقامهما، وذلك أن في الفعل فرعتين عن الاسم، إحداهما
لفظية، وهي اشتقاقه من المصدر، والأخرى معنوية، وهي افتقاره إلى الفاعل، وظاهر أنه
لا يكون إلا اسماً.

موانع صرف الاسم، وتسمى عللاً وأسباباً، تسعة^(٣)، بدليل الاستقراء،
يجمعها، أي التسع - أثره على «يجمعهن» مع أنه الأفصح، لأنه أخصر - قول
(بعض)^(٤) النحويين:

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثاً

(«المركب» هنا مصدر ميمي بمعنى التركيب.

(١) ج: ويسمى.

(٢) سقط من ص.

(٣) ج: أي التسعة.

(٤) سقط من ص.

والضميرُ في «تعريفها» [يعود]^(١) إلى العرب، ولك إعادةُ إلى العجمة، وعليه
فالإضافة لأدنى ملابسةٍ.

فالوزن، والمرادُ به وزنُ الفعل؛ أن يكونَ الاسمُ على وزنٍ خاصٍّ بالفعلِ أو يكونَ
في أوله زيادةٌ كزيادةِ الفعل^(٢) كشمّر وأحمد من الاعلام، وأحمر من الصفات.
والتركيب، والمرادُ به التركيبُ المزجيُّ الذي لم يُختَم بـ «ويه» كـ «بعلبك». و
والعجمة وهي كونُ الكلمة من أوضاعِ العجم كـ «إبراهيم»، و «إسماعيل»، و
«إسحق»، و «يعقوب».

فائدة: «وزن» وحذف^(٣) التنوين للضرورة. والمرادُ به وزنُ الفعل، وهو أن يكونَ
الاسمُ على وزنٍ خاصٍّ بالفعل، أو يكونَ في أوله زيادةٌ كزيادةِ الفعل، وهو فرعُ وزنِ
الاسم؛ لأنَّ الأصلَ في نوعٍ ألا يكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بنوعٍ آخر، فإذا وجدَ فيه هذا
الوزنُ كانَ فرعاً لوزنه الأصل^(٤).

«المركَّب» هو - كالأسماء الخمسة بعده - معطوفٌ على «وزن»^(٥) بالواو، غير أنه
أضمّره فيما عدا «الوصف» للضرورة، مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: التركيب، والمرادُ به
(التركيب)^(٦) المزجيُّ الذي لم يُختَم بـ «ويه»، ولم يكن عدداً، ولا ظرفاً، ولا حالاً،

(١) زيادةً يمثلها يستقيم النص، وما أثبت مأخوذ من كلام الشارح بعد ذلك ص ٤١٢.

(٢) عن ب.

(٣) ج: وبحذف.

(٤) أي الأصلي.

(٥) انظر ما مضى التعليق رقم ٢ ص ٣٠.

(٦) سقطت من ب.

كعبلك بخلاف الإضافي كامري القيس؛ لأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، ولا تكون مقتضية للانجرار بالفتحة، والإسنادي كتأبط شرًا، لأنَّه من باب المحكي، والمختوم بويه، والعددي، والظرفي، والحالي، كسيبويه، وأحد عشر، ويوم يوم، وبيت بيت؛ لأنَّ ذلك من باب المبني، والصرف وعدمه إنما يكون في المعرب.

تنبيه: يجوز إضافة أول جزأي المزجي المذكور إلى ثانيهما، ويجوز أيضًا بناؤهما على الفتح، وعلى اللغات الثلاثة فإن كان آخر الأول معتلاً كمعدي كرب وجب سكونه مطلقاً^(١)، ولا يرد شيء من الوجهين على قضية كلام المصنف؛ لأنه شاذ. وهو فرع الأفراد.

«عجمة»، وهو كون الكلمة من أوضاع غير العرب^(٢)، سواء كان من الفرس أم الروم^(٣) أم الحبشة أم الهند أم البربر أم الإفرنج أم غير ذلك، وهي في كلام العرب (فرع العربية، إذ الأصل في كلام العرب)^(٤) ألا يخالطه لسان آخر. تعريفها، وهو كون الاسم معرفةً، وهو فرع^(٥) التنكير؛ لأنَّك^(٦) تقول رجل، ثم الرجل.

(١) انظر تفصيل المذاهب في المركب المزجي: الكتاب ٢٩٦/٣، ٢٩٧، ٣٠٤-٣٠٦، الأصول

٩٢/٢، ٩٣، شرح الكافية ٨٤/٢، ٨٥، الهمع ٢٤٥/١، نتائج التحصيل ٦٧٤/٢.

(٢) ج: من غير أوضاع العرب.

(٣) ج: أم من الروم.

(٤) سقطت من ص.

(٥) انظر الكتاب ٢٢/١.

(٦) سقطت من ج، وفي ص: الأول.

والضمير في «تعريفها» يعود إلى ^(١) العرب، ولك إعادة إلى العجمة، وعليه
فالإضافة لأدنى ملابسة، وبالجملة فالمراد بالتعريف العلمية. قال المصنف ^(٢): «لأن المضمّر
واسم الإشارة والموصول لا سبيل لدخول ^(٣) تعريفها في هذا الباب؛ لأنها كلها مبنيات،
وهذا باب إعراب، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ^(٤) ثم
دخسته الأداة أو ^(٥) أضيف انجرّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرّ بالفتحة، وحيث لم
يبق إلا تعريف العلمية». انتهى.

«عدل»، وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي. وهو
فرع المعدول عنه.

«ووصف»، وحذف التنوين للضرورة، وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمّة
مأخوذة مع بعض صفاتها، سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع، مثل ^(٦) «أحمر»، فإنه
موضوع لذات ما أخذت بعض صفاتها، وهي (الحمرة) ^(٧) والذكورة-أم (لا) ^(٨)، مثل

(١) ب: على.

(٢) شرح المصنف ٤٤٦.

(٣) في جميع النسخ: لوصل تعريفها، وما أثبت من شرح المصنف.

(٤) ص، ب: إذا كان منصرفاً.

(٥) ص، ب: وأضيف.

(٦) ج: نحو أحمر.

(٧) سقطت من ب.

(٨) سقطت من ب.

«أربع» في: «مررتُ بنسوةٍ أربع»، فإنه موضوع لعدد مخصوص، فلا وصفية فيه بحسب الوضع، لكنه لما جرى في هذا^(١) المثال على النسوة التي هي من قبيل المعدودات، لا الأعداد، عُلِمَ أَنَّ معناه: مررتُ بنسوةٍ متَّصِفَةٍ بالأربعية، وهذا معنى وصفِيٌّ عَرَضٌ^(٢) له في الاستعمالِ الأصليِّ (بِحَسَبِ الوصفِ^(٣) والمعنى، فَسَبَبُ منعهِ الصِّرفُ هو الوصفُ الأصليُّ)^(٤) لِقُوَّتِهِ، لا العَرَضِيُّ لِضَعْفِهِ. وهو فرعُ الموصوفِ.

الجمع^(٥) مُشْتَرَكٌ بين الاسمِ وَصِفَتِهِ^(٦)، والمرادُ هنا الأولُ^(٧)، وهو فرعُ الواحدِ. «زِدْ تَأْنِيثًا» في هذا التعبيرِ مسامحةٌ، والمقصودُ بها الزيادةُ والتأنيثُ، والمرادُ بالزيادةِ زيادةُ الألفِ والنونِ، وهي^(٨) فرعُ المزيدِ عليه، وبالتأنيثِ كونُ الاسمِ مؤنَّثًا مُطْلَقًا، وهو فرعُ التذكيرِ.

هذا وَتَسْمِيَةٌ كُلِّ واحدٍ من العَليْنِ مانعًا وسببًا وَعِلَّةً تَجَوُزُ، إِذِ المانعُ التامُّ إنما هو مجموعُ العَليْنِ أو الواحدةُ القائمةُ مقامَهُمَا، وههنا بحثٌ ذَكَرْتُهُ في شرحِ الشذور^(٩).

(١) ص: هذه.

(٢) ج: عرضي.

(٣) ج: بحسب الوضعي.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ص: للجمع.

(٦) ج: الاسم والصفة.

(٧) ص، ب: الثاني.

(٨) ج: وهو.

(٩) قال العصامي في شرح الشذور، ورقة ٢٤٠ «وتسمية كل واحد من المذكورات مانعاً وعلة مجاز، إذ

كأحمد^(١) فيه الوزن والعلمية، وأحمر فيه الوزن والوصفية، وبعلبك فيه التركيب

والعلمية، وإبراهيم فيه العجمة^(٢) والعلمية. ومثله / إسماعيل وإسحق ويعقوب. [٧٧]

فائدة: أسماء الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - أعجمية إلا أربعة^(٣): محمد وهود وصالح وشعيب.

وكلها ممتعة من الصرف إلا ستة، الأربعة المذكورة ونوح ولوط: كذا قال غير واحد، وردّه مولانا عصام الدين^(٤) «رحمه الله» بصرف شيث وعزير.

وقد نظم هذه الأسماء الثمانية الوالد العزيز، نجح^(٥) جده وسعد جده، فقال:

«دوبيت»^(٦):

كل منها جزء مانع وجزء علة، والمانع والعلة مجموع اثنين منها أو واحد يقوم مقامهما، كذا قال غير واحد، قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى: «وفيه أن إطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة، بل التحقيق أنها العلة، وإطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز» انتهى. قيل ووجهه أن التاء في العلة للوحدة، ولا وحدة في الاثنين». وانظر شرح العصام على الكافية ٢٦.

(١) ج: وكأحمد.

(٢) ص: العجمة العلمية.

(٣) ص: الأربعة.

(٤) شرح العصام على الكافية ٥٦.

(٥) ص، ب: محيى جد جده.

(٦) الدوبيت نوع من النظم، يأتي بيتين بيتين، نشأ في الشعر العربي بتأثير الشعر الفارسي، فلفظ «دوبيت» مركب من «دو» ومعناها في الفارسية: اثنان، و «بيت» عربية، ومأخذ الفنون السبعة: المواليا، وكان وكان، والقوما، والسلسلة، والموشح، والزجل، والدوبيت. انظر قاموس المصطلحات ٣٠٨.

كُلُّ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ مَنَعَتْ الصَّرْفَ إِلَّا الَّذِي بِنَظْمِي تَعَدُّ

صَالِحُ هُودٍ نُوحٍ لُوطُ شَعِيبٍ وَعَزِيرٌ وَشَيْثٌ مُحَمَّدٌ

والعدلُ، وهو^(١) تحوِيلُ الاسمِ من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع (بقاءٍ)^(٢) المعنى الأصليِّ، كـ «عمر» من الأعلام، وعدلهُ عن عامرٍ، **وعمر**^(٣) : فيه العدلُ والعلميةُ، والعدلُ فيه تقديرِيٌّ، فإنه لما وُجِدَ غيرُ منصرفٍ، ولم يوجدَ لمنع صرفه سببٌ ظاهرٌ إلا العلميةُ اعتبرَ فيه العدلُ، ولما توقَّفَ اعتبارُ العدلِ على^(٤) وجودِ أصلٍ، ولم يكن فيه دليلٌ على وجوده، قُدِّرَ أَنَّ أصله عامرٌ، عدِلَ عنه إلى عمر.

وَأُخَرُ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ، فِيهِ الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ.

قال المصنف في شرحه^(٥) : «وذلك في نحو» مررتُ بنسوةٍ أُخَرٍ؛ لأنها جمعٌ لأخرى، وأخرى مؤنَّثٌ لآخر، والقاعدةُ أَنَّ كُلَّ «فُعَلَى» (مؤنثةٍ «أَفْعَل» من التفضيل)^(٦) فإنها لا تُسْتَعْمَلُ هي ولا جَمْعُهَا إِلَّا بـ «أَل» أو الإضافة^(٧)، كالكبرى

(١) ج: والعدل هو.

(٢) سقطت من ص.

(٣) معطوف على المجرور قبله، ونص المتن: «كأحمد و أحمر و بعلبل و إبراهيم وعمر....».

(٤) ص: عن.

(٥) شرح المصنف ٤٤٩-٤٥١. وانظر أيضا المغني ٤٩٧-٤٩٨ هذا وقد أجاز قوم منهم ابن مالك

ورود «فعلى» صفة من غير «أل» أو الإضافة، وخرجوا عليه بيت أبي نواس الآتي. انظر شرح

التسهيل ٦١/٣.

(٦) ب، ج: يعنى للتفضيل.

(٧) ج: والإضافة.

والصغرى، والكبر والصغر، ولا يجوز أن يقال كبرى (ولا صغرى ولا كبر)^(١) ولا صغر،
ولهذا لحنوا العروضيين (في قولهم)^(٢) : فاصلةٌ صغرى وفاصلةٌ كبرى، ولحنوا أبا نواس في
قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٣)
فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ يُقَالَ «الْأُخْرُ»، وَلَكِنْهُمْ^(٤) عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ الِاسْتِعْمَالِ، فَقَالُوا
«أُخْرُ».

ولا ينافي^(٥) كون «أفعل» المذكور اسم تفضيل (عدم)^(٦) المعنى؛ لأنه قيل (إن)^(٧)
«آخر» في الأصل بمعنى: أشد تأخرًا، وقد يستعمل بهذا^(٨) المعنى من تصاريفه:
الْأُخْرِيَّاتُ وَالْأَوَاخِرُ^(٩)، فيقال: «جاء فلان في أواخر الرجال، أو في^(١٠) أخريات

(١) سقطت من ص.

(٢) سقطت من ص.

(٣) من البسيط. انظر ديوانه، المرتجل ٨٢، التوطئة ٣٠٦، شرح التسهيل ٦١/٣.

(٤) ج: لكنهم.

(٥) بداية سقط في الأصل، والنص حتى ص ٤٢٠ من ب، ج. انظر الهامش رقم ٨.

(٦) سقطت من ب.

(٧) سقطت من ج.

(٨) ب: هذا.

(٩) ب: الأخريات والأخريات.

(١٠) ج: وفي.

النساء»، ثم استعمل بمعنى «غير»، (من) ^(١) جنس ما سبق، فلا يُقال: «جاءني رجلٌ وحمارٌ آخرٌ». قاله مولانا عصام الدين ^(٢) «رحمه الله تعالى».

و «أحَادَ» و «مَوْحَدَ»، وما فوقهُمَا إلى أربعة ^(٣)، بإدخالِ الغاية، يعني: ثناءً ومثني، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع. وفيهِنَّ الوصفُ والعدلُ.

قال مولانا عصام الدين ^(٤) «رحمه الله تعالى»: «وتحقيقُ العدلِ فيهنَّ أنَّ ^(٥) «ثلاث» مثلاً لتقسيمِ كُلِّ إلى أجزاءٍ على هذا العدد، والقياسُ فيه لفظُ العددِ المكرَّر، فإذا جيءَ بـ «ثلاث» عُلِمَ أَنَّهُ معدولٌ عن ثلاثة (ثلاثة) ^(٦).

قال: فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا يَثْبُتُ ^(٧) لو كَانَ ثلاثة (ثلاثة) ^(٨) لهذا المعنى حقيقة، وليس كذلك، بل هو مجازٌ، والحقيقةُ فيه ثَلَاثٌ، فكيف يُحَكَّمُ بأنه معدولٌ عن (ثلاثة ثلاثة) ^(٩)؟.

(١) سقطت من ب.

(٢) شرح العصام على الكافية ٣٢.

(٣) ج: إلى الأربعة.

(٤) شرح العصام على الكافية ٣١.

(٥) ب، ج: إلى ثلاثة، وفي شرح العصام: لأن ثلاث، ولعل المراد ما أثبت.

(٦) سقطت من ب.

(٧) في شرح العصام: يثبت القياس.

(٨) سقطت من ب.

(٩) ب: ثلاث، ج: ثلاث ثلاثة، وما أثبت في شرح العصام.

قلت: إرادة الموصوفِ بِعَقْدٍ^(١) الثلاثة من لَفْظٍ ثلاثة^(٢) مجازٌ، وأما إرادة التقسيم المذكور بِتَكَرُّارِ اللفظِ فمعنى حقيقي^(٣) لهذا التركيب، والشائعُ (فيه)^(٤) التركيبُ، حتى يُقال: «جاءني القومُ رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين» من غيرِ إمكانِ «فُعَال» أو^(٥) «مُتَعَل» ومن غيرِ تجوز. انتهى.

قال المصنف^(٦)، نقلاً عن البخاري، صاحب الجامع الصحيح: «لا تتجاوز العربُ الأربعة، فهذه الكلماتُ الثمانية معدولةٌ عن ألفاظِ العددِ الأربعة مُكَرَّرَةً، فأُحَادُ معناه، واحدٌ واحدٌ، ومُثْنَى معناه: اثنان اثنان، وكذا الباقي». تنبيهٌ: الصحيحُ، كما قال أبو حيان^(٧)، جوازُ خُمَاسٍ وخُمُوسٍ، إلى عَشَارٍ ومَعْشَرٍ، سماعاً من العرب.

والجمع على وزنِ «مَفَاعِلُ» كـ «مَسَاجِدُ».
ووزنِ «مَفَاعِيلُ» كـ «دَنَانِيرُ».

(١) ج: بعد الثلاثة.

(٢) ب: ثلاث.

(٣) ج: حقيقة.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ج: فعال ومفعول.

(٦) انظر شرح المصنف ٤٤٩. هذا ومن نقل عن العرب أنها لا تتجاوز الأربعة في هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١١٦/١. وانظر: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٦٠، ٥٩، الوافية في شرح الكافية ٢٥.

(٧) انظر الارتشاف ٤٣٧/١، والتذيل والتكميل ٤١٥/٦.

و(زيادة الألف والنون)^(١) ك «سلمان» فيه من الأعلام، و «سكران» من الصفات.

والتأنيث بالتاء، سواء كان المسمى مؤنثاً أم لا، ك «فاطمة» و «طلحة»، وبالمعنى ك «زينب»، وبالألف المقصورة ك «سلمى»، و^(٢) الممدودة ك «صحراء».

فألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

تنبيه: قيل: الصواب: فالتأنيث بالألفين؛ لأنَّ المانع هو التأنيث بهما، لا نفسُهُمَا.

والجمع، هو مشترك بين الاسم وصفته، والمراد هنا الأول السابق بيانه^(٣).

الذي لا نظير له في الآحاد، أي المفردات، أي لا مفرد^(٤) على وزنه، والمراد

ما كان أوله مفتوحاً، وثالثه ألفٌ بعدها حرفان متحرك^(٥) أو لهما بكسرة أصلية، ولو

تقديرًا، أو ثلاثةً أوسطها ساكنٌ، يَشْمَلُ: فعاليل، وفواعيل، وأفاعيل^(٦)، إلى غير ذلك.

كلُّ منهما يستأثر، أي يَسْتَقِلُّ، بالمانع للاسم من الصرف، فلا يُحتاجُ معه إلى

انضمام مانعٍ آخر.

(١) سقطت من ج، وكتبت بعد قوله: وسكران من الصفات.

(٢) ب: أو الممدودة، ونص المتن: وفاطمة وطلحة وزينب وسلمى وصحراء....

(٣) انظر ما سبق ص ٤١٣.

(٤) ج: لا فرد على وزنه.

(٥) في النسختين: متحركان.

(٦) ب: فعالل وفاعل وأفاعل.

أما ألفا التانيثِ فلأنهما^(١) زيادةٌ لازمةٌ لما لحقته دالةٌ على تانيثه، فهناك فرعيةٌ لفظيةٌ وهي^(٢) لزومُ الزيادةِ حتى كأنها أصليةٌ، وفرعيةٌ معنويةٌ وهي الدلالة^(٣) على التانيثِ. وأما الجمعُ فلأنَّ فيه فرعيةٌ لفظيةٌ من جهةِ عدمِ النظيرِ، وفرعيةٌ معنويةٌ من جهةِ الجمعيةِ، كذا في بعض الشروح^(٤)، فتأمله.

والموانعُ البواقِي بعد هذين لا بُدَّ في تأثيرها من مُجَامَعَةٍ كُلِّ عِلَّةٍ -عَدَلْ عن لفظِ المانعِ تَفَنُّنًا في التعبيرِ، وتَنْبِيهًا على تسميتهِ بها أيضًا- وبهذا اندفعَ ما وَقَعَ لشارحه^(٥) هنا.

كائنةٍ مِنْهُنَّ، إمَّا لِلصِّفَةِ الْمُعْبَّرِ عَنْهَا فِي الْبَيْتِ بِالْوَصْفِ، وهي كَوْنُ الْاسْمِ دَالًا عَلَى ذَاتٍ مَبْهَمَةٍ^(٦) مأخوذةٍ مع بعضِ صفاتها، وَسَبَقَ بَيَانُهُ، وَعَبَّرَ بِهَا دُونَهُ لَمَّا مَرَّ آنفًا، أَوْ الْعِلْمِيَّةِ الْمُعْبَّرِ عَنْهَا (فِيهِ)^(٧) بِالْتَعْرِيفِ، أَيِ كَوْنِ الْاسْمِ عِلْمًا، وَسَبَقَ بَيَانُهُ^(٨). وإنما وَجَبَ ذَلِكَ لما قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْمَنْعِ، كَمَا مَرَّ، أَنْ يَكُونَ إِحْدَى الْعَلَتَيْنِ

(١) ج: فلأنها.

(٢) ج: وهو.

(٣) ب: الدالة.

(٤) مجيب النداء ٢/٢٦٣.

(٥) قال الفاكهي بعد قول المصنف (من مجامعة كل علة): «المناسب مانع». مجيب النداء ٢/٢٦٣.

(٦) ج: على الذات المهمة.

(٧) سقطت من ج.

(٨) نهاية السقط في الأصل.

لفظيةً والأخرى معنويةً، والصفةُ والعلميةُ معنويتان، والسبعةُ الباقيةُ كُلُّها لفظيةٌ.
وظاهرٌ أنَّ الانفصالَ في كلامِ المصنفِ بين الصفةِ والعلميةِ حقيقيٌّ لمنعِ الجمعِ والخلوِّ
معاً، لا أحدهما فقط، ضرورةً أنَّ العلميةَ تقتضي الخصوصَ، والوصفَ يقتضي العمومَ.

وتتعينُ ^(١) العلميةُ معَ الثلاثة: التركيبُ المعبرُ عنه في البيتِ بالمركبِ السابقِ

بيانهُ، والتأنيثُ بغيرِ الألفِ، كما عُلِمَ مما مر، سواءً كانَ علماً لمؤنثٍ أو مذكراً، زائداً
على ثلاثةِ أحرفٍ، محرَّكٍ الوسطِ أعجمياً منقولاً عن مذكِرٍ أمْ لا، كهندٌ وطلحةٌ وزينبٌ
وسقَرٌ وبلخٌ وزيدٌ لامرأةٍ.

فائدةٌ: أسماءُ القبائلِ والأرضينِ والكَلِمِ صرفُها (ومنعُها) ^(٢) مبنيان على المعنى، فإنَّ
كانَ أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً صُرِفَ، وإنَّ كانَ أمّاً أو قبيلةً أو بقعةً أو كلمةً أو
سورةً لم يُصَرَفْ. كذا في التسهيل ^(٣).

وفي شرحه للدماميني ^(٤): «قلتُ ها هنا أمرانِ نُبِّهَ عليهما ^(٥): أحدهما أنَّ إطلاقَهُمُ
القولَ بجوازِ الأمرينِ محمولٌ على ما إذا لم يتحقق مانعان ^(٦) من الصَّرْفِ، فإنَّ تحققاً مُنَعَ من

(١) ص: واقعيتين.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) التسهيل ٢٢٠.

(٤) شرح الدماميني على التسهيل - القسم الثاني - رسالة دكتوراه مقدمة من محمد السعيد عبدا لله
٧٧٣/٢.

(٥) ص، ب: عليها.

(٦) ص، ب: تتحقق مانعا.

الصرف^(١) بِكُلِّ حالٍ، نحو تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك.
 الثاني: أَنَّ تجويزَ الأمرين بِحَسَبِ التأويلين إِنَّمَا هُوَ موكولٌ إلى استعمالنا في الألفاظِ
 والكلماتِ؛ تقولُ «كتبْتُ زيدًا فأجدته» [أو]^(٢) «فأجدتها»، وأَمَّا مَا عدا ذلك فمَنوطٌ
 باستعمالِ العَرَبِ^(٣) في ذلك اللفظِ الخاصِّ، فما اعتبروه فيه من مَنعٍ أو صَرَفٍ اعتبرناه،
 وليس لنا أن نقترح ذلك من عند أنفسنا». انتهى.
 فَإِنْ قلتَ ما الحكمُ فيما جُهلَ استعمالُهُمْ لَهُ؟

قلتُ: قالَ^(٤) الرضوي: يجوزُ فيه الأمران. وقال مولانا عصام^(٥) الدين «رحمه الله
 تعالى»: الأقيسُ الصرفُ؛ لأنَّه الأصلُ، إلا أنْ يثبتَ أنَّ غيرَ المنصرفِ أكثرُ، فأنتَ حينئذٍ
 بين الإرجاعِ إلى الأصلِ والإلحاقِ بالأغلبِ، وكذا تراهُم يَصْرِفُونَ علماً لا يُعرفُ أَنَّهُ عَلَمٌ
 مَذْكُورٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ، خلافاً للفراءِ، حيثُ مَنعَ صَرَفَهُ لِشِبْهِ العجمةِ بكونِهِ مجهولِ الحالِ في
 كلامِهِم كالأعجميِّ». انتهى.

والعجمةُ السابق^(٦) بيانها. وشرطُ تأثيرِ العجمةِ لمنعِ الصرفِ أمران: أحدهما
عَلَمِيَّتُهُ فِي اللُّغَةِ الْعَجَمِيَّةِ بأنْ يُنْقَلَ الاسمُ وهو عَلَمٌ فِي لُغَةِ الْعَجَمِ إلى لسانِ العربِ،

(١) ص: تحققنا من الصرف منع من الصرف.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وفي شرح الدماميني: فأجدته وأجدتها.

(٣) ص: باستعمال الألفاظ العرب.

(٤) ص: فإن، ب: قاله. وانظر شرح الكافية للرضي ٥٢/١.

(٥) شرح العصام على الكافية ٣٦.

(٦) ص: السابقة.

بخلاف ما نُقِلَ من لسانهم وهو نكرةٌ كلجامٍ، أو كان نكرةً في لسانهم ثم نُقِلَ في أوّلِ أحواله علماً كقالون، متصرفٌ البتّة.

والثاني: **زيادةُ الاسمِ** الذي هو فيه **على الأحرَفِ الثلاثة**، فلو كان ثلاثياً كنوحٍ ولو طِ تَعَيَّنَ صَرَفُهُ، قال المصنفُ في الشرح^(١): «ومن زعم من النَحْوِيِّينَ أَنَّ هذا النوعَ يجوزُ فيه الصرفُ وعدمه^(٢) فليس بمصيبٍ».

وشرطُ تأثيرِ **الصفةِ** أمران: أحدهما **أصالتها**، أي كونها بحسبِ الوضعِ،

والثاني: **عدمُ قبُولِ لفظِها التاءِ**.

فَ «عُرْيَانٌ»^(٣)، و «أَرْمَلٌ»، و «صَفْوَانٌ» اسمٌ للحجرِ الأملَسِ^(٤)، و

«أَرْنَبٌ» اسمٌ للحيوانِ المعروفِ، حالُ كونهما مستعملين مجازاً بمعنى **قاسٍ** في الأوّلِ،

و بمعنى **ذليلٍ** في الثاني، كما إذا قُلْتُ / «هذا قلبٌ صفوانٌ»، و «هذا رجلٌ أرنَبٌ» - [٧٨]

ففي كلامهِ لَفٌّ ونشْرٌ مُرْتَبٌّ - **منصرفةٌ**؛ لأنَّ الأولين يقبلانِ التاءَ، يُقالُ: «مررتُ برجلٍ عُرْيَانٍ، وامرأةٍ عُرْيَانَةٍ»، و «رجلٍ أَرْمَلٍ، وامرأةٍ أَرْمَلَةٍ»، والآخرين الوصفيةُ فيهما

(١) شرح المصنف ٤٤٦.

(٢) ممن ذكر أنه يجوز فيه الوجهان، الصرف وعدمه الزمخشري، وتابعه عليه جماعة، أما أكثر المحققين فعلى أن صرفه واجب، كما ذكر المصنف. انظر: المفصل ٢٨، شرح الأنموذج ٥١، التخمير ٢٢٥/١، وانظر أيضاً الكتاب ٢٣٥/٣، المقتضب ٣٥٣/٣، الأصول ٩٢/٢، ٩٥، شرح الكافية للرضي ٥٣/١-٥٤، الوافية ٣١، شرح الشذور ٤٥٤.

(٣) ج: كعريان.

(٤) انظر المصباح «صفو» وانظر الجامع ٢٠٧، ٢٠٨.

عارضةً في الاستعمال، وليست بحسب الوضع.

ويجوز في (نحو)^(١) هند، من كلِّ علمٍ ثلاثيٍّ ساكنِ الوسطِ، غيرِ أعجميٍّ

وجهان: الصرف، والمنع، المنع لوجود علتين، والصرف لأنَّ سكونَ الوسطِ عند

اجتماعِ هذه الأمور يكونُ مُقَارِنًا لِأحَدِي العِلَّتَيْنِ، فلا تَقْوَى على المنع.

وقد اجتمعا في قوله:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ^(٢)

تنبيه: المنع أجود من الصرف، وعكس^(٣) الفارسي، وتبعه (تلميذه)^(٤) ابنُ جني، قال

ابنُ هشامٍ الخضرَوائي: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ قَبْلَ أَبِي عَلِيٍّ، وَهُوَ غَلَطٌ».

بمخلافِ نحوِ «زَيْنَب»، وَنحوِ «سَقَر» (من)^(٥) كلِّ ما كانَ متحركَ الوسطِ،

ونحوِ «بَلَخ» من كلِّ ما كانَ أعجميًا، فيتحتَّمُ فيهنَّ منعُ الصرفِ.

تنبيه: قضيةُ كلامِ المصنِّفِ جوازُ الوجهين في نحوِ «زَيْد» علمًا لامرأةٍ^(٦)، وهو رأيٌ

(١) سقطت من ج.

(٢) من المنسرح لجرير في ديوانه، والبيت من شواهد سيويه ٢٤١/٣، وشرح ابن جمعة ٤٦٣/١.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٣٠٧/١، المساعد ٢٣/٣. هذا وقد نص ابن جني في اللمع على جواز الوجهين على المساواة. انظر اللمع لابن جني ٢١٣.

(٤) سقطت من ص.

(٥) سقطت من ج.

(٦) في الأصل: الحمرة، تحريف.

لبعض النحاة^(١)، والذي نصَّ عليه ابنُ مالك في التسهيل^(٢)، والمصنف^(٣) في التوضيح، وجزَمَ به في الجامعِ والشذورِ تحتمُّ المنعُ في ذلك.

وكعمرَ، في منعِ الصرفِ للعلميةِ والعدلِ عند تميمٍ، أي عند جمهورِ بني تميم، بقرينةِ ما مرَّ في كلامِهِ في صدر هذا الكتاب، بل فيما يأتي بالإثر^(٤)، (أي)^(٥) في لغتهم (باب حذام)^(٦)، بالحاء المهملة والذال المعجمة، علم لامرأة، والمرادُ ببابها: كلُّ ما كان على وزن «فَعَالٍ» علماً لمؤنث من الأعيان.

إِنْ لم يُحْتَمَ، أي بابُ حذام، براءٍ، كغلابٍ وسجّاحٍ ورقاشٍ أعلامٍ لنسوةٍ، وعدلهُ عن فاعلة.

فإنْ حُتِمَ براءٍ كسفارٍ، وحضارٍ، ووَبَارٍ أعلامٍ لماءٍ وكوكبٍ وقبيلةٍ، لم يكنْ كعمرَ، بل يكونُ كحذامٍ في البناءِ على الكسرِ.

وكعمرَ أيضاً فيما مرَّ «أمسُ» حالُ كونهِ كائناً ليومٍ مُعَيَّنٍ، وهو اليومُ الذي قبل

(١) قال سيبويه ٢٤٢/٣: «(فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية)». وانظر المقتضب ٣٥١/٣-٣٥٢.

(٢) التسهيل ٢٢٠.

(٣) الأوضح ١٢٥/٤، الجامع ٢٠٨، شرح الشذور ٤٥١.

(٤) انظر ما مضى ص ١٦-١٧، وما يأتي من كلامه بعد قليل.

(٥) عن ج.

(٦) سقطت من ص.

يومك بليلة **إِنْ**^(١) **كَانَ** مرفوعاً، وعدله عن أمس.

وبعضهم، أي بعض تميم، أي قليل منهم، فقد اشتهر أنَّ كلمة «بعض» تُستعمل للتقليل، لم يشترط، أي لم يوقع الاشتراط فيهما، أي في باب حذام وفي أمس، فجعل هذا البعض^(٢) كلاً من باب حذام وأمس كعمر مطلقاً، وقد سبق الكلام على هذا الباب وعلى أمس بالتفصيل^(٣)، فلنقتصر على هذا القدر حذراً من التطويل.

وكعمر أيضاً في منع الصرف للعلمية والعدل «سحر»، وهو السدس الأخير من الليل^(٤)، **عند الجميع**، أي جميع العرب، أي في لغتهم، **إِنْ كَانَ**، أي «سحر» ظرفاً، وكان من يوم معين، كما أفصح به في الشرح^(٥) كغيره، نحو «جئت يوم الجمعة سحر». وعدله عن السحر.

فلو لم يكن ظرفاً نحو «سحر يوم الجمعة طيب»، أو كان من يوم غير معين نحو ﴿بَحَيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(٦) فلا منع ولا علمية ولا عدل.

(١) ص: وإن.

(٢) انظر التعليق رقم ٧ ص ٣٩٥.

(٣) انظر ماسبق ص ١٦-١٧.

(٤) انظر أساس البلاغة والصحاح واللسان «سحر».

(٥) انظر شرح المصنف ٤٤٩، الأوضح ١٢٩/٤، الجامع ٢٠٩.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

[التعجب]

هذا بابٌ - بالتنوين -، **التعجب**، وهو استعظامُ أمرٍ خفيٍّ سببه.

له عند النحاة **صيغتان**: إحداهما: **ما أفعل زيدًا، وإعرابه، أي (إعراب)**^(١)

هذا اللفظ، والمراد بالإعراب هنا تنزيل التركيب الجزئي على القاعدة النحوية، **ما..**^(٢)

بمعنى شيء، وهو لغة ما صحَّ أن يُخبر عنه. وهذه الجملة خبر لقوله: إعرابه، ولم يحتج

لرابط^(٣)؛ لأنها عينُ المبتدأ في المعنى.

ولا وصف لـ «ما» هذه (كما يشعر به كلامه، فهي تامةٌ. وبهذا الاعتبار صحَّ عدُّ

هذا)^(٤) البيان إعرابًا، على أن للتغليب مجالاً^(٥).

و «أفعل» **فعل ماضٍ**؛ لأنه مبني^(٦) على الفتح^(٧)، ولو كان اسمًا - كما يقوله

(١) سقطت من ج.

(٢) بعدها في متن القطر من نشرة الشيخ محي الدين: مبتدأ بمعنى شيء عظيم.

(٣) في الأصل: لربط.

(٤) سقط من ب.

(٥) قال السويدي في الحاشية ورقة ٢٥١: «قوله «على أن للتغليب مجالا» بأن لا يراد من الإعراب ما مر

في بابه، ويغلب على قوله «ما بمعنى شيء» اسمه، فيكون من باب تغليب الأكثر على الأقل».

(٦) ج: بني.

(٧)

الكُرفيون^(١) - لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزم مع ياء المتكلم نون الوقاية؛ يُقال «ما أفقرني»^(٢) إلى عفو الله تعالى».

فاعله ضمير «ما»، أي ضمير (فيه)^(٣) مستتر يعود على «ما».

و «زيداً» - بالفتح والتنوين على الحكاية - مفعول به لهذا الفعل.

والجملة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول به خبر «ما»، فهي^(٤) إذا مبتدأ.

والمسوَّغُ للابتداء بها مع نكارَتِها، كما مرَّ، تضمُّنها معنى التعجب، كقوله:

عَجَبٌ لِيَلِكَ قَضِيَّتِي وَإِقَامَتِي فَيُكُمُّ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٥)

أو كونُها في قوَّةِ الموصوفة^(٦)، إذِ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حسنٌ زيداً، كما قالوا

(١) انظر الإنصاف ١/١٢٦-١٤٨، أسرار العربية ١١٣ فما بعدها، ائتلاف النصر ١١٨-١٢٠،

التبيين ٢٨٥-٢٩١.

(٢) ص: ما أفقرك، تحريف.

(٣) سقطت من ص.

(٤) ص: فهو.

(٥) من الكامل، وهو من شواهد سيبويه، وينسب لهني بن أحمر، وقيل: بل لهما بن مسرة، وقيل: إنه

لضمرة بن جابر، كما ينسب في بعض المصادر لرؤية. انظر الكتاب ١/٣١٩، شرح المفصل

١/١١٤.

(٦) ذكر المصنف في الشرح وجهها ثالثاً، وهو أن تكون موصوفة بالجملة بعدها، فالخير محذوف. انظر

شرح المصنف ٤٥٦.

(١) : «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» (٢) (إِنْ مَعْنَاهُ: شَرُّ عَظِيمٍ أَهْرَ ذَا نَابٍ) (٣).
وثانيهما: «أَفْعِلْ»، بكسر العين، به، أي يزيد مثلاً، وهو بمعنى «مَا أَفْعَلُهُ»،
أي زيِّداً مثلاً.

وَأَصْلُهُ، أي (أَصْلُ) (٤) «أَفْعِلْ» بالكسر «أَفْعَلْ» بالفتح، (أي) (٥) صَارَ (ذَا) (٦)
كَذَا، أي صاحبٌ (٧) حُسْنٍ مثلاً. كَأَغْدَ الْبَعِيرُ، (بفتح الباء وكسر هـ) (٨)، أي صَارَ
ذَا، أي صاحبٌ غُدَّةً، فغَيَّرَ اللَّفْظَ (٩)، أي لفظُ «أَفْعَلْ» بالفتح، بِأَنْ جُعِلَ بِصُورَةِ
«أَفْعِلْ» بالكسر؛ لِأَنَّ فِي الْأَمْرِ تَعْظِيماً، وَالتَّعْظِيمُ يُنَاسِبُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، فَصَارَ «أَفْعِلْ»
زَيْدٌ»، وَزَيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ مَثَلًا؛ لِأَجْلِ إِصْلَاحِ اللَّفْظِ، أي
لِلفْظِ «أَفْعِلْ زَيْدٌ»، إِذْ فِيهِ إِيقَاعُ الْأِسْمِ الظَّاهِرِ مَرْفُوعًا بَعْدَ صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَهُوَ مُسْتَقْبَحٌ،

(١) سقطت من ص.

(٢) انظر الكتاب ٣٢٩/١، ودلائل الإعجاز ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) عن ج.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ساقط من ب.

(٧) ص: صاحبه.

(٨) لغة الكسر هي لغة بني تميم. انظر اللسان «بعر».

(٩) ساقط من ب.

وبهذه الصفة^(١) يزول القبح، إذ يصير اللفظ في صورة فعل أمر له فاعل مستتر /، وبعده [٧٩] مفعول به بواسطة حرف الجر، كقولك «امرر بزيد»، فمن ثمة، أي من أجل أنها زيدت لإصلاح اللفظ لزمت زيادتها هنا، (أي)^(٢) في «أفعل به».

تنبيه: يستثنى من كلام المصنف (صورة)^(٣) لا يلزم فيها الباء؛ قال في حاشية

التسهيل: «يجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه «أن» المصدرية» وصلتها كقوله^(٤):

وأحب إلينا أن تكون (المقدما)^(٥)

(أي: بأن تكون)^(٦)، دون «أن»^(٧) المؤكدة وصلتها؛ لعدم السماع، فهذا حكم

اختصت به (عن)^(٨) «أن»، ونظيره: «عسى أن تقوم»^(٩). انتهى.

(١) ب، ج: الزيادة.

(٢) سقطت من ص.

(٣) سقطت من ص.

(٤) عجز بيت من الطويل، ينسب لعلي بن أبي طالب «كرم الله وجهه»، كما ينسب للعباس بن مرداس «رضي الله عنه» وصدره:

وقال أمير المسلمين تقدّموا

انظر: شرح التسهيل ٣/٣٥، الجنى ٤٩، اللسان «حب».

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ص، وفي ب: بأن يكون، وسقطت أيضاً: أي.

(٧) سقطت من ص.

(٨) عن ج.

(٩) أجاز بعض النحويين إسقاط الباء مع «أن» المشددة، وقال ابن مالك: «ولو اضطرّ شاعر إلى حذف

بمخلاف زيادتها، أي الباء، في فاعل «كفى» (التي بمعنى «حَسْبُ»، فلا [تلزم]^(١) فيه، يقال «كفى زيدٌ علياً»، كما يُقال «كفى»^(٢) بزيد». الشرح^(٣): ولهذا خُطِّي من بناءه من الجلف والحمار، فقال: ما أَجْلَفُهُ، وما أَحْمَرُهُ. وشذَّ قَوْمٌ: «هو أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ»^(٤).

تنبيه: لم يقيّد المصنف الثلاثي بالمجرد احترازاً عن الثلاثي (المزيد، لأنَّ الثلاثي)^(٥) في اصطلاح النحاة ما^(٦) تكون حروفه ثلاثة فقط، فلا يتناول الثلاثي المزيد فيه حتى يحتاج إلى إخراجِه.

الباء المصاحبة غير «أن» بعد «أفعل» لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب». وذهب بعضهم إلى أن حذفها لا يجوز، وخرجوا البيت على الشذوذ. انظر: الجنى الداني ٤٩، شرح التسهيل ٣٥/٣.

(١) في جميع الأصول: فلا ترد فيه، وأثبت ما به يستقيم النص.

(٢) سقط من ب.

(٣) شرح المصنف ٤٥٩.

(٤) انظر الدرة الفاخرة ٣٦٩/٢.

(٥) ساقط من ص، ب، والعبارة في ج: المزيد بأن الثلاثي، وأثبت ما أراه صواباً.

(٦) ج: وهو ما تكون.

(مُثَبِّتٌ، فلا يُبْنَى من منفيٍّ نحو «ما عَاجَ بالدواءِ»^(١) وما قَامَ^(٢)).

متفاوتٍ، فلا يُبْنَى من نحو «ماتَ» و «فَنِي»؛ لأنَّ حَقِيقَتَهُمَا واحدةٌ، وإنما يَقَعُ التَّفْضِيلُ والتَّعَجُّبُ مما زَادَ على نظائره.

تَامٌ، فلا يُبْنَى من ناقِصٍ كـ «كَانَ» و «كَادَ».

مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، فلا يُبْنَى من مَبْنِيٍّ للمفعولِ نحو «ضَرَبَ» و «سَيَّءَ عَمْرُو بكذا».

ليس اسمُ فاعِلِهِ، أي ليسَ وزنُ اسمِ فاعِلٍ^(٣) الفِعْلِ، أَفْعَلٌ، فلا يُبْنَى من «عَمِيَّ وَعَرَجَ» ونحوهما من أفعالِ العيوبِ الظاهرة، ولا «سَوَدَ وَحَمَرَ» ونحوهما من أفعالِ الألوانِ، ولا من «لَمِيَ وَدَعَجَ» ونحوهما من أفعالِ الحُلَى التي الوصفُ منها على وزنِ «أَفْعَلٍ»؛ لأنَّهُمْ قالُوا من ذلك: «هو أَعْمَى وَأَعْرَجَ وَأَسْوَدَ وَأَحْمَرُ وَأَلْمَى وَأَدْعَجَ»، كذا في الشرح^(٤).

تنبيهٌ: قضيةُ المتنِ عدمُ جوازِ البناءِ مِنَ العيوبِ مُطْلَقًا، وكلامُ (الشرح)^(٥)، كَمَا تَرَى، يقتضي جوازه من الباطنة، كما (هُوَ)^(٦) الحقُّ^(٧).

(١) ما عَاجَ بالدواءِ أي ما انتفع به، وهذا من الألفاظِ الملازمة للنفى.

(٢) سقط من ب.

(٣) في الأصل: فاعله.

(٤) شرح المصنف ٤٦٠.

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ب، ج.

(٧) انظر الأصول ١٠٥/١، شرح الكافية ٢١٣/٢.

[الوقف]

(هذا بابٌ في الوقفِ) ^(١) وشيءٌ من مُهِمَّاتِ الخطِّ.

الوقف: اصطلاحاً: قِيلَ: قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدها، ولو مُقَدَّرًا.

قال ابنُ الحاجبِ في الشافية: «هو قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدها»، وقال الرضيُّ في

شرحِها ^(٢): «قوله: «قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدها» أي (أَنْ) ^(٣) تَسْكُتَ على آخِرِهَا، قاصداً

لذلك، مُخْتَاراً لجعلِهَا آخِرَ الكلامِ، سواءً كَانَ ^(٤) بعدها كلمةٌ أَوْ كَانَتْ آخِرَ الكلامِ،

فَيَدْخُلُ فِيهِ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الوقفِ.

ولو وَقَفْتَ عَلَيْهَا وَلَمْ تَرَاعِ أَحْكَامَ (الوقفِ) ^(٥) الَّتِي نَذَرُهَا ^(٦)، كَمَا تَقِفُ مَثَلًا عَلَى

آخِرِ «زَيْدٍ» بِالْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ، لَكُنْتَ وَاقِفًا، لَكِنَّكَ مُخْطِئٌ فِي تَرْكِ [أَحْكَامِ] ^(٧) الوقفِ.

(والوقفُ) ^(٨) لَيْسَ بِمُجَرَّدِ إِسْكَانِ الْحَرْفِ الْآخِرِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الرَّوْمُ وَقْفًا، وَكَانَ

(١) سقطت من ص.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٧١.

(٣) عن ب.

(٤) ج: كانت بعدها.

(٥) سقطت من ص.

(٦) في جميع النسخ: يذكرها، والتصحيح من شرح الشافية.

(٧) عن شرح الشافية.

(٨) سقطت من ب، وفي ج: فالوقف.

لفظ «مَنْ» في: «(مَنْ) ^(١) زيدٌ» موقوفًا عليه مَعَ وَصْلِكَ إِيَّاهُ بزيدٍ.
 قوله: «عَمَّا بَعْدَهَا» يُوهِمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ (الْوَقْفُ) ^(٢) عَلَى (كَلِمَةٍ) ^(٣) إِلَّا وَبَعْدَهَا
 شَيْءٌ، وَلَوْ قَالَ: السَّكُوتُ عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ اخْتِيَارًا لِجَعْلِهَا آخِرَ الْكَلَامِ، لَكَانَ أَعَمَّ،
 انتهى.

في الاستعمالِ الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ «رَحْمَةٍ»، مِنْ كُلِّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ بَتَاءٍ قَبْلَهَا
 متحرك - ولو تقديرًا كحياةٍ - بِالْهَاءِ بدلًا مِنْهَا، نَحْوُ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ»، وَ «نِعْمَ الْحَيَاءُ»،
 بخلافِ نَحْوِ «بِنْتٍ» فالتاءُ لَا غَيْرُ.

وعلى نَحْوِ «مُسْلِمَاتٍ» مِمَّا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مُزِيدَتَيْنِ - وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ - بِالتَّاءِ
 إِقْرَارًا لَهَا عَلَى حَالِهَا، نَحْوِ «جَاءَتْنِي مُسْلِمَاتٌ» وَ «هَذِهِ عَرَفَاتٌ».

والْوَقْفُ - فِي الْأَفْصَحِ - عَلَى نَحْوِ قَاضٍ مِنْ كُلِّ اسْمٍ مُنْقُوصٍ مُنَوَّنٍ، رَفْعًا
 وَجَرًّا، أَيْ (وَقْتٌ) ^(٤) رَفَعٍ وَوَقْتٌ جَرٌّ، أَوْ مَرْفُوعًا رَفْعًا وَمَجْرُورًا جَرًّا، بِالْحَذْفِ لِلْيَاءِ
 نَحْوِ «هَذَا قَاضٍ»، وَ «مَرَرْتُ بِقَاضٍ».

وخرج بقوله: رَفْعًا وَجَرًّا نَحْوُ «قَاضِي» نَصْبًا، فَلِلْإِثْبَاتِ لَا غَيْرُ، كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ
 بِالْإِثْرِ.

(١) سقطت من ب، ج.

(٢) سقطت من ص.

(٣) سقطت من ص.

(٤) عن ب.

والوقف في الأفصح^(١) على نحو «القاضي» من كل اسم منقوص غير منون،
فيهما، أي في الرفع والجر، بالإثبات^(٢) (للياء)، نحو «هذا القاضي»، و «مررتُ
بالقاضي».

وقد يُعكسُ فيهنَّ، أي في الصُّورِ الأربع، فيُوقَفُ على نحو «رحمة» بالتاء، وعلى
نحو «مسلمات» بالهاء، وعلى نحو «قاضٍ» بالإثبات، وعلى نحو «القاضي»^(٣) بالحذف.
وقَفَ بعضُ السبعة^(٤) في ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥)، و ﴿إِنَّ شَجَرَةَ
الزَّكْوَمِ﴾^(٦) بالتاء.

وسَمِعَ بعضهم يقول: «يا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ»، فقال بعضُ من سَمِعَهُ: «والله ما
أَحْظُ مِنْهَا (ولا)^(٧) آيَتٌ»، وقال:
والله أَنجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتِ

(١) انظر: التبيين ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) عن ج.

(٣) ب: قاض.

(٤) وقف نافع وأبو عمرو والكوفيون عليهما وعلى جميع الكلمات التي رسمت في المصحف بالتاء على
المرسوم. انظر التيسير ٦٠.

(٥) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٤٣ من سورة الدخان.

(٧) ساقط من ج.

مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ^(١)

وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِهِمْ: «كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ»، وَقَالُوا «دَفَنُ الْبَنَاءِ مِنْ الْمَكْرُمَةِ».

وَقَدْ وَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ^(٢) بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾^(٣)، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾^(٤)، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاْقِي﴾^(٥)، ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي﴾^(٦)، و﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٧)، وَوَقَفَ^(٨) الْجُمْهُورُ بِالْحَذَفِ.

تَنْبِيْهُ: مِثْلُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فِيمَا تَقَرَّرَ: أُولَاتٍ، وَهِيَهَاتِ.

تَنْبِيْهُ ثَانٍ: / تَفْسِيرِي لـ «نَحْوِ قَاضٍ» بِالْمَنْقُوصِ الْمُنُونِ، وَلـ «نَحْوِ الْقَاضِي» بِالْمَنْقُوصِ [٨٠] غَيْرِ الْمُنُونِ هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الشَّرْحِ^(٩)، وَيَتَّجُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ (فِي الْأَوَّلِ نَحْوُ «لَقِي») وَنَحْوِ «يُرِي» عَلَمَيْنِ، وَعَلَى إِطْلَاقِهِ^(١٠) فِي الثَّانِي نَحْوُ «جَوَارٍ»، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي الثَّلَاثَةِ

(١) البيتان من الرجز، لأبي النجم العجلي، في ديوانه، المرتجل ٢٠، الخصائص ٣٠٥/١.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٧، ٣٦٦.

(٣) من الآية ٧ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٥) من الآية ٣٤ من سورة الرعد.

(٦) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٧) من الآية ١٥ من سورة غافر.

(٨) ج: وقف.

(٩) انظر شرح المصنف ٤٦٢.

(١٠) ساقط من ج.

وجوب الإثبات، لا جواز الوجهين.

وليس في حال نصب نحو «قاضي» و «القاضي» من كل اسم منقوص

منون أو غير منون وقفاً إلا الياء، أي إثباتها.

ويُبدل^(١) تنوين المنون ألفاً، كما يُعلم مما يأتي بالإثر، قال الله تعالى ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا

مُنَادِيًا﴾^(٢).

ويوقف على «إذا» التي هي حرف جوابٍ وجزاءٍ، وعلى نحو قوله (تعالى)^(٣)

﴿لَنَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٤) من كل فعلٍ مؤكّدٍ بالنون الخفيفة^(٥) بعد^(٦) فتحةٍ، وعلى نحو

«رأيتُ زيداً» من كل اسمٍ منصوبٍ منونٍ بإثباتِ الألفِ مِنْهُنَّ بدلاً من النونِ.

وجزم ابنُ عُصفورٍ في شرح الجمل^(٧) بأنه يُوقف على «إذا» بالنون، وليس الأمرُ

كما ذكر، بل الصحيح ما مرَّ، ولا تختلفُ القراءُ في الوقفِ (على)^(٨) (نحو)^(٩) ﴿وَلَنُ

(١) ب: أو يبدل.

(٢) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٥) ص: المؤكدة.

(٦) ص: وبعد.

(٧) شرح الجمل ١٧٠/٢.

(٨) سقطت من ص.

(٩) سقطت من ج.

تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدَّا^(١) أَنَّهُ بِالْأَلِفِ، قال معناه المصنف في الشرح^(٢)، وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ. فتأمل.

فائدة: في شرح المصنف^(٣) : «تنوين الاسم المنصوب، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا يَا هَذَا» وَقَفَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ بِالْأَلِفِ، إِلَّا رُبْعَةً فَإِنَّهُمْ (وقفوا على نحو)^(٤) «رَأَيْتُ زَيْدًا» بالحذف. قال:

أَلَا حَبَّذَا غَنَمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفٌ^(٥)

انتهى.

وظاهر كلامه أَنَّ رُبْعَةً يَلْتَزِمُونَ الْوَقْفَ بِالْحَذْفِ، لَكِنْ صَرَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٦) بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ. وفي الإرشاد^(٧) : «وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ وَقَطْرُبُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(٨) وَالْكُوفِيُّونَ أَنَّ

(١) من الآية ٢٠ من سورة الكهف.

(٢) انظر شرح المصنف ٤٦٣.

(٣) شرح المصنف ٤٦٤-٤٦٥، وانظر المغني ٤٨٧.

(٤) ب، ج: يقولون.

(٥) من الطويل، لا يعرف له قائل. انظر ابن الناطم ٨٠٨، شرح الرعي ٢٧٩/١، الهمع ٢٠١/٦.

(٦) انظر المساعد ٣٠٣/٤، وانظر شرح الشافية ٢٧٢/٢.

(٧) ربما كان كتاب الإرشاد هذا كتاب الإرشاد للهندي، فهو من الكتب التي ينقل عنها جده العصام كثيرا.

(٨) ص: وأبو عبيد والصحيح أنه أبو عبيدة، كما في الخصائص ٩٩/٢.

(من) ^(١) العَرَبِ من (يَقِفُ) ^(٢) على المنصوبِ المنون بالسكون؛ تقولُ «رَأَيْتُ زَيْدًا»،
وعَرَّاهَا ابنُ مالِكٍ ^(٣) إلى ربيعةَ، وهو-واللهُ أعلمُ-ربيعةُ الفرس ابنُ نزارِ بنِ مَعَدٍّ بنِ
عدنانٍ ^(٤)، وفي البطون التي تفرعت من ربيعةَ عالمٌ ^(٥) شعراءُ لا يُحْصَوْنَ، ولا يُوجَدُ في
لسانِهِمُ الوقْفُ بغيرِ إبدالِ التنوينِ أَلِفًا، [إلا] ^(٦) (إِنْ كَانَ) ^(٧) على الندورِ، وعندَ الجمهورِ
أَنَّ هذا مما جاءَ في الشعرِ، ولا يجوزُ في الكلامِ» ^(٨) انتهى.
ولما ذكرَ المصنّفُ الوقْفَ على هذه الثلاثةِ بَيَّنَ رَسْمَهَا في الخطِّ استطرادًا، فقال:
«كَمَا يُكْتَبَنَّ»، إذِ الأصلُ ^(٩) في الكلمةِ أَنْ تُكْتُبَ بصورةٍ لفظِها بتقديرِ الابتداءِ بها ^(١٠)
والوقفُ/ ^(١١) عليها.

-
- (١) سقطت من ج.
(٢) ج: من يعرب.
(٣) التسهيل ٣٢٨.
(٤) انظر جمهرة النسب للكلبي ٤٨٣، المنتخب ٣٩٩-٤٠٠.
(٥) ص: علما.
(٦) زيادة يقتضيها السياق.
(٧) سقطت من ج.
(٨) انظر المساعد ٣٠٢/٤-٣٠٣.
(٩) ج: يعني أن الأصل.
(١٠) ج: بها في الوقف.
(١١) بداية خرم في الأصل بمقدار ورقة، والنص من هنا إلى ص ٤٥٥ من ب، ج. انظر التعليق رقم ٥.

تنبيه: قضية كلام المصنف كما ترى كُتِبَ نونِ التوكيد الخفيفة بعدَ الفتحةِ أَلِفًا مطلقًا والمنقولُ تقييدُ ذلك بأمنِ اللَّبْسِ، فَتُكْتَبُ في مثلِ «اضْرِبَنَّ عَمْرًا وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا» نُونًا لَا أَلِفًا حَذَرًا مِنَ التَّبَاسِ^(١) (نهى الواحدِ بنهى الاثنين . وعن الكوفيين أَنَّ نونَ التوكيدِ تُكْتَبُ)^(٢) نُونًا.

وعن الفراء^(٣) أَنَّ «إِذَا» إِنْ كَانَتْ نَاصِبَةً كُتِبَتْ بِالْأَلِفِ، وَإِلَّا كُتِبَتْ بِالنُّونِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِذَا». وَجَرَى ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ عَلَى كِتَابَتِهَا بِالنُّونِ مطلقًا، (بناءً عَلَى مَا مَضَى)^(٤) عَنْهُ. فَتَلَخَّصَ فِي كِتَابَةِ «إِذَا» ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ: الْأَلْفُ مطلقًا^(٥) (٦)، وَالنُّونُ مطلقًا، وَالتَّفْصِيلُ^(٧).

هَذَا وَلَمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الْكِتَابَةِ اسْتَطَرَدَّ بِذِكْرِ مَسْأَلَتَيْنِ مُهِمَّتَيْنِ فَقَالَ: وَتُكْتَبُ أَلِفٌ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ، اسْمًا كَانَتْ أَوْ حَرْفًا، كَوَاوٍ «قَالُوا»، دُونَ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ، أَيِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ كَوَاوٍ «زَيْدٌ يَدْعُو»، فَرَقًا

(١) فِي النسختين ب، ج: الْقِيَاسُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا أُثْبِتَ.

(٢) سَقَطَ مِنْ ب.

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ٢/٢٣٨.

(٤) انْظُرْ مَا سَبَقَ ص ٤٣٧.

(٥) أَقْحَمَ نَاسِخَ ب بَعْدَ كَلِمَةِ مُطْلَقًا: «بِنَاءً»، كَمَا فِي السُّطْرِ الَّذِي يَسْبِقُهُ.

(٦) سَقَطَ مِنْ ج.

(٧) انْظُرْ شَرْحَ الرَّعِينِيِّ ١/٢٨٠، الْبَسِيطَ ١/٢٣٠ «هَامِشُ الْمُحَقِّقِ»، الْجَنَى ٣٦٦، شَرْحَ الشَّافِيَةِ

٢٧٩/٢-٢٨٠، الْمَغْنِي ٣١، اللَّسَانُ «أُذُن».

بينهما^(١).

وَتُرْسَمُ الْأَلِفُ الْمُتَطَرِّفَةُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتْ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ، وَذَلِكَ كـ
«اشْتَرَى» مِنْ الْأَفْعَالِ، وَ كـ «الْمُصْطَفَى» مِنَ الْأَسْمَاءِ، أَوْ لَمْ^(٢) تَتَجَاوَزِ الثَّلَاثَةَ،
وَلَكِنْ^(٣) كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ، (وَذَلِكَ)^(٤) كـ «رَمَى» مِنَ الْأَفْعَالِ، وَ كـ «الْفَتَى» مِنْ
الْأَسْمَاءِ، أَصْلُهُمَا «رَمَى، وَالْفَتَى»، قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا فِيهِمَا لِتَحْرُكِهَا^(٥) وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.
وَتُرْسَمُ الْأَلِفُ أَلِفًا فِي غَيْرِهِ، أَيِ غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِمَّا تَجَاوَزَتْ (فِيهِ)^(٦) الْأَلِفُ
الثَّلَاثَةَ^(٧)، وَمَا كَانَتْ الْأَلِفُ فِيهِ أَصْلُهَا الْيَاءُ، وَذَلِكَ كـ «عَفَا» مِنَ الْأَفْعَالِ، وَ كـ
«الْعَصَا» مِنَ الْأَسْمَاءِ، أَصْلُهَا «عَفَوَ» وَ «عَصَوَ»، قُلِبَتِ الْوَاوُ فِيهِمَا أَلِفًا لِتَحْرُكِهَا^(٨)
وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

وَلَمَّا ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَحْتَاجَ أَنْ يَذْكَرَ قَانُونًا يَتَمَيَّزُ [بِهِ]^(٩) ذَوَاتُ الْوَاوِ (مِنْ

(١) ب: هو تأنيثهما بدل: فرقا بينهما.

(٢) ج: لم، ب: ولم، وما أثبتته في المتن من نشرة الشيخ محي الدين.

(٣) ب: وذلك لكن، و ج: لكن.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ب: لتحركهما.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ج: ثلاثة.

(٨) ب: لتحركهما.

(٩) زيادة يقتضيها السياق، وما أثبت في شرح المصنف.

ذوات^(١) الياء، فَمِنْ ثَمَّةَ قَالَ: وَيُنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ، هَلْ هِيَ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ
واوٍ أَوْ عَنْ يَاءٍ، بِإِلْحَاقِ التَّاءِ (التي)^(٢) للمتكلم أو الخطاب به، وذلك كـ «رَمَيْتُ» و
«عَفَوْتُ»، مثلثتين.

فائدة: حَكَى (في)^(٣) القاموس^(٤) «عَفَيْتُ»، فيكونُ أيضًا بالياء، ولا يَقْدَحُ^(٥) ذلك
في صحة التمثيل به للواوِيَّ، إذ لا يلزمُ في المثال أن يكون نصًّا في المقصود كما هو
مشهورٌ.

وَيُنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْاسْمِ (هَلْ هِيَ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ)^(٦) بِالتَّشْنِيعِ،
وذلك كَعَصَوَيْنِ -تثنية عصا- وكَفَتَيْنِ تثنية فتى.

وفي الشرح^(٧): «ما أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّاطِئِيَّ:

وتثنيةُ الأسماءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مِنْهَا^(٨)
وقال الحريري:

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ما في القاموس مضبوط بتشديد الفاء قال «وقد عفيته، وأعفيته» انظر القاموس «عفا».

(٥) ج: لا يقدح.

(٦) سقطت من ب.

(٧) شرح المصنف ٤٦٧.

(٨) من لامية الشاطبي المشهورة. انظر، المطالع النصرية ١٢٦.

إذا الفعلُ يومًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَأَلْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا فَكُتِبُـهُ بِيَاءٍ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلِفِ»^(١)
انتهى. ويلى هذا البيت بيتٌ ثالثٌ يَتَضَحُّ بِهِ المرادُ بالفعل، ولفظه^(٢) :
ولا تحسبِ الفعلَ الرُّبَاعِيَّ والذي تعدَّاهُ والمهمُوزَ في ذاك يَخْتَلِفُ

(١) انظر شرح مقامات الحريري ٢٠١/٤ «المقامة الحلبية»، ورواية صدر البيت الثاني فيه: «فإن تر قبل

التاء ياء فكتبه»، وصدر البيت الثالث: «ولا تحسب الفعل الثلاثي والذي».

وانظر المطالع النصرية ١٢٦.

(٢) ج: لفظه.

[همزة الوصل]

هذا فصلٌ بالتنوين: **همزة اسمٍ** مبتدأً. وأصلُ «اسمٍ»^(١) عند البصريين: سَمُوْ كَ «قَنُوْ»، حُذِفَتْ واوُهُ للثقل بتعاقبِ الحركاتِ الإعرابيةِ عليها، ونُقِلَ سكونُ الميمِ إلى السينِ لِتَتَعَاقَبَ تلكَ الحركاتُ عليها، ثُمَّ أُتِيَ بالهمزةِ^(٢) في أوَّلِهِ. وعند الكوفيين «وَسَمٌ»، بمعنى علامة؛ لأنَّ الاسمَ علامةٌ على مُسَمَّاهُ. والمختارُ الأوَّلُ؛ لأنهم يقولون في تكسيره «أسماءٌ» وفي تصغيره «سُمِّيٌّ»، وعند اتصالِ الضميرِ المرفوعِ المتحرِّكِ «سَمَّيْتُ». ويوضِّحُ الثاني القيل^(٣) «أو سامٌ»، و «وَسِيمٌ»^(٤)، وَ «وَسَمْتُ». بكسرِ الهمزةِ، وَضَمٌّ لها^(٥) في لغةٍ ضعيفةٍ، وبفتحِها، على ما حكاه بعضُ الأئمةِ^(٦).

و همزةُ «استٍ»، أصله «سَتَه» كَجَمَلٍ لتكسيره على «أَسْتَاه»^(٧) كأجمالٍ، حُذِفَتْ

(١) انظر الإنصاف ٦/١-١٦، أسرار العربية ٤-٩، شرح المفصل ٢٣/١-٢٤ التبيين ١٣٢-١٣٨، التهذيب ١١/١١٦، اللسان «سما».

(٢) ج: بهمزة.

(٣) كذا في النسختين ج، ب.

(٤) ب: وسم.

(٥) ج: وضم الهاء.

(٦) انظر ما مضى ص ٨-٩.

(٧) ب: أستاذ.

هاؤه للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها، وسُكِّنَتْ فاءه لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف، ثُمَّ أُتِيَ بها للتوصل إلى النطق بالساكن.

[وابن]^(١) .. و، «ابنم» بمعنى «ابن»، والميم زائدة للتوكيد، (كما)^(٢) في

«زُرْقَم» بمعنى الأزرق، وليس هي بدلاً من (لام)^(٣) الكلمة كما في «فم»، وإلا لكانت اللام في حكم الفانية، فلا يحتاج إلى همزة الوصل. وتتبع نونه ميمه في حركات الإعراب.

و «ابنة»، أصلها «بنوة» كشجرة، لأنها مؤنثة «ابن»، فالتاء للتأنيث، بخلاف تاء «بنت» فإنها بدل من اللام، لا للتأنيث، لسكون ما قبلها، ولأنه لو سمي رجل بنت لصرفت ولما استفيد التأنيث من صيغتها، ومثلها «أخت».

وامرئ، وامرأة، أصلهما مرء ومرأة، (وهما لغة أخرى)^(٤)، سَكَنَ أَوْلَهُمَا ثُمَّ زِيدَ

فيه همزة الوصل^(٥)، / وإن كان على ثلاثة أحرف؛ لأن لأمهما همزة، ويلحقهما^(٦) [٨١] تخفيف، فيقال: «مر، ومرّة»^(٧)، فجرياً مجزئ ابن، وابنة.

(١) سقط في النسختين، وما أثبت من المتن.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) انظر اللسان «مرأ»، شرح الفصيح للزنجشري ٤٢٠.

(٥) نهاية الخرم في نسخة الأصل.

(٦) ب: يلحقهما.

(٧) سقط من ج.

وتثنيتهنَّ، أي ثنية هذه السبعة، وهي «اسمان، واستان، (وابنان)^(١)،
 (وابنمان)^(٢)، وابتان، وامران، وامراتان» بخلاف جمعهنَّ فهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ، قَالَ تَعَالَى
 ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾^(٣)، ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾^(٤).
 و همزة «اثنين» و «اثنتين»، أصلهما ثنيان، وثنيّتان كـ «جملان»، و
 «شجرتان»^(٥)، بدليل قولهم في النسبة إليهما «ثنوي» بفتحين، فحذفت لامهما^(٦)،
 وأُسْكِنْتَ فَاؤَهما^(٧)، وزيدت الهمزة.
 والغلام، أي ونحو الغلام، مِنْ كُلِّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «أَلْ»، سواء كانت حرف
 تعريف، كما ذكر وكالرجل، أم^(٨) اسماً موصولاً كالضارب والمضروب والحسن^(٩)، أو
 حرفاً زائداً^(١٠) كالحسن، علماً، والزيد.

(١) سقطت من ب.

(٢) عن ج.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة النجم.

(٤) من الآية رقم ٦١ من سورة آل عمران.

(٥) ج: كجملان شجرتان.

(٦) ص: لامها.

(٧) ص: فاؤها.

(٨) ج: أو اسماً.

(٩) انظر ما مضى ص ٩٧.

(١٠) ج: أو حرفان زائدان.

تنبيه: هذا الذي سلكته من جعل الغلام إشارةً إلى المحلّى بأل مطلقاً، وإن كان خلاف ظاهر اللفظ، أولى^(١) مما اقتضاه شرح^(٢) المصنف من^(٣) جعله إشارةً إلى المحلّى بأل التي هي حرف تعريف خاصة؛ لما فيه من تقدير الآخرين.

و همزة ايمن (الله)^(٤) في القسم.

وذهب^(٥) البصريون إلى أنه مفردٌ على وزن «أفعل» كـ «أجر»^(٦)، و «أنك» وهر الرصاص المذاب^(٧)؛ لأن المفرد هو الأصل، ولأن العرب قد تصرّفت فيه تصرّفات لم يجئ^(٨) مثلها في الجمع، فقالوا «إيمن»^(٩)، وإيم، وإم، بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة مع ضم الميم فيها، وإيمن بفتحها، و «م» مثلثة^(١٠)، و «من» بضم الحرفين وفتحهما

(١) ص: أو إلى ما اقتضاه.

(٢) شرح المصنف ٤٦٩.

(٣) ج: بل من جعله.

(٤) سقطت من ص.

(٥) ج: ذهب.

(٦) قال الجواهري: فارسي معرب. انظر الصحاح «أجر»، والمعرب للجواليقي ٦٩-٧٠.

(٧) انظر اللسان «أنك»، والمعرب ٨١، ٨٢ وانظر حاشية المحقق بهامشه.

(٨) ص: يكن.

(٩) ب: ايمن الله.

(١٠) ص، ب: مثله.

وكسرها^(١).

والأصل فيما فيه الهمزة من ذلك كسرُها؛ لأنها همزة وصلٍ، وإلا لما سقطت في الدرج.

وهو عند سيبويه من اليمين، وهو البركة، فإن^(٢) قال المَقْسِمُ «أَيْمَنُ اللَّهُ لأفعلنَّ»، فكأنه قال: «بركةُ الله قسَمي لأفعلنَّ».

وذهب الكوفيون إلى أنه جمعُ يمين؛ لأنه لم يَجِئ على وزنه مفردٌ، و«آجر» و«آنك» أعجميان، وأيضًا ليس جعلُها أفْعَلًا أَوَّلَى من جعلها فاعِلًا، فهمزته همزة قطع، وإنما سقطت وصلًا لكثرة الاستعمال^(٣).

تنبيهٌ: قال مولانا عصام الدين^(٤) «رحمه الله (تعالى)»^(٥) في تعليقاته^(٦) على الشافية: «أنشأ بإضافة «أيمن» إلى الله إلى أن المراد «أيمن» القسم، واحترز به عن «أيمن» جمع «يمين». انتهى. وعلى هذا فقولُ المصنف هنا: «في القسم» مجرَّد الإيضاح.

بفتحِهما، أي بفتحِ همزةِ الغلامِ وهمزةِ «أيمن»، أو بكسرِ الهمزةِ في «أيمن» في

لغةٍ ضعيفةٍ^(٧).

(١) انظر في هذه اللغات وغيرها: الإنصاف ٤٠٩/١، الجنى ٥٤١.

(٢) ج: فإذا قال.

(٣) انظر الإنصاف ٤٠٤/١-٤٠٩، الجنى الداني ٥٣٨-٥٤٢، المغني ١٣٦-١٣٧.

(٤) شرح عصام على الشافية بهامش شرح الشافية لنقره كار ص ١٠٨.

(٥) سقطت من ب.

(٦) ج: تعليقه.

(٧) انظر سر الصناعة ١/١١٧، الجنى ٥٤١.

همزة وصل، خبر المبتدأ^(١)، أي تثبت ابتداءً، أي وقت ابتداءٍ بها، وتُحذف
وَصَلًّا، أي وقت وصلٍ (لها بلفظ قبلها)^(٢).

وكذا، أي مثل ما مرَّ من همزة اسمٍ وما ذُكر معه^(٣) في كونها همزة وصلٍ،
(همزة)^(٤) الفعل الماضي المجاوز أربعة أحرفٍ، وذلك كـ «انطلق» و
«استخرج»، و همزة (أمره)، أي الماضي المذكور كـ «انطلق» و «استخرج»، و
همزة^(٥) مصدره^(٦)، أي مصدر الماضي المذكور، أو مصدر أمره، كـ «الانطلاق» و
«الاستخراج».

بخلاف همزة الماضي الثلاثي والرباعي وأمره ومصدره، فهي في الجميع همزة قطع
كـ «أمر، وأكرم وأمر، وأكرم، والأمر والإكرام».

و همزة أمر الفعل الثلاثي، وذلك كـ همزات «اقتل»، و «اغز»، و
«اغزري» - أصله: اغزوي، بضم الزاي وكسر الواو، (فأسكنت الواو)^(٧) للاستثقال، ثمَّ

(١) نص المتن: فصل: همزة اسم بكسر وضم، واست وابن..... همزة وصل.

(٢) ب: (خبر المبتدأ، أي تثبت)، وهي عبارة سابقة أقحمها الناسخ هنا.

(٣) ب: مصنف.

(٤) سقطت من ج.

(٥) سقط من الأصل من قوله: (أمره أي الماضي المذكور) إلى هنا.

(٦) ص: مصدر.

(٧) سقطت من ص.

حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وكُسِرَتِ الزاي لِنَتَّاسِبِ^(١) الياء- بِضَمِّهِنَّ، أَي: بِضَمِّ هَمْزَاتِهِنَّ.

تنبيه: ضابطُ ضَمِّ همزةِ أمرِ الفعلِ الثلاثيِّ أَنْ يَنْضَمَّ ثَالِثُهُ ضَمًّا مُتَّصِلًا.
في الأمثلةِ الثلاثةِ، حتى «اغزي»، لما قَرَّرْتُهُ الْآنَ.

وخرجَ عنه همزةُ (نحو)^(٢) «امشُوا» لما سيأتي بالإثر، وكَذَا^(٣) همزةُ «اضْرِبْ».

و [امشوا أصلها:]^(٤) «امشيُوا»، بكسرِ الشينِ وَضَمِّ الياءِ، فَأُسْكِنَتِ الياءُ للاستثقالِ، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين، ثُمَّ ضُمَّتِ الشينُ لِتُجَانِسِ الواوِ، وَلِتَسْلَمَ مِنْ قَلْبِهَا.
و «اذهب».

بكسرِهِنَّ، أَي (بكسرِ)^(٥) هَمْزَاتِهِنَّ.

تنبيه^(٦): مَثَلُ المصنِفِ بـ «امشوا» لِمَا يُكْسَرُ هَمْزَتُهُ مَعَ التمثيلِ (لَهُ)^(٧) بـ «اضْرِبْ»، تنبيهًا على أَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَبـ «اذهبْ» أيضًا، دَفْعًا لِتَوَهُّمِ أَنَّهُمْ إِذَا ضَمُّوا فِي مِثْلِ

(١) ج: لمناسبة الياء.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: كذا.

(٤) زيادة. يمثلها يستقيم النص.

(٥) عن ج.

(٦) انظر شرح المصنف ٤٧٠.

(٧) سقطت من ص.

«اَكْتُبْ»، وَكَسَرُوا فِي مِثْلِ «اضْرِبْ»، فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْتَحُوا فِي مِثْلِ «اذْهَبْ»، لِيَكُونُوا قَدْ رَاعُوا بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ مُجَانَسَةَ حَرَكَةِ الثَّالِثِ، وَإِنَّمَا (لَمْ) ^(١) يَفْعَلُوا ذَلِكَ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ.

[٨٢] **كالبواقبي/، فَإِنَّ حُكْمَ هَمْزَاتِهَا الْكَسْرُ لَا غَيْرُ، وَذَلِكَ أَصْلُ الْبَابِ.**
(وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ^(٢) ^(٣).

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) [ختام نسخة الأصل]:

«قد وقع الفراغ من هذا الكتاب في سلخ رجب الأصم يوم الاثنين سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف بعد الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل التحية، سنة ١٧٢١».

[ختام نسخة ج]:

«قد تم هذا الشرح بحمد الله وحسن توفيقه، تأليف الشيخ الإمام العلامة عبد الملك العصامي على يد أفقر الورى وأحوجهم إليه، تراب أقدام العلماء العاملين، وغبار مجلس الصالحين، الراجي عفو ربه، حبيب نجل الشيخ عبد الله العيدروسي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى المختار، وآله السادات الأبرار، ما دام الليل والنهار، والحمد لله رب العالمين. قد وقع الفراغ من هذا الشرح اللطيف ضحوة يوم الثلاثاء، الرابع من شهر ذي الحجة، في سنة ١٢١٣».

[ختام نسخة ب]:

«تم الشرح المبارك بحمد الله وحسن توفيقه، تأليف الشيخ عبد الملك العصامي «رحمه الله تعالى» على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى رحمة الله تعالى ملا عبد الله بن ملا عبد الرزاق أفندي قبور زاده، غفر الله له ولوالديه ولأستاذيه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

فهرس موضوعات النص المحقق

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشارح	١
شرح البسملة	٢
الكلمة	٤
أقسام الكلمة	٨
علامات الاسم	١٠
المعرب والمبني من الأسماء	١٤
أقسام الفعل	٢٠
الحرف	٣٢
الكلام	٣٦
أنواع الإعراب وعلاماتها	٣٨
إعراب الأسماء الستة	٤٠
إعراب المثني وجمع المذكر السالم	٤٣
إعراب جمع المؤنث السالم	٤٩
إعراب الاسم الذي لا ينصرف	٥٣
إعراب الأفعال الخمسة	٥٥
إعراب الفعل المضارع المعتل	٥٧
الإعراب التقديري	٥٩
إعراب الفعل المضارع	٦٣
نواصب المضارع	٦٤
جوازم المضارع	٨١
المعرفة والنكرة	٩٠

٩٢	الضمير
٩٧	العلم
١٠٠	أسماء الإشارة
١٠٤	الموصول
١١٣	ذو الأداة
١١٧	المضاف إلى معرفة
١١٩	المبتدأ والخبر
١٣٢	النراسخ
١٤٥	الحروف المشبهة بليس
١٥٢	إن وأخواتها
١٧١	لا النافية للجنس
١٧٨	أفعال القلوب
١٨٦	أحكام الفاعل
٢٠٠	النائب عن الفاعل
٢٠٦	الاشتغال
٢١٤	التنازع
٢١٨	المفعول
٢٢١	المنادى
٢٢٨	المنادى المضاف للياء
٢٣١	أحكام توابع المنادى
٢٣٨	الترخيم
٢٤٤	المستغاث
٢٤٧	الندبة

٢٤٨	المفعول المطلق
٢٥٢	المفعول له
٢٥٧	المفعول فيه
٢٦٠	المفعول معه
٢٦٦	الحال
٢٧٣	التمييز
٢٨٢	المستثنى
٢٩٢	المحفوظات - حروف الجر
٣٠٤	الإضافة
٣١١	الأسماء العاملة عمل الفعل - اسم الفعل
٣١٤	المصدر
٣٢٢	اسم الفاعل
٣٢٧	المثال
٣٢٩	اسم المفعول
٣٣١	الصفة المشبهة
٣٣٦	اسم التفضيل
٣٤٣	الترايع - النعت
٣٥٤	التركيد
٣٧٠	عطف البيان
٣٧٦	عطف النسق
٣٩٢	البدل
٤٠١	العدد
١٠٩	الاسم الذي لا ينصرف

٤٢٧	التعجب
٤٣٣	الوقف
٤٤٤	هدزة الوصل
٤٥٢	خاتمة البحث
٤٥٣	الفهارس
٤٥٤	فهرس الآيات القرآنية
٤٧١	فهرس القراءات القرآنية
٤٧٣	فهرس الحديث
٤٧٤	فهرس الأقوال والأمثال والأثر
٤٧٦	فهرس الأشعار والرجز
٤٨٥	فهرس أنصاف الأبيات
٤٨٦	فهرس اللغة
٤٩٢	فهرس الصرف
٤٩٦	فهرس المصطلحات
٤٩٩	فهرس الأعلام
٥٠٤	فهرس المواضع والبلدان
٥٠٥	فهرس القبائل والجماعات والمذاهب
٥٠٧	فهرس الكتب الواردة في النص
٥١١	فهرس موضوعات الدراسة
٥١٤	فهرس موضوعات النص المحقق
٥١٨	فهرس المصادر والمراجع